٢٠١---٦٢٩٦

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة . . .

مناقش أ.د/عيّاد بن عيد الثبيتي
مناقش أ.د/محمد أبو موسى
مناقش أ.د/ علي أحمد طلب
المشرف أ.د/ محمد إبراهيم البنا

أساليب البيان في النحو العربي

دراسة دلاليّـة

من خلال القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد

الطالبة / خديجة عبدالله سرور الصبان

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمّد إبراهيم البنّـا

١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م

المجلد الثاني

الفصل الثاني
الحـــــال

القسم الأوّل
الوظائف

تقدمة :

تحدث النحاة عن الوظيفة الأساسيّة للحال وهي بيان هيئة مُقارنة للحدث ، كما ذكَرَ بعضُهُمْ أنَّها تأتي قرينة إنكارٍ وتوبيخ ونحوهمَا ، وتأتي مُؤكِّدة . وبيَّنَ استقراء أسلوب القرآن الكريم أنَّها تُؤدِّي بالإضافة إلى ما ذكروه وظائف أُخَرَ ، وهي : التخصيص ، والتعميم ، وبيان الجنس ، وبيان وظيفة صاحبها، وبيان زمن الحدث وعلَّتهُ إلى غير ذلك ما سيأتي بيانه .

وبما أنَّ وظيفة الحال الأساسيَّة بيان كيفيَّة التباس الحدث بمنْ وقع منه أوْ عليه ، فلا بُدَّ من وقفةٍ لتوضيح العلاقة بين الحال وعاملها . وتلك العلاقة ممَّا تتميَّزُ به الحال عن النَّعت من جهة وتتفق فيه معه من جهة أخرى . قال أبو البركات الأنباري : « الحال تجري مجرى الصِّفة للفعل ، ولهذا سمَّاها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ عليه الفعل ، وإنْ لم يُذكر ؛ ألا ترى أنَّ (جاء) يدلُّ على مجئ ، وإذا قُلتَ : جاء زيدٌ راكباً ، دلَّ على مجئ موصوف بركوب »[1] .

كما أنَّه لا بُدَّ أن يَسْبِقَ الحديث عن وظائف الحال بيان أوجه الشَّبه بينها وبين بعض الأبواب النحويَّة التي جاء ت الحال مُؤدِّيةً وظائفها أو بعضاً منها ، وتلك الأبواب هي : النعت والخبر والظرف والمفعول به والتمييز والمفعول لأجله والمفعول المطلق .

والحدثُ كَما يحتاج إلى ما يُبيِّنُ مَنْ وَقَعَ منه ومَنْ وقَعَ به ، وإلى بيان زمان ومكان وعلَّة وقوعه ، يحتاجُ إلى بيان كيفيَّة وقوعه . لكنْ لمَّا كان الأصلُ هو علاقته بمنْ أوْقَعَهُ ؛ لأنَّه لا يمكنُ أنْ يقع إلاَّ به ، صارَ ذكرُ الفاعل لازماً وذكرُ ما عداه متروكاً لغرض المستخْدِم ؛ إنْ شاء بيَّنه وإنْ شاء أغفله ، وذلك بحسب أهمِّيته للمقام[2] .

---

(١) أسرار العربيّة : ١٩٣ .

(٢) الخصائص : ٣٧٩/٢.

ونجدُ الحديث عن تلك العلاقة بَيْنَ الفعل ومطلوباته يبدأ مع بداية التصنيف في هذا العلم ، عند سيبويه[١] ، وسار جماعة مِمَّنْ جاءَ بعده على نهجه . قال الزّجاجي موضّحاً تلك العلاقة أتمَّ التوضيح : « اعْلَمْ أنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُتعدِّياً كان أوْ غيرَ متعدٍّ ، فإنَّه يتعدَّى إلى أربعة أشياء ، وهي : المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من المكان ، والحال ... واعلمْ أنَّ أقوى تعدِّي الأفعال إلى المصدر ؛ لأنَّه اسمه ومُشتقّ منه . ثُمَّ إلى الظَّرف من الزَّمان ؛ لأنَّ الفعل إنَّما اخْتَلَفتْ أبنيتُهُ للزمان وهو مُضارعٌ له ؛ من أجلِ أنَّ الزمان حركةُ الفَلَك ، والفعلُ حركةَ الفاعلين . ثُمَّ إلى الظرف من المكان . ثُمَّ إلى الحال»[٢]. وأضاف ابنُ عصفور – عند شرحه لكلام الزجاجي – أربعةً أُخَرَ ؛ لغرض الاستيفاء ، غير أنّه عاد وأخرجها – من جملة تلك الأشياء – ؛ لِعلَّة تتضحُ من النَص ، قال : « جميعُ ما تتعدَّى إليه الأفعال المتعديَّة وغير المتعديَّة ، ثمانية أشياء : المصدر ، وظرف الزمان وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله . إلاَّ أنَّ الذي يُذكرُ منه في هذا الباب أربعةٌ ، وهي : المصدر ، وظرف الزمان وظرف المكان ، والحال . وما عدا ذلك يُفردُ له مكان يُذكرُ فيه خلافَ هذا . وإنَّما لم يُذكر في هذا الباب إلاَّ هذه الأربعة ؛ لأنَّ الفعل يتعدَّى إليها على اللزوم ، والأربعةُ الأُخرى لا تلزم ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ فعلٍ مُشتقٌ من المصدر ، ففيه دلالةٌ عليه ، وأنَّه لا بُدَّ له من زمانٍ ومكان

---

(١) انظر : الكتاب : ١/٣٤–٣٧ ، وشرح السيرافي – مطبوع – : ٢/٢٧١–٢٧٨، والأصول في النحو : ١/١٦١ ، وأسرارَ العربية : ١٩٢ .

(٢) الجمل في النحو : ٣٢ ، ٣٤ – ٣٥ ، وانظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٠٤ – ١٠٥ .

يكونُ فيهما . وكذلك أيضاً لا بُدَّ للفاعل والمفعول من حالٍ يكونان عليها . أمَّا التمييز فقد لا يكون في الكلام شئ مُبهم فيحتاجَ إلى تمييز . وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يُستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول معه، قد يكون للفاعل ما يُصاحبه في فعله ، وللمفعول ما يُصاحبه في كونه مفعولاً فيحتاجُ الفعل إلى مفعولٍ معه ، وقد لا يكون فلا يحتاجُ إذْ ذاك إلى مفعولٍ معه . وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أوْ مجنوناً ، فلا يقعُ فعله لسبب ؛ فلا يكون للفعل إذْ ذاك مفعولٌ من أجله . فقدْ تَبيَّنَ أنَّ اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدِّمة »[1] .

ونأتي إلى بيان أوجه مشابهة الحال لكلٍّ من الأبواب المذكورة ، وذلك من خلال عرض ما قاله النحاة للوجه الذي تعدَّى عليه الفعل إلى الحال ، فهُمْ قد بيَّنوا أنَّ تعدِّيه إليها ، على نحو تعدِّيه إلى المفعول به ، من جهة أنها مُنتصبة بعد تمام الكلام ، وعلى نحو تعديِّه إلى الظرف من جهة أنَّ الحال مفعول فيها .

قال سيبويه : « هذا باب ما يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعل وليس بمفعولٍ ، كالثوب في قولك : كسوتُ الثوبَ ، وفي قولك : كسوتُ زيداً الثوبَ ؛ لأنَّ الثوبَ ليس بحالٍ وقعَ فيها الفعل ولكنه مفعولٌ كالأوَّل . ألا ترى أنَّه يكون مَعْرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أوَّلاً ، إذا قلتَ : كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قُلتَ : كُسِيَ الثوبُ . وذلك قولك : ضربتُ

---

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير : ٣٢٤/١ ، وانظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٤٦٧/١ – ٤٦٩ ، وشرح السيرافي – مطبوع – ٢٧٧/٢-٢٧٨.

عبداللّه قائماً ، وذهبَ زيدٌ راكباً . فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدَّى إليه فعلُ الفاعل ، نحو عبدالله وزيد ، ما جاز في ذهبتُ ، ولجاز أنْ تقولَ : ضربتُ زيداً أباك ، وضربتُ زيداً القائم ، لا تريدُ بالأبِ ولا بالقائم الصِّفة ولا البدل . فالاسم الأوَّل المفعول في (ضربتُ)[١] ، قد حال بينه وبين الفعل أنْ يكونَ فيه بمنزلته ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في (ذهبَ) أنْ يكون فاعلا ، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجارِّ في قولك : لي مِثْلُه رجلاً ، ولي مثله عسلاً ، وكذلك ويحهُ فارساً ، وكما منعت النونُ في (عشرين) أنْ يكون ما بعدها جرَّاً ، إذا قلت : له عشرون درهما . فَعملَ الفعلُ هنا فيما يكون حالاً كعملِ (مثله) فيما بعده ، ألا ترى أنَّه لا يكون إلاَّ نكرة كما أنَّ هذا لا يكون إلاَّ نكرة ... وإنَّما جاز هذا لأنَّه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعملَ كعَملِ غير الفعل[٢] ولم يكنْ أضعفَ منه ، إذْ كان يتعدَّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه »[٣] .

وكما نخرج من هذا النصِّ بأنَّ انتصاب الحال إنما كان لكونها فضلة ، نخرج منه أيضاً بكونها مشابهةً للتمييز في كون كلٍّ منهما يرفع إبهاماً وينتصبُ لِتمام الكلام ولِوَجهِ الشَّبَهِ هذا ، وجَبَ كون الحال نكرة ، وأمكن

---

(١) يقصد (عبداللّه) في : ضربتُ عبداللّه قائما.

(٢) يقصد المقادير في نصبها الاسم على التمييز > إذا حيل بينه والإضافة.

(٣) الكتاب : ٤٤/١ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش :٤١٣/١-٤١٤ ، والأصول في النحو : ٢١٣/١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليٍّ الفارسي: ٧٨/١، وشرح المفصَّل : ٥٥/٢ ، والجمل في النحو لأبي بكر بن شقير:٤١.

وقوعها جامدة بكثرة وصحَّ أن تأتي مُبيِّنة للجنس . والحال وإنْ كانت تشابه التمييز في كونها ترفعُ إبهام الهيئات كما يرفعُ إبهام الذوات ، تفارقه في وجه تتفق فيه هي والنعت ، وهو « أنَّ النوع المميِّز غيرُ الشئ المميَّز ، والحال هي اسم الفاعل والمفعول في حال وقوع الفعل . فهما مختلفان في أنفسهما ومتقاربان في طريق نصبهما »(١) . فوجه الشَّبه بين الحال والنعت كون كليهما وصفاً لصاحبه ، ولذلك كان لها شئ من خصائصه الأصلية فصحَّ أن تأتي وصْفاً مُلازِماً بعد أفعالٍ بعينها .

وقال المبرد : « اعلم أنَّه لا ينتصب شئٌ إلاَّ على أنَّه مفعولٌ ، أوْ مُشبَّهٌ بالمفعول في لفظٍ أو معنًى ، والمفعول على ضُروبٌ . فمن ذلك المصدر ... وكذلك الحالُ هي مفعول فيها ، ... فإذا قلتَ : جاء ني زيدٌ ماشياً ، لمْ تُرِدْ أنَّه يُعْرَفُ بأنَّه ماشٍ ، ولكنْ خبَّرتَ بأنَّ مجيئهُ وقعَ في هذه الحال ، ولم يدلُلْ كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحال أوْ بعدها . فالحال مفعول فيها . إنما خبَّرتَ أنَّ مجيئه وقع في حال مَشْي ...»(٢) . وقال أبو عليٍّ الفارسي : «الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما أنَّ الظرف كذلك ... ولذلك عملتْ فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما عملتْ في الظروف ... ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدَّمتْ أوْ تأخَّرت ؛ لأنَّها مفعول صحيح ، والمفعول الصحيح إنَّما يعملُ فيه الفعل المحضُ ، فلمْ يجيزوا : قائماً في الدار

---

(١) شرح السيِّرافي : ١٥٣/١ .

(٢) المقتضب: ٢٩٩/٤ – ٣٠٠ ، وانظر : ٢٧٤/٣ ، ٣٣١/٤، حيث ذكر أنَّ المفعول فيه كالمفعول به .

زيد ، كما أجازوا : كلَّ يوم لك ثوب »[١] . وذهب عبد القاهر – وهو يشرح كلام أبي عليٍّ السَّابق – إلى أنَّ شبه الحال بالمفعولِ أقوى من شبهها بالظرف ، قال : « اعلم أنَّ الحال قد اكتسبتْ شبهاً من الظرف وشبهاً من المفعول الصحيح . فأمَّا مُشابهتها الظرف فمن حيثُ إنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ راكباً ، فالمعنى : جاء ني زيدٌ في حال الركوب ، ... وأمَّا مشابهتها المفعول الصحيح ، فمن حيث إنك إذا قلت : جاء ني زيدٌ راكباً ، وجدته عارياً من حرف الظرف . ألا ترى أنك لا تقول : جاء ني زيد في راكب ، كما لا تقولُ في قولك : ضربَ زيدٌ عمراً : ضربَ زيدٌ في عمرو . ومشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها الظرفَ . فلمَّا كانت الحال تتضمَّنُ مشابهةً تجمع النوعين ، كان لها شطرٌ من حُكْمِ كلٍّ واحدٍ منهما ، فلمْ تجرِ مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق ، ولا مجرى الظرف على الإطلاق »[٢] .

وكما تُشابهُ الحالُ المفعولَ به والظرف ، تُشابه المفعول المطلق ، المبيِّن لنوع عامله والمفعول لأجله .

وملاحظةً لمشابهتها المفعول المطلق ، – من جهة أنَّ كلاً منهما يدل على كيفية وقوع الحدث ، وإنْ اختلفا من جهة أن الأصل فيه أن يكون مصدراً ، وفيها أن تكون مشتقة – جوَّز سيبويه فيما كان من المصادر بياناً لنوع عامله ، النَّصبَ

---

(١) المقتصد : ٦٧١/١ – ٦٧٢ ، وانظر : الحجَّة : ١١٥/١-١١٧ ، والخصائص: ٣٨٥/٢ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٢/١ ، وانظر : الهمع : ٨/٤ .

على المفعوليَّة المطلقة وعلى الحال قال : «هذا باب ما ينتصبُ فيه المصدرُ المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره[١] ... فإذا قلت : مررتُ به فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ الحمار ، فعلى الفعل غير حال . فإنْ قُلت : صوتَ حمارٍ ، فألقيتَ الألف واللام ، فعلى إضمارك فِعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر ، وتجعل صوتَ حمارٍ مثالاً يخرجُ عليه الصَّوتُ ، أو حالاً ، ... وإنْ شئت أوْصلتَ إليه يُصوِّتُ فجعلته العاملَ فيه ، كقولك يذهبُ ذهابا ... وقد يدخلُ في صوت حمار : إنَّما أنتَ شُربَ الإبل ، إذا مُثِّلَ بقوله : إنَّما أنت شُرباً . فما كان معرفة ، كان مفعولاً ولم يكنْ حالاً ، وشركته النكرة . وإنْ شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمرُ ، وهو تشبيهٌ للأوَّل ، يدلُّكَ على ذلك أنَّك لو أدخلتَ (مِثل) ههنا ، كان حسناً ، وكان نصباً ، فإذا أخرجتَ (مثل) قام المصدرُ النكرة مقام مثل ؛ لأنَّه مثله نكرة ، فدخول (مثل) يدلُّك على أنَّه تشبيه فإذا قلت : فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمار ، فإنْ شئت نصبتَ على أنَّه مثال[٢] وقع عليه الصوتُ ، وإنْ شئت نصبتَ على ما فسَّرنا ... وكأنَّ هذا جوابٌ لقوله : على أيِّ حالٍ وكيف ومثله . وكأنَّه قيل له : كيفَ وقَعَ الأمرُ ، أوْ جعلَ المخاطبُ بمنزلة مَنْ قال ذلك ، فأراد أنْ يُبيِّنَ كيفَ وقَعَ الأمرُ وعلى أيِّ مثالٍ ، فانتصبَ وهو موقوع فيه وعليه ، وعملَ فيه ما قبله وهو الفعلُ ... »[٣] .

---

(١) الكتاب : ١/٣٥٥ .

(٢) يقصد بالمثال المفعول المطلق المبيّن لنوع عامله .

(٢) الكتاب :١/٣٥٦ – ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، وانظر : شرح السيِّرافي : ٢/١٠٤-١٠٧ ، والهمع : ٣/٩٦ – ١٠٠ ، ٤/٨ .

إذا رأتنـــي سَـقَـطَـتْ أبصـارُهـا

دأبَ بكـــارٍ شـايَـحَـتْ بِكـارَهـــا

فجعل (دأبَ بكارٍ) منصوبًا إمَّا على المصدر المشبَّه به ، وإمَّا على الحال ، والعاملُ فيه معنى قوله : إذا رأتني سقطت أبصارها ، لأنَّه دالٌّ على دؤوبها في ذلك . ويُشير إلى تشبيه سيبويه نصب المفعول له بنصب (دأبَ بكار)، قوله في باب المفعول له : « هذا باب ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عُذرٌ لوقوع الأمر . فانتصبَ لأنَّه موقوع له ، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لِما قبله ولا منه ، فانتصبَ كما انتصبَ درهم في قولك : عشرون درهما . وذلك قولك : فعلتُ ذاك حِذار الشَّرِّ ، وفعلتُ ذلك مخافة فُلان ... وفعلتُ ذاك أجْلَ كذا وكذا ، ... كأنَّه قيل له : لِمَ فعلت كذا وكذا ، فقال : لكذا وكذا ، ولكنَّهُ لمَّا طَرَحَ اللام عَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ في (دأبَ بكارٍ) ما قبله ، حينَ طرحَ مثل ، وكان حالاً . وحَسُنَ فيه الألفُ واللام لأنَّه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعلٍ حالاً...»[1] .

والحال وإنْ كان فيها شبه من الأبواب المذكورة ، أشبَهُ بالخبر منها بها ، كما صرَّح به أبو عليٍّ الفارسي[2] وابن جني[3] وغيرهما ، وكما يُشير إليه صنيع سيبويه إذ سمَّاها خبراً[4] ، وإذ جوَّز فيما كان اسم ذاتٍ نصبه

---

(١) السَّابق : ٣٦٧/١ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، وانظر : شرح السيِّرافي : ١١٠/٢-١١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

(٢) انظر : الأمالي الشجرية : ١٦٨/١، ٣٢٩/٢ ، والحجّة : ١١٧/١ .

(٣) انظر : الخاطريات : ٨٢-٨٣ ، والمحتسب :٢١١/١ ، ١٩٤/٢. ٢١٣.

(٤) انظر : الكتاب : ٣٩٦/١، ٤٣٤ ، ١٤٧/٢.

وأرى – واللّهُ أعلمُ – أنْ تلك المشابهة هي مصحِّحُ [١] إيقاع المصدر حالاً وذلك فيما كان المصدرُ فيه نوعاً لعامله ، نحو : أتيتُه مشياً ، ولقيته فُجاءَةً ومُفاجأةً[٢] ؛ حيث لا يُلمحُ فيه معنى المبالغة .

ومشابهةُ الحال للمفعول لأجله ، آتيةٌ من جهة أنَّ في كلٍّ منهما تفسيراً لحيثيَّةٍ مُبهمة من حيثيَّات الفعل ، وهي الكيفية ، والعلَّة . وقد يقعُ التقييد بالحال على معنى التعليل – وإلى ذلك ذهب عدد من العلماء[٣] منهم الواحديُّ ، والهمذانيُّ ، وأبو حيَّان ، والسمين ، والآلوسي – فإذا كان كذلك شابهت الحال المفعول لأجله[٤] . ولذلك أجاز الواحديُّ : جئتُه مُعتذراً إليه ولأجْتلبَ رضاه[٥] ، وقد شبَّه سيبويه انتصابَ المفعول له بانتصاب المصدر المشبَّه به . وانتصاب المصدر المشبَّه به إذا كان نكرة ، على أحد وجهين – عنده – المفعول المطلق ، أوْ الحال ، ومِنْ شواهد ذلك المصدر ، قول الشاعر [٦]:

---

(١) سبق أن نقلت عن أبي عليٍّ أنَّ مصحح إيقاع المصدر خبراً ونعتاً وحالاً عن اسم الذات ، شبهه باسم الفاعل من جهة العمل ، انظر : ٨٦ من هذا البحث .

(٢) الكتاب : ١/٣٧٠ .

(٣) انظر : الفريد : ١/٥٧٧ ، والبحر : ٧/١٧٨ ، والفتوحات : ٣/٣٩٧ ، وروح المعاني : ٢١/٥٢ ، وانظر : ٤١٩ – ٤٢٠ من هذا البحث .

(٤) التحرير والتنوير : ٣/٢٥٣ .

(٥) الدُّر المصون : ٣/٢٠٢ ، وانظر : المحتسب : ٢/٣٥ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ١/٥٧٧ .

(٦) الكتاب : ١/٣٥٧ – ٣٥٨ .

على الحال ومنع إتباعه لما قبله على النعت[١] . وإنَّما كانت الحال أشبه بالخبر منها بالأبواب المشبهة لها الأخرى ، لأنَّ بينها وبين تلك الأبواب وجهاً واحداً من الشَّبه ، على حين تشبه الخبر من ثلاثة أوجه ، هي :

١ – الحال زيادة في الفائدة ، والخبر محطُّ الفائدة .

٢ – الحال مطلوبة للعامل كما أنَّ الخبر كذلك .

٣ – الأصل في الحال أن تكون وصفاً حادثاً كما أنَّ الخبر كذلك[٢] ولتلك المشابهة كان لها شيء من خصائصه الأصيلة ، وهي ، عَدَمُ الثبوت – غالباً – ، والتنكير ، كما صحَّ أن تقع جامدةً وقوعاً كثيراً .

---

(١) السَّابق : ١/٣٩٦ ، ٤٣٤ .

(٢) يأتي بيان ذلك في قسم الخصائص ، مبحث الاشتقاق ، عند الحديث عن الحال الموطئة .

التخصيص :

تخصيص صاحبها . والأصل في الحال – كما هو معلوم – أنْ تُخصِّصَ العامل ، لا الصاحب ، إذ نحو : جاء زيدٌ راكباً ، خصصتَ الحال فيه مجيء زيد ، بذكر إحدى الكيفيات المحتملة للمجيء ، وهي الركوب ، والمشي ، والزحف والحمل .

وتخصيص الذوات من وظائف نعت النكرة والمعرفة التي يفيد تعريفها الاستغراق والعموم ، سواء كانت بأل – حرفية وموصولة – أو اسماً موصولاً ، أو مضافة . وقد وُجِدَ أن الحال تؤدي تلك الوظيفة وهي جارٌ ومجرور ؛ إذ تأتي مخصصة لفئة من الجنس أو النوع بالحكم ، بعد أن كان عاماً يشمل جميع الأفراد أو الأنواع . ودلالة الحال في تلك السياقات ، متفقة مع دلالة (مثلك) في قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك .

وسبق أن رأينا أن الأخفش[1] فرَّقَ بين إعراب الجار والمجرور في قولهم : إني لأمر بالرجل من أهل البصرة ، وقولهم : إني لأمر بزيد من أهل البصرة ، فجوَّز في الجار والمجرور في المثال الأول أن يكون نعتاً – مخصصاً – وأوجب فيه في المثال الثاني أن يكون حالاً . وسوَّى غيره من المعربين بين وظيفة الجار والمجرور في الموضعين ، فجعلوه حالاً . وما حملهم على ذلك إلاَّ ملاحظتهم لحرص أصحاب اللغة على المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف وضده ، حتى حالة كونه لفظياً .

ويُلاحظ على التركيب الذي جاءت فيه الحال مؤدية تلك الوظيفة أنه مبني – في الغالب – على التقديم والتأخير ، تقديم ما حقُّهُ أن يكون نعتاً . وإنَّما حكمنا بذلك ، لأنا وجدنا الاسم الذي جاءت الحال منه في تلك السياقات عاماً والمخَصِّصَ

---

(١) انظر : معاني القرآن : ١/١٦٤-١٦٥ .

له أخصَّ منه . ويتضح ذلك من الشواهد ، التي جعلناها في مجموعات موافقة لما هو معرفة لفظاً ، نكرة معنى لعمومه .

أ - صاحب الحال مقرون بأل الحرفية مُراداً بها العموم :

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾﴾ (١)

فالجار والمجرور (من الأوثان) في محل نصب حال من (الرجس) ، وظيفتها التخصيص ، إذ الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها، فجيء بالجار والمجرور لتخصيص العموم ببيان المأمور باجتنابه من أنواعه . وعلى ذلك تكون (من) في (من الأوثان) بيانية(٢) . وفائدة الصيرورة إلى التعميم ثمَّ التخصيص ،

---

(١) الحج : ٣٠ .

(٢) ممن ذهب إلى عد (من) في الآية بيانية : الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ١٨٥/٣ ، والنحاس : إعراب القرآن : ٩٦/٣ ، والصيمري : التبصرة : ٢٨٥/١ ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه : ٥٠/١ ، والزمخشري : الكشاف : ١٥٤/٣-١٥٥ ، وابن الشجري : أمالي ابن الشجري : ٣٧٨/٢ ، والشلوبين : شرح المقدمة الجزولية : ٨١٨/٢ ، والرضي : شرح الكافية : ٢٠٧/٢ ، والمرادي : الجنى الداني : ٣١٥ ، وقد ذكر أن أكثر المغاربة أنكروا مجيء (من) لبيان الجنس ، وجعلوها في الآية لابتداء الغاية وانتهائها ، وممن ذهب إلى ذلك من المغاربة : ابن أبي الربيع ، حيث عد (من) في الآية للتبعيض : تفسير القرآن الكريم : ١٧٤/١ ، وسبق إلى ذلك من المشارقة : الأخفش : معاني القرآن : ٦٣٨/٢ ، وعلق النحاس على ما ذهب إليه بقوله : « (من) عند النحويين لبيان الجنس ، إلاَّ أن الأخفش زعم أنها لتبعيض ، أي : فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان ، أي : =

بينها الآلوسي بقوله:« وفي تعريف (الرجس) بلام الجنس مع الإبهام والتعيين، وإيقاع الاجتناب على الذات دون العبادة ، ما لا يخفى من المبالغة في التنفير عن عبادتها »[١] . وقال الزمخشري – مبيناً أن وظيفة (من) بيان الجنس – : « ... وسمى الأوثان رجساً ، وكذلك الخمر والميسر والأزلام ، على طريق التشبيه . يعني : أنكم تنفرون بطباعكم عن الرجس وتجتنبونه . فعليكم أن تنفروا عن هذه الأشياء مثل تلك النفرة . ونبه على هذا المعنى بقوله (رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ)[٢] ، جعل العلة في اجتنابه أنه رجس ، والرجس مجتنب . (من الأوثان) : بيان للرجس وتمييز له ، كقولك : عندي عشرون من الدراهم : لأن الرجس مبهم يتناول غير شيء ، فكأنه قيل : فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان »[٣] وعدَّ (مِنْ) في الآية بيانية أيضاً ، السيرافي قال – وهو يحتجُّ لعبارة سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية »[٤] – « ... وللسائل أن يسأل فيقول : لم قال : (الكلم من العربية) ، والكلم أعم من

= عبادتها . وهو قول غريب حسن » : إعراب القرآن : ٩٦/٣. وذهب إلى أن (من) يؤتى بها لبيان الجنس جمع آخر من النحاة ، منهم : الجزولي : المقدمة الجزولية : ١٢٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل :١٣٤/٣، والمالقي : رصف المباني : ٣٢٣ ، وغيرهم ممن سيُنَصُّ على أسمائهم من خلال أقوالهم حول وظيفة الجار والمجرور في الآية .

(١) روح المعاني : ١٤٨/١٧ .

(٢) المائدة : ٩٠ .

(٣) الكشاف : ١٥٤/٣ – ١٥٥ ، ومثله بالنص في : التفسير الكبير:٢٣/٢٣ ، وانظر : المحرر الوجيز : ١٩٨/١١ ، ١٤٩/١٠ ، حيث جوز أن تكون (من) لابتداء الغاية وضعف كونها للتبعيض بقوله : « ومن قال إن (من) للتبعيض ، قلب معنى الآية وأفسده » ، وممن ضعف كونها للتبعيض الآلوسي أيضاً ، كما ردّ كونها لابتداء الغاية : روح المعاني : ١٤٨/١٧، وانظر : في معاني الرجس : اللسان :٩٤/٦-٩٦ .

(٤) الكتاب : ١٢/١ .

العربية : لأنها تشملها والعجمية ، وبعض الشيء أقل من جمعه ، والذي يتصل بمن هو المبعَّضُ لا البعض ، وهو الكثير الذي يذكر منه القليل؟ قيل له : في ذلك جوابان : أحدهما : أنه ذكر (الكلم) التي هي شاملة على جميع موضع الكلام ، وأراد بعضها : لأنه رائز سائغ ذكر اللفظ العام وإرادة البعض ، ثم بين البعض المراد خيفة اللبس فكأنه لما قال : (ما الكلم) ، وهو مريد لبعضها خشي ألا يفهم المعنى الذي هو مراده ، فقال : (من العربية) : تبييناً لما أرادو تلخيصاً لما قص : لئلا يُبْقِي للسائل مسألة ، ولا للطاعن متعلقاً . ومثله قوله عز وجل : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) : لما كان الرجس يقع على الأوثان وغيرها بيَّنَ الذي أراد بالنهي من ضروب الرجس »[١] .

ومما جاء من ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾)[٢].

فالجار والمجرور (من البيت) في محل نصب حال من : (القواعد)، وظيفتها التخصيص ، إذ تطلق القواعد على الأساس وعلى غيره ، كما في : ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٣] . والقواعد هنا جمع قاعدة ، لا قاعد- « وهي الأساس والأصل لما فوقه ، وهي صفة غالبة ، ومعناها الثابتة . ومنه : قَعْدَك الله ، أي : أسأل الله أن يقعدك ، أي : يثبتك »[٤] . ونكتة إيثار بيان المراد من القواعد بواسطة أسلوب الحال على أسلوب الإضافة ، وهي ممكنة بأن يقال

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ١/٥٠ ، وانظر : الكتاب : ١/١٢ .

(٢) البقرة : ١٢٧ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) الكشاف :١/١٨٧، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١/٧٨، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٦٢ ، والدر المصون : ٢/١١٣-١١٤، وروح المعاني : ١/٣٨٣، والمثل السائر : ٢/١٩٨.

: قواعد البيت ، بينها الزمخشري ، ونقلها عنه من جاءوا بعده ، قال : « فإن قلت : هلا قيل : قواعد البيت ، وأي فرق بين العبارتين ؟ قُلْتُ : في إبهام القواعد وتبيينها بعد الإبهام ما ليس في إضافتها : لما في الإيضاح بَعد الإبهام من تفخيم لشأن المبيَّن »[١] .

ب - صاحب الحال مقرون بأل الموصولة ، مراداً بها العموم :

ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾ وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ ﴾[٢]

فالجار والمجرور (من القول) في محل نصب حال[٣] من (الطيِّب)، وظيفتها تخصيص العموم : إذ يوصف بالطيب القول وغيره ، ولو جيء بالكلام على الأصل فيه لقيل : وهدوا إلى القول الطيب ، لكن صير إلى التقديم اهتماماً بصفة ما هدوا إليه ، وإيماءً إلى أنه لا يصدر عنهم إلا هو . وبين المفسرون المراد بالقول الطيب هنا ، قال ابن عطية : « والطيب من القول ، لا إله إلا الله وما جرى معها من ذكر الله تعالى وتسبيحه وتقديسه وسائر كلام أهل الجنة ، من محاورة وحديث طيب فإنها لا تسمع فيها لاغية »[٤] . ومن شواهد ذلك

---

(١) الكشاف : ١٨٨/١ ، وانظر: الدر : ١١٤/٢ ، وروح المعاني:٣٨٣/١.

(٢) الحج : ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) التبيان : ٩٣٨/٢.

(٤) المحرر الوجيز : ١٨٩/١١ ، وانظر : الكشاف : ١٥١/٣، وروح المعاني : ١٣٧/١٧ ، والتحرير والتنوير : ٢٣٤/١٧ .

أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٩٠﴾ [1]

فالجار والمجرور (من الأعراب) في محل نصب حال من (المعذِّرون) وظيفتها التخصيص ؛ إذ في هذه الآية « شروع في بيان أحوال مُنافقي الأعراب ، إثر بيان أحوال منافقي أهل المدينة ...»[2] .

جـ - صاحب الحال اسم موصول-من الموصولات الخاصة- مراداً به العموم :

ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ۖ وَمِنْهُم [3]

---

(١) التوبة : ٩٠ .

(٢) روح المعاني : ١٠/١٥٧ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١/٤٤٧-٤٤٨، والكشاف : ٢/٣٠٠ ، والمحرر الوجيز : ٨/٢٥٠-٢٥١، والدر المصون : ٦/٩٦-٩٧ ، والتحرير والتنوير : ١٠/٢٩٢-٢٩٣ ، ١١/١٠-١١ .

(٣) انظر في تفسير المراد بالظالم والمقتصد والسابق بالخيرات : إعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٧١ - ٣٧٢ .

مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ (١)

فالجار والمجرور وهو (من الكتاب) في الآية الأولى ، و (من عبادنا) في الآية الثانية ، حال وظيفتها التخصيص . ولو جيء بالتركيب على الأصل لقيل : والكتاب الذي أوحينا إليك ... و : ثم أورثنا الكتاب عبادنا الذين اصطفينا لكن صير إلى التقديم اهتماماً بأمر الصفتين ؛ إذ الأهم بيان أن الكتاب موحىً ، وأن التوريث معلق بالاصطفاء .

وصاحب الحال إمَّا الاسم الموصول : (الذي) في الآية الأولى ، و (الذين) في الثانية ، وإمَّا الضمير المحذوف العائد على كل منهما ، وهو مشكل على الوجهين – في الآية الأولى – ؛ لأن جعل صاحب الحال (الذي) يؤدي إلى مجيء الحال من المبتدأ ، وذلك ممتنع عند النحاة إلا سيبويه والزجاجي وابن جني ، إذ يؤدي إلى تجويز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها . وجعل صاحب الحال الضمير العائد ، يؤدي إلى القول بأن الضمير يتخصص(٢)، والضمير لا يقبل ذلك في عرف النحاة لأنه أعرف المعارف . وتَعيُّنُ الإشكال في الآية الأولى ، هو سرُّ اضطراب المعربين حول دلالة (مِنْ) في (من الكتاب) ، قال أبو حيان : « والكتاب هو القرآن ، و (من) للتبيين أو الجنس أو التبعيض ، تخريجات للزمخشري(٣) . و(مُصدِّقاً) حال مؤكدة ، (لما بين يديه) من

---

(١) فاطر : ٣١ ، ٣٢ .

(٢) انظر فيما جاء فيه الضمير مُخَصِّصاً : روح المعاني :٢١/٩٨-٩٩.

(٣) الكشاف : ٦١٢/٣ ، وتابعه السمين ، انظر : الفتوحات الإلهية:٤٩٥/٣.

الكتب الإلهية التوراة والإنجيل والزبور ، وغيره ، وفيه إشارة إلى كونه وحياً لأنه عليه السلام لم يكن قارئاً كاتباً ، وأتى ببيان ما في كتب الله ، ولا يكون ذلك إلا من عند الله تعالى »[١] . وقال الفخر الرازي : « قوله : (من الكتاب) : يحتمل أن يكون لابتداء الغاية، كما يقال : أرسل إلي كتاب من الأمير و أو الوالي ، وعلى هذا فالكتاب يمكن أن يكون المراد منه اللوح المحفوظ ، يعني : الذي أوحينا من اللوح المحفوظ إليك حق ، ويمكن أن يكون المراد هو القرآن ، يعني : الإرشاد والتبيين الذي أوحينا إليك من القرآن ، ويحتمل أن يكون للبيان كما يقال : أرسل إلي فلان من الثياب والقماش جملة »[٢] وعلى ذلك يفسر قول الزمخشري بأن (من) للبيان أو الجنس ، بأن مراده بالبيان ابتداء الغاية في المكان : وذلك لأن المصطلح عليه أن (من) البيانية هي المبينة للجنس[٣]. واشتراط بعضهم – على ما نقله السمين[٤]– في (من) البيانية أن تكون داخلة على معرف بلام الجنس ، غير صحيح : إذ هي قد تأتي كذلك ، وقد تأتي جارة لأسماء الأجناس نكرة أو مضافة[٥] .

وكون (من) – في الآية – للبيان هو الأليق بالنظم ، وذلك لأن الموحى إليه – عليه الصلاة والسلام – عام يشمل القرآن وغيره ، والمصدِّقُ لما بين يديه ، هو القرآن من جملة الموحى ، فيكون المعنى أن الذي أريد به أن يكون مصدقاً لما

---

(١) البحر : ٣١٣/٧ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٣/٢٦ ، وانظر : روح المعاني : ١٩٣/٢٢ .

(٣) انظر: رصف المباني : ٣٢٢ – ٣٢٣ ، والجنى الداني :٣١٤– ٣١٥ ، ومغني اللبيب : ٤١٩ – ٤٢١ .

(٤) انظر : الدر المصون : ٥٣٩/٣ .

(٥) انظر : رصف المباني : ٣٢٣ ، ومغني اللبيب : ٤٢٠–٤٢١، ٤٣٠ ، وشرح التسهيل : ١٣٤/٣ .

سبق إيحاؤه من الكتب ، هو الكتاب من بين ما أوحي له – صلى الله عليه وسلم– . وإنما قيل : (هو الحق) ، لرفع احتمال أن يُعارَضَ الإخبار بتصديقه ، بعدم موافقته للمحرَّف من تلك الكتب وعلى ذلك فإن ما كان في الكتب السماوية السابقة عليه ، موافقاً له – في العقائد والأحكام– فهو الحق وما عداه ، فليس كذلك . ولا يستقيم المعنى مع جعل (من) تبعيضية : لأنه يؤول إلى : والذي أوحينا إليك وهو بعض ما في اللوح المحفوظ ، هو الحق ، ففيه قصر الوصف بالحق على الموحى إليه – صلى الله عليه وسلم – فقط ، من جملة ما في اللوح المحفوظ . وعلى ما ذهبنا إليه يكون صاحب الحال الاسم الموصول ، وهو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور حيث قال : « لما كان المبدأ به من أسباب ثواب المؤمنين هو تلاوتهم كتاب الله ، أعقب التنويه بهم بالتنويه بالقرآن للتذكير بذلك ، ولأن في التذكير بجلال القرآن وشرفه إيماء إلى علة استحقاق الذين يتلونه ما استحقوا . وابتدئ في التنويه به بأنه وحي من الله إلى رسوله ، وناهيك بهذه الصلة تنويهاً بالكتاب ... وهذه نكتة تعريف المسند إليه باسم الموصول لما في الصلة من الإيماء إلى وجه كونه الحق الكامل ، دون الإضمار الذي هو مقتضى الظاهر ، بأن يقال : وهو الكتاب الحق . فالتعريف في (الكتاب) تعريف العهد . و(من) بيانية لما في الموصول من الإبهام ، والتقدير : والكتاب الذي أوحينا إليك هو الحق . فقدم الموصول الذي حقه أن يقع صفة للكتاب ، تقديماً للتشويق بالابهام الذي يقع بعده التفصيل فيتمكن من الذهن فضل تمكن »[1] . ومن شواهد هذه المسألة – مجيء الحال مخصصة العموم في صاحبها وهو مبتدأ – أيضاً ، ما في قوله تعالى :

وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى
ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٢/٣٠٨-٣٠٩ .

وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا)[1]

فالجار والمجرور في الآيتين : (من نسائكم) و (منكم) حال وظيفتها تخصيص العموم في صاحبها : (اللاتي) ، (اللذان) ، وهي نفسها وظيفة النعت لو جيء بالتركيب على الأصل فيه ، فقيل : ونسائكم اللاتي يأتين الفاحشة ، إذ (اللاتي) على هذا الوجه نعت وظيفته تخصيص هذه الفئة من نساء المؤمنين بالحكم . وجعل أبو حيان[2] صاحب الحال الضمير في (يأتين) ، وكذلك فعل السمين[3] والآلوسي[4] . والمراد بالنساء في (من نسائكم) بينه بعض المفسرين ، قال الفخر الرازي : « ... ما المراد من قوله (من نسائكم) ؟ الجواب : فيه وجوه : أحدهما : المراد : من زوجاتكم كقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[5]، وقوله : ﴿ مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾[6].

وثانيها : من نسائكم ، أي : من الحرائر ، كقوله : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾[7] .

والغرض بيان أنه لا حدَّ على الإماء . وثالثها : من نسائكم ، أي من المؤمنات .

---

(١) النساء : ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر : البحر : ١٩٥/٣ ، وانظر في موقع (اللاتي) و (اللذان) من الإعراب : الفريد في إعراب القرآن المجيد :٧٠٥/١-٧٠٦، ٧٠٧، والكتاب: ١٤٣/١-١٤٤ .

(٣) انظر : الدر المصون : ٦١٩/٣ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٢٣٤/٤ .

(٥) المجادلة : ٣ .

(٦) النساء : ٢٣ .

(٧) البقرة : ٢٨٢ .

ورابعها : من نسائكم . أي من الثيبات دون الأبكار »[١] . وقال الآلوسي : « و (من) متعلقة بمحذوف وقع حالاً من فاعل (يأتين) . والمراد من النساء -كما قال السدي ، وأخرجه عنه ابن جرير - النساء اللاتي قد أُنْكِحنَ وأُحصِنَّ . ومثله عن سعيد بن جبير : ...(واللذان يأتيانها منكم) : هما الزاني والزانية ، بطريق التغليب ، قاله السدي ، وابن زيد وابن جبير . أراد بهما البكرين اللذين لم يحصنا . ويؤيد ذلك كون عقوبتهما أخف من الحبس المخلد ، وبذلك يندفع التكرار، ولكن يبقى حكم الزاني المحصن غير ظاهر»[٢]. ومما جيء به من الأحوال لأداء تلك الوظيفة وصاحبها ليس مبتدأ قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾[٣] .

المراد بـ (يلونكم) : « يقربون منكم ، والقتال واجب مع كافة الكفرة قريبهم وبعيدهم ، ولكن الأقرب فالأقرب أوجب . ونظيره : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾[٤].

وقد حارب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قومه ، ثم غيرهم من عرب الحجاز ، ثم غزا الشام ، ... وهكذا المفروض على أهل كل ناحية أن يقاتلوا من وليهم ، ما لم يضطر إليهم أهل ناحية أخرى »[٥] . وبناء على كون قتال الأقرب - من الكفرة - أوجب بني الكلام على التقديم : (الذين يلونكم من الكفار) ، عدولاً عن : الكفار الذين يلونكم . ومما جيء فيه بالحال لذلك الغرض

---

(١) التفسير الكبير: ٢٤١/٩، وانظر: الجامع لأحكام القرآن : ٨٢/٥-٨٤، ٨٦.

(٢) روح المعاني : ٢٣٤/٤، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وانظر : الجامع : ٨٥/٥-٨٩ .

(٣) التوبة : ١٢٣ .

(٤) الشعراء : ٢١٤ .

(٥) الكشاف : ٣٢٣/٢-٣٢٤، وانظر: المحرر الوجيز :٣٠١/٨-٣٠٢ ، والتحرير : ٦٢/١١-٦٤ .

والكلام ليس مبنياً على التقديم والتأخير ، قوله تعالى :

(يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ)[١] .

فالموعودون بالرفعة في هذه الآية مؤمنو أمة محمد دون غيرهم ، والذي أفاد اختصاصهم بذلك الحكم ، الحال : (منكم) ، إذ خصصت العموم في الاسم الموصول (الذين آمنوا) .

ونأتي إلى عرض مستندنا لصحة ما ذهبنا إليه من جعل صاحب الحال -في شاهدي هذه الصورة الأول والثاني - المبتدأ ، قال الزجاجي : « وتقول : الذي قصده أخوك راكباً يوم الجمعة زيدٌ ... تجعل (راكباً) حالاً من الأخ ، وإنْ شئت من الكاف في قولك (أخوك)،على أنها أخوة الصداقة، لا أخوة النسب[٢]، وإن شئت من الهاء . فإن جعلته حالاً من (الذي) ، لم يجز أن توقعه إلا بعد تمام الصلة ، فتقول : الذي قصده أخوك يوم الجمعة راكباً زيد . ولا يجوز أزالته عن هذا الموضع إذا كان حالاً من (الذي) »[٣] . وذلك ما ذهب إليه ابن جني حيث أصَّلَ قاعدة ، عاقداً لها باباً أسماه : (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)[٤] ، بين فيه أن من سنن العرب الصيرورة إلى الوجه الضعيف في حال السعة - مع تمكنهم من الوجه القوي - ؛ وما ذلك إلا ليكون مأنوساً في الحالة التي لا يكون لهم فيها عنه مندوحة ، قال : « هذا موضع يحتاج إليه مع السعة ليكون مَعَدّاً عند الضرورة ، ... ومن ذلك : زيد مررت به واقفاً ، الوجه أن يكون (واقفاً) حالاً من الهاء في (به) ، وقد يجوز أن يكون حالاً من نفس (زيد) المظهر ، ويكون مع هذا العامل فيه ما كان عاملاً فيه وهو حال

---

(١) المجادلة : ١١ .

(٢) أخوَّة الصداقة ليست ثابتة ؛ فمن الممكن تقييدها ، أمَّا أخوَّة النسب ، فلا تخصَّص (تقيَّدُ) بحال . ونظير ذلك - من حيث جواز التقييد بالحال وعدم جوازه - قولنا : هو زيد معروفاً ، و : هو زيد مُنطلقا ، إذ المجيء بالحال في الجملة الأولى صحيح ، لأنها حال مُؤكِّدة ، أمَّا المجيء بها في الجملة الثانية ففيه إحالة ، انظر: الكتاب ٢/٨٠ ، ٨١ ، والمفصَّل : ٨١ .

(٣) الجمل في النحو : ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وانظر : البسيط : ١/٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٤) الخصائص : ٣/٥٩ .

مـن الهـاء : ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال : ومن ذلك قول الله سبحانه ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[١] ، فـ (مصدقاً) حال من (الحق) والناصب له غير الرافع للحق ، وعليه البيت :

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي وهلْ بدارةَ يا للناس مِنْ عارِ

وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ، ينبغي أن يكون جميع ذلك مُجوَّزاً فيه . ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً : فإنّ العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ، ومنه بُدّ وعنه مندوحة ، فما ظنك إذا لم يجدوا منه بدلاً ، ولا عنه معدلا ، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها : ليعدوها لوقت الحاجة إليها . فمن ذلك قوله:

قدْ أصبحتْ أمُّ الخيـارِ تدَّعي عليَّ ذنبـاً كُلُّه لـم أصْـنَعِ

ألا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرَّفع ، ولو نصبَ لحفِظَ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضَّعف[٢] . وكذلك قوله :

لَمْ تتلفَّعْ بفَضْلِ مِئزرهـا دَعْدٌ ولمْ تُعْذَرَ دَعْدٌ في العُلَبِ

كذا الرواية بصرف (دعد) الأولى ، ولو لم يصرفها لما كسر وزناً ، وأمن الضرورة ، أوْ ضَعْفَ إحدى اللغتين ... »[٣].

---

(١) البقرة : ٩١ .

(٢) منشأ الضعف في حالة رفع (كله) ، خلو جملة الخبر (لم أصنع) من الرابط ، وهو ضعيف في الكلام وقد يجوز في الشعر، كما قال سيبويه : الكتاب ٨٥/١ ، وانظر : ١٣٧، وبين ابن جني أن للحذف هنا وجه من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، انظر:المحتسب : ٢١١/١ .

(٣) الخصائص: ٥٩/٣ ، ٦٠-٦١، وانظر:٢٠/٢، والمحتسب:٢٧٦/٢ ،٢١١/١-٢١٢، وممن جوز في مواضع من إعرابه مجيء الحال من المبتدأ، أبو البقاء، انظر: التبيان : ٦٧٩/٢ .

د-صاحب الحال اسم موصول-من الموصولات العامة-[١] :

وهي (من) و (ما) ، ومن شواهد تخصيص الحال للعموم فيهما قوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾[٢].

فالحكم بحبوط الأعمال لا ينسحب على كل مرتد عن دينه ، بل على المرتد من المسلمين ممَّنْ سبق دخولهم الإسلام بقرينة قوله (منكم) حيث خصص الجار والمجرور وهو متعلق بمحذوف حالاً ، العموم في (من)[٣] . والرد :الصرف عن شيء والإرجاع إلى ما كان قبل ذلك ، فهو يتعدى إلى المفعول بنفسه وإلى ما زاد عن المفعول بإلى وعن . وقد حذف أحد المتعلقين في (يردوكم عن دينكم)

---

(١) (ما) و (من) هما الأصل في إفادة العموم - كما هو معلوم - و(الذي) وأخواته محمولة عليها في إفادة ذلك المعنى ، وسيأتي بسط الحديث عن هذه المسألة ص : ٥٣٢ - ٥٣٦ ، وانظر : الكتاب : ٢٢٨/٤ ، ٢٣٣ ، ٦٩/٣-٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ١٨٨-١٨٩ ، وأوضح المسلك : ١٤٧/١ -١٥٠ ، ونتائج الفكر: ١٨٠-١٨١ -١٩٢، والجامع لأحكام القرآن : ٣٤٣/١١ ، وشرح التسهيل : ٢١٤/١ .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) جعل أبو البقاء - التبيان : ١٧٥/١ - صاحب الحال ضمير الفاعل المضمر في (يرتدد) .

وهـو المتعلق بواسطة إلـى ؛ لظهور أنهـم يقاتلون ليردوهم عـن الاسـلام إلـى الشرك الذي كـانوا عليـه . ولـم يلاحظ المفعول الثاني في (ومن يرتدد منكم عن دينه) ؛ إذ لا اعتبار بالدين المرجوع إليه وإنما نيط الحكم بالارتداد عـن الإسـلام إلى أي دين . ومن يومئذٍ صار اسم الردة لقباً شرعياً على الخروج من دين الإسلام وإن لم يكن في هذا الخروج رجوع إلى دين كان عليه هذا الخارج[١] .

وشاهد تخصيص الحال للعموم في (ما) قوله تعالى :

(وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ)[٢]

قال أبو حيّان : « .. (مـا) من قـوله (فـمِمَّا ملكت) مـوصـولة اسـميَّة ، أي فلينكح من النوع الذي ملكته أيمانكم . و (من فتياتكم) في موضع الحال من الضمير المحذوف في (ما ملكت) العائد على (ما) ... »[٣] .

التـعـمـيـــم :

رأينا أن الحال تأتي لتخصيص صاحبها كما تأتي لتخصيص عاملها ببيان كيفية من كيفياته ملتبساً بصاحبها .

وتأتي الحال أيضاً للتعميم . والتعميم بها على وجهين ، الأول : يقابل تخصيصها صاحبها . والثاني : يقابل تخصيصها عاملها .

أولاً - المفيدة للعموم في صاحبها :

والتعميم بالنسبة للصاحب قد يكون بالنظر إلى ذاته ، فتأتي الحال ناصة على أنواعه كلها . وقد يكون بالنظر إلى شيء يتعلق به كزمانه ومكانه . ويلاحظ على الحال المؤدية تلك الوظيفة[٤] ، تعددها بالعطف . ومما جيء به من الأحوال لإفادة العموم في صاحبها ، ما في قوله تعالى :

۞ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾)[٥] .

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ .
(٢) النساء : ٢٥ . (٣) البحر : ٢٢٠/٣ - ٢٢١ .
(٤) أقصد المفيدة العموم في صاحبها بالنظر إلى شيء يتعلقُ به .
(٥) البقرة : ١٤٢ .

قال ابن عطية : « السفهاء : هم الخفاف الأحلام والعقول . والسَّفَهُ : الخفة والهلهلة ، ثوب سفيه ، أي غير متقن النسج . ومنه قول ذي الرمة :

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسَفَّهتْ أعاليها مَرُّ الرِّياح النَّواسِمِ

أيْ : استخفَّتهَا . وخصَّ بقوله (من الناس) : لأن السَّفه يكون في جمادات وحيوانات ، والمراد بالسفهاء هنا جميع من قال (ما ولاهم) وقالها فرق ...»[1]. وقال الآلوسي : « (سيقول السفهاء) : أي : الخفاف الأحلام ، أو المستمهنوها بالتقليد المحض والإعراض عن التدبر . والمتبادر منهم ما يشمل سائر المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشركين . وروي عن السُّديِّ الاقتصار على الأول ، وعن ابن عباس الاقتصار على الثاني ، وعن الحسن الاقتصار على الثالث . ولعل المراد بيان طائفة نزلت هذه الآية في حقهم ، لا حمل الآية عليها : لأن الجمع فيها محلى باللام وهو يفيد العموم فيدخل فيه الكل ، والتخصيص بالبعض لا يدعو إليه داعٍ . ...(من الناس) في موضع نصبٍ على الحال[2] ، والمراد منهم الجنس ، وفائدة ذكره التنبيه على كمال سفاهتهم بالقياس إلى الجنس ، وقيل : الكفرة ، وفائدته بيان أن ذلك القول المحكي لم يصدر عن كل فردٍ من تلك الطوائف ، بل عن أشقيائهم المعتادين للخوض في آسن الفساد . والأول أولى ، كما لا يخفى »[3] .

وجَعْلُ الحال: (من الناس) مُخصِّصة إنما يصح على ما ذهب إليه ابن عطية من أنَّ السَّفه كما يوصف به الانسان يوصف به غيره من الجماد والحيوان ، وما ذهب إليه وإن كان صحيحاً لا يصح حمل الآية عليه : إذ إن قرائن السباق

---

(١) المحرر الوجيز : ١/١-٢ .

(٢) انظر: التبيان لأبي البقاء : ١٢٣/١ .

(٣) روح المعاني : ٣/٢ ، وانظر : الكشاف : ١٩٨/١ والتحرير والتنوير : جـ٢ : ك١: ٦ ، ٧ .

تصرف المراد به إلى الإنسان دون غيره ، وتلك القرائن : (سيقول) والمقول : (ما ولاّهم)، وفي ظل ذلك يكون التخصيص ضائعاً لا معنى تحته . والصحيح أن وظيفة الحال هنا التعميم ، أي إنه أريد من الإتيان بها الإشارة إلى أن ذلك القول لم يصدر عن فئة من الفئات التي ذكرها المفسرون – وهم المنافقون واليهود والمشركون – دون الأخرى ، ولو أريدت الإشارة إلى صدوره من إحداها فقط ، لقيل : سيقول السفهاء من اليهود ، أو من المنافقين ، أو من المشركين ، لكن لما جيء بالاسم العام – الذي تنضوي تحته جميع تلك الفئات – مقروناً بما يفيد العموم : (الناس) ، علم أن ذلك القول صدر من أولئك جميعاً وفي ذلك تعريض باليهود وبأحبارهم على وجه الخصوص : إذ كونهم أصحاب كتاب ، مع افتخارهم على المشركين بذلك ، كان يستلزم عكس ما صدر منهم . والله أعلم .

ونخرج من ذلك بقاعدة تنضبط بها هذه المسألة وهي : إذا كان الاسم المجرور بـ (من) البيانية أخص من لفظ صاحب الحال ، كانت وظيفة الحال التخصيص . وإذا كان أعم من لفظ صاحب الحال ، كانت وظيفة الحال التعميم. ولا يدخل الاعتراض هذه القاعدة بنحو :

﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾[1] :

لأن كلمة (نساء) – وإن كانت بحسب الوضع أعمّ من (اللاتي)[2] – مضافة إلى ضمير عائد على فئة من فئات الناس ، وهم المسلمون : فالإضافة أفادت عموم الحكم في نساء المسلمين خاصة . ومما يقوي ذلك إعادة النظر في وظيفة الحال في قوله تعالى : (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ، فالآية كما كانت شاهداً للتخصيص بالحال فهي شاهدة للتعميم أيضاً : وذلك باعتبارين ، فقد أفادت التخصيص باعتبار أن المجاورين قد يكونون كفاراً وقد لا يكونون .

---

(١) النساء : ١٥ .

(٢) وذلك لأن الأصل في وضع الأسماء الموصولة أن تستخدم نعتاً .

وأفادت التعميم باعتبار أن الكفار قد يكونون يهودا وقد يكونون نصارى وقد يكونون مجوساً ، إلى آخر ما هناك من أصناف الكفر والكفرة .

ومما جاء ت الحال فيه مفيدة العموم في صاحبها بالنظر إلى زمانه ومكانه ، الآية التي استشهد بها لمجيء الحال مخصصة العموم في صاحبها وهو اسم موصول عام ، وهي قوله تعالى :

(وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾)[1]

حيث نجد في قوله (أولئك حبطت أعمالهم) حكما بحبوط أعمال المرتدين ، أي : « زوال آثارها المجعولة مرتبة عليها شرعاً »[2] ، وتلك الآثار بالنظر إلى المكان أو الزمان قسمان : آثار تترتب على الأعمال في الدنيا ، وآثار تترتب عليها في الآخرة . وقد بيّن الله – سبحانه – أن الكافرين تصل إليهم آثار أعمالهم في الدنيا كاملة غير منقوصة ، كما يشير إليه قوله تعالى :

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[3]

فالجار والمجرور (فيها) في : (نوف إليهم أعمالهم) حال من أعمال وظيفتها تخصيص العموم الذي أفاده قوله (أعمالهم) ، وذلك بالنظر إلى آثار تلك

---

(١) البقرة : ٢١٧ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٣٢/٢ .

(٣) هود : ١٥ . ١٦ .

الأعمال في الدنيا[١] . أما وظيفة الجار والمجرور الواقع حالاً في الآية محل الاستشهاد: (حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) ، فهي إفادة العموم ، وذلك بالنظر إلى زمان ومكان آثار الأعمال[٢] ، أي إنه احتيج الكلام إلى التعميم بالنظر إلى متعلق صاحب الحال ، لا لفظه . ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾ [٣]

والمختار – عندي – من أوجه الإعراب[٤] التي تحتملها التراكيب ، هو : (الذين آمنوا ...) الخ نعت لاسم (إنَّ) : (أولياء الله) ، و (لهم البشرى) استئناف جيء به بياناً لما أولاهم سبحانه من خيرات الدارين بعد أن أخبر -جل وعلا- بإنجائهم من شرورهما ومكارههما ، وكأنه -على هذا- قيل : هل لهم وراء ذلك من نعمة وكرامة ؟ فقيل : لهم البشرى[٥] . « وتعريف (البشرى) تعريف الجنس ، فهو صادق ببشاراتٍ كثيرة »[٦] . (في الحياة الدنيا وفي

---

(١) انظر المراد بتلك الاثار : إعراب القرآن للنحاس : ٢/٢٧٥ ، والفريد : ٢/٦١١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩/١٣ – ١٥ ، ٨/١٦١ – ١٦٢ ، وروح المعاني : ١٢/٢٤ – ٢٥ .

(٢) انظر في المراد بآثار تلك الأعمال في الدنيا والآخرة : التحرير والتنوير : : ٢/٣٣٢ – ٣٣٣ .

(٣) يونس : ٦٢ – ٦٤ .

(٤) انظر في إعراب الآية : البيان في غريب إعراب القرآن : ١/٤١٦ ، والتبيان : ٢/٦٧٩ ، والفريد : ٢/٥٧٤ – ٥٧٥ ، وروح المعاني : ١١/١٤٦ – ١٤٧ ، ١٥٠ – ١٥١ .

(٥) روح المعاني : ١١/١٥٠ – ١٥١ .

(٦) التحرير والتنوير : ١١/٢١٨ .

الآخرة) في موضع الحال من (البشرى) ، أي : لهم البشرى حال كونها في الدنيا وحال كونها في الآخرة[١] ، أي عاجلة وآجلة ، ووظيفة هذه الحالة التعميم ، بالنظر إلى أن العموم في (البشرى) قد يراد به إحدى الحياتين دون الأخرى .

ثانيا - المفيدة للعموم في عاملها في جهة من جهات الحدث :

سبقت الإشارة إلى ما هو الأصل في وظائف الحال وهو تخصيص العامل بالنص على إحدى الكيفيات التي يحتمل وقوعه عليها . وكما تأتي كذلك ، تأتي ناصة على كيفيات وقوع العامل المحتملة كلها ، وعندئذ تصبح وظيفتها إفادة العموم ،وتؤدي تلك الوظيفة وهي متعددة بالعطف ونلتقط من كلامٍ لابن عصفور ما يفيد مجيئها لذلك المعنى ، وهو قوله : « فإن كان الفعلُ الماضي لفظاً فِعْلَ شرط قد حذف جوابه في الأصل ، وقع حالاً ، ولا يكون معه إذ ذاك (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة ... ومن ذلك قول العرب : لأضربنه ذهب أو مكث ، فذهب في موضع نصبٍ على الحال ، والتقدير لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً ، أي : لأضربنه على كل حال . والأصل فيه لأضربنَّه إن ذهب أو مكث ، ولذلك لا يجوز أن تقول : لأضربنه يذهب أو يمكث »[٢] . ومن شواهد ذلك قوله تعالى :

---

(١) انظر في المراد من التبشير في الحياتين : معاني القرآن للنحاس : ٣٠٣/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢١٦/٢ ، والكشاف : ٣٥٦/٢ ، وروح المعاني : ١٥١/١١-١٥٢ .

(٢) المقرب : ١٧١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٦٣/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٩١/٢ ، والكشاف : ١٧٨/٢ ، والتبيان : ٦٠٤/١ ، والفريد : ٣٨٥/٢ ، والبحر : ٤٢٤/٤ ، والدر المصون : ٥١٦/٥ - ٥١٧ .

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم
بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ
رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ﴾[1] .

قال الآلوسي : « .. أي : يعمون الأوقات والأحوال بالخير والصدقة . فالمراد بالليل والنهار جميع الأوقات كما أن المراد بما بعده جميع الأحوال . وقدم الليل على النهار والسر على العلانية للإيذان بمزية الإخفاء على الإظهار . وانتصاب (سراً وعلانيةً) على أنهما مصدران في موضع الحال ، أي : مسرين ومعلنين أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه[2] ، أو نعتان لمصدر محذوف ، أي : إنفاقاً سراً ، والباء بمعنى (في) ...»[3] . ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِى
خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ
لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا
وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾[4]

فوظيفة الأحوال الثلاثة المتعاطفة : (قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم) ، إفادة التعميم[5]، أي إنهم يعمون جميع أحوالهم بالذكر . قال أبو حيان : « الظاهر أن الذكر هو باللسان مع حضور القلب وأنه التحميد والتهليل والتكبير ، ونحو ذلك من الأذكار . وهذه الهيئات الثلاثة هي غالب ما يكون عليها المرء ، فاستعملت والمراد بها جميع الأحوال ، كما قالت عائشة كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يذكر الله على كل أحيانه »[6] . و(يتفكرون) « معطوف على (يذكرون)

---

(١) البقرة : ٢٧٤ .
(٢) انظر : الكتاب : ٢٢٨/١ ، والروض الأنف : ١٠٨/١-١٠٩ ، والتبيان : ٢٢٣/١ ، والبحر : ٣٣١/٢ .
(٣) روح المعاني : ٤٧/٣-٤٨ ، وانظر في سبب نزول الآية المرجع نفسه ، والكشاف : ٣١٩/١ .
(٤) آل عمران : ١٩٠ ، ١٩١ .
(٥) قست الحال في هذا الموضع ونحوه على النعت والبدل ، حيث ذهب النحاة إلى أن النعت في قولهم : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، وظيفته التعميم ، ووظيفة البدل في قولهم مُطرنا السهل والجبل ، تأكيد العموم المستفاد من المبدل منه .
(٦) البحر : ١٣٨/٣ ، وانظر : الكشاف : ٤٥٣/١ .

ويجوز أن يكون حالاً أيضاً : أي : يذكرون الله متفكرين »[١] .

بيان هيئة صاحبها : (تخصيص عاملها) :

وهي الوظيفة الأساسية لباب الحال والتي لم يذكر معظم النحاة غيرها ، للحال المؤسسة . وقد بين الاستقراء أن تخصيص الحال لعاملها لا يقتصر على بيان كيفية التباسه بمعموله ، لكنه قد يكون مخصصاً له ببيان زمن وقوعه، أو ببيان أثره النفسي ، أو غير ذلك من صور التخصيص ، كما سيأتي[٢] . والهيئة قد تكون خارجية ، أي ظاهرة مرئية ، وقد تكون داخلية تتعلق بأمر النفس والقلب والعقل . والثانية هي الأكثر وروداً في القرآن الكريم وذلك مُتَّسِقٌ مع نهج القرآن - كما بُيِّنَ في وظائف النعت - : إذ لا قيمة فيه للأشخاص ، لصورهم وأحسابهم ومنازلهم عند الناس ، بل كل الأهمية لما تنطوي عليه دواخلهم ، محركة لهم لتأدية ما خلقوا من أجله ، أو صادَّةً لهم عن سلوك مسالك تحقيق ذلك . ولذلك يجد المتتبع لأسلوب القرآن أنه لا التفات فيه للهيئات الخارجية إلا إذا كانت انعكاساً لهيئة الداخل في موقف من المواقف الإيمانية ، أو المواقف المضادة لها ، أو كانت مظهراً قُصِدَ به حجب حقيقة المخبر تمويهاً ، ومخادعة ، فتُعْرَضُ حينئذٍ تلك الهيئة تعريضاً وتنفيراً ، إلى غير ذلك . ومن الأول ما جاء في قوله تعالى :

﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخْشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠﴾[٣] .

فجملة الحال (يسعى) جيء بها لبيان الهيئة الخارجية : لأنها ذات ارتباط بما عليه هذه النفس التي دفعها إيمانها ، وخشيتها إلى أن تتفوَّقَ على معوق من معوقات الإسراع والانطلاق ، وهو العمى . ولذلك أُردفتْ بجملة مبينة

---

(١) التبيان : ١/٣٢٠ .

(٢) عند عرض بقية الوظائف : ٤١٣ - ٤٦٠ .

(٣) عبس : ٨ - ١٠ .

للباعث على ذلك السلوك وغيره ، إلا أنه جيء بها على عكس الأولى ، اسمية ، فعلية العجز ، للإشارة إلى الثبوت المتجدد ، وهي جملة(وهو يخشى) ، والمجيء بالحال الثانية على هذه الصورة مستند لرد قول من فسّر الخشية -هنا- بخشية أذى الكفار ، أو الكبوة ، وهم جماعة من المفسرين ، منهم الزمخشري، والفخر الرازي[١] ، وأبو حيان[٢] والآلوسي[٣] . قال الزمخشري : « (يسعى): يسرع في طلب الخير . (وهو يخشى) الله ، أو يخشى الكفار وأذاهم في إتيانك ، وقيل : جاء وليس معه قائد ، فهو يخشى الكبوة »[٤] . فالتركيب وصورته لا يحتمل إلا أن يكون المراد أنه يخشى الله ،- وذلك ما ذهب إليه الجلالان -[٥] ، وأنَّ ذلك ثابت له وقت مجيئه وقبله وبعده : وعليه فإن جعل صاحب الحال فاعل (جاء) أقوى من جعله فاعل (يسعى) وذلك ما ذهب إليه الجلالان[٦] ، والجمل ، والآلوسي، حيث قال : « (وهو يخشى) : ... والجملة حال من فاعل (يسعى) ، كما أن جملة (يسعى) حال من فاعل (جاء ك)»[٧]. ولأجل الوظيفة ذاتها جيء بالحال – مبينة لهيئة خارجية – في قوله تعالى :

﴿١٩﴾ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾[٨]

وأفادت الحال تلك الفائدة في قوله تعالى :

---

(١) انظر : التفسير الكبير : ٥٨/٣١ .

(٢) انظر : البحر المحيط : ٤٢٨/٨ .

(٣) انظر : روح المعاني : ٤١/٣٠ .

(٤) الكشاف : ٧٠٢/٤ .

(٥) انظر : تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الإلهية : ٤٨٨/٤.

(٦) السابق : الجزء والصفحة نفسهما .

(٧) روح المعاني : ٤١/٣٠ .

(٨) يس : ٢٠ ، وصحَّ إعراب جملة (يسعى) في هذا الموضع حالاً ، على رأي من يذهبون إلى صحة وقوع الحال من النكرة بدون مُسوِّغ . وما حملنا على الأخذ برأي هؤلاء ، الضوابط المعنوية التي جعلناها من أسس التفريق بين النعت والحال ، انظر : ٢٣٩ – ٢٤١ ، وما بعدها من هذا البحث .

﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾[1] .

فـ(تضرعاً وخفية) : « نصب على الحال ، أي متضرعين ، مخفين الدعاء : ليكون أقرب للإجابة ... وقوله تعالى : (خوفاً وطمعا) : حالان ، أي : ادعوه ذوي خوف وطمع ، أو خائفين ، طامعين ...»[2]. والتضرع : تَفَعُّلٌ من الضراعة ، وهو الذل ، أي : تذلُّلاً وتملُّقا[3] . « وأصل الخوف انزعاج القلب لعدم أمْنِ الضرر. وقيل : توقع مكروه يحصل فيما بعد . والطمع توقع محبوب يحصل له »[4] . وعلى ذلك فالحالان الأوليان مبينتان لما ينبغي أن يكون عليه السمت الخارجي والصوت من التذلل ، والأخريان مبينتان لما ينبغي أن يكون عليه القلب . قال الآلوسي : « ... ولمّا كان الدّعاء من اللّه بمكان كرّره ، وقيّده أوّلاً بالأوصاف الظاهرة ، وآخراً بالأوصاف الباطنة ...»[5] . ومقتضى بيان الهيئة الخارجية للدّاعي حال الدّعاء -والله أعلم- أمران : الأوّل : الإشارة إلى أنّ سمات الظواهر ينبغي أن تكون انعكاساً لحقيقة الدّواخل ومطابقةً لها ، وفي ذلك تعريضٌ بمن يُظهر خلاف ما يُبطن : إذ يقرنه ذلك المسلك بأهل النّفاق والمراءاة . والثاني : بيان أنّ مقام طلب جلب النفع ، أو دفع الضرر ، لا يصحّ أن يكون مقام إيقاع ضررٍ بمن حول الدّاعي ، ولو كان أقل شئ منه : وهو رفع الصوت ، ولذلك جاء بعد (خفية) : (إنه لا يحب المعتدين) ، و : (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) ، وعليه تكون (تضرعاً) مُقابِلةً لـ:(خوفاً

---

(١) الأعراف : ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الدر المصون : ٥/٣٤٤ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٤/١٤٠-١٤١ .

(٣) الكشاف : ٢/١١٠ .

(٤) روح المعاني : ٨/١٤٠ .

(٥) السابق : الجزء والصفحة نفسهما .

وطمعا) . ويجوز في (خوفاً وطمعا) أن يكونا مفعولاً لأجله : لأنّه علة الدعاء[١] ، لكنّ الأبلغ أن يكون حالاً : لأنّ المعنى مع الحالية يؤول إلى أنّ الباعث قد امتزج بالنفس فتحول من كونه علّة تحرّكها إلى صيرورته سمةً من سماتها حال التوجه إلى الله تعالى . وجوّز أبو البقاء[٢] الوجهين أيضاً في : (تَضَرُّعاً وخُفْيَةً) . ولا أرى المعنى يساعد عليه . وقد جيء بحالين إحداهما لبيان الهيئة الخارجية والأخرى لبيان ما كانت عليه الدواخل عند حدوث الأفعال المقارنة لها ، في قوله تعالى :

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴿٥٤﴾ [٣]

فجملة (وهم كسالى) ، وجملة (وهم كارهون) في محل نصب حال ، الأولى صاحبها الضمير في (يأتون) والأخرى الضمير في (ينفقون) ، وهاتان الحالان جاءتا كالعلّة لعدم تقبل إنفاقهم في سبيل الله في الآية السابقة على هذه الآية ، وهي قوله تعالى :

(قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ)[٤] .

فالحالان (طوعا) ، و (كرها) شاملتان لحال النفس حيال هذا الفعل وغيره ، إذ لا يخلو أمر النفس مع الفعل من أحد أمرين إتيانه طواعية أو كراهةً ، وإنفاقهم على أيّ الحالين كان غير مقبول : لأنّ الإنفاق في سبيل الله ينبغي أن يسبق

---

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢٠٨/١ .

(٢) انظر : التبيان : ٥٧٤/١ .

(٣) التوبة : ٥٤ .

(٤) التوبة : ٥٣ .

بالتصديق ، ويتلو التصديق فِعْلٌ هو أسبق مرتبةً من الإنفاق أيضاً ، وهو الصلاة ، وصلاتهم هذا حالها ، وتصديقهم هذا حاله ، أي باطلان-، إذاً لا بدّ أن يكون ما بُني عليهما باطلاً أيضاً ، ودليل بطلانه أنهم لا ينفقون إلا مكرهين . لكن يرد هنا سؤال ، وهو :لِمَ أمروا بالإنفاق إذا كان هو وعدمه سواء ، والإجابة عند الزمخشري ، حيث قال : « (أنفقوا) : يعني في سبيل الله ووجوه البر . (طوعاً أو كرها) : نصبٌ على الحال ، أي : طائعين أو مكرهين . فإن قلت : كيف أمرهم بالإنفاق ، ثم قال (لن يتقبل منكم) ؟ قلت : هو أمر في معنى الخبر ... ومعناه لن يتقبل منكم أنفقتم طوعاً أو كرها . ونحوه قوله تعالى : ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[1] ، وقوله :

* أسيئي بنا أوْ أحْسِني لا مَلُومةً *

أي : لن يغفر الله لهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم . ولا نلومك أسأت إلينا أم أحسنت . فإن قلت : متى يجوز نحو هذا ؟ قلت : إذا دلّ الكلام عليه ، كما جاز عكسه في قولك : رحم الله زيداً وغفر له ...فإن قلت : الكراهية خلاف الطواعية ، وقد جعلهم الله طائعين في قوله (طوعا) ، ثم وصفهم بأنهم لا ينفقون إلا وهم كارهون ؟ قلت : المراد بطوعهم أنهم يبذلونه من غير إلزام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من رؤسائهم ، وما طوعهم ذاك إلاّ عن كراهية واضطرار ، لا عن رغبة واختيار »[2] . وقد يؤتى بالحال لبيان الهيئة الداخلية وذلك عند عدم الأمارات الخارجية المصاحبة للحدث ، وقد يؤتى بها لبيان الهيئة الخارجية في موقف يُعجز فيه عن حجب حقيقة الدواخل ، فتُرى حقيقتها واضحة جلية في الوجوه . ومن الأول ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا
وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ ﴾[3]

---

(١) التوبة : ٨٠ .

(٢) الكشاف : ٢٧٩,٢ - ٢٨٠ ، وانظر : روح المعاني : ١١٦/١٠ - ١١٧ .

(٣) المائدة : ٦١ .

فالحدث قول لا يتطلب أكثر من تحريك اللسان ، أي لا كلفة معه ، كما هو مع الأفعال ، ولذلك فقد لا تُرافقه أمارات واضحة الدلالة كاشفة حقيقة الباطن خاصة إذا كان الناطق به متمرساً ماهراً في النفاق ، وقد أشار القرآن إلى وجود فئة من المنافقين على هذه الصفة في قوله :

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾(١)

فجيء بالحال كاشفةً عنها ، الأولى فعلية مقرونة بـ (قد) ، والثانية إسمية خبرها مقرون بـ(قد) أيضاً ، لتدل على أنّ خروجهم كان على حالٍ كان المتوقع ضدّها ، فوظيفة (قد) في الجملتين التحقيق : لا التوقع ، كما ذهب إليه الزمخشري عند حديثه عن سبب نزول الآية : « نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يُظهرون له الإيمان نفاقاً ، فأخبره الله تعالى بشأنهم ، وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا ، لم يتعلق بهم شيء ممّا سمعوا به من تذكيرك بآيات الله ، ومواعظك . وقوله (بالكفر) ، و (به) حالان ، أي : دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ، وتقديره ملتبسين . وكذلك قوله (وقد دخلوا) ، و (وهم قد خرجوا) : ولذلك دخلت (قد) تقريباً للماضي من الحال ، ولمعنى آخر ، وهو أنّ أمارات النفاق كانت لائحة عليهم ، وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – متوقعاً لإظهار الله ما كتموه ، فدخل حرف التوقع ، وهو متعلق بقوله (قالوا آمنا) أي قالوا ذلك وهذه حالهم »(٢) . وما ذهب إليه من كون صاحب الحال الضمير في (قالوا) ، أظهر ممّا ذهب إليه أبو البقاء ، إذ جوّز أن تكون الجملتان حالين من الضمير في آمنا(٣).

---

(١) التوبة : ١٠١ .

(٢) الكشاف : ٦٥٣/١ .

(٣) انظر : إملاء ما من به الرحمن : ٢٢١/١، وروح المعاني : ٧٧/٦ .

ومن الثاني – حيث لا مجال لأن يُظهر الإنسان خلاف ما يبطن – ما في قوله تعالى :

(وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۝ (١) .

فـ(وجوههم مسودة) : « جملة في موضع الحال إن كان (ترى) من رؤية البصر ، ومفعولٌ ثانٍ ، إن كان من رؤية القلب »(٢) . وجعل الرؤية بصرية أبلغ على ما ذهب إليه الآلوسي ، حيث قال : « (وجوههم مسودة) : بما ينالهم من الشدّة التي تغيّر ألوانهم حقيقة ، ولا مانع من أن يجعل سواد الوجوه حقيقةً علامةً لهم غير مترتب على ما ينالهم ... والظاهر أن الرؤية بصرية . والخطاب لسيّد المخاطبين عليه الصلاة والسلام ، أو لكلّ من تتأتّى منه الرؤية ، وجملة (وجوههم مسودة) في موضع الحال على ما استظهره أبو حيان(٣) ، وكون المقصود رؤية سواد وجوههم لا ينافي الحالية كما تُوهّم ؛ لأن القيد مصبّ الفائدة ... وأنت تعلم أن اعتبار الرؤية بصرية أبلغ في تفضيحهم وتشهير فظاعة حالهم ، لا سيما مع عموم الخطاب ... وينطبق على ذلك أشدّ الانطباق قوله تعالى (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمْ مَثْوًى) أي مقام (للمتكبرين) الذين جاء تهم آيات الله فكذبوا بها واستكبروا عن قبولها والانقياد لها ، وهو تقرير لرؤيتهم كذلك ، وينطبق عليه أيضاً قوله الآتي : (وينجي) الخ »(٤) .

---

(١) الزمر : ٦٠ .

(٢) الكشاف : ٤/١٤٠ ، وذهب إلى الثاني ابن جني : انظر : المحتسب : ٢/٣٠٠ ، وانظر : البرهان : ٤/١٥٠ .

(٣) البحر المحيط : ٧/

(٤) روح المعاني : ٢٤/١٩ .

بيان وظيفة صاحبها :

رأينا في فصل النعت أنّ من وظائفه بيان وظيفة المنعوت ، وقد بيّن النحاة[١] أنّ الاسم يُنعت بفعله ، ومن الفعل فعل يكون وظيفةً ، كتقررت بزيد الكاتب ، والملك ، والنجار ، إلى آخر ما هنالك . وكان ممّا استشهدنا به لذلك قوله تعالى : (يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ)[٢] ، حيث جملة (يواري) نعت لـ (لباس) جيء به لبيان وظيفته ، وفيها أيضاً بيان علّة إنزاله . وقد وجدنا أنّ الحال يؤتى بها لتلك الغاية أيضاً ، وذلك ناتج من نواتج المشابهة بين البابين وبينهما وبين الخبر . وقد لوحظ أنّ الحال المبيّنة لوظيفة صاحبها تفيد مع ذلك بيان العلّة ، أي إنّ فيها إدماجاً لمعنيين معاً وهما العلّة والوظيفة . وإيقاع الحال في مثل تلك المقامات أشبه بتحقق المراد من إيقاع المفعول لأجله : لأنّ المفعول لأجله وإن كان يبين الغاية ، لا يفيد تحققها . وفي إيقاع الحال مفيدة هذين المعنيين معاً تنبيهٌ إلى وجوب امتزاج الوظيفة بالغاية وعدم فصل أحدهما عن الآخر .

وقد جاء ت الحال المبيّنة وظيفة صاحبها مفردة وجملة ، واحدة ومتعددة . ومن المفرد قوله تعالى : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾[٣]

فـ(لواقح) حال من (الرياح) فائدتها بيان وظيفتها ، مدمجاً فيها علّة

---

(١) انظر: الأصول في النحو: ٢/١٤-٢٥، وشرح عيون الإعراب :٢٣٠، وشرح اللمع : ١/٢٠٧ .

(٢) الأعراف : ٢٦ .

(٣) الحجر : ٢٢ .

إرسالها وغايته . وتحتمل صيغتها (فواعل)-على ما ذهب إليه المفسرون[١]- أن تكون جمع (لاقح) ، « يقال : لَقِحَت الريح : إذا حملت الماء . وقال الأزهري : (حوامل تحمل السحاب ، كقولك : أَلْقَحَت الناقة فَلَقِحَتْ ، إذا حمَلت الجنين في بطنها ، فشبهت الريح بها ...) »[٢] . وأن تكون جمع (لاقح) أيضاً ، على النسب ، كـ(لابن) و (تامر) ، أي : ذات لقاح . وأن تكون جمع (مُلْقِح) ، لأنه من أَلْقَحَ يُلْقِحَ فهو مُلْقِح ، فحقُّه مَلاقِح ، فحذفت الميم تخفيفاً[٣] . والأوفق بالمعنى أن يجعل المراد الوجه الأول ، أي أنها أرسلت وهي مهيئة لأداء وظيفتها وناتج ذلك عدم وجود فاصل بين الإرسال وتحقيق الغاية منه ، وهو ما يُشير إليه عطف (أنزل) على (أرسل) بالفاء المفيدة للتعقيب . « ومعنى الإلقاح أن الرياح تلقح السحاب بالماء بتوجيه عمل الحرارة والبرودة متعاقبين ، فينشأ عن ذلك البخار الذي يصير ماءً في الجو ثم ينزل مطراً على الأرض ، وأنها تلقح الشجر ذي الثمرة بأن تنقل إلى نوره غبرة دقيقة ، من نور الشجر الذكر ، فتصلح ثمرته أو تثبت . ومن بلاغة الآية إيراد هذا الوصف لإفادة كلا العملين اللذين تعملهما الرياح »[٤]. وممّا جاء من ذلك مفرداً متعدداً لتعدد الوظيفة ، ما في قوله تعالى :

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[٥] .

---

(١) انظر:مجاز القرآن :١/٣٤٨-٣٤٩، والمحتسب : ٢/٢٤٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١/١٦٥ ، ٢/٦٧-٦٨، والدر المصون : ٧/١٥٣-١٥٤، وروح المعاني : ١٤/٣٠-٣١ .

(٢) الدر : ٧/١٥٣ .

(٣) الدر : ٧/١٥٤ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٤/٣٧ - ٣٨ .

(٥) البقرة : ٢١٣ .

فـ (مبشرين) و (منذرين) حالان من (النبيين) فائدتها بيان وظيفتهم والغاية من بعثهم ، و (أل) في النبيين جنسية ، مراداً بها استغراق أفراد النوع[١] .

ومما جاء من ذلك مفرداً،غير متعدد، أيضاً ، ما في قوله تعالى :

أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ)[٢].

فـ (ملكا)[٣] في قوله : (إن الله قد بعث لكم طالوت ملكاً) ، حال من المفعول به : (طالوت)[٤] جيء بها لبيان وظيفته والغاية من بعثه وهي قيادته لهم في القتال في سبيل الله . وإيثار الحال على المفعول لأجله ، للإشارة إلى وجوب الامتثال الفوري ، وهو ما لم يتحقق من أولئك المتمحكين . وهذه الحال أفادت ما أفادته جملة (يقاتل في سبيل الله) الواقعة نعتاً لـ (ملكاً) في قراءة الرَفع مع الياء . قال الزمخشري : « وقُرِيء : يقاتل بالياء والجزم على الجواب ، وبالرَفع على أنه صفة لـ (ملكاً) »[٥] . وأفادت الحال : (من بني

---

(١) انظر : روح المعاني : ٢/١٠٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٣) ملك ، مقصور من (مليك) ، انظر : المحتسب : ١/١٧١ ، ٢/٨ ، ٨٢ ، ١٩٩ ، واللسان :

(٤) انظر : الفريد : ١/٤٨٨ ، وروح المعاني : ٢/١٦٦ .

(٥) الكشاف : ١/٢٩١ ، وانظر : روح المعاني : ٢/١٦٥ .

إسرائيل) في قوله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)، تخصيص صاحبها، وهو (الملأ) حيث (أل) فيه جنسية ، وذلك أنّ الملأ يكونون في كل قوم[١] ، وكذلك هي وظيفة الحال الأخرى : (مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ) ، حيث خصصت الأولى صاحبها من جهة انتسابهم، والثانية من جهة زمانهم ، ولا تعارض -في رأيي- بين تلك الوظيفة وكون (من) لابتداء الغاية ، حيث شرط كون المخصصة بيانية خاصّ بكونها جارّة لجنس أوْ صنف من الأصناف . ومما جيء بالحال فيه لذلك الغرض وهي جملة متعددة مختلفة بين الاسمية والفعلية قوله تعالى :

﴿٤﴾ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ
﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾
وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ
الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ
وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ [٢]

فالجملة الاسمية والفعلية المعطوفة عليها وهي : (فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) ، وكذلك : (وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ) ، و :(وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ) في محل نصب حال[٣] من الضمير المنصوب في (خَلَقَهَا) العائد على الأنعام ، و(الْأَنْعَامَ) مفعول به لفعل محذوف يُفسره (خلقها) المذكور . والجار والمجرور (لكم) من صلة (خلقها) ، أي : ما خلقها إلاّ لكم ولمصالحكم يا جنس الإنسان[٤] . وفائدة هذه الأحوال بيان الوظائف المتعددة المختلفة للأنعام . وقوله تعالى :

---

(١) ذهب المنتجب الهمذاني إلى أن (من) في (من بني إسرائيل) تبعيضية، والصحيح أنها بيانية : الفريد : ٤٨٧/١ .

(٢) النحل : ٥ – ٨ .

(٣) انظر : التبيان : ٧٨٩/٢ – ٧٩٠ ، والفريد : ٢١٤/٣ – ٢١٦ .

(٤) الكشاف : ٥٩٤/٢ ، وانظر : التبيان : ٧٨٩/٢ ، والفريد:٢١٤/٣-٢١٥.

(وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً) هذه الأسماء كلها منصوبة لأنّها معطوفة على قوله : (وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) ، وتقديره : وخلق الخيل والبغال والحمير[١] . أمّا (زينة) فالمختار أن تكون مفعولاً لأجله[٢] : ليتفق إعراب قراءة العطف مع إعراب القراءة بدونه ، قال ابن جني : « ومن ذلك قراءة أبي عِيَاض : (لتركبوها زينة) ، بلا واو . قال أبو الفتح : لك في نصب (زينة) وجهان : إن شئت كان معلقاً بما قبله ، أي خلقها زينة لتركبوها ، وإن شئت كان على قولك : لتركبوها زينة ، فزينة هنا حال من (ها) في (لتركبوها) ، ومعناه كقوله تعالى : (ولكم فيها جمال) »[٣] .

وتلك الأحوال تفيد مع بيانها وظائف هذه المخلوقات ، الامتنان ، وهو آتٍ من جهة كون تلك المخلوقات مسخرة لتحقيق ما تقوم به حياته مأكلاً ومشرباً وملبساً ، وتحقيق ما زاد على ذلك ، رفاهيةً .

---

(١) التبيان : ٢/٧٥ .

(٢) وهو اختيار الزمخشري ، انظر : الكشاف : ٢/٥٩٥ ، وانظر في الوجوه الأخرى لزينة:التبيان : ٢/٧٩٠ ، والفريد : ٣/٢١٧ .

(٣) المحتسب : ٢/٨ .

بيان العلة :

رأينا أنَّ الحال المبيّنة وظيفة صاحبها ، تفيد مع بيان الوظيفة بيان العلة ، وبيّنا مسوغ ذلك ، ونستشهد هنا لمجيئها مبينةً للعلة،وظيفةً مستقلة . وقد أفادت ذلك مشوبة بالتبشير وهي جملة في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[١] .

قال القرطبي : « عزّاهم وسلّاهم بما نالهم يوم أُحُد من القتل والجراح ، وحثّهم على قتال عدوهم ونهاهم عن العجز والفشل فقال (وَلَا تَهِنُوا) أي : لا تضعفوا ولا تجبنوا يا أصحاب محمد عن جهاد أعدائكم لما أصابكم. (وَلَا تَحْزَنُوا) على ظهورهم ، ولا على ما أصابكم من الهزيمة والمصيبة . (وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ) أي لكم تكون العاقبة بالنصر والظفر (إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) أي بصدق وعدي . وقيل : إن (إن) بمعنى (إذ) »[٢] . وقال الآلوسي : « ... والظاهر أن حقيقة النهي غير مرادة هنا ، بل المراد التسلية والتشجيع ، وإن أريدت الحقيقة فلعلّ ذلك بالنسبة إلى ما يترتب على الوهن والحزن من الآثار الاختيارية ، أي لا تفعلوا ما يترتب على ذلك »[٣] . وأَميلُ إلى أنَّ حقيقة النهي مرادة : لأن فيها نهياً عن أسباب الفشل ؛ وذلك أن الوهن هنا « مجاز في خور العزيمة وضعف الإرادة وانقلاب الرجاء يأساً والشجاعة جبناً واليقين شكاً ، ولذلك نهوا عنه . وأمّا الحزن فهو شدة الأسف البالغة حدّ الكآبة والانكسار . والوهن والحزن حالتان للنفس تنشآن عن اعتقاد الخيبة والرزء فيترتب عليهما الاستسلام وترك المقاومة . فالنهي عن الوهن والحزن في الحقيقة نهي عن سببهما وهو الاعتقاد »[٤] .

---

(١) آل عمران : ١٣٩ ، وانظر: الآية : ٣٥ من سورة محمّد .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢١٦/٤ – ٢١٧ ، وانظر : الكشاف : ٤١٨/١ ، والتفسير الكبير : ١٤/٩ ، والبحر : ٦١/٣ – ٦٢ . (٣) روح المعاني: ٦٧/٤.

(٤) التحرير والتنوير : ٩٨/٤ ، وانظر في الفرق بين الوهن والضعف : الفروق في اللغة : ١٠٨ .

وعلى ذلك فالجملة الإسمية (وأنتم الأعلون) جملة حالية من فاعل الفعلين[١] . وليس فيها بيانٌ لما كانوا عليه ، بل فيها تعليل لنهيهم وبشارة بما تكون عليه حالهم أبداً ، مشروطة[٢] بكونهم على الصفة التي ينبغيَ أن يكونوا عليها أبداً :(إن كنتم مؤمنين) . هذا وقد وجدتُ جلَّ المعربين الذين رجعت إلى كتبهم قد انصرفوا عن إعراب الجملة محل الاستشهاد ، وجوز ابن الأنباري في الواو أن تكون عاطفة ، قال :« الواو ، فيها وجهان: أحدهما : أن تكون للعطف. والثاني: أن تكون للحال، فيكون المعنى ، ولا تضعفوا وهذه حالكم »[٣].

وقد جاء ت الحال مفيدة التعليل ولفظها دالٌ على التبشير وهي مفردة في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾[٤]

فـ(مبشرات) حال من (الرياح) وظيفتها بيان الغاية من إرسالها ، ذلك ما ذهب إليه المفسرون الذين أعربوها – وهم قلة – قال الزمخشري : « (الرياح) هي الجنوب والشمال والصَّبا ، وهي رياح الرحمة . وأما الدبور فريح العذاب ... وقد عدّد الأغراض في إرسالها ، وأنّه أرسلها للبشارة بالغيث ولإذاقة الرحمة ، وهي نزول المطر وحصول الخصب الذي يتبعه، والروح الذي مع هبوب الريح وزكاء الأرض ، وإزالة العفونة من الهواء وتذريه الحبوب وغير ذلك ، ... فإن قلت : بِمَ يتعلق (وليذيقكم) ؟ قلت : فيه وجهان : أن يكون معطوفاً على (مُبَشِّرَاتٍ) ، على المعنى ، كأنّه قيل : ليبشركم وليذيقكم . وأن يتعلق

---

(١) انظر : الكشاف : ٤١٨/١ ، والبحر : ٦٢/٣ ، وروح المعاني : ٦٧/٤ .

(٢) انظر في دلالة نحو جملة (إن كنتم مؤمنين) وجوابها : الخصائص : ٣٨٧/٢ – ٣٨٩ ، والمحتسب : ٢٠٦/٢ ، والكشاف : ٥٩٠/٤ ، والمقرب : ١٧١ .

(٣) البيان : ٢٢٢/١ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٩٨/٤ .

(٤) الروم : ٤٦ .

بمحذوف تقديره : وليذيقكم ، وليكون كذا وكذا : أرسلناها »[١] . وقال أبو حيان : « (وليذيقكم) عطف على معنى (مبشرات) ، فالعامل (أَنْ يُرْسِلَ) ويكون عطفاً على التوهم[٢] ، كأنّه قيل : ليبشركم . والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل ، تقول : أَهِنْ زيداً مسيئاً، وأَكْرِمْ زيداً العالم ، تريد : لإساءته ، ولعلمه . وقيل ما يتعلق به اللام محذوف ، أي : ولكنّا أرسلناها ، وقيل الواو في (ولنذيقكم) زائدة »[٣] . وذهب إلى أن تلك وظيفة الحال هنا ، أيضاً السمين[٤] ، والجلالان[٥] ، والآلوسي[٦] .

---

(١) الكشاف : ٤٨٤/٣ .

(٢) قال الآلوسي معلقاً على ذلك - روح المعاني : ٥٢/٢١ - - وكونه من عطف التوهم توهم » وهو محق في ذلك .

(٣) البحر : ١٧٨/٧ .

(٤) نقل ذلك عنه الجمل في الفتوحات : ٣٩٧/٣ .

(٥) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣٩٧/٣ .

(٦) روح المعاني : ٥٢/٢١ .

بيان زمن الحدث :

وتلك وظيفة ظرف الزمان بَيْدَ أنّ الحال تؤديها بحق وجه الشبه الذي بينهما ، وهو كونهما بمعنى (في) . وذكر ابن أبي الربيع – نقلاً عن أستاذه الشلوبين – وجه شبه آخر بين الحال وظرف الزمان ، قال : « ... وكان الأستاذ أبو عليّ يقول : أشبهت الحال الزمان من وجهين : أحدهما : أنّ كلّ واحدٍ منهما يتقدر بفي ، فتقول : قام زيد في يوم الخميس ، وقام زيد في حالة الضحك . الثاني : أنّ الحال ترادف ظرف الزمان على معنى واحد ، فتقول: قام زيد ضاحكاً ، وقام زيد [إذ][1] كان ضاحكاً »[2] .

وتأتي الحال المبيّنة زمن عاملها مفردة وجملة . والجملة قد تكون من صفة ذي الحال ، وقد تكون أجنبية عنه ، ولتوضيح ذلك نعرض ما قاله ابن هشام : «ومما يشكل قولهم في نحو : جاء زيد والشمسُ طالعةٌ : إن الجملة الاسمية حال ، مع أنّها لا تنحل إلى مفرد ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة . فقال ابن جني : تأويلها : جاء زيد والشمس طالعة عند مجيئه . يعني فهي كالحال والنعت السببيّين ، كـ : مررت بالدار قائماً سكانها ، وبرجل قائم غلمانه . وقال ابن عمرون : هي مؤولة بقولك : مبكراً ، ونحوه .

---

(١) وردت في النص المحقق (إذا) ، والصحيح ما أثبتناه .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥١١/١ ، وانظر : الكتاب : ١٠٧/١، حيث قال سيبويه : « وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها ، تقول: جئت إذ عبدالله قائم ، وجئت إذ عبدالله يقوم ... » ، وقال أيضاً : ٩٠/١- « وأما قوله عز وجل:(يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)، فإنما وجّهُوهُ على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال ، كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال ، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء »، وانظر أيضاً : ٢٢٩/٤، ٢٣٢، والسيرافي: ١٩٧/١ ، ٢١٨ – ٢١٩ ، وشرح المفصل : ٦٨/٢ ، وانظر في أوجه شبه أخرى بينهما : أمالي ابن الشجري : ٢٤٨/١ – ٢٥٠، والتخمير :٤٤٣/١.

وقال صدر الأفاضل تلميذُ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ، أثبت مجيء المفعول معه جملة . وقال الزمخشري[١] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[٢] في قراءة من رفع البحر : « هو كقوله :

* وقدْ أغتدي والطيرُ في وكُنَاتِها *

و : جئتُ والجيش مصطفٌّ ، ونحوهما من الأفعال التي حكمها حكم الظروف : فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال . ويجوز أنْ يقدر : وبحرها ، أي وبحر الأرض »[٣] وما ذهب إليه صدر الأفاضل هو أنّ الواو واو الظرف والجملة بعدها في محل نصب على الظرف ، وأنَّ واو المعيّة تفيد الحال ، لكن لمّا لم يمكن إعرابها نقل إلى مابعدها ، وإليك نصّ كلامه : « ... ولو قلت : رأيت : رأيتُ الأمير وقد اصطفَّ الجيش ، لم يجز حذف الواو منه البتّة : لأنّه ليس في هذه الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال ، كما في قولك : خرج يعدو به فرسه ، ولو قلت : يعدو الفرس،كان مُحالاً . هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر . وعندي أنّه يجوز أن تكون هذه الواو ، وَاوَ الظرف : ألا ترى أنّك إذا قلت : جئت والشمس طالعة ، فمعناه : جئت وقت طلوع الشمس . وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم ، أقدّم رجلاً وأؤخّر أخرى . ويشهد لكونه ظرفاً وجوه ... والذي غرّ النحويين منه أنّهم وجدوا قولهم : جئتك والشمس طالعةٌ ، يرجع معناه إلى معنى قولك : جئتك حال طلوع الشمس : فسمّوه واو الحال . وقد غفلوا عن أنّ قولك : حال طلوع الشمس ، ظرفٌ ، لا حالٌ ، وإذا كان له واو الصَرف[٤] ، فلا

---

(١) الكشاف : ٥٠١/٣ ، وانظر : شرح المفصل : ٦٨/٢ ، والتخمير : ٤٤٢/١ -٤٤٤ .

(٢) لقمان : ٢٧ .

(٣) مغني اللبيب : ٦٠٦-٦٠٧ ، وانظر : شرح الكافية : ٨/٢ -١٠ ، ٤٠ -٤٣ ، الأشباه والنظائر للسيوطي : ٨٢/٢ .

(٤) انظر في المراد بواو الصرف : معاني القرآن للفراء : ٣٣/١ -٣٤ ، ٤٠٨ .

علينا أن تكون معها واو الظرف . تخمير : النحويون سَهَوْ عن واوين ، إحداهما هذه ، والثانية واو المنصوب بمعنى (مع) : وذلك لأنّ المنصوب بمعنى (مع) في محلّ النّصب على الحال : ألا ترى أنك إذا قلت : جاء البَرْدُ والطيالسة فمعناه : مقترناً بالطيالسة ، فلمّا لم يمكن إعراب الواو ، نُقِلَ إعرابها إلى ما بعدها . ونظير هذه المسألة (إلاّ) ، إذا وقعت صفة نقل إعرابها إلي المستثنى ، وعكسها (غير) ، فالواوُ هاهنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه ، كما أنّ الواو في قولك : جئتُ والشمس طالعةٌ ، للمفعول فيه ، لا للحال . فخذهما شيئين عليهما سمة مُذْهبيَّةٌ »[١] .

وحلُّ إشكال الجملة موضع البحث يتمُّ بعدها حالاً مبيّنة لوقت المجيء، وصحَّ مجيء الحال لتلك الوظيفة ، لوجه الشّبه الذي بينها وبين الظرف ، ولأجل ذلك عُدَّتْ دلالة الظرف والحال في الجمل السابقة ونحوها ، واحدة ، قال الآلوسي – بعد أنْ أورد نصّ الزمخشري السابق – : « ... إذ معنى : جئتُ والجيش مصطفٌ – مثلاً – ، ومعنىَ : جئتُ وقتَ اصطفاف الجيش واحد ...»[٢] . وذلك صحيح من جهة الدلالة العامة ، إلاّ أنّ بينهما فرقاً بناءً عليه عُدِل عن الظرف إلى الحال في الجمل السّابقة ، ونحوها : إذ الحال في الجملة السّابقة ، أفادت أنّ المجيء حدث وقد اكتمل الاصطفاف ، أمّا الظّرف فيفيد وقوع المجيء والاصطفاف لم ينتهِ بعد . كما أنّ جملة : (والطير في وكناتها) ، وإن أفادت فائدة مبكراً ، أو بُكرةً ، تفارقهما من جهة أنّ التحديد الزمني فيها أدقّ منه فيهما وقد ذكر النحاة[٣] أن لجملة الحال عموماً ثلاثة أنماط :

الأوّل : أن تكون من صفة ذي الحال ، نحو جاء زيدٌ وسيفُهُ على كتفه.

---

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: ١/٤٤٢ . ٤٤٣-٤٤٤.

(٢) روح المعاني : ٢١/٢٨ .

(٣) انظر : شرح السيرافي : ١/١٩٧ ، وشرح المفصل :٢/٦٥-٦٦، وشرح المقدمة الجزولية : ٢/٧٣٤ – ٧٣٥ .

الثاني : أن تكون من سبب ذي الحال ، نحو: جاء زيدٌ وأبوه منطلق.

الثالث : أن تكون أجنبيّة ، نحو: قدم بشر وعمرو قادمٌ إليه .

وممّا يلاحظ على بعض التراكيب التي جاء ت فيها الحال مبيّنة زمن وقوع الحدث ، عطف الحال فيها بالواو على ما يفيد الظرفية ، وعكسه أيضاً . وذلك دليل قوّة المشابهة التي صحّ بناءً عليها أداء الحال لوظيفة الظرف : إذ أنّ العطف بالواو لا يكون إلاّ بين متساويين أو متشابهين : لأنّه « نظير التثنية ، والتثنية تقتضي تساوي حال الاسمين وتشابههما »[1] . وبيَّنَ ابن جني ذلك بياناً وافياً وهو يعلل لصحة عطف (بإيمانهم) على (بين أيديهم) في قراءة كسر الهمزة ، في قوله تعالى :

﴿ ١٠ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ ١١ يَوۡمَ تَرَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم بُشۡرَىٰكُمُ ٱلۡيَوۡمَ جَنَّٰتٌ تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٢ ﴾[2]

حيث قال : « قرأ : (بين أيديهم وبإيمانهم – بكسر الهمزة – سَهْلُ بن شُعيب النَّهمِيّ . قال أبو الفتح : قوله (بإيمانهم) معطوف على قوله (بين أيديهم) . فإن قلت : فإن قوله : (بين أيديهم) ظرف ، وقوله (بإيمانهم) ليس ظرفاً: ألا ترى أنّه ليس معناه : يسعى في إيمانهم ؟ فكيف يجوز أن يعطف على الظرف ما ليس ظرفاً ، وقد علمت أن العطف بالواو نظير التثنية ، والتثنية توجب تماثل الشئ ؟ قيل : الظرف الذي هو : (بين أيديهم) ، معناه الحال ، وهو متعلق بمحذوف ، أي : يسعى كائناً بين أيديهم ، وليس (بين أيديهم) متعلقاً بنفس (يسعى) ، كقولك : سعيت بين القوم ، وسعيت في حاجتي . وإذا كان الظرف

---

(١) المحتسب : ٢/٩٠ ، ٣٠٦ .

(٢) الحديد : ١١ ، ١٢ .

هنا في موضع الحال جاز أن يعطف عليه الباء وما جَرَّتْهُ ، حتّى كأنّه قال : يسعى كائناً بين أيديهم ، وكائناً بإيمانهم ، أيْ إنما حدث السَّعي كائناً بإيمانهم ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾[1] ، أي ذلك كائن بذلك . فعلى هذا التقدير يجب أن يكون قوله (وبإيمانهم) . فأمّا أن يعلّق (بَيْنَ) بنفس (يسعى) ويعطف عليه (بإيمانهم) ، فلا : لما تقدم »[2] .

ومن شواهد مجيء الحال مبيّنة زمن وقوع الحدث ، وقد عطف عليها ما يفيد الظرفية ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ﴿١٣٥﴾ ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ ﴿١٣٦﴾ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾)[3] .

فـ « (مصبحين) : نصب على الحال ، أي : داخلين في الصباح »[4] . وجاء في تفسير الجلالين : « مصبحين : أي وقت الصباح ، يعني بالنهار »[5] . وشرحه الجملّ بقوله : « قوله (مصبحين) : حال . وقوله أي وقت الصباح ، بيان لمعناه في الأصل ، وهو من أصبح التّامّة . وقوله : يعني بالنهار : بيان للمراد منه . وقوله (وبالليل) عطف على مصبحين ، فهو حال أخرى والباء للملابسة »[6] .

---

(١) الحج : ١٠ .

(٢) المحتسب : ٣١١/٢ ، و : ٣٢٤ ، وتابعه في ذلك أبو حيان : البحر:٢٢١/٨، وضعف تخريجه الآلوسي : روح المعاني : ١٧٥/٢٧ .

(٣) الصافات : ١٣٣ – ١٣٨ .

(٤) الفريد : ١٤١/٤ ، وانظر : الكشاف : ٦١/٤ ، والنهر المادّ بهامش البحر: ٣٧٢/٧ .

(٥) هامش الفتوحات الإلهية : ٥٥٢/٣ ، وانظر : اللسان :٥٠٢/٢ ، والمحرر الوجيز : ١٤١/١٠ ، والتفسير الكبير : ٢٠٦/١٩ ، والبحر المحيط:٤٦١/٥.

(٦) الفتوحات : ٥٥٢/٣ .

وقال النحاس : « (مصبحين) نصبٌ على الحال . و (بالليل) عطف على المعنى، أي : في الصبح وفي الليل »[١] .

ومن شواهد مجيئها كذلك وقد عُطفتْ هي على المصدر الواقع موقع الظرف ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾[٢] .

فـ (بياتاً) ظرفٌ على الأرجح ، عطفت عليه جملة الحال (هم قائلون) . ودلّ (بياتاً) على (هم نائمون) فحذفت ، ودلتّ (هم قائلون) على(نهاراً) فحذف . و (بياتاً) عند الزمخشري مصدر منصوب على الحال ، قال : « (فجاءها): فجاء أهلها . (بياتاً) مصدر واقع موقع الحال ، بمعنى بائتين . يقال : بات بياتاً حسناً ، وبَيْتَةً حسنةً . وقوله (وهم قائلون) حال معطوفة على (بياتاً) ، كأنّه قيل : فجاء هم بأسنا بائتين أو قائلين »[٣] . وهي كذلك عند الآلوسي ، قال : « والبيات : في الأصل مصدر ... وذكر الراغب[٤] أن البيات وكذا التبييت قصد العدو ليلاً . ونصبه على الحال بتأويله ببائتين . وجوّز أن يكون على الظرفية وهو خلاف الظاهر ... و (أو) للتنويع ، وما بعدها عطفٌ على الحال وهو في موضع الحال أيضاً . وأضمرت فيه الواو – كما قال ابن الأنباري – لوضوح المعنى ، ومن أجل أن (أو) حرف عطف ، والواو كذلك ، فاستثقلوا الجمع بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني ...»[٥]. ومال أبو البقاء إلى الظرفية ، قال : « البيات اسم للمصدر وهو في موضع الحال . ويجوز أن يكون مفعولاً له ، ويجوز أن يكون في حكم الظرف . (أو هم قائلون) : الجملة حال و (أو) لتفصيل الجمل، أي: جاء بعضهم بأسنا ليلاً ، وبعضهم نهاراً »[٦].

---

(١) إعراب القرآن : ٤٣٨/٣ .

(٢) الأعراف : ٤ .

(٣) الكشاف : ٨٧/٢ ، وانظ : التبيان : ٣٥٤/١ ، والتفسير الكبير : ٢٣/١٤.

(٤) انظر : المفردات : ٦٥ .

(٥) روح المعاني : ٧٩/٨ .

(٦) التبيان : ٥٥٧/١ .

وكذلك السمين حيث قال : « (بياتاً) فيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه منصوب على الحال ، وهو في الأصل مصدر ... قال الليث : البيتوتة دخولك في الليل . فقوله (بياتاً) أي : بائتين . وجوز أن يكون مفعولاً له[١] ، وأن يكون في حكم الظرف . وقال الواحدي : (قوله بياتاً : أي ليلاً) . وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفاً ، لولا أن يقال أراد تفسير المعنى . (أو هم قائلون) : هذه الجملة في محل نصبٍ نسقاً على الحال ...»[٢].

ومُرجِّح كون (بياتاً) في الآية ظرفاً ، ما في قوله تعالى :

﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ [٣] .

قال ابن عطية : « (بياتاً) : نصب على الظرف ، أي : وقت مبيتهم بالليل ، ويحتمل أن يكون هذا في موضع حال »[٤]. وقال السمين : « قوله (بياتاً) تقدّم في أوّل السورة أنّه يجوز أن يكون حالاً ، وأن يكون ظرفاً . قوله (وهم نائمون) جملة حالية ، والظاهر أنّها حال من الضمير المستتر في (بياتاً) : لأنّه يتحمل ضميراً لوقوعه حالاً ، فتكون الحالان متداخلتين . قوله (ضحى) : منصوب على الظرف الزماني . وقوله : (وهم يلعبون) حال ، وهذا يقوي أن (بياتاً) ظرفٌ ، لا حال لتتطابق الجملتان ، فيصير في كل منهما وقت وحال . وأتى بالأولى متضمنة لاسم الفاعل لأنه يدل على ثبات واستقرار ، وهو مناسب للنوم ، وبالثانية متضمنة لفعل لأنّه يدل على التجدد والحدوث[٥] ، وهو

---

(١) قاله أبو البقاء – كما رأينا – وضعفه الآلوسي ، وهو محق ، انظر : روح المعاني : ٨/٧٩ .

(٢) الدر المصون : ٥/٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٣) الأعراف : ٩٧ ، ٩٨ .

(٤) المحرر الوجيز : ٧/١٢٠ .

(٥) ردّ المطرِّف بن عميرة هذه المقولة التي أصبحتْ من المسلَّمات ، انظر: التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات : ٦٤ – ٦٧ .

مناسب للّعب والهزل ...»[١] . وجوّز الزمخشري[٢] في (بياتاً) الظرفيه على حذف مضاف ، كما جوّز أن يكون مفعولاً مطلقاً .

والمناسب لسياق الآية ما مال إليه أبو البقاء والسمين ، وهو أن تكون (بياتاً) ظرفاً ، بتقدير مضاف محذوف : إذ نيابة المصدر عن الظّرف قياسيّة كما بيّن النحاة[٣] ، وشرطوا لذلك أن يكون مُعيّناً لوقتٍ أو مقدار . ومسوغ تلك النيابة وجه شبه بينهما أوضحه ابن جني ، قال : « ... (أن) لا تكون ظرفاً[٤]: ألا ترى أن من قال : زيارتك إيّاي مقدم الحاج ، لا يقول : زيارتك إياي أن يقدم الحاج ؟ وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من (أن) وصلتها التي بمعنى المصدر ؛ إذ كان اسماً لحدثٍ ، والظرف اسمٌ للوقت ، والوقت يكاد يكون حدثاً . وعلى كلّ حال فلست تحصل من ظرف الزمان على أكثر من الحدث الذي هو حركات الفَلَك ، فلما تدانيا هذا التداني ، ساغ وقوع أحدهما موقع صاحبه ... وينبغي أيضاً أن يكون على حذف المضاف ... »[٥] .

وفائدة الإتيان بالحال بعد الظرف : (بياتاً وهم نائمون) و : (ضحى وهم يلعبون) بيان ما كانوا عليه وقت حلول العذاب ، وذلك أنّ الظرف بيّن

---

(١) الدر المصون : ٣٩١/٥ - ٣٩٢ ، وانظر : الفريد : ٢٦٩/٢ ، ٣٣٥ .

(٢) انظر : الكشاف : ١٣٣/٢ - ١٣٤ ، وروح المعاني : ١٢/٩ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٢٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٦٧٨/٢ ، والأصول: ١٩٣/١ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٩٤/٢-١٩٦ ، والهمع ١٧٠/٣ .

(٤) ذكر في الدر المصون : ٥٢٢/٦ ، إجازة ابن جني وقوع المصدر المؤول من أن والفعل ظرفاً ، وذكر ذلك أيضاً في مغني اللبيب : ٤٠١ .

(٥) المحتسب : ٥٤/٢ ، وانظر : البحر : ٣٢٥/٥ ، والدر : ٥٢٢/٦ ، حيث ذكر أبوحيان ونقل ذلك عنه السمين أن ابن جني يجيزوقوع المصدر المؤول من (أن) والفعل حالاً . وذكر أن ابن الأنباري منع ذلك في(ما)أيضاً.

وقت حلوله ، وجاء ت الحال كاشفة عمّا كانوا عليه ، وجيء بها جملة ، حيث لم يقل : نائمين ، أو لاعبين : إشارةً إلى الاستغراق في الحدثين ،-ففاجأهم العذاب حيث لم يكونوا يتوقعونه أبداً : لأن حال المتوقع لأمرٍ يدهمه ليست كذلك . وقد بين بعض المفسرين تلك الفائدة للظرف وللحال ، قال الزمخشري : « وإنما خُصَّ هذان الوقتان : وقت البيات ووقت القيلولة : لأنهما وقت الغفلة والدَّعة ، فيكون نزول العذاب فيهما أشد وأفظع ، وقوم لوطٍ أهلكوا بالليل وقت السحر ، وقوم شعيب وقت القيلولة »[١] .

ومن شواهد مجيء الحال مبيّنة زمن الحدث أيضاً، ما في قوله تعالى :

﴿٦٥﴾ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ ﴿٦٩﴾ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٠﴾ قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٧١﴾ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾[٢] .

فـ (مُصْبحين) وكذلك (مُشْرقين) حال[٣] وظيفتها بيان وقت وقوع الحدث وهو الإهلاك . وصاحب الأولى إمّا : « هؤلاء ، والعامل معنى الإضافة ،

---

(١) الكشاف : ٢/٨٧-٨٨ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٩/٧ ، وروح المعاني:٨/٨٠

(٢) الحجر : ٦٦ – ٧٣ ، وانظر الآيات : ٨٠ – ٨٤ من السورة نفسها ، والآية ١٢ من سورة سبأ حيث جاء ت الحال جملة إسمية لبيان المدة التي يستغرقها الحدث ، وانظر في تفسير تلك الآية : معاني القرآن للفراء: ٢/٣٥٦ ، والتحرير والتنوير : ٢٢/١٥٨ – ١٥٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/١٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٨٦ ، ٣٨٧

لا معنى الإشارة :إذ الإشارة ليست في حال الدخول إلى الصبح »[١] . وإمّا : « الضمير المستكن في (مقطوع) ، على المعنى ولذلك جمعه »[٢]. وصاحب الثانية مفعول (أخذتهم) . ويقال : « أشرق الرجل ، أي دخل في شروق الشمس ، وأشرق وجهه ، أي أضاء وتلألأ حُسْناً »[٣] . ويقال أيضاً : « شَرَقَتِ الشمس ، إذا طلعت ، وأشرقت ، إذا أضاء ت وصفت ، وشَرِقَتْ إذا احمرَّتْ ، لقربها من الأرض »[٤] . والجمع بين مصبحين ومشرقين « باعتبار الابتداء والانتهاء ، بأن يكون ابتداء العذاب عند الصبح ، وانتهاؤه عند الشروق . وأخذ الصيحة ، قهرها إيّاهم وتمكنها منهم ، ومنه : الأخيذ: الأسير »[٥] . ويبقى السؤال : المقصود الأصلي بيان وقت وقوع ذاك الحدث المهول ، فلِمْ لمْ يؤتَ بالأصل في بيانه ، أي الظرف ، وذلك بأن يقال : إن دابر هؤلاء مقطوع صباحاً ، وأخذتهم الصيحة وقت شروق الشمس ؟ والجواب هو أن الحال وإن أفادت فائدة الظرف تميزت عليه بتصوير ما كانوا عليه : إذ نرى المُهْلكين مكتملين نشاطاً واستعداداً للانطلاق إلى ممارسة الحياة ، مشرقي النفوس والوجوه ، وإذا بما يُذهب كلّ ذلك الإذهاب التّامِّ يفجأهم : صيحة ردتهم إلى همود أبديّ .

---

(١) الفتوحات الإلهية ، عن الكرخي : ٥٥١/٢ .

(٢) البحر : ٤٦١/٥ ، وانظر: المحرر الوجيز: ١٤١/١٠، والفتوحات : ٥٥١/٢.

(٣) الصحاح : ١٥٠١/٤ ، وانظر : الكشاف : ٥٨٦/٢ ، والتفسير الكبير : ٢٠٧/١٩ – ٢٠٨ ، والبحر : ٤٦٣/٥ .

(٤) المحتسب : ٢٤٠/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٩٠/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٨٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٨٧/٢ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٣٥/٤ ، والصحاح : ١٥٠١/٤ ، اللسان : ٥٠٢/٢ .

(٥) روح المعاني : ٧٤/١٤ ، وانظر: البحر : ٤٦٣/٥ ، والاتقان في علوم القرآن : ٦٦/٢ ، حيث نقل عن الرماني قوله بأن العادة أنّ من به علة تزداد بالليل، أن يرجو الفرج عند الصباح .

بيان الأثر النفسي لصاحبها :

رأينا في فصل النعت[١] أنّ من وظائف النعت بيان الأثر النفسي للمنعوت . وبيّنّا استقراء النصوص أن الحال تشارك النعت في أداء تلك الوظيفة . ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾[٢] .

فجملة (وهو كُرْهٌ لَكُمْ) حال من (القتال) مبيّنة لأثره في نفوس المخاطبين ، على الإطلاق ، غير مقيد بحالة فرضه عليهم ، ولذلك جيء بالحال جملة اسمية وخبرها مصدر ، ولو جيء بها مفردة ، بأن قيل : كارهين له ، أو مكروهاً منكم ، لأفاد ذلك كراهيتهم للقتال المفروض عليهم فقط ، لكن الجملة أفادت أن كره القتال على إطلاقه ثابت في النفوس ؛ ولذلك أُردفَ بقوله (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) الآية : للإشارة إلى أنّ فرضه عليهم مع ثبات كراهيته في نفوسهم ، عائد إلى كون الخير والشرّ في الأمور ليسا مرتبطين بالرغبة فيها أو عنها ، وإنّما هما مرتبطان بالحكمة التي قد لا تُدركُ بداية ، أو قد لا تدرك على الإطلاق . وهذه الحال ملازمة ، وقد جعل الآلوسي الجملة معطوفة على جملة (كُتِبَ) ، قال : « (وهو كره لكم) : عطف على (كتب) . وعطف الاسميّة على الفعليّة جائز[٣] . وقيل : الواو للحال ، والجملة حال . وردَّ بأن

---

(١) مبحث : جهات تخصيص النكرة .

(٢) البقرة : ٢١٦ ، وانظر : آيات التوبة : ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، والكشاف : ٢٧٩/٢ - ٢٨٠ .

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٥٤/٢ .

الحـال المؤكدة لا تجيء بالواو ، والمنتقلة لا فائدة فيـها »[1] . وما ذهب إليه بناءً على أنّ الحال الملازمـة لا تكون إلاّ مؤكدة ، والصحيح أنّها تكونَ مؤسسّة – كمـا هـي في الآيـة – كما تكون مؤكّدة .

---

(١) روح المعاني : ٢/١٠٦، وانظر :التحرير والتنوير : ج٢:ك٢:٣١٩-٣٢٠.

الـــذّم :

وجاء ت الأحوال دالاً بعضها على الذّمّ بلفظه ، وبعضها الآخر قرينة له ، وهي جملة فعلية ومفرده ، إن كان المذموم صفة من الصفات الفعليّة ، وجملة اسمية ، أو مفردة إن كان المذموم صفة تتعلق بالنفس ، وذلك في الآيات الكريمة :

﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَاتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَا أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢٧﴾ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ فَاتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٣١﴾ (١)

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَاتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَا أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَاتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ (٢)

---

(١) الشعراء : ١٢٣ – ١٣١ .

(٢) الشعراء : ١٤١ – ١٥٢ .

فالحالان ، وإحداهما جملة فعلية : (تعبثون) ، والأخرى مفردة (جبارين) أفادتا بلفظهما الذم ، إذ العبث والتجبر مذمومان ،فمنشؤهما قصور التصور الذي يستتبع قصور كل ما يصدر عنه . ففي الأول تفريط ، وفي الثاني مجاوزة وإفراط . فالعبث أن يخلط بالعمل لعباً ، « من قولهم : عبثت الأَقِطَ ، والعبث طعامٌ مخلوط بشئ ... ويُقال لما ليس له غرض صحيح عبث »[١] . فما لا فائدة فيه حقيقة أو حكما عبث[٢] . وبناء عليه ذُمَّ عملهم ، وهو تعليتهم أبنيتهم بكل طريق مرتفع أو جبل ، وجعلها كالأعلام – وهو معنى (آية) – : ولا غرضَ صحيحاً وراء ذلك إلا الفخر ، أو الإيذاء ، أو اللهو ، حيث روي « أنهم كانوا يبنون ذلك ليُشرِفُوا على المارة والسابلة ، فيسخروا منهم ويعبثوا بهم ، روي ذلك عن الكلبي والضحاك . وعن مجاهد، وابن جبير أن الآية برج الحمام ، كانوا يبنون البروج في كل ريع ليلعبوا بالحمام ويلهوا به . وقيل : بيت العشَّار يبنونه بكل رأس طريق ، فيجلسون فيه ليَعْشُرُوا مال مَنْ يمرُّ بهم »[٣] . وفعلهم مذموم على كل الوجوه : لكني أميل إلى أن دافعه كان رغبة التعالي والتفاخر إذ عبر عن تلك الأبنية بكلمة (آية) ، وهي توحي بذلك ، أي إنهم كانوا يبنون القصور العالية المشيدة كأنها أعلام في الأماكن المرتفعة ليُعرفَ بذلك غناهم . وذلك ما ذهب إليه النقاش وغيره ، واستظهره ابن المنير[٤] .

والجبار « في صفة الإنسان يقال لِمنْ يجبر نقيصته بادعاء منزلة من التعالي لا يستحقها ، وهذا لا يقال إلا على طريق الذم ... ويقال للقاهر غيره جبار »[٥] ومعنى (بطشتم جبارين) : « مسلطين غاشمين ، بلا رأفة ، ولا قصد

---

(١) المفردات في غريب القرآن : ص ٣٢٠ .

(٢) انظر روح المعاني : ١٩/١٠٩ – ١١٠ .

(٣) روح المعاني : ١٩/١١٠ ، وانظر : الكشاف : ٣/٣٢٥ –٣٢٦ ، والبحر المحيط: ٧/٣٢ ، ورأى الطاهر بن عاشور أنَّ وظيفة الأحوال في الايات الإنكار والتوبيخ ، ولا مانع ، انظر : التحرير : ١٩/١٦٥–١٦٩.

(٤) روح المعاني: ١٩/١١٠، وانظر: الانتصاف ، لابن المنير ، بهامش الكشاف : ٣/٣٢٦ ، والتفسير الكبير : ٢٤/١٥٧ .

(٥) المفردات : ص ٨٦ .

تأديب ، ولا نظر في العاقبة »[١] ، فكأنَّ من يقدم على الغير ، لا على طريق الحق ، ولكن على طريق الاستعلاء يوصف بأن بطشه بطش جبار[٢] .

وجاء ت الحال الثالثة ، وهي الجملة الاسمية (لعلكم تخلدون) قرينةً للذم : إذ ليس بين ألفاظها ما يستفاد منه ذلك ، ولكنه استفيد من النسبة ، إذ طمع المخلوق في الخلود – في هذه الحياة – ، وصدور أفعاله وفق ذلك الطمع ، هو مناط الذم .

وبيَّن الآلوسي دلالة (لعل) في هذا السياق وما يماثله بقوله : « (لعلكم تخلدون) : أي : راجين أن تخلدوا في الدنيا ، أو عاملين عمل من يرجو الخلود فيها ، فلعلَّ على بابها من الرجاء . وقيل : هي للتعليل[٣] . وفي قراءة عبدالله (كي تخلدون) . وقال ابن زيد : هي للاستفهام على سبيل التوبيخ والهزء بهم ، أي : هل أنتم تخلدون ! وكون لعل للاستفهام مذهب كوفي . وقال ابن عباس –رضي الله عنهما – : المعنى : كأنكم خالدون ، وقرئ بذلك كما روي عن قتادة . وفي حرف أبيّ (كأنكم تخلدون)[٤] . وظاهر ما ذكر أن لعل هنا للتشبيه ، وحكى ذلك صريحاً الواقدي عن البغوي . وفي البرهان : هو معنى غريب لم يذكره النحاة . ووقع في صحيح البخاري أن لعل في الآية

---

(١) روح المعاني : ١١٠/١٩ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨١/٢ ، الفتوحات الإلهية : ٥١٨/٢ .

(٢) انظر : التفسير الكبير : ١٥٧/٢٤ ، والمحرر الوجيز : ٧٣/١٢ .

(٣) نقل ذلك الزمخشري ، كما نقل أنه قريء (تُخْلدون) بضم التاء ، مخففا ومشدداً ، وجعل (لعل) إما للرجاء ، أو التشبيه . انظر: الكشاف ٣٢٦/٣.

ونقل ابن جني قراءة التخفيف ونسبها إلى قتادة ، انظر: المحتسب : ١٣٠/٢، ونسبت قراءة التشديد إلى أبي العالية : مختصر من شواذ القرآن : ١٠٧

(٤) انظر : صحيح البخاري ، المجلد الثالث : ٤٧٥/٦ ، حيث قال : « قال ابن عباس : لعلكم تخلدون : كأنكم » .

للتشبيه[١]. انتهى »[٢] . فتلك الصفات التي جسدتها الأحوال محل ذم كلها ، ولذا أظهرها لهم عليه السلام ، توبيخاً وحضاً لهم على تركها ، أما الأول فـ «لدلالته إمّا على السَّرَف ، أو الخُيلاء ، والثاني : ... لدلالته على الأمل الطويل والغفلة عن أن الدنيا دار ممر ، لا مقر . وثالثها : ... بيَّنَ أنهم مع ذلك السرف والحرص ، فإن معاملتهم مع غيرهم معاملة الجبارين ... وحاصل الأمر في هذه الأمور الثلاثة أن اتخاذ الأبنية العالية يدل على حب العلو ، واتخاذ المصانع يدل على حب البقاء ، والجبارية تدل على حب التفرد بالعلو ، فيرجع الحاصل إلى أنهم أحبوا العلو ، وبقاء العلو ، والتفرد بالعلو . وهذه صفات الإلهيَّة ،وهي ممتنعة الحصول للعبد ، فدلّ ذلك على أن حُبَّ الدنيا قد استولى عليهم بحيث استغرقوا فيه ، وخرجوا عن حدّ العبودية وحاموا حول ادعاء الربوبيَّة ... »[٣] .

ومن قصور التصور أَمْنُ مكر الله ، ومنشؤه الجهل به تعالى ، وذلك يستتبع الاسترسال في العبث وتضييع فطرة الله التي فطر الناس عليها : لعدم الخوف ولذلك أنكر صالح – عليه السلام – على قومه اعتقادهم الباطل ، أن يُتركوا في الدنيا متقلبين في النِّعم التي أنعم الله بها عليهم آمنين العذاب : (أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَا آمِنِينَ) . والفَرَهُ ، وهو الأشر والبطر[٤] من صور العبث

---

(١) انظر : صحيح البخاري ، المجلد الثالث : ٤٧٥/٦ ، حيث قال : « قال ابن عبَّاس : (لعلَّكم تخلدون) كأنكم ».

(٢) روح المعاني : ١١٠/١٩ ، وانظر : البحر المحيط :٣٢/٧ ، وقد جاء ت (لعل) مفيدة التعليل في قوله تعالى (وما أرسلنا في قرية من نبي إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون) [الأعراف : ٩٤] فقد فسر الألوسي (لعلهم يضرعون) بقوله « أي : كي يضرعوا ويخضعوا ويتوبوا » : روح المعاني : ٩/٩ .

(٣) التفسير الكبير : ١٥٧/٢٤ ، وانظر : روح المعاني : ١١٠/١٩-١١١ .

(٤) انظر : المفردات في غريب القرآن : ص ٣٧٨ – ٣٧٩ ، وانظر في ذلك المعنى والمعاني الأخرى للكلمة : الكشاف : ٣٢٨/٣ ، والبحر ٣٥/٧ ، والمحرر الوجيز : ٧٤/١٢ – ٧٥ ، وروح المعاني : ١١٣/١٩.

أيضاً ، ولذلك جاءت الحال ذامّة لنحتهم الجبال بيوتاً ، وهو أبلغ ما يجسد تغلغل تلك الصفة في نفوسهم ، ولذا جيء بالحال صفة مشبهة ، إشارة إلى ذلك . فقوله : (وتنحتون) « معطوف على (تُتْرَكُون) ، فهو في حيز الاستفهام التوبيخي ، ومحل التوبيخ الحال ، وهي قوله (فارهين) »[١] . قال الفخر الرازي – مستنبطاً السمات الغالبة على القومين التي استحقوا بسببها الإهلاك : « واعلم أن ظاهر هذه الآيات يدل على أن الغالب على قوم هود هو اللذات الحالية ، وهي طلب الاستعلاء ، والبقاء والتفرد والتجبر . والغالب على قوم صالح هو اللذات الحسية ، وهي طلب المأكول والمشروب ، والمساكن الطيبة الحصينة »[٢] .

---

(١) الفتوحات الالهية : ٣/٢٨٨ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٤/١٥٩ ، ومثله في البحر المحيط : ٧/٣٥ .

التهديد :

وجاءت الحال مفيدة هذا المعنى ، وهي متعددة : مفرد ، وجملة شرط ، في قوله تعالى :

﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ (١)

المقام مقام تهديد وحسم للحركة المضادة لحركة الجماعة من قبل الفئات الثلاث – وهؤلاء وإن كانوا قوماً واحداً لهم ثلاث اعتبارات ، فالمنافقون : الذين يؤذون الله سراً ، والفسقة : الذين يؤذون المؤمنين باتباع نسائهم ، والمرجفون: الذين يؤذون النبي عليه السلام بالإرجاف بقولهم : غُلِبَ محمد ، وسيخرج من المدينة ، وسيؤخذ (٢) ، فإمّا أن تتواءم حركة هؤلاء مع حركة الجماعة التي يعيشون بينها – وذلك يقتضي تواءم الدواخل قبلا – وإمّا الجلاء . وقد جاءت الحال : (ملعونين ، أينما ثقفوا أخذوا وَقُتِّلُوا) راسمة صورة أخرى من صور التهديد ، أفظع وأشنع ، حيث بيَّنتْ ما يكون عليه وضعهم خلال فترة الإمهال القصيرة استعداداً للخروج : الطرد والإبعاد عن لُحمة الجماعة ، بل وأعظم منه ، ترقب القتل في كل خطوة تحاول الانتشار لبث ما دأبوا على بثه . وذلك يحملهم على التقوقع ، منصرفين عما هم عليه إلى حركة لملمةٍ سريعة حذرة : وقايةً للنفس . « والاستثناء فيه لطيفة ، وهي أن الله تعالى وعد النبي عليه السلام أنه يخرج أعداءه من المدينة وينفيهم على يده ، إظهاراً لشوكته ، ولو

---

(١) الأحزاب : ٦٠ – ٦٢ .

(٢) انظر : التفسير الكبير : ٢٣٢/٢٥ ، والكشاف : ٥٦١/٣ .

كان النفي بإرادة الله من غير واسطة النبي ، لأخلى المدينة عنهم في ألطف آنٍ ، بقوله : كُنْ فيكون . ولكن لمّا أراد الله أن يكون على يد النبي ، لا يقع ذلك إلا بزمان ، وإن لَطُفَ ، فقال (ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا) وهو أن يتهيؤا ويتأهبوا للخروج . (مَلْعُونِينَ ، أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا) ، أي في ذلك القليل الذي يجاورونك فيه يكونون ملعونين ، مطرودين من باب الله وبابك ، وإذا خرجوا لا ينفكون عن الذلة ، ولا يجدون ملجأ ، بل أينما يكونوا يطلبوا ويؤخذوا ويقتلوا ..»[١] .

وفي ضوء معنى الآية المبيَّن ، لا يصحُّ في (ملعونين) إلا أن تكون حالاً صاحبها ضمير الفاعل في (يجاورونك) . وهو الوجه الذي لم يذكر الزجّاج غيره ، حيث قال : « (ملعونين) : منصوب على الحال ، المعنى : لا يجاورونك إلا وهم ملعونون »[٢] . وكذلك فعل أبو البقاء . وهو أحد وجهين عند الفراء ، قال : « وقوله (ملعونين) : منصوبة على الشتم ، وعلى الفعل ، أى : لا يجاورونك فيها إلا ملعونين . والشتم على الاستئناف ، كما قال : ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[٣] لمن نصبه . ثم قال : (أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا) فاستأنف . فهذا جزاء . وقوله : (إلا قليلا) ، حدثنا أبو العباس قال حدثنا ... قال ابن عبّاس : لا يجاورونك فيها إلا يسيراً حتى يهلكوا . وقد يجوز أن تجعل القِلّة من صفتهم صفة الملعونين ، كأنك قلت : إلاّ أقلاّء ملعونين : لأن قوله (أينما ثقفوا أخذوا) يدل على أنهم يقتلون ويتفرقون »[٤] . ولم يرتضِ أبو عليّ الفارسي النصب على الشتم، بل (ملعونين) عندهُ حال و (قليلاً) ظرف . قال – بعد أن أورد رأي الفراء ، مُبيّناً

---

(١) التفسير الكبير : ٢٣٢/٢٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٦/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٧/٣ .

(٣) المسد : ٤ .

(٤) معاني القرآن : ٣٤٩/٢ – ٣٥٠ .

عدم جواز نصب (ملعونين) على القطع – : « وهذا عندنا يجوز نصبه على الحال من (بهم) في (لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ مَلْعُونِينَ) ، لأنهم في إرجافهم هذه حالهم ، ويجوز أيضاً أن تكون حالاً من (لَا يُجَاوِرُونَكَ) أي : لا يجاورونك إلاّ ملعونين ، ويكون (قليلاً) ظرفاً . . . . فإن قال قائل : كيف يجوز أن يكون قوله :(ملعونين) حالاً من (لا يجاورونك)، والمعنى يصير : يجاورونك ملعونين ، واللعن : البعد ، فكيف يجاورونهم وهم بعداء ؟ قيل له : أصل اللعن في اللغة هو البعد ، ثم اتسع فيه حتى قيل لمن مقته المسلمون : ملعون ، وإن لم يبعد عنهم في المحل ، فعلى هذا يكون ملعونين حالاً من (لا يجاورونك) . ويجوز أن يكون (قليلاً) صفة لهم أيضاً مُنتصبة على الحال ، كأنه قال : لا يجاورونك إلا أقلاّءَ ملعونين »[١] . أما غير هؤلاء من المعربين ، فقد ذكروا ما ذكره أولئك مع وجوه أخرى بعضها ضعيف معنًى ، أو صناعة ، والآخر ضعيف معنًى وصناعة . وما دعاهم إلى القول بالوجوه الأخرى إلا قاعدة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وهم لم يشيروا إلى ذلك ، لكن ابن هشام بينه في باب (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) ، قال : « ... الجهة الثانية : أن يراعى المعرب معنًى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة . وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك : أحدها : ... وقول بعضهم في (ملعونين أيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا) : إنّ (ملعونين) حال من معمول(ثُقِفُوا) ، أو (أُخِذُوا) ، ويردُّه أنّ الشرط له الصدر . والصواب أنّه منصوب على الذم[٢] . وأمّا قول أبي البقاء إنه حال من فاعل (يجاورونك) ، فمردود : لأن الصحيح أنه لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان »[٣] .

ونعرض للوجوه الأخرى التي ذكرها المعربون في (ملعونين) ، ووجوه إعراب (قليلا) لبيان مواطن الضعف فيما ذهبوا وذهب ابن هشام إليه ، ثم نبيّنُ كيف أن الحالية مستقيمة صناعة ، كما هي مستقيمة معنًى.

---

(١) المسائل البغداديات : ٤٢٢ .

(٢) مغني اللبيب : ص ٦٩٨ ، ٧٠٣ .

(٣) وهو رأى الفرّاء ، وقد مرّ .

قال أبو البقاء : « (ملعونين) : هو حال من الفاعل في (يجاورونك) ، ولا يجوز أن يكون حالاً مما بعد (أين) : لأنها شرط ، وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله »[١] . فقوله : (ما بعد الشرط لا يعمل ...) متفق عليه فيما يخص فعل الشرط . وما خالف فيه إلا الكسائي . أما فيما يخص الجواب ، فقد أجاز الكوفيون تقديم معموله عليه وذلك بناءً على مذهبهم في كون (أُضْرِبُ) من قولهم : أُضربُ إن تضربْ ، جواباً للشرط مقدماً عليه ، وإذا جاز أ يتقدم العامل على أداة الشرط ، جاز أن يتقدم معموله[٢] . وقد أعرب الجَمَلُ (ملعونين) مفعولاً به لأخذوا مقدماً عليه[٣] : بناء على مذهب الكسائي والفراء ، وذلك وإن كنا نراه صحيحاً صناعة ، إلاّ أنّه يُضعفُ المعنى هنا ، إذ يصير : لا يجاورونك إلاّ قليلا أينما وُجِدُوا أخذوا ملعونين ، وفي ذلك تقييد للعن بحالة الأخذ ، والمراد أنهم ملعونون أخذوا أو لم يؤخذوا . وقال الزمخشري : « (ملعونين) : نصب على الشتم ، أو الحال ، أي : لا يجاورونك إلا ملعونين ، دخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معاً ، كما مرَّ في قوله ﴿ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾[٤] ولا يصح أن ينتصب عن (أُخِذُوا) : لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها . وقيل في (قليلاً) هو منصوب على الحال أيضاً ، ومعناه : لا يجاورونك إلا أقِلاّء ، أذلاء ملعونين »[٥] . فقوله بالنصب على الشتم – وهو مذهب الفراء وذهب إليه أيضاً ابن عطية وأبو حيان نقلاً عن الطبري[٦]، وابن هشام في نصه السابق ،

---

(١) إملاء ما من به الرحمن : ١٩٤/٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٢٣/٢ – ٦٣٢ .

(٣) الفتوحات الإلهية : ٤٥٦/٣ .

(٤) الأحزاب : ٥٣ .

(٥) الكشاف : ٥٦١/٣ ، وضعف الآلوسي نصب (قليلاً) على الحال ، قائلاً: « ولا يخفى حاله على ذي تمييز » ، انظر : روح المعاني : ٩١/٢٢ .

(٦) انظر : البحر المحيط : ٢٥١/٧ .

والآلوسي[١] – ضعيف صناعة ومعنًى ، أما الأول ، فلأن النصب أو الرفع على الذم أو المدح ، لا بُدَّ فيه من قطع حركة الاسم عمَّا قبله ، ووظيفة القطع لفت الانتباه – بوساطة مخالفة ما تستدعيه الصناعة – إلى المعنى المرادِ من الاسم المقطوع ، والغالب في ذلك الاسم أن يكون تابعاً ، نعتاً ، أو بدلاً ، وقد يكون خبر مبتدأ وقد يكون نكرة وقبلها معرفة لا تصلح أن تكون نعتاً لها كقول النابغة :

أقارعُ عَوفٍ لا أحاول غيرها وجوهَ قُرودٍ تبتغي مَنْ تجادِع[٢]

وعلى ذلك فلو كان القطع مراداً في (ملعونين) لجيء بها مرفوعة لِتُخالفَ حركة ما قبلها ، وهو (قليلا) ، وإن لم تكن تابعة له : وذلك لأنَّ القطع في حقيقة أمره مخالفة إعرابية تبعاً لمخالفة معنوية .

هذا من جهة الصناعة ، أما من جهة المعنى فإنه يؤدي إلى قطع وشائج الصلة بين هذه الأجزاء من التركيب ، والتي أريد لها أن تتابع لرسم صورةٍ متلاحمة الأجزاء .

أمَّا إعراب (قليلاً) حالاً – بجعلها نعتاً لمحذوف ، أي : لا يجاورونك إلاَ عدداً قليلاً ، فضعيف من جهة المعنى : إذ قلّتهم حاصلة معلومة لهم وللمسلمين ، وكذلك شعورهم بالذلة ، وهما دافعهم إلى اللجوء إلى أساليب التخريب الخفيَّة . والمعنى الأقوى مع الظرفية ، وهو اختيارالزمخشري ، وقد شرحه بقوله : « ... والمعنى : لئن لم ينته المنافقون عن عداوتهم وكيدكم ، والفسقة عن فجورهم ، والمرجفون عما يؤلفون من أخبار السوء : لنأمرنَّكَ بأن تفعل بهم الأفاعيل التي تسؤهم وتنؤهم ، ثم بأن تضطرهم إلى طلب الجلاء عن المدينة ، وإلى ألاَ يساكنوك فيها (إلا) زمناً (قليلا) ريثما يرتحلون ويلتقطون أنفسهم وعيالاتهم »[٣]. وقال ابن عطية :« ... وقوله (إلاَ قليلاً): يحتمل أن يريد

---

(١) انظر : روح المعاني : ٩١/٢٢ .

(٢) انظر : الدر المصون : ٧٩/٣ – ٨٠ .

(٣) الكشاف : ٥٦١/٣ .

إلاّ جواراً قليلاً [١]، أو وقتاً قليلاً ، ويحتمل أن يريد إلاّ عدداً قليلاً ، كأنّه قال : إلاّ أقلاّء . وقوله تعالى (ملعونين): يجوز أن ينتصب على الذم ، قاله الطبري، ويجوز أن يكون بدلاً من أقلاّء الذي قدرناه قبل في أحد التأويلات ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (يجاورونك) ، كأنه قال : ينتفونَ ملعونين ، فلما تقدَّرَ (لا يجاورونك) تقدير ينتفون حَسُنَ هذا »[٢] . وما بقي من الوجوه التي أوردوها لم يُردَّ عليه ، هو : إعراب (قليلا) مفعولاً مطلقاً ، وردّه بالنظر في المعنى عليه ، حيث لا يضيف إليه شيئاً . وإعراب (ملعونين) بدلاً من أقلاّء ، وهو ضعيف أيضاً ؛ إذ يجعل ملعونين هي المراد الأصلي ، و (قليلاً) كالتقدمة لها، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾[٣] الآيات، إذ ما جيء بـ(مفازا) إلاّ لتفخيم شأن ما بعدها ، وسيأتي بيان ذلك وافياً في فصل البدل ، وضعَّفَ البدلية – من جهة الصناعة – أبو حيان : وذلك لأنّ مجيء البدل مشتقاً ضعيف[٤] . ومما يضعف المعنى في الآية أيضاً تأويل (لا يجاورونك) بـ (ينتفون) : إذ يجعل اللعن مختصاً بحالة نفيهم ، والمراد أنهم ملعونون قبله ، وتدخل فيه حالة خروجهم دخولاً أوّليا . وذهب إلى التقدير أيضاً الجلالان : « (ثم لا يجاورونك) يساكنوك (فيها إلاّ قليلا) ثم يخرجون (ملعونين) »[٥]. وبناءً على هذا التقدير يكون صاحب الحال وعامله محذوفاً[٦] . وذلك مردود بما رُدَّ به تقديرُ ابن عطية . واختار أبو حيان –بعد نقله الأوجه السابقة– نصب (ملعونين) على النعت لـ (قليلا) ، قال : « والصحيح أنّ (ملعونين) صفة لقليل ، أي : إلاّ قليلين ملعونين ، ويكون قليلاً مستثنى من الواو في (لا يجاورونك) ، والجملة الشرطية صفة أيضاً،

---

(١) ذكر هذا الوجه ، دون غيره ، الأخفش ، انظر : معاني القرآن : ٦٦١/٢.

(٢) المحرر الوجيز : ١٠١/١٣ .

(٣) النبأ : ٣١ – ٣٢.

(٤) انظر البحر المحيط : ٢٥١/٧ .

(٥) تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الإلهية : ٤٥٥/٣ – ٤٥٦ .

(٦) انظر : الفتوحات الإلهية : ٤٥٦/٣ .

أي : مقهورين ، مغلوباً عليهم »[١] . وهو ضعيف أيضاً ، وذلك على مذهب من لا يجيز نعت النعت ، وهو صحيح ، إذ جعل المسألة من باب تعدد النعت أحسن ، وذلك غير ممكن في الآية : لأن منعوت (قليلاً) – على الوجه المختار عندنا – ظرف .

وهكذا نصل إلى أنّ أمر النظم لا يستقيم إلا بإعراب (قليلاً) ظرفاً ، و(ملعونين) حالاً أولى ، وجملة الشرط حالاً ثانية[٢] . فيكون الاستثناء –كما ذهب إليه الزمخشري – داخلاً على الظرف والحال معاً ، ولا التفات لتعقُّب أبي حيان له ، وقد ذكر هو أن الأخفش والكسائي أجازا ذلك في الحال . كما أن الألوسي قيّد إطلاقهم لمنع استثناء شيئين بأداة واحدة ، بقيد يُخْرِجُ ما نحن بصدده من دائرة الممنوع ، قال – بعد أن ذكر إعراب الزمخشري – : « ... وتعقبه بعضهم بأنّ فيه استثناء شيئين وهما الظرف والحال بأداة واحدة ، وقد قال ابن مالك في التسهيل[٣] : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . وظاهره عدم جواز ذلك ، سواء كان الاستثناء مفرّغاً أم لا ، وسواء كان الشيئان مما يعمل فيهما العامل المتقدم أم لا ... والذي أميل إليه تقييد إطلاقهم ... بما إذا كان الشيئان لا يعمل فيهما العامل السابق قبل الاستثناء، فلا يجوز : ما قام إلا زيد إلا بكر : إذ لا يكون للفعل فاعلان دون عطف ، ولا : ما ضربت إلا زيداً عمراً ، مثلاً : إذ لا يكون لضرب مفعولان دون عطف أيضاً . وأرى جواز نحو : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ عمراً دانقاً ، ونحو : ما ضرب إلّا زيدٌ عمراً ، من غير حاجة إلى التزام إبدال اسمين من اسمين نظير قوله :

ولمّا قرعْنا النَّبعَ بالنَّبعِ بعضه ببعضٍ أبتْ عيدانُه أنْ تكسَّرا

في الأوّل ، وإضمار فعلٍ ناصبٍ لعمرو ، دلّ عليه المذكور في الثاني...»[٤].

---

(١) البحر المحيط : ٢٥١/٧ ، وانظر : الفتوحات الإلهية : ٤٥٦/٣ .

(٢) أعربها أبو حيان صفة ثانية ، على أن (ملعونين) صفة أولى ، قال : « والصحيح أن (ملعونين) صفة لقليل ...والجملة الشرطية صفة أيضاً » البحر المحيط : ٢٥١/٧ ، وانظر أيضاً : ص ٢٤٦ .

(٣) انظر : التسهيل : ١٠٣ ، والمساعد على التسهيل : ٥٦٩/١ – ٥٧٠ .

(٤) روح المعاني : ٦٨/٢٢ – ٦٩ .

قرينة إنكار وتوبيخ ... الخ

ذكر سيبويه لمجيء الحال قرينة إنكارٍ ونحوه صورتين . وليس غرضُه من ذلك الحصْر – إذ هُو متعذّر – ، بل الإشارة والتمثيل لمجيء الحال مؤدّية هذه المعاني .

الصورة الأولى : الجملة الواقعة فيها تلك الحال اسمية مصدّرة بما أوْ مَنْ الاستفهاميتين ، والاستفهام مُرادٌ به الإنكار ونحوه .

قال سيبويه : « هذا بابُ ما ينتصبُ لأنّه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه . وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيدٍ قائماً ، وما لأخيك قائماً . فهذا حال قد صار فيه ، وانتصب بقولك : (ما شأنك) ، كما ينتصب (قائماً) في قولك : هذا عبداللّه قائماً ، بما قبله ... وفيه معنى لمَ قُمت في (ما شأنك) و (مالك) . قال اللّه تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[1]

... وأمّا قولهم : مَنْ ذا خيرٌ منك ، فهو على قوله : من الذي هو خيرٌ منك لأنّك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسانٍ قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمكه ، ولكنك أردت : من ذا الذي هو أفضل منك . فإن أومأت إلى إنسانٍ قد استبان فضله عليه فأردت أن يعلمكه ، نصبت (خيراً منك) ، كما قُلتَ : مَنْ ذا قائماً ، كأنّك قلت : إنما أريد أنْ أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلك بها . ونصبه كنصب ما شأنك قائماً »[2] . وقد نصّ السيرافي على أنّ المراد بالاستفهام في تلك الأمثلة الإنكار ونحوه ، قال : « قوله (قائماً) شيء قد عرفه المتكلّم مِنَ المسئول ، وهو الكاف في (شأنك) ، والمسئول عنه

---

(١) المدّثر : ٤٩ ، وانظر في تفسير الآية : معاني القرآن : ٢٤٩/٥، وإعراب القرآن للنحاس : ٧٤/٥ ، والكشاف : ٦٥٦/٤ ، والتفسير الكبير: ٢١١/٣٠، والتبيان : ١٢٥١/٢، وروح المعاني : ١٣٣/٢٩ .

(٢) الكتاب : ٦٠/٢ – ٦١ ، وانظر : الفروق في اللغة : ٣٠٦ .

وهو (زيد) فسأل عن شأنه في هذه الحال . وقوله (ما شأنك) : ما : مُبتدأ ، وشأنُك خبرٌ في هذه الحال . وإن شئت (شأنك) المبتدأ ، و (ما) خبرٌ مقدّم ، والناصبُ لـ(قائماً) شأنك . ومعناه : ما تصنع وما تلابس في هيْه الحال . وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه ، والمسألة عن السّبب الذي أدّاه إليه . فكأنّه قال : لِمَ قمت ؟ وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله عزّ وجلّ (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ) كأنّه أنكر إعراضهم فوبخهم على السّبب الذي أدّاهم إلى الإعراض ، فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ ، ... وأمّا قولهم : مَنْ ذا خيرٌ منك فيجوز أن تكونَ (مَنْ) مبتدأ ، و (ذا) خبره ، و (خيرٌ منك) بدلٌ منه فكأنّه قال : مَنْ خيرٌ منك ؟ . ويجوز أنْ يكون (ذا) بمعنى (الذي)[1] ، ويكون تقديره : مَنْ ذا الذي هُو خيرٌ منك . وأكثرُ ما يستعمل هذا على إنكار أن يكون أحدٌ خيراً منه ، كقولك : مَنْ ذا أرفعُ من الخليفة ، والغرض ما أحدٌ أرفعُ منه »[2] . هذا مذهب سيبويه ومن بعده من البصريين ومتابعيهم في نصب (قائماً) في نحو هذا التركيب[3] .

وللكوفيين مذهب مخالف لمذهب أولئك ، إذ هم يرون أنّه منصوب على أنّه خبرٌ لـ(ما) الاستفهامية[4] فشبهوا احتياج (مالك ، ما شأنك) – في هذا

---

(١) ذهب إلى مجيء (ذا) بمعنى الذي ، أيضاً : الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٧/١ – ٢٨٨ ، ١٦٧ ، والنحاس : إعراب القرآن : ٢٥٧/٢.

(٢) شرح السيرافي : ١٨٧/٢ – ١٨٨ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ١٦٧/١ – ١٦٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥١/١ ، والمقتضب : ٢٧٣/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج :٨٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس :٤٧٨/١-٤٧٩ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري : ١٣٧ ، والكشاف : ٤٥٤/١، وشرح المفصل : ٥٨/٢ – ٥٩ ، ولباب الإعراب ، للإسفراييني : ٣٢١ ، وشرح الكافية : ١٩٦/١ ، ٢٠١ .

(٤) ذكر السّمين والآلوسي أنّ نصب (قائماً) عند الكوفيين على أنّه خبرٌ لكان مضمرة والصحيح ما أثبتناه كما سيتضح من نص الفراء وغيره ، انظر : الدّر المصون : ٦٠/٤، وروح المعاني : ١٠٧/٥ .

السّياق [١]- إلى منصوب ، باحتياج (كان) و (ظنّ) إليه ولذلك جوزوا في المنصوب أن يكون معرفة ، ويتضح مذهبهم ذاك من النصوص التالية :

قال الفراء : « تقول : مالك قائماً ؟ ! كما قال اللّه - تبارك وتعالى - : ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾[٢] ، فلا تبال أكانَ المنصوب معرفةً أوْ نكرة : يجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظرَ في أمرنا : لأنّه كالفعل الذي ينصب بكان وأظنّ[٣] وما أشبههما . وكلّ موضع صلحتْ فيه (فَعَلَ) و (يفْعَلَ) من المنصوب ، جاز نصب المعرفة منه والنكرة : كما تنصبُ (كان) و(أظنّ)؛لأنّهنّ نواقص في المعنى - وإن ظننت أنّهنّ تامات -، ومثل مالِ ، ما بالُكَ وما شأنك . والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهلٌ كثير . ولا تقل : ما أمرك القائم ، ولا ما خطبك القائم : قياساً عليهنّ : لأنّهُنّ قد كثرن ، فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ، ألا ترى أنّهم قالوا : أيْشٍ[٤] عندك ؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من كلامهم »[٥].

وقال النحاس - معرباً (فئتين) في قوله تعالى :

﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[٦] - :

« قال الأخفش[٧] : (فئتين) على الحال كما يُقال : مالك قائماً . وقال

---

(١) لأنّ المُنْكِرَ هنا ، لا ينكر شأن المخاطب على الإطلاق ، بل كائناً على تلك الصفة .

(٢) المعارج : ٣٦ .

(٣) نصب خبر (كان) عند الفراء على التشبيه بالحال ، وعند بقيّة الكوفيين على الحال ، انظر : الأصول في النحو : ٢٢٠/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٩/١ ، والهمع : ٦٤/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢١/٢ - ٨٢٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء:٢٩٥-٣٠١.

(٤) أيْشٍ ، أصلها : أيُّ شيء ، ثُمَّ حذفوا إحدى ياء ي (أيّ) تخفيفا ، انظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٣/٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢٨١/١ .

(٦) النساء : ٨٨ .

(٧) معاني القرآن : ٤٥١/١ .

الكوفيون ، هو خبر (مالكم) كخبر كان وظننت ، وأجازوا إدخال الألف واللام فيه »[١] . وقال الزجاج – عند إعراب الكلمة نفسها – : « وقال النحويون في نصب (فئتين) إنها منصوبة على الحال . وقد قال سيبويه : إذا قلت : مالك قائماً ، فإنما معناه : لِمَ قمت . ونصب على تأويل : أي شيء يستقر لك في هذه الحال . وقال غيره إنّ (قائماً) ههنا منصوب على جهة فعل (مالِ)[٢]، ويجيز : مالك قائماً ومالك القائم يا هذا . ومالك القائم ، خطأ : لأنّ القائم معرفة ، فلا يجوز أن تقع حالاً ، و (ما) من حروف الاستفهام فلا تعمل عمل (كان) ، ولو جاز : مالك القائم يا هذا ، جاز أن يقول : ما عندك القائم ، وما بك القائم . وبالإجماع أنّ : ما عندك القائم ، خطأ ، فما لك القائم مثله ، لا فرق في ذلك[٣] » فاستدلّ القائلون بالحالية بالتزام مجيء الاسم المنصوب نكرة في هذا التركيب ونحوه[٤] . والعلّة التي حملت على المخالفة في إعراب نحو (قائماً) ، ذكرها الآلوسي ونقل ردّ الشهاب عليها ، قال : « وأمّا ما قيل على الأول[٥] ، مِنْ أنّ كون ذي الحال بعضاً من عامله ، غريب لا يكاد يصحّ عند الأكثرين : فلا يكون معمولاً له ولا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها ، فَمِنْ فلسفة النّحو كما قال الشّهاب »[٦] .

---

(١) إعراب القرآن : ١/٤٧٨ – ٤٧٩ .

(٢) جعل أبو بكربن شقير لنصب هذه الأسماء باباً مستقلاً،قال :« والنصب بخبر (ما بالُ) وأخواتها . قولهم : ما بال زيدٍ قائماً ، ومالك ساكتاً ، وما شأنك واقفاً ، قال الله جلّ ذكره :(فما للذين كفروا قبلك مهطعين) ... فنصب مهطعين ومعرضين : لأنّهما خبر (مال) ... » : الجمل في النحو : ٥٧ – ٥٨ ، وهو المنسوب للخليل .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٨٨ .

(٤) انظر : الهمع : ٢/٦٤ ، ٦٨ ، والدر المصون : ٤/٦٠ .

(٥) أيْ : على إعراب البصريين له حالاً .

(٦) روح المعاني : ٥/١٠٧، وانظر : شرح التسهيل : ٢/٣٥٤ .

ومن شواهد هذه الصورة – غير أنّ الحال جملة فعليّة ، والمجرور اسم إشارة مشاراً به إلى حاضرٍ في الذّهن – ما في قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾﴾ (١)

فمعنى قولهم : (مَالِ هذا الرَّسولِ يأكلُ ...) : أيّ شيء له آكِلاً وماشيا(٢) . وإنّما جيء بالفعل المضارع لأنّ ذينك الأمرين يتجدّد صدورهما . و «القائلون هُمْ كفار قريش : النَّضر بن الحارث وعبدالله بن أبي أميّة ونوفل بن خويلد، ومَنْ ضامَّهم »(٣) . وفي إشارتهم إليه بـ (هذا) : « تصغيرٌ لشأنه . وتسميته رسولاً ، بطريق الاستهزاء به ، أيْ : أيُّ شيءٍ ، وأيُّ سبب حصل لهذا الذي يدّعي الرسالة حال كونه يأكل الطعام كما نأكل ويمشي في الأسواق لابتغاء الأرزاق كما نفعل »(٤) . وقد « أوردوا طعنهم في نبوءة النّبي – صلى الله عليه وسلم – بصيغة الاستفهام عن الحالة المختصة به إذ أوردوا اسم الاستفهام ولام الاختصاص والجملة الحالية التي مضمونها مثار الاستفهام . والاستفهام تعجيبي مستعمل في لازمه وهو بطلان كونه رسولاً : بناءً على أنّ التّعجب من الدّعوى يقتضي استحالتها أوْ بطلانها . وتركيب : (مالهذا) ونحوه ، يفيد الاستفهام عن أمرٍ ثابتٍ له . فاسم الاستفهام مبتدأ ، و (لهذا) خبرٌ عنه . فمثار الاستفهام في هذه الآية هو ثبوت حال أكل الطعام والمشي في الأسواق للذي يدّعي الرّسالة من اللّه . فجملة (يأكل الطعام) جملة حال .

---

(١) الفرقان : ٧ ، ٨ .

(٢) معاني القرآن للنحاس : ٥/١٠ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه : ٤/٥٨ .

(٣) الكشاف : ٣/٢٦٦ ، وانظر : روح المعاني : ١٨/٢٣٧ .

(٤) الفتوحات : ٣/٢٤٥ ، نقلاً عن أبي السّعود .

وقولهم : (لِهَذا الرَّسُولِ) أجروا عليه وصف الرّسالة مجاراةً منهم لقوله ، وهم لا يؤمنون به ، ولكنّهم بنوا عليه ليتأتى لهم التعجب ، والمراد منه الإحالة والإبطال ... وخصّوا أكل الطعام والمشي في الأسواق : لأنّهما من الأحوال المشاهدة المتكررة . وردّ اللّه عليهم قولهم هذا بقوله :

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾[1] ... »[2] .

وجاء المجرور المستفهم عن حاله استفهام إنكار ، اسماً موصولاً والحال مفردةً في قوله تعالى :

﴿ ٣٥ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهۡطِعِينَ ٣٦ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ٣٧ ﴾[3]

فـ (مهطعين) ومعناها : « مسرعين نحوك مادّي أعناقهم إليك مُقبلين بأبصارهم عليك »[4] ، حالٌ من (الذين كفروا) وكذلك (عِزِينَ) . و (قِبَلَكَ) معمول (مهطعين)[5] . وإنّما كانت هذه الحال محلّ إنكار وتوبيخ : لأنّ إقبالهم عليه – صلى الله عليه وسلم – وتحلقهم حوله حِلَقاً وفِرَقاً ، إنّما كان لأجل أن يظفروا بما يجعلونه هزُؤاً[6] .

---

(١) الفرقان : ٢٠ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٨/٣٢٧ ، وانظر : التبيان : ٢/٩٨١ ، والفتوحات: ٣/٢٤٥ ، وروح المعاني : ١٨/٢٣٧ ، وذكر الألوسي أنّ من المعربين من جوّز جعل جملة (يأكل) استئنافية ، وأضاف أنّ الأولى جعلها حالاً.

(٣) المعارج : ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) الكشاف : ٤/٦١٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢٩/٦٤ ، وغريب القرآن لابن عبّاس : ١١٣ .

(٥) التبيان : ٢/١٢٤١ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ١/١٦٨ .

(٦) روح المعاني : ٢٩/٦٤ ، وانظر : البحر : ٨/٣٣٥ – ٣٣٦ .

الصورة الثانية : هي أن يُؤتى باسمٍ منصوبٍ على الحال مشتقاً أو جامداً ، وعامله محذوف وجوباً ، وهو يفيد الوصف المويّخ به تالياً همزة الاستفهام – غالباً – مضمّنةً ذلك المعنى، أيْ أنّ الهمزة تفيد نفس التوبيخ[1]، ويتلى ذلك الاسم بجملة حاليّة هي علّةُ التوبيخ . وأحدُ أمثلة هذه الصورة قولهم : أقائماً وقدْ قَعَدَ الناسُ . فكون (قائماً) حالاً ، هو مذهب سيبويه وتابعه جماعة . وذهبت جماعة أخرى إلى كونه مفعولاً مطلقاً على حين جوّزت جماعةٌ ثالثة الأمرين فيه . ونُبين رأينا في المسألة بعد عرض ما قاله النحاة حولها . قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أوْ لم تستفهم . وذلك قولك : أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الرّكب . وكذلك إنْ أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً – علم الله – وقد سار الرّكب ، وقائماً – قد علم الله – وقد قعد الناس . وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيام أوْ حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، ولكنّه حذف استغناءً بما يُرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر الموضوع في هذا الموضع ... وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعلُ متّصلٌ في حال ذكركَ وأنت تعملُ في تثبيته لك أوْ لغيرك في حال ذكرك إيّاه ... »[2] وقال مبيّناً أن حكم الأسماء الجامدة في هذا التركيب حكمُ المشتقة : « وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل ، وذلك قولك : أتميمياً مَـرّةً وقيسيّاً أخرى ؟ ! وإنما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تلوُّنٍ وتنقلٍ ، فقلت : أتميمياً مرةً وقيسيّاً أخرى ؟ ! كأنّك قلت : أتحوّلُ تميماً مرة وقيسيّاً أخرى ؟ ! . فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا

---

(١) انظر : حاشية العليمي على التصريح ، بهامش التصريح : ٣٩٣/١ .

(٢) الكتاب : ٣٤٠/١ – ٣٤١ ، وانظر : شرح السيرافي : ٩٧/٢ ، والمقتضب: ٢٢٨/٣، والتبصرة والتذكرة : ٤٧٣/١ ، وتفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع : ١١٠/١ ، ١١٤ .

له ، وهو عندك في تلك الحال في تلوّنٍ وتنقّل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليُفهّمهُ إيّاه ويخبره عنه ولكنّه وبّخه بذلك ... ومثلُ ذلك قول الشّاعر :

أفي السِّلم أعياراً جفاءً وغِلْظةً وفي الحرب أشباهُ النِّساءِ العوارِكِ

أيْ : أتنقّلون وتلوّنون مرةً كذا ومرّةً كذا . وقال :

أفي الولائم أوْلاداً لواحـــدةٍ وفـي العيـــادة أوْلاداً لِعَـلاَّتِ

... وإنْ أخبرت في هذا الباب على هذا الحدِّ نصبت أيضاً كما نصبت في حال الخبر الاسم الذي أخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميميّاً – قد علم اللّه – مرّةً وقيسيّاً أخرى . فلمْ ترد أنْ تخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه ، ولكنّك أردت أنْ تشتمهُ بذلك ، فصار بدلاً من اللفظ بقولك : أتتمّم مرّةً وتتقيّسُ أخرى ، ... وتنقّلون وتلوّنون ، فصار هذا كهذا ، كما كان تُرْباً وجندلاً بدلاً من اللفظ بَتَرِبْتَ وجُنْدِلتَ ، لو تُكُلِّمَ بهما . ولو مَثّلْتَ ما نصبت عليه الأعيار ... في البدل من اللفظ ، لقلت : أتعيّرون مرةً ... إذا أوْضحت معناه : لأنّك إنّما تجريه مجرى ما له فعل من لفظه ، وقد يُجرى مجرى الفعل ويعملُ عمله ، ولكنّه كان أحسنَ أن توضّحه بما يُتكلّمُ به إذا كانَ لا يُغيّرُ معنى الحديث . وكذلك هو النحو ولكنّه يُترك استغناءً بما يحسن من الفعل الذي لا ينقضُ المعنى ...»[١] .

وممّنْ ذهب بشأن إعراب تلك المنصوبات مذهب سيبويه : المبرّد[٢] ، والسّيرافي ، والزمخشري وابن يعيش[٣] وابن معطٍ[٤] وابن هشام[٥]

---

(١) الكتاب : ٣٤٣/١ .

(٢) انظر : المقتضب : ٢٢٨/٣ – ٢٢٩ ، ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(٣) انظر : المفصل وشرحه لابن يعيش : ٦٨/٢ – ٦٩ .

(٤) انظر : الفصول الخمسون : ١٩٧ .

(٥) انظر : أوضح المسالك : ٣٥٩/٢ .

والأزهري[١] والسيوطي[٢] . وقد نصّ السيرافي على أن سيبويه يرى نصب تلك الأسماء على الحال ، ولم يرتضِ غير ذلك ، وهذا نصّه : « هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله[٣] من قولك : أقياماً والناس قعود ، وأطرباً وأنت قنَسْرِيٌّ . غير أنّ الباب الأول بمصدر وهذا باسم الفاعل . وقدره سيبويه أنّ العامل فيه مثل الفعل الذي يعملُ في المصادر ، فقال : وكأنّه لفظ بقوله : أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ، ولكنّه حذفه استغناءً . وهذا ينكره بعض الناس لأنّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه ، وإذا جاء ذلك صُرِفَ إلى أنّه مصدرٌ ، لاسم فاعل ... هكذا قال أبو العباس المبرّد ... والقول عندي ما قاله سيبويه »[٤] . والحقيقة أنّ موقف المبرد من نصب هذه الأسماء ، موقف سيبويه ، فهي عند كليهما منصوبة على الحال . والخلاف بينهما محصورٌ في تقدير لفظ الناصب ، فسيبويه يقدره من لفظ الوصف ، ويوجب ذلك فيه . والمبرد يرفض ذلك ويقدره من غير لفظ الوصف – للعلّةالتي بيّنها السيرافي – يوضّح ذلك نصّه التالي : « هذا باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير والمسألة . وذلك قولك : أقياماً وقدْ قعد الناس ؟ ... وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائماً وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك لأنّه حال ، والتقدير : أتثبتُ قائماً . فهذا يدلك على ذلك المعنى »[٥] . وعلى ذلك يكون ما نسبه إليه السّيرافي وتابعه فيه ابن يعيش وأبو حيان وابن عقيل والسيوطي ، سهواً منهم[٦] . ومنشأُ سهو السيرافي ذهاب المبرد في غير

---

(١) انظر : التصريح على التوضيح : ٣٩٣/١ .

(٢) انظر : الهمع : ٦١/٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣٣٨/١ – ٣٤٠ ، وشرح السيرافي : ٩٧/٢ .

(٤) شرح السيرافي : ٩٧/٢ .

(٥) المقتضب : ٢٢٨/٣ – ٢٢٩ .

(٦) انظر : شرح المفصل : ١٢٣/١ ، وارتشاف الضرب : ٢١٧/٢ ، والمساعد على التسهيل : ٤٨١/١ ، ٣٩/٢ ، والهمع : ١٢٩/٣ .

هذا الباب إلى تنزيل ما جاء من الأسماء المشتقة على وزن (فاعل) منزلة المصادر ، فظنّ أن ذلك مذهبه في هذا الباب أيضاً ، ونصّه التالي يُشير إلى مذهبه ذاك ، قال « هذا باب ما يكون من المصادر حالاً ، وذلك قولك : جاء زيدٌ مشياً ، إنّما معناه : ماشياً ... كما أنّ الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه ، وذلك قولك : قُمْ قائماً . إنّما المعنى : قم قياماً . وتقول : هنيئاً مريئاً ، وإنّما معناه : هنأكَ هناءً ومرأكَ مَراءً ، ولكنّه لما كان حالاً ، كان تقديره: وجبَ ذلك لك هنيئاً ، وثبت لك هنيئاً ... »[1] . وقال معرباً (خارجاً) في بيت الفرزدق :

على حَلْفةٍ لا أشتُمُ الدَّهرَ مُسلِماً ولا خارجاً مِنْ فيَّ زورُ كلام

: « وقوله : (ولا خارجاً) إنّما وُضِعَ اسمُ الفاعل في موضع المصدر ، أرادَ لا أشْتُمُ الدَّهر مُسلماً ، ولا يخرجُ خروجاً من فيَّ زورُ كلامٍ ، لأنَّه على ذا أقسم ، والمصدر يقعُ في موضع اسم الفاعل ، يُقال : ماءٌ غورٌ ، أيْ غائر ... وهذا كثيرٌ جداً ، فعلى هذا جاء المصدرُ على فاعل ، كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، يُقالُ : قُمْ قائماً ، فيوضعُ في موضع قولك قُم قياماً ، وجاء من المصدر على لفظ (فاعل) حروفٌ ، منها : فُلِجَ فالجاً ، وعوفي عافيةً ، وأحرفٌ سوى ذلك يسيرة ... »[2] .

ومِمَّنْ أوجب في تلك المنصوبات أن تكون مفعولات مُطلقةً – وذلك بِعَدِّها مصادر جاءت على (فاعل) ، أوْ بعدّها موضوعةً موضع المصادر ، كما تُوضع المصادر في مواضعها – الرضيُّ ، قال – مُبيِّناً مواضع حذف عامل المصدر وجوباً – : « ... ومنها أسماء أعيان هي آلةٌ مقامةٌ مقام المصادر ، نحو : تُرْباً لكَ وجندلا ، ... ومنها صفاتٌ قائمة مقام المصدر ، نحو : هنيئاً

---

(١) المقتضب : ٣١٢/٤ .

(٢) الكامل : ١٢٠/١ – ١٢١ ، وانظر : المقتضب : ٢٦٩/٣ ، ٣١٢/٤ ، ٣١٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٤/٢ – ١٠٥ .

لك، أي : هناءةً ، وعائذاً بك ، أي عِياذاً . وهي مثل : قُمْ قائماً وتعال جائياً ... وقد قيل في هذا القسم إنّه نصبٌ على الحال المؤكدّة كما قيل في قُمْ قائماً »[١] وقد سها هو أيضاً فَنَسَبَ القول بنصب نحو (قائماً) على المفعولِ المطلق إلى سيبويه ، قال – مُبيِّناً المواضع التي يحذف فيها عامل الحال وجوباً – : « ... ومنها أسماء جامدة مُتضمّنةً توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلّب في الحال ...كقولهم : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ... هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري – أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال – ومذهب سيبويه – وهو الحقُّ – انتصابها على المصدرية ... ومنها عند السيرافي صفات تضمّنتْ توبيخاً ... نحو قولهم : أقائماً وقد قعد الناس ... ، تقديره : أتَقُوم قائماً فهو عند السيرافي حالٌ مؤكدة ، وأمّا عند سيبويه والمبرد والزمخشري ، فالصّفة قائمة مقام المصدر ، أيْ : أتقوم قياماً »[٢] . وممَّنْ ذهب إلى ذلك أيضاً ابنُ الحاجب[٣] – ونسب القول به إلى سيبويه أيضاً – وابن أبي الرّبيع[٤] .

وممَّنْ جوَّز في تلك المنصوبات الأمرين – الحاليّة والمفعولية المطلقة – ابنُ عصفور[٥] ، وابن مالك[٦] ، – لكنّه رجَّحَ الحاليّة – ، وتابعه ابن عقيل[٧] .

والقول بأنَّ المشتقّات في هذه التراكيب موضوعةٌ موضعَ المصدر، يُؤدِّي إلى جعل الأصل في تأدية هذه المعاني ، المصدر . والقائلون به قاسوه على

---

(١) شرح الكافية : ١١٨/١ .

(١) السّابق : ٢١٤/١ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٤٧/١ – ٣٤٨ .

(٤) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٣٨/١ – ٣٤٠ .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٢٢/٢ .

(٦) انظر : التسهيل : ٨٩ ، ١١١ .

(٧) انظر : المساعد على التسهيل :٤٧٩/١ – ٤٨١ ، ٣٩/٢ .

حَمْل (تُرْباً لك) و (هنيئاً لك) على (سقْياً لك) في باب الدُّعاء[١] . وبين المسألتين فرق : إذ الدُّعاءُ لا يكونُ إلاَّ بالفعل أوْ ما يقوم مقامه وهوَ المصدر ، أمَّا الحال فليس ذلك أصلاً فيها ، والمتكلِّمُ بـ (أقائماً وقد قعدَ الناسُ) ، مُنكِرٌ على المخاطب حاله المشاهدة المخالفة لما ينبغي أنْ يكون عليه ، بقرينة الجملة التالية (وقدْ قعدَ الناس) . والأصلُ [٢]في هذا أنْ يُقال : أتقومُ وقدْ قعدَ الناس ؟ ! ، إلاَّ أنه عُدِل عن الفعل إلى اسم الفاعل لأنَّ قيام المخاطب ليس أمراً مُتجدِّداً ، بل هو ثابتٌ في ذلك المقام ، ولذا فالوصف أليقُ – من جهة المقام – ولو أنّه أنكرَ عليه ما يمكن أنْ يتجدَّد ويقع شيئاً فشيئاً ، نحو اللعب – مثلاً – لكان الأليق أن يقول : أتلعبُ وقد بلغتَ مَبْلغَ الرجال ، فإنْ أريدتِ المبالغةُ ، جيء بالمصدر : ألعباً وقد ... الخ . ولأجل هذا الفرق بين باب الدُّعاء وهذا الباب ، لم يجعلْ سيبويه الأسماء المشتقة (أقائماً وقد ...) ، محمولةً على المصدر[٣] في نصبها على المفعول المطلق ، بلْ هي محمولةٌ عليه في إيقاعها بدلاً من الفعل النَّاصب لها . فـ (تُرباً لك) مفعول مطلق ، و (قائماً) ليس كذلك عنده – وهو الحقُّ كما قال السِّيرافي – ، وذلك ما عناه بقوله : « وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيام أوْ قعود ، فأرادَ أنْ يُنَبِّههُ ، فكأنّه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعدُ قاعداً ، ولكنَّه حذفه استغناءً بما يرى من الحال فصارَ الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع »[٤] . ويُؤكِّدُ أنَّ ذلك مقصوده أيضاً قوله بعدُ « ... وأجريت (عائذاً باللّه) في

---

(١) انظر : الكتاب : ٣١١/١ ، ٣١٤ ، ٣١٦ .

(٢) وعلى ذلك فالحال هنا ليست مؤكدّة لعاملها ، كما أن المصدر في نحو: ضرباً زيداً ، ليس مؤكداً لعامله المحذوف وجوباً ، بل هو بدل منه ، فجرى (قائماً) في المثال ونحوه ، مجرى (ضرباً) في نيابته عن العامل .

(٣) يتضح ذلك من عنونته لتلك الأبواب ، انظر : الكتاب : ٣١١/١، ٣١٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ٩٥/٢ – ١٠٠ .

(٤) الكتاب : ٣٤٠/١ – ٣٤١ .

الإضمار والبدل مجرى المصدر ، كما كان هنيئاً بمنزلة المصدر ، فيما ذكرتُ لك »[١] . ومعلوم أنَّ (هنيئاً) عنده ، حال وإنْ جرتْ مجرى المصدر في نيابتها عن الفعل الناصب لها[٢]. وقد بيَّنَ السِّيرافيُّ عِلَّةَ عدِّ المصادر الأصل في نيابتها عن الأفعال ، وعدَّ ما جاء من المشتقّات على ذلك النحو محمولاً عليها ، بقوله : « ولا يجوزُ إضمار الفعل الدَّال على الحال إلاَّ أنْ تكون الحالُ المُشاهدةُ تدلُّ عليه . لا يجوز أن تقول لإنسان مُبتدِئاً من غير حالٍ تدلُّ : قائماً يا زيدُ ، كما يجوز : قياماً يا زيد : لأنّ المصدر مأخوذ من لفظ الفعل ، فهو دالّ على فعلٍ معيّنٍ دون غيره . وإذا قال : قائماً يا زيدُ ، لا يدلُّ على فعلٍ محصور : لأنَّه يجوز أنْ يقول : اثبتْ قائماً ، وتكلَّمْ قائماً ، واضحكْ قائماً ، وما أشبه ذلك ممَّا لا يُحصرُ . وإنما جاز أنْ يقول : أقائماً وقدْ قعدَ الناسُ : لِما شوهد منه من القيام والتَّعمُّل له »[٣] .

وعلى ما قدَّمنا ، فلا يصحُّ عَدُّ (قائماً) ونحوه في نحو : أقائماً وقدْ قعد النَّاس ، حالاً مُؤكدَّة : كما أنَّ : ضرباً زيداً ، لا يصحُّ عدُّ المصدر فيه كذلك ، لأنَّ المصدر هنا نائب مناب العامل فيه دالٌّ على ما يدلُّ عليه ، وهُوَ عِوَضٌ عنه . ويدلُّ على ذلك عدمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكِّدات يمتنع الجمعُ بينها وبينَ المؤكَّد . وممَّا يدلُّ على أنَّ (ضرباً زيداً) ونحوه ليس من المصدر المؤكِّد لعامله ، أنَّ المصدر المؤكِّد لا خلاف في أنَّه لا يعمل[٤]. وإنَّما قسْنا (قائماً) على (ضرباً زيداً) ، بناءً على نصِّ سيبويه حيث قال : « وصارَ بدلاً من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر الموضوع هذا الموضع » .

---

(١) السَّابق : ٣٤١/١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣١٦/١ .

(٣) شرح السيرافي : ٩٧/٢ ، وانظر : المقتضب : ٢٢٩/٣ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٧٥/٢ – ١٧٦ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٢٤٨/١ – ٢٥٠ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٢٩/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٤١٠/٣ – ٤١١ ، ٣٠٥/١ – ٣٠٨ ، وشرح الأشموني : ٩٢/٢ .

هذا وتجدرُ الإشارة إلى أن الأكثر وروداً في الكلام – إنْ لم تكن الحال مشاهدة – أن تُتلى همزة الاستفهام بفعلٍ يكونُ هو محلَّ الإنكار ، بقرينة جملة حاليَة تاليةً له . وذلك كما في قول الشَّاعر :

أيقْتُلُني والمشرفيُّ مُضاجعي ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ

« فهذا تكذيب منه لإنسانٍ تهدّده بالقتل ، وإنكارٌ أنْ يقدر على ذلك ويستطيعه . ومثله أنْ يطمعَ في أمرٍ لا يكونُ مثله ، فتُجهِّلَهُ في طَمَعه فتقول : أيرضى عنك فُلانٌ وأنت مُقيمٌ على ما يكره ؟ أتجدُ عنده ما تُحبُّ ، وقد فعلتَ وصنعتَ ؟ وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾(١) ...»(٢) . قال سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : أتكلّمُ بهذا وأنت ههنا قاعداً »(٣) .

وحُكمُ غير الهمزة من أدوات الاستفهام حكم الهمزة . وممّا جاء على صورة (أيقتُلني والمشرفيُّ مضاجعي) ، عدا أنَّ جملة الحال –قرينة الإنكار– فعلية متلوّة بجملة حالية أخرى مؤكدة للإنكار ، ما في قوله تعالى :

﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ
وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ (٤)

إذ الهمزة في (أتأمرون) للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم(٥) : « لعدم استقامة الحمل على الاستفهام الحقيقي ، فاستعمل في التوبيخ مجازاً بقرينة المقام . وهو مجاز مُرسل لأنَّ التوبيخ يلازم الاستفهام : لأنَ مَنْ يأتي ما

---

(١) هود : ٢٨ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١٧ .

(٣) الكتاب : ٢/٩٢ .

(٤) البقرة : ٤٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١/١٢٥ ، والكشاف : ١/١٣٣ .

يستحقُّ التوبيخ عليه مِنْ شأنه أنْ يتساءل الناس عن ثبوت الفعل له ويتوجهون إليه بالسؤال فينتقل من السؤال إلى التوبيخ ويتولدُ منه معنى التعجب من حال الموبَّخ . وذلك لأنَّ الحالة التي وُبِّخوا عليها حالة عجيبة لما فيها مِنْ إرادة الخير للغير وإهمال النفس منه ، فحقيق بكلِّ سامعٍ أنْ يعجب منها ، وليس التعجبُّ بلازم لمعنى التوبيخ في كلِّ موضع ، بل في نحو هذا مما كان فيه الموبخ عليه غريباً ، غير مألوفٍ من العقلاء »[١] . والموبَّخون هم أحبار المدينة « كأنّه قيل لهم : أنتُمْ على هذه الطريقة . ومعنى هذا الكلام – واللّه أعلم – أنّهم كانوا يأمرون أتباعهم بالتَّمسُّكِ بكتابهم ويتركون هُمْ التمسُّك به ، لأنَّ جحدهم النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – هو تركهم التمسُّكَ به . ويجوز – واللّه أعلم – أنهم كانوا يأمرون ببذل الصَّدقة وكانوا يضِنّون بها ؛ لأنّهمُ وُصِفُوا بأنَّهم قستْ قلوبهم ، وأكلوا الرِّبا والسُّحت ، وكانوا قد نهوا عن الرِّبا . فمنعُ الصدقة داخلٌ في هذا الباب »[٢] . والتوبيخُ ليس على أمرِ النَّاس بالبرِّ نفسه ، بل لمقارنته بالنسيان المذكور ، وعليه تكون جملة : (وتنسون أنفسكم) حالاً[٣] من ضمير (تأمرون) ، وهي قرينة التوبيخ والتعجيب ، وجملة (وأنتم تتلون الكتاب) حالاً من الضمير في (وتَنْسَوْنَ)[٤] ، وظيفتها تأكيد التوبيخ

---

(١) التحرير والتنوير : جـ١ ، ك٢ : ٤٧٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٢٥ ، وانظر : الكشاف : ١/١٣٣ ، وروح المعاني : ١/٢٤٨ .

(٣) هذه الآية تشهد لمن يُجيزون ربط جملة المضارع المثبت بصاحب الحال بالواو .

(٤) انظر : الدر المصون : ١/٣٢٨ ، وروح المعاني : ١/٢٤٨ .

والتعجيب مِنْ حالهم تلك: «لأنَّ نسيان أنفسهم يكون أغرب وأفظع إذا كان معه أمران يقلعانه ، وهما : أمرُ الناس بالبرِّ ، فإنَّ شأن الأمر بالبرِّ أن يذكر الأمرُ حاجة نفسه إليه إذا قدر أنّه في غفلة عن نفسه . وتلاوةُ الكتاب – أي التوراة – يمرُّون فيها على الأوامر والنَّواهي من شأنها أنْ تذكرِّهم مخالفة حالهم لما يتلونه »[1] .

---

(١) التحرير والتنوير : جـ١ : ك٢ : ٤٧٦ – ٤٧٧ .

المبالغة :

بيّنا في فصل النعت أنّ النحاة نصّوا أنّ من وظائفه إفادة المبالغة في المدح أو الذّم ونحوهما . وهم وإن لم ينصوا على أن من وظائف الحال إفادة المبالغة ، ذكروا عند حديثهم عن إيقاع (أيّ) والمصادر – مضافة ومفردة – نعتاً وظيفته الدلالة على الكمال ، أن تلك الأساليب كما تستخدم تابعةً (نعتاً) ، تأتي منصوبة على الحال . وذلك يعني أنّ هذين البابين يشتركان في أداء تلك الوظيفة . وقد وجدت أنّ أداء الحال لتلك الوظيفة لا يقتصر على تلك الصورتين ، بل يشترك مع النعت في بعض الصور الأخرى ، وينفرد بصورٍ تخصّه ؛ تبعاً لخصائصه .

ونفصّل الحديث هنا عمّا انفردت به الحال من الصور ، أمّا ما جاء ت متفقة فيه مع النعت ، فنشيرُ إليه إشارة سريعة .

قال الرضيّ– مبيّناً وقوع (أيّ) حالاً – : « ... فأيٌّ إنما تقع صفة للنكرة فقط ، بشرط قصدك للمدح ... وإذا جاء ت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيدٌ أيَّ رجل ... »(١) .

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٩١ ، ٢٩٢ ، وانظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/٢٦٥، والمساعد على التسهيل : ١/١٦٨ .

وقال – مبيناً إيقاع المصادر المضافة حالاً – : « وتكون صفةً للنكرة ، نحو : مررتُ برجل حسبِك وكفيِك ، وحالاً من المعرفة ، نحو : هذا عبداللّه حسبَك وشرعَك ، منصوبين »[١] . وصحّ وقوع هذه المصادر حالاً ولم يصحّ وقوع كلّ – مراداً بها هذا المعنى – كذلك ؛ لأمرين : الأوّل : أن إضافة هذه المصادر لفظية ، وإضافة (كل) معنوية ، فلو قيل : مررت بزيدٍ كلِّ الرجل – بنصب (كل) على الحال – لأدى ذلك إلى وقوع الحال معرفة . والأمر الثاني : أنّ الأصل في (كل) أن تتبع الجنس ، كما أشار إليه سيبويه ونصّ عليه الرضي ، قال سيبويه : « فإن قلت : هذا عبداللّه كلّ الرجل ، وهذا أخوك كلّ الرجل ، فليس في الحسن كالألف واللام[٢] »[٣] . وقال الرضي : « ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كلّ الرجل ، وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة[٤] كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يحسن : أنت المرء كلّ الرجل ، وليس في لفظ زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل »[٥] .

---

(١) شرح الكافية : ٢١٣/٢ ، وانظر : الكتاب : ١١٨/٢ ، والسيرافي :٢١٧/٢.

(٢) يعني بذلك وقوع (كل) بعد المعرَّف بأل الاستغراقية ، نحو : أنت الرجل كلّ الرجل .

(٣) الكتاب : ١٢/٢ .

(٤) يقصد : كلّ وحقّ وجدّ .

(٥) شرح الكافية : ٢٩٢/٢ ، وانظر الأصول النحوية في النحو : ٢٢/٢.

أمّا المصادر المفردة فقد وقعت حالاً وقوعاً كثيراً ومن النحاة من نصّ على أنّ وقوعها حالاً أكثر من وقوعها نعتاً . قال السيوطي : « ورد الحال مصدراً بكثرة ، قال أبو حيّان : وهو أكثر من وروده نعتاً، فمنه :

﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾(١) .

﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾(٢)

﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾(٣).

﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾(٤) .

قالوا : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ومشياً وعدواً ، ولقيته فجأة وكفاحاً وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وطلع بغتةً ، وأخذت ذلك عنه سماعاً ...»(٥).

---

(١) البقرة : ٢٦٠ .

(٢) البقرة : ٢٧٤ .

(٣) الأعراف : ٥٦ .

(٤) نوح : ٨ .

(٥) الهمع : ١٤/٤، وانظر: الكتاب : ١/ ٣٧٠-٣٧١ ، ١١٨/٢-١٢١، والسيرافي: ١١٧/٢-١١٨، والمقتضب : ٢٣٤/٣، ٢٣٧-٢٣٨ ، ٣٠٥/٤، والمحتسب:١٢٣/٢-١٢٤ ، وشرح المفصل : ٥٩/٢ - ٦٠ ، والإيضاح في شرح المفصل :٣٣٢/١-٣٣٥، والأمالي النحويّة لابن الحاجب :١٢٤/١-١٢٥، وشرح التسهيل : ٣٢٨/٢-٣٣١، والمساعد على التسهيل : ٢ /١٣-١٤ ، وشرح الكافية: =

كما وقعت الحال جامدةً – اسم جنس – مراداً بها المبالغة وغير مرادٍ بها ذلك المعنى . وهي تفارق النعت في هذه الخصيصة ، ولذلك استضعف سيبويه النعت ، ولم يستضعف الحال ، وذلك حيث قال : « وتقول : مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً ، إنما تريد : مثل الأسد . وهذا ضعيف قبيح : لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شُبِّه بقولهم : مررت بزيدٍ أسداً شدة »[١] وسيأتي بيان أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال كما هو في النعت[٢] .

كما جاءت الحال المشتقة وصيغتها معدولة عن اسم الفاعل لقصد المبالغة وهي مخالفة لصاحبها من جهة التذكير والتأنيث ، في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى :

﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴾[٣] .

قال الزمخشري : « المدرار : الكثير الدرور ، كالمِغْزار . وإنما قصد استمالتهم إلى الإيمان وترغيبهم فيه بكثرة المطر وزيادة القوة : لأن القوم كانوا أصحاب زروع وبساتين ... حراصاً عليها أشد الحرص ، فكانوا أحوج شئ إلى الماء ...»[٤] ، وقال المنتجب الهمذاني : « المدرار : الكثير الدرور ،

= ٢/٣٨-٣٩ ، والكشاف :١/١٤١، ٢١٣، ٦٢٨، ٢/٤٧٦، والمحرر الوجيز:١/٦٠، ٢٥١، ٣٠١، ٣٠٧-٣٠٨ ، ٢/١١٢، ٢٢٧ ، والفريد : ٣/٦٧٦ ، والدّر المصون : ٢/٦٧، ٥٧٨ ، ٤/٦٩ – ٧١ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧ ، ٦/١٠١ – ١٠٢ ، ٢٦٣ ، والمسائل السفرية لابن هشام : ٢٨ .

(١) الكتاب : ١/٤٣٤ ، وانظر : المقتضب : ٣/٢٧٢-٢٧٣، وشرح الكافية : ٢/٢٨٤ ، والكشاف : ٢/١٢٢ ، والفريد : ٣/٣٣٨ ، والبحر: ٦/١٢٧، والفتوحات : ٣/٢٤ .

(٢) في قسم الخصائص ، مبحث الاشتقاق ، وانظر : شرح التسهيل :٢/٣٣٤.

(٣) هود : ٥٢ .

(٤) الكشاف : ٢/٤٠٢ .

كالمغزار ، وانتصابه على الحال من (السماء) ، أي : دارّة ، وذُكِّرَ لأحد ثلاثة أوجه : إمّا على أن المراد بالسماء المطر ، كقوله :

* إذا سقط السماء بأرض قوم *

يعني المطر ، يقال: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، أو على تأويل السحاب أو السقف ، أو لأن مفعالاً للمبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث ، كفعول وفعيل ، نحو : صبور وبغيّ، وكفاك دليلاً : ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾(١) ...»(٢) .

كما جاء ت الحال على نحو مجئ النعت في عيشةٍ راضية وشعر شاعر ، في قوله تعالى :

﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾(٣) .

فـ (مبصرة): « نصبٌ على الحال ، أي : واضحة بينة ، جُعِلَ الإبصار لها وهو في الحقيقة لمتأمليها ، والمعنى : مُبْصَراً بها . وقيل : مُبْصِرة : مضيئة ، يقال : أبصر النهار إذا أضاء . وقيل : مبصرة لهم ، أي : تجعلهم بصراء »(٤) . وقال الزمخشري : « المبصرة : الظاهرة البيّنة ، جعل الإبصار لها وهو في الحقيقة لمتأمليها : لأنهم لابسوها وكانوا بسببٍ منها بنظرهم وتفكرهم فيها . ويجوز

---

(١) مريم : ٢٨ .

(٢) الفريد : ٦٣٧/٢ – ٦٣٨ ، وانظر : الدر المصون : ٣٤١/٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٠٦/١ وقد سبق بيان مجئ الحال مؤنثة وصاحبها مذكر في مبحث المبالغة في فصل النعت ، وجاء ذلك في الأنعام : ١٣٩ ، انظر : معاني القرآن للأخفش : ٥٠٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٩٩/٢ ، والمحتسب : ٢٣٢/١ – ٢٣٣ ، والدر المصون : ١٨٣/٥ .

(٣) النمل : ١٣ ، ١٤ .

(٤) الفريد : ٦٧٦/٣ .

أن يراد بحقيقة الإبصار : كل ناظر فيها من كافة أولي العقل ، وأن يراد إبصار فرعون وملئه ، لقوله (وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ) . أو جُعِلتْ كأنها تبصر فتهدي : لأن العُمْي لا تقدر على الاهتداء فضلاً أن تهدي غيرها . ومنه قولهم : كلمة عيناء ، وكلمة عوراء لأن الكلمة الحسنة ترشد ، والسيئة تغوى . ونحوه قوله تعالى: قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ[1] فوصفها بالبصارة ، كما وصفها بالإبصار »[2] . وقرأ قتادة وعلي بن الحسين : (مَبْصَرَةً) . وخرجها ابن جني على أنها مصدر ، قال : « هو كقولك : هُدًى ونوراً . وقد كثرت المَفْعَلة بمعنى الشياع والكثرة في الجواهر والأحداث جميعاً ، وذلك كقولهم : أرض مَضَبَّة : كثيرة الضباب ، ومَثْعَلة : كثيرة الثعالي، ومَحْيَاة ومَحْواة ومفعاة : كثيرة الحيات والأفاعي ، فهذا في الجواهر. وأمّا الأحداث فكقولك : البِطْنَة مَوْسَنة ، وأكل الرَّطب موردة ومحمَّة . ومنه المسعاة، والمعلاة ، والحقُّ مجدرة بك ، ومخلقة ومعساة ، ومقمنة ، ومحجاة . وفي كله معنى الكثرة من موضعين : أحدهما : المصدرية التي فيه ، والمصدر إلى الشياع والعموم والسعة . والآخر : التاء ، وهي لمثل ذلك ، كرجل راوية ، وعلاّمة ، ونسّابة ، وهُذَرَة . ولذلك كثرت المفعلة فيما ذكرناه ، لإرادة المبالغة »[3] .

كما بَيّنَ الاستقراء أنّه قد يؤتى بالحال متعددة والتالية مرادفة للسابقة عليها لإفادة المبالغة ، كما جئ بالنعت كذلك ، حيث ينعت الاسم بمرادفه لذلك الغرض . وذلك يعني أن الحال تتعدد لبيان هيئات أو أوضاع مختلفة لصاحبها ، وتتعدد لغير ذلك ، لإفادة المبالغة شأنها شأن النعت.وشرط المتعددة لإفادة المبالغة ألاّ تعطف إحداهما على الأخرى . وقبل الاستشهاد نتوقف عند الخلاف حول مسألة جواز تعدد الحال لواحد بدون عطف . فقد نُقِلَ

---

(١) الإسراء : ١٠٢ .

(٢) الكشاف : ٣٥٢/٣ ، وانظر : الفتوحات : ٣٠١/٣ .

(٣) المحتسب : ١٣٦/٢-١٣٧ ، وانظر : الفريد : ٦٧٦/٣ .

عن عدد من النحاة منعهم تعدد الحال بدون عطف ، إذ قاسها بعضهم على الظرف وآخرون على الخبر وهم المانعون لتعدده[١] . وردّ هذا المذهب جماعة، مبطلين قياس أولئك . قال الرضي : « وجوز الجمهور -وهو الحقّ- أن يجئ لشئ واحد أحوال متخالفة ، متضادة كانت ، نحو : اشتريت الرمان حلواً حامضاً، أو غير متضادة، كقوله تعالى: ﴿ أَخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾[٢]، كما يجيئان في خبر المبتدأ . ومنع بعضهم ذلك في الحال ، متضادة كانت أو لا؛ قياساً على الزمان والمكان ، فجعل (مدحوراً) حالاً من ضمير (منؤماً) . واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقاً . ولا وجه للقياس ؛ وذلك لأنّ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين ، محال ، نحو : جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس ، بل لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل ، نحو : جلست خلفك وأمامك . وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان ، نحو : جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار . أمّا تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى (منؤماً مدحوراً) ، أو بمتضادين في محلين غير ممتزجين ، كما في نحو : اشتريته أبيض أسود، أو ممتزجين ، كما في اشتريته حلواً حامضاً ، فلا بأس به »[٣] .

---

(١) ذكر ابن هشام أن أبا عليّ لا يجيز تعدُّد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة، انظر : مغني اللبيب : ٥٦٢ ، ٦٩٣ .

(٢) الأعراف : ١٨ .

(٣) شرح الكافية : ١٢/٢ ، وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٤/٢ ، ومغني اللبيب : ٧٣٣-٧٣٤ ، والهمع : ٣٧/٤ .

وقال ابن جني -مخرجاً قراءة نصب ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾[١] - : « قرأ الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة : (خَافِضَةً رَافِعَةً) بالنصب . قال أبو الفتح : هذا منصوب على الحال . وقوله : (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) حال أخرى قبلها ، أي : إذا وقعت الواقعة صادقةَ الوقعة ، خافضةً رافعةً ، فهذه ثلاثة أحوال ، أُوْلاهنَّ الجملة التي هي قوله (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) . ومثله : مررت بزيدٍ جالساً ، متكئاً ، ضاحكا . وإن شئت أن تأتي بعشرة أحوال إلى أضعاف ذلك ، لجاز وحسن ، كما لك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت ، كقولك : زيد عالم ، جميلٌ ، جوادٌ ، فارسٌ، بصريٌّ ، بزّازٌ ، ونحو ذلك . ألا ترى أنّ الحال زيادة في الخبر وضربٌ منه ؟ وعلى ذلك امتنع أبو الحسن أن يقول : لولا هند جالسةً لقمت ، ونحو ذلك ؛ قال : لأنّ هذا موضع امتنعت العرب أن تستعمل فيه الخبر ، والحال ضرب من الخبر ، فلا يجوز استعمالها فيه لذلك »[٢].

ونأتي للاستشهاد لتعدد الحال - والتالية مرادفة للسابقة عليها - لإفادة المبالغة . وقد جاء ت الأحوال المفيدة ذلك المعنى مختلفة بين الإفراد والجملة ، من ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ
فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾
لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴿١٠٧﴾ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ
لَا عِوَجَ لَهُۥ ۖ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾[٣]

---

(١) الواقعة : ٣ .

(٢) المحتسب : ٣٠٧/٢ ، وانظر : الخاطريات : ٥٩ ، وشرح التسهيل: ٣٤٨/٢ - ٣٥٠ .

(٣) طه: ١٠٥ - ١٠٨ .

ففي الآيات ثلاثة أحوال هي : (قاعاً) ، (صفصفاً) ، وجملة (لا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجَاً وَلَا أَمْتاً) ، وصاحب هذه الأحوال الضمير في (فَيَذَرُهَا) والفعل هو العامل في الأحوال الثلاثة . والقاع : الأرض السهلة . والصفصف : الأرض المستوية التي لا نتوء فيها . والعوج : الانخفاض ، والأمت : الارتفاع بمعنى النتوء اليسير[١] . جاء عن ابن عباس : « قال : أخبرني عن قوله تعالى (فيذرُها قاعاً صفصفاً) . قال : القاع :الأملس . والصفصف المستوي . قال : وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال : نعم ، أمَا سمعتَ قول الشاعر :

بِمَلْمُومةٍ شهباءَ لو قذفوا بها شماريخَ رضوىٰ إذنْ عادَ صفصفا »[٢] .

قال المنتجب : « الضمير في (فيذرها) المفعول ، وفيه وجهان أحدهما : للجبال على معنى : فيدع أماكنها بعد نسفها قاعاً ، أي : أرضاً مستوية لا تراب فيها ... وانتصابه على الحال من الضمير المذكور ، ... و(صفصفاً) نعته ، والصفصف : المستوي كأنه على صف واحد . والثاني : للأرض وإن لم يجرِ لها ذكر للعلم بها ، أو على أنّه مفعول ثانٍ على تضمين (يذر) معنى يجعل ، ولأنّ الجبال تدل عليها . وقوله : (لا ترى) : يجوز أن يكون صفة بعد صفة للقاع ، وأن يكون حالاً أيضاً ، أي : غير راءٍ أنت فيها عوجاً ولا أمتاً ، وأن يكون مستأنفاً ....»[٣] .

وتَعَدُّدُ الحال هنا مترادفة وظيفته إفادة بلوغ الغاية في استواء أماكن الجبال المنسوفة ، والاختلاف بين معاني هذه الأحوال – وإن كان يسيراً – يمنع عدّ إحداها مؤكدة للأخرى ، – وذلك بناءً على أن المؤكد لا يفيد فائدة جديدة – وهو ما ذهب إليه بعض المفسرين ، جاء في الفتوحات : « قوله (قاعاً) : قيل هو المنكشف من الأرض ، وقيل المستوي الصلب منها ، وقيل ما لا نبات فيه ولا بناء . والصفصف : الأرض المستوية الملساء كأنّ أجزاء ها

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٣٧٧ ، والمفردات :٢٨٢ ، ٤١٥ ، والبحر : ٦/٢٧٠-٢٧١ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣/١١١ ، وروح المعاني : ١٦/٢٦٣ .

(٢) غريب القرآن : ٣٢-٣٣ .

(٣) الفريد : ٣/٤٦٤ ، وانظر : التبيان : ٢/٩٠٤ .

صفٌّ واحد من كل جهة . فصفصفاً قريب في المعنى من (قاعاً) فهو كالتأكيد له . وانتصاب (قاعاً) على الحالية من الضمير المنصوب ، أو مفعولٌ به ثانٍ لـ(يذرها) على تضمينه معنى التصيير . و (صفصفاً) حالٌ ثانية أو بدل من المفعول الثاني .أ.هـ أبو السعود . وعبارة البيضاوي : وثلاثتها أحوال مترتبة ، فالأولان باعتبار الإحساس ، والثالث باعتبار القياس ، ولذلك ذكر (العوج) بالكسر وهو يختص بالمعاني[1]، والأمت وهو النتوء اليسير . وقيل : (لا ترى) : استئناف مبيّن للحالية . أ.هـ»[2] . وما قاله البيضاوي هو مذهب الزمخشري ، قال : « فإن قلت : قد فرقوا بين العِوَج والعَوَج ، فقالوا : العِوَج بالكسر في المعاني . والعَوَج بالفتح في الأعيان، والأرض عين ، فكيف صحّ فيها المكسور العين ؟ قلت : اختيار هذا اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء والملاسة ، ونفي الاعوجاج عنها على أبلغ ما يكون ؛ وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرضٍ فسويتها وبالغت في التسوية على عينك وعيون

---

(١) اختلف العلماء في كون (العوج) بالفتح و (العوج) بالكسر ، بمعنًى أو بينهما فرق ، انظر في ذلك : مجاز القرآن : ٢٩/٢ ، وغريب القرآن للسجستاني : ١٤٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٧٧/٣ ، والمفردات : ٣٥١ ، والكشاف : ٨٨/٣ ، وروح المعاني : ٢٦٣/١٦، والتحرير والتنوير: ٣٠٧/١٦ – ٣٠٨ .

(٢) ١١١/٣ ، وذهب إلى عدّها حالاً مؤكدة أيضاً صاحب التحرير والتنوير ، انظر ٣٠٧/١٦ .

البصراء من الفلاحة ، واتفقتم على أنه لم يبق فيها اعوجاج قطُّ ، ثم استطلعت رأي المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية ، لعثر فيها على عوج في غير موضع ، لا يدرك ذلك بحاسة البصر ولكن بالقياس الهندسي ، فنفى الله عز وعلا ذلك العوج الذي دقَّ ولَطُفَ عن الإدراك اللهم إلا بالقياس الذي يعرفه صاحب التقدير والهندسة ، وذلك الاعوجاج لمّا لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لحق بالمعاني فقيل فيه : عوج بالكسر »[1] .

ولذلك الغرض جيء بحالين أولاهما مفردة والثانية جملة اسمية الخبر فيها اسم مرادف للحال الأولى ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ قَالَتْ إِنَّ
ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ
أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ
فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ
أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم ۖ بَلْ أَنتُم
بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ
لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٣٧﴾ [2]

---

(١) الكشاف : ٣/٨٨ ، وانظر : المحرر الوجيز : ١١/١٠٦ .

(٢) النمل : ٣٤ – ٣٧ .

المقام مقام تهدد وتوعد ، حيث قوله (ارجع إليهم) خطاب[١] للرسول وقيل للهدهد ، مُحمَّلاً كتاباً آخر يؤكد فحوى الكتاب الأول – (ألاّ تَعْلُوا عليَّ وأْتُونِي مُسْلِمِينَ) – وزائداً عليه تهديداً بحرب لا يستطيعون مواجهتها أو الصمود أمامها ، وذلك التهديد هو ردّ سليمان عليه السلام على الهدية المرسلة من بلقيس ، وهو ردّ يعني الرفض القاطع لأي محاولة إلاّ أن يأتوه مسلمين ، ولذلك صدّر كتابه بالقسم وجوابه المشدد (فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ) ، فوظيفة جملة النعت (لا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا) التهديد البالغ ، ولذلك جيء به جملة مصدرة بلا المفيدة استغراق النفي ، وهو أدخل في التهديد من أن يقال : فلنأتينهم بجنود عظيمة ونحوه ، وحُسِمَ أمر المواجهة المتوقعة ، حيث قال (وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِنها أَذِلَّةً) وليس ذلك فحسب ، بل هناك ما فوقه : (وَهُمْ صَاغِرُونَ) ، فالذل : « أن يذهب عنهم ما كانوا فيه من العزو والملك . والصغار : أن يقعوا في أسر واستعباد ولا يقتصر بهم على أن يرجعوا سوقة بعد أن كانوا ملوكاً »[٢] . قال الآلوسي : « (فلنأتينهم) أي : فوالله لنأتينهم ، (بجنود لا قبل لهم بها) أي : لا طاقة لهم بمقاومتها ولا قدرة لهم على مقابلتها ، وأصل القبل : المقابلة ، فجعل مجازاً أو كناية عن الطاقة والقدرة عليها[٣] . ... (منها) : أي

---

(١) انظر : الكشاف : ٣٦٦/٣ .

(٢) الكشاف : ٣٦٦/٣ – ٣٦٧ ، وجاء مثله في التفسير الكبير:١٩٦/٢٤.

(٣) انظر : المفردات : ٣٩٢ .

من سبأ . (أذلة) : أي حال كونهم أذلة ، بعدما كانوا فيه من العز والتمكين ، وفي جمع القلة تأكيد لذلتهم ، وقوله تعالى (وهم صاغرون) حال أخرى ، والصغار وإن كان بمعنى الذل[١] ، إلا أن المراد به هنا وقوعهم في أسر واستعباد ، فيفيد الكلام أن إخراجهم بطريق الأسر لا بطريق الإجلاء . وعدم وقوع جواب القسم لأنه كان معلقاً بشرط قد حذف عند الحكاية ؛ ثقة بدلالة الحال عليه ، كأنه قيل: إرجع إليهم فليأتوني مسلمين وإلاّ فلنأتينهم الخ »[٢] . وقال أبو هلال العسكري ، مفرقاً بين المعنى اللغوي للذل وللصغار : « الفرق بين الذل والصغار : أن الصغار هو الاعتراف بالذل والإقرار به وإظهار صغر الإنسان، وخلافه الكبر وهو إظهار عظم الشأن ، وفي القرآن :

﴿ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[٣] .

وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالذل معترفون به ، ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل »[٤] . وعلى ما سبق بيانه فليست جملة الحال (وهم صاغرون)

---

(١) انظر : المفردات : ٢٨٢ ، وقاموس القرآن للدامغاني : ٢٨١ .

(٢) روح المعاني : ٢٠١/١٩ ، وانظر : الفريد : ٦٨٥/٣ ، والتحرير والتنوير ٢٦٩/١٩ .

(٣) الأنعام : ١٢٤ .

(٤) الفروق في اللغة : ٢٤٤ ، ووافقه الراغب حيث قال : " الصاغر: الراضي بالمنزلة الدّنية " : المفردات : ٢٨٢ .

مؤكدة[١] للحال الأولى (أذلة) ، بل تفيد المبالغة في التهديد[٢] .

وجميع ما قدمناه في هذا المبحث كان بياناً لما اتفقت الحال فيه والنعت من صور إفادة المبالغة . أمّا الصورة التي انفردت بها الحال مُفيدة المبالغة فهي : أن تأتي مُعرَّفةً تعريف الاستغراق . وهو يكون على وجهين : الأول بواسطة (أل). والثاني بواسطة الإضافة .

أولاً : تعريفها بواسطة (أل)

وذلك التعريف قد يكون للفظ الحال وقد يكون للفظ ما تضاف إليه . وإنما زعمنا أنّ وظيفة ما جاء كذلك من الأحوال إفادة المبالغة : لأنّ التنكير شرط للحال ، ولا يُعدلُ عنه إلاّ لأحد أمرين : إرادة المبالغة . والثاني : إذا لم يكن أداء المعنى المراد ممكناً إلا مع التعريف، وذلك في مواضع قليلة جداً[٣]. ونتحدث هنا عمّا وجدنا أنّ القصد من تعريفه إفادة المبالغة وهو المصادر وما عومل معاملتها من الأسماء وأسماء الأجناس وأعلام الأجناس . قال السيوطي: « وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام ، كقولهم : مررت بهم الجماء

---

(١) انظر : الفتوحات : ٣/٣١٤ .

(٢) وانظر : في تعدد الحال لتلك الوظيفة : الكهف :١ . ٢ ، وفي تخريجها: مغني اللبيب : ٦٩٢- ٦٩٣ ، والفتوحات : ٣/٢-٣ ، والكشاف : ٢/٧٠٢ . وانظر أيضاً : لقمان : ٧ ، وتخريجها : دلائل الإعجاز : ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والكشاف : ٣/٤٩٢ ، والتبيان : ٢/١٠٤٣ ، والفتوحات : ٣/٤٠١ ، وروح المعاني : ٢١/٨٠ ، والتحرير : ٢٠/١٤٤ .

(٣) تشبه الحال حينئذٍ النعت حيث يصار إلى إيقاع اسم الجنس الجامد نعتاً وظيفته بيان جنس المنعوت ، والأصل في بيان جنس النكرة إضافتها إلى ما هو جنس لها ، أو جرُّ اسم الجنس بمن البيانية ، أو نصبه على التمييز وسيأتي - في قسم الخصائص ، مبحث التنكير - بيان ما صير إلى تعريفه من الأحوال لأنّ أداء المعنى المراد غير ممكن إلا بواسطة التعريف .

الغفيرَ ، :

* فأرْسَلَها العِرَاكَ *

... وقرئ : ﴿ ليُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منْهَا الأذَلَّ ﴾[١] ، وهي مؤولة على زيادة اللام . وورد أيضاً أحوالٌ مضافة ، نحو : (تفرقوا أيادي سبأ) ، فأُوِّلَ بتقدير (مثل) ، أو : تبدداً لا بقاء معه . وطلبته جهدي وطاقتي ، ... فأُوِّل بتقدير جاهداً ومطيقاً ... ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير ما تقدّم ، نحو : مررت بهم ثلاثتَهم ، أو خمستَهم أو عشرتَهم ، وتأويله عند سيبويه : أنّه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أيْ : مُثَّثاً أو مُخَمَّساً لهم . وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب ، توكيداً ، فعلى هذا يُقدَّرُ بـ (جميعهم) ، وعلى الأول بـ (جميعاً) ... وورد أيضاً من الحال ما هو علم ، قالوا : جاء ت الخيل بدادِ ، وبدادِ علمَ جنس ، فأوِّلَ بمتبدّدةً...»[٢].

وقال السهيلي : « وذَكَرَ في أشعار خيبر قول العبسي ، وفي آخره :

فرَّتْ يهودُ يومَ ذلك في الوَغَا تَحتَ العَجَاجِ غَمَائِمَ الأبصارِ

وهو بيت مُشكِلٌ ، غير أنّ في بعض النسخ – وهي قليلة – عن ابن هشام أنّه قال : فَرَّتْ فَتحتْ ، من قولك : فَرَرْتُ الدَّابة ، إذا فتحتَ فاها . و (غمائم الأبصار) هي مفعول (فرَّتْ) ، وهي جفون أعينهم ، هذا قول . وقد يصحُّ أن يكونَ (فرَّت) من الفِرار ، و (غمائم الأبصار) من صفة العجاج ، وهو الغبار ،

---

(١) المنافقون : ٨ .

(٢) الهمع : ٤/١٨ – ٢٠ ، وانظر : الكتاب : ١/٣٦٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧، والمقتضب : ٣/٢٣٧ ، والأصول في النحو : ١/١٦٤ – ١٦٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٥١ ، والمسائل المنثورة : ١٥ – ١٦ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١/٦٧٥ – ٦٧٨ ، وأمالي ابن الشجري : ١/١٥٤ – ١٥٥ ، ٢/٢٨٤ ، وشرح المفصل : ٢/٦٢ ، والكافية : ١٠٣ – ١٠٤ ، وشرح الكافية للرضي :١/٢٠١– ٢٠٢ ، والبسيط : ١/٥١٦ – ٥١٧ ، وشرح شذور الذهب : ٣٢٥ .

ونصبه على الحال من العجاج ، وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة عند مَنْ ليس بشادٍ في النحو ، ولا ماهرٍ في العربية . وأمّا عند أهل التحقيق ، فهو نكرة : لأنه لم يُرد الغمائم حقيقةً وإنما أراد : مثل الغمائم ، فهو مثل قول امرىء القيس :

* بمنجردٍ قيْدِ الأوابد هيكلِ *

فقَيْدٌ هاهنا نكرة : لأنه أراد : مثل القيد ، ولذلك نعت به (منجرداً) أو جعله في معنى مُقَيِّد . وكذلك قول عبدة بن الطّبيب:

* تحيةَ من غادرتَهُ غَرَضَ الرَّدَى *

فنصب غرضاً على الحال . وأصحُّ الأقوال في قوله سبحانه : ﴿زَهْرَةَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1] أنه حال من المضمر المخفوض ، لأنه أراد التشبيه بالزهرة من النبات . ومن هذا النحو قولهم : جاء القوم الجماء الغفير، انتصب على الحال وفيه الألف واللام ، وهو من باب ما قدمناه من التشبيه ... وكذلك قولهم : تفرّقوا أيدي سَبَأ وأيادي سبا ، أيْ مثل أيدي سَبَا ، فحسنت فيه الحال لذلك . ... وهذا الذي ذكرناه من التنكير بسبب التشبيه ، إنما يكون إذا شبّهْتَ الأول باسم مُضاف ، وكان التشبيه بصفة متعدية إلى المضاف إليه ، كقوله (قَيْد الأوابد) ، أيْ مُقَيِّد الأوابد ، ولو قلتَ : مررتُ بامرأة القمر ، على التشبيه لم يجز ، لأنّ الصّفة التي وقع بها التشبيه غير متعدية إلى القمر ، فهذا شرط في هذه المسألة . ومما يحسن فيه التنكير وهو مضاف إلى معرفة ، اتفاق اللفظين كقوله : له صوتٌ صوتَ الحمار وزئيرٌ زئيرَ الأسد..»[2].

و يُعدُّ من هذا الباب أيضاً المصادر المؤولة الواقعة حالاً ، وشرط وقوع الحال مصدراً مؤولاً أن تكون مستثناة من أعمِّ الأحوال على ما سيأتي بيانه .

وقد رأينا اتفاق جميع النحاة على تأويل تلك الشواهد بما يفيد تنكيرها أو جعلها نائبة مناب فعل محذوف هو الحال في الحقيقة ، هذا مع نصٍّ

---

(١) طه : ١٣١ .

(٢) الروض الأنف : ٦١/٤ - ٦٢ .

بعضهم على شـذوذها[١]. وعندي تخريجٌ لها مع عدم التأويل . وقبل بيان ذلك لا بُدَّ من إعادة القول بأن المعرّف تعريف الجنس نكرة معنًى وإن كان معرفة لفظاً . وعلى ذلك فوظيفة تعريف ما جاء كذلك من تلك الأحوال ، إمّا إفادة الاستغراق – إن كان اسم جنس له آحاد في الخارج ، وإمّا تأكيد الاستغراق إن كان اسم الجنس مما ليس له آحاد في الخارج ، كالمصادر – غير المحدودة بالتاء – ؛ إذ المصادر – كما هو معلوم – أسماء لأجناس المعاني[٢] ، فإذا أريد جعل الذات الحدث ، صير إلى إحلالها محلّ المشتقات[٣] فلم يبقَ لـ (ألْ) وظيفة إلاّ تأكيد المعنى المستفاد من المصدر بدونها . قال ابن جني – معللاً عدم إلحاق تاء التأنيث بفعل المدح والذم ، حيث الصناعة توجب ذلك – « فأمّا قولهم : نعم المرأة هندُ ، بالتذكير ، فإنّما جاز – وإنْ كان التأنيث حقيقياً ، ولا فصل – من قبل أن (المرأة) هنا ليست مقصوداً قصدها ، وإنما هي جنس؛ لأنها فاعل (نعم) ، والأجناس عندنا إلى الشياع والتنكير »[٤] . وقال أيضاً : « اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول : خرجت فإذا أسدٌ بالباب ، فتجدُ معناه معنى قولك : خرجتُ فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً ، ... ولهذا ذهب بعضهم في قول حسّان :

كأنَّ سبيئةً مِنْ بيتِ رأسٍ يكـونُ مِزَاجَهـا عسلٌ وماءُ

---

(١) انظر الكتاب :١/٣٩٧-٣٩٨، وشرح التسهيل : ٢/٣٢٦-٣٢٧ ، ورصف المباني : ٧٨ ، ومغني اللبيب : ٧٤ ، ٧٦ .

(٢) انظر: الخصائص : ٢/٢٠٦، والمحتسب : ١/٨١-٨٢ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩.

(٣) انظر : الخصائص : ٢/٢٠٢-٢٠٣ ، ٣/٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠ ، والمحتسب :٢/٤٦ ، ١/٢٣٢ .

(٤) المحتسب : ٢/١١١ ، وانظر : ١/٢٣٩ .

أنّه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين ، فكأنّه قال : يكون مزاجها العسل والماء ... »[١] .

وبيّنَ الطاهر عاشور الفرق بين دلالة نوعي أسماء الأجناس – المصادر وأسماء الأجناس الأحادية – الذي بناءً عليه تختلف دلالة (ألْ) الجنسيّة الداخلة على كلٍّ منهما ، وهو يوضح استواء معنى قراءتي الرفع والفتح لقوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (٢)

قال : « قرأ الجمهور[٣] (لا بيعٌ فيه) وما بعده ، بالرفع ، لأن المراد بالبيع والخُلة والشفاعة الأجناس ، لا محالة ؛ إذ هي أسماء المعاني التي لا آحاد لها في الخارج ؛ فهي أسماء أجناس لا نكرات . ولذلك لا يحتمل نفيها إرادة الوحدة حتى يحتاج عند قصد التنصيص على إرادة نفي الجنس إلى بناء الاسم على الفتح ، بخلاف نحو : لا رجلَ في الدار ، و : لا إلهَ إلاّ الله . ولهذا جاءت الرواية في قول إحدى صواحب أمّ زرع : « زوجي كَلَيْلِ تهامة لا حرٌّ ولا قرٌّ ولا مخافة ولا سآمة » ، بالرفع لا غير ؛ لأنها أسماء أجناس كما في هذه الآية . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالفتح[٤] لنفي الجنس نصاً ، فالقراءتان متساويتان معنًى ومن التكلف هنا قول البيضاوي إنّ وجه قراءة الرفع وقوع النفي في تقدير جواب

---

(١) المحتسب : ٢٧٩/١ ، وانظر : الكتاب

(٢) البقرة : ٢٥٤ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٩/١ – ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، والتبيان :١٦١/١، ٢٠٢ ، وإعراب القرآن للمنتجب ٤٩٤/١ ، ٤٣٢ – ٤٣٣ ، والبحر:٢٧٦/٢، والذي أجاز الرفع – واللّهُ أعلم – هو تكرار (لا) مع النكرة ؛ إذ إنّه يجب الفتح في حالة عدم التكرار، كما في (لا رَيْبَ) ، (لا فَوْتَ)، (لاَ ضيْرَ).

(٤) انظر : البحر : ٢٧٦/١ .

لسؤال قائل : هل بيع فيه أو خلةٌ أو شفاعة[١] ... »[٢] .

وفي ضوء ما سبق نخرِّجُ قول الشاعر : (أرسلها العراك) ، فتقول : إنّ هناك اختلافاً دلالياً بين الصور التعبيرية التالية :

أرسلها مُعتركةً ←— أرسلها عِراكاً (بمعنى اعتراكاً)←— أرسلها العِراكَ . حيث المعنى يتدرّجُ تدرّجاً تصاعدياً وفق ترتيب الصّور ، أي إن هناك تحويلاً بالاستبدال ، استبدال صيغةٍ بأخرى ، اقتضاه المعنى . ولم نُدخل الصورة الفعلية : (تعترك) ضمن تلك السلسلة ؛ لأنّ إيحاءه لا يسمح بذلك . إذاً تأويل (أرسلها العراك) بـ (عراكاً) ، أو معتركةً ، أو تعترك ، ينحرفُ بالمعنى عن الجهة التي أرادها القائل ؛ ولذا فإنّ التأويل مرفوض . ويكفي في تخريج الشاهد ، أنْ يُقال : أراد الشاعر أن يبلغ بالمعنى المعبَّر عنه بتلك الصورة منتهاه فجاء بلفظ يدل على الجنس ثم أكّد ذلك المعنى بإدخال (أل) ، أي : إنّ المبالغة في هذا الاستخدام مصدرها : دلالة الصيغة (المصدر + أل) التي أدخلت لتأكيد الاستغراق . وهذا الخروج عمّا تقتضيه الصناعة مقبول في هذا المقام خاصةً . هذا ، وقد عدّ سيبويه إدخالهم (أل) في (العراك) محمولاً على إدخالهم إيّاها في قولهم (الحمدُ للّهِ) ونحوه ، قال : « وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك : أرسلها العِراك ، ... كأنّه قال : اعتراكاً . وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنّه ليس كلُّ مصدر في باب الحمدَ للّهِ ، والعجب لك ، تدخله الألف واللام ، وإنّما شُبِّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأوّل »[٣] .

هذا فيما يتعلق بما جاء معرّفاً بأل من المصادر . أمّا ما جاء من

---

(١) انظر : روح المعاني : ٣/٤ – ٥ ، والحجّة ، لابن خالويه : ٩٩ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣ /١٤ – ١٥ ، وانظر : ٢/٢٣٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/١٧٥–١٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج :١/٣٣٥ . ٣٣٦.

(٣) الكتاب : ١/٣٧٢ ، وانظر ٢/١١٢ .

الأسماء غير المصادر كذلك ، وهو قولهم : هم فيها الجمّاء الغفير ، فإن سيبويه يرى أنّه إنّما جاز تعريف (الجمّاء) ، لأنّ فيه معنى المصدر ، أي إنّ مذهبه – وهو محقّ فيه – أنه لا يصحُّ أن يقع من الأسماء المعرفة حالاً إلا ما كان مصدراً ، أو فيه معنى المصدر[١] ، قال :

« هذا باب ما يجعلُ من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العِراك . وهو قولك : مررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ، والناسُ فيها الجمّاءَ الغفيرَ. فهذا ينتصب كانتصاب العراك . وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم أدخلوا الألف الألف واللام في هذا الحرف وتكلّموا به على نيّة ما لا تدخله الألف واللام ، وهذا جُعل كقولك : مررت بهم قاطبةً ، ومررت بهم طُرّاً ، أي : جميعاً ، إلاّ أنّ هذا نكرة لا يدخله الألف واللام ، كما أنّه ليس كلُّ المصادر بمنزلة العراك ، كأنّه قال : مررت بهم جميعا ... »[٢]. والمراد بكون هذا الاسم بمعنى المصدر هو دلالته على ضرب الكثرة الذي تدل عليه المصادر ، وذلك ما بينه السيرافي وغيره ، قال أبو عليّ الفارسي : « إذا قلت : جاءني القوم الجمّاءَ الغفيرَ ، نصبت الجمّاء لأنها اسم وقع موقع المصدر : إذ دلّ على ما يدلّ عليه المصدر ، ألا ترى أنّه يدلّ على ضرب من الكثرة والجماعة ... فلمّا دلّ هذا على حدث كما يدلّ المصدر صار بمثابته »[٣] . وقال السيرافي : « اعلم أنّ الجماء هو اسم والغفير نعتٌ لها ، وهو بمنزلة قولك: في المعنى : الجم الكثير ، لأنه يراد به الكثرة ، والغفير يراد به أنّهم قد غطّوا الأرض من كثرتهم ، من قولنا : غفرتُ الشيء ، أي : غطيته ، ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس : لأنّه يغطيه . ونصبه في قولك : مررت بهم الجماءَ الغفيرَ على الحال . وقد تقدم القول أنّ الحال إذا كانت اسماً غير مصدرٍ ، لم يكن بالألف

---

(١) انظر الكتاب : ٣٩٧/١ – ٣٩٨ ، ٣٧٧ .

(٢) السّابق :٣٧٥/١ – ٣٧٦، وانظر : ١٣/٢، ٩١-٩٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٥/١ .

(٣) المسائل المنثورة : ١٧، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٢٣٦/١ .

واللام ، فأخرج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجمّاء الغفير في موضع المصدر كالعراك ، كأنك قلت : مررت بهم الجموم الغَفْر ، على معنى : مررت بهم جامّين غافرين للأرض . ولم يذكر أصحابنا أنّهما يُستعملان في غير الحال[1] وذكر غيرهم شعراً فيه الجمّاء الغفير مرفوع ، وهو قول الأعشى :

صغيرُهُمْ وشيخُهُمْ سواءٌ هُمُ الجمّاءُ في اللؤمِ الغفيرُ »[2] .

وقال السهيلي – مبيناً أنّه إنّما صحّ نصب الجماء الغفير على الحال ، لأنّ فيها معنى العموم والاستغراق : « ... ومن هذا النحو قولهم : جاء القوم الجمّاءَ الغفيرَ ... وهو من باب ما قدّمناه من التشبيه ، وذلك أنّ الجمّاء هي بيضة الحديد تُعرف بالجمّاء والصّلعاء ، فإذا جُعِلَ معها المغفر ، فهي غفير ، فإذا قُلتَ : جاءوا الجمّاء الغفير ، فإنّما أردتَ العمومَ والإحاطة بجميعهم ، أيْ : جاءوا جَيْئَةً تَشْمَلُهم وتستوعبهم ، كما تحيط البيضةُ الغفيرُ بالرّأس ، فلمّا قصدوا معنى التشبيه دخلَ الكلامَ الكثيرُ ، كما تقدم . والذي قلناه في معنى الجمّاء الغفير ، رواه أبو حاتم عن أبي عُبيدة ، وكان علاّمةً بكلام العرب . ولم يقع سيبويه على هذا الغرض في معنى الجمّاء ، فجعلها كلمةً شاذّةً عن القياس ، واعتقد فيها التعريف وقرنها بباب (وحده) ...»[3]. وقد وردت (الجماء الغفير) في روايةٍ نكرةً ، وأظنّ أنّ ذلك هو ما حمل الخليل على القول بزيادة (أل) في هذا الأسلوب كما ورد عنه في نصّ سيبويه السابق . وإنما قلت هذا، لأنّ مذهب الخليل – في غير هذا الحرف – مُغايرٌ لمذهب سيبويه ، وذلك ما

---

(١) بل ذكر ذلك سيبويه حيث قال:«الكتاب : ٩١/٢ – » ومثل قولك : فيها عبدالله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ ... وبعض العرب يقول : هو لك الجماءُ الغفيرُ ، يرفع كما يرفع الخالص » ، وانظر في كون (الجماء) اسماً غير صفة : التكملة لأبي عليّ : ٣٢٠ – ٣٢١ .

(٢) شرح السيرافي : ١١٤/٢، وانظر : النكت : ٤٠١/١، وشرح المفصل : ٦٣/٢ ، والمساعد على التسهيل : ١٢/٢.

(٣) الروض الأنف : ٦٢/٤ .

نبينه بعد إيراد رواية تنكير الجماء . قال ابن الشجري : « وقالوا : جاء القومُ الجمّاءَ الغفيرَ ، بمعنى جاءوا بأجمعهم ، فنصبوهما على الحال[١] بتقدير زيادة الألف واللام . وقالوا أيضاً : جاءوا جمّاءَ الغفير ، وجمَّ الغفير ، وجمّاً غفيراً . وهذا مُؤذنٌ بزيادة الألف واللام »[٢] . ومع ورود هذه الرواية ، نرى أنّه لا بدّ أنْ تكون إحداهما قد استخدمت في غير مقام الأخرى : إذْ أن للتعريف دوره في زيادة المعنى قوةً – كما بُين قبلُ – . والمبالغة في هذا النموذج آتيةٌ من ثلاث جهات : دلالة المادّة + دلالة (أل) + دلالة النعت . حيث وظيفة (الغفير) –هنا– التوكيد وهو نعتٌ لازم كما صرّح به سيبويه وغيره ، قال : « ... ومثلُ ذلك : الجماء الغفير ، فالغفير وصفٌ لازمٌ ، وهو توكيد ، لأنّ الجماء الغفير مَثَلٌ : فَلزِمَ الغفير كما لزِمَ (ما) في قولك : إنّك ما وخيراً »[٣] .

ونأتي إلى بيان مُخالفة مذهب الخليل لمذهب سيبويه فنقول : إنّ سيبويه يذهب إلى أنّ جميع ما ورد معرفةً بأل أوْ بالإضافة – سواءٌ كان مصدراً أم غير مصدر – مُؤوّلٌ بنكرة[٤] . وهو لم ينقل عن الخليل القول بالزيادة أو التأويل إلاّ في هذا الحرف ، بل نقل عنه إجازته وصف النكرة بالمصدر المضاف إلى مُعرّفٍ بأل الجنسيّة ، حيث قال : « ... وزعم الخليل أنّه يجوز : له صوتٌ صوتُ الحمار ، على الصفة : لأنّه تشبيه ، فمن ثمَّ جاز أنْ توصف به النكرة . وزعمَ الخليل – رحمه اللّه – أنّه يجوز أن يقول الرجلُ : هذا رجلٌ أخو زيد ، إذا أردت أن تُشبهه بأخي زيد . وهذا قبيح ضعيفٌ لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت " هذا قصيرٌ الطويل ، تريد : مثل الطويل. فلم

---

(١) المنصوب على الحال هو (الجماء) أما الغفير فنعتٌ له .

(٢) الأمالي الشجرية : ٢/٢٨٣-٢٨٤، وانظر :شرح الكافية للرضي :١/٢٠٣.

(٣) الكتاب : ٢/١٠٧ ، وانظر : المقرّب : ١٦٨ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/٣٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب : ١/٣٥٥ ، ٣٥٦ – ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ – ٣٩٨ ، ٢/٥٠ ، ٧٦ ، ١١٣ – ١١٤ .

يجـزْ هـذا كما قَبُحَ أنْ تكون المعرفة حالاً للنكرة إلاّ في الشعر . وهو في الصفة أقبح : لأنك تنقضُ ما تكلمت به ، فلم يُجامعه في الحال ، كما فارقه في الصفة »[١] . وتفسير إجازة الخليل لإيقاع (صوت الحمار) نعتاً للنكرة ، هو كون (أل) في (الحمار) جنسية ، فهي كما رأينا تؤدي إحدى ثلاث وظائف : الاستغراق كما في (نعم المرأة هند) ، أو توكيده كما في (العراك) أو ثبوت المعنى الذي يدل عليه اسم الجنس ، للموصوف أو المسمى به ، وذلك ما سبق نقله عن السهيلي ، حيث بيَّنَ أن تلك الوظيفة هي مجوز إدخال (أل) على الأعلام المنقولة من أسماء الأجناس ، نحو : (الخِرْنَق)[٢] . وقد فسر السيرافي إجازة الخليل تلك بتفسير آخر ، قال : « وتفسير مذهب الخليل ، أنّ معناه : له صوت مثل صوت الحمار . و (مثل) وإن كان مُضافاً إلى معرفة فهو نكرة : فلذلك جاز عنده الصفة[٣] » . وهو ما أراده سيبويه بقوله (لأنّهُ تشبيه) ولم أذهب إلى ما ذهبا إليه ، لأمرين : الأول : أنّ دلالة العبارة مع إقحام كلمة (مثل) تختلف عنها بدونها : إذ المعنى مع وجود (مثل) يُفهم منه إرادة التشبيه ، وذلك لا يستلزم جعل الأول الثاني ، ومع عدمها يُفهم منه إرادة جعل الأول هو الثاني . وعليه فحكم تقدير (مثل) هنا حكم تقدير مضاف محذوف قبل المصدر عو اسم الجنس الواقع خبراً ، أو نعتاً أو حالاً عن اسم الذات ، حيث وصف عبد القاهر وغيره ذلك التقدير بأنّه يُفسد المعنى ويُخرِجُ إلى شيء مغسول وإلى كلامٍ عاميٍّ مرذول[٤] .

---

(١) السّابق : ٣٦١/١ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٢٤٢ ، والمحتسب : ١١٩/١-١٢٠ ، وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة : ٤٨ .

(٣) شرح السيرافي : ١٠٧/٢ .

(٤) انظر : دلائل الإعجاز : ٣٠٠ - ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٦٩/١ - ٢٧٠ ، والمحتسب : ٤٣/٢ ، والكشاف : ١٢٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠٦/١ .

والآمر الثاني : أنّ سيبويه والسيرافي نقضا في الباب التالي ما ذهبا إليه في الباب السّابق : مراعاةً لهذا الفرق الدلالي ، قال سيبويه : « هذا بابُ ما يُختارُ فيه الرفع إذا ذكرتَ المصدر الذي يكون علاجاً . وذلك إذا كان الآخرُ هو الأول. وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ : لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن ، ... ومثل ذلك : له صوت أيُّما صوت ، وله صوتٌ مثلُ صوت الحمار : لأنّ أيّاً والمثل صفة أبداً . وإذا قلت : أيُما صوتٍ ، فكأنك قلت : له صوتٌ حسن جداً ، وهذا صوتٌ شبيه بذلك . فأيٌّ ومِثْلٌ هما الأوّل ... وأمّا : له صوتٌ صوتُ حمار ، فقد علمت أنّ (صوت حمار) ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سَعَةِ الكلام ، كما جاز لك أنْ تقول : ما أنت إلاّ سيرٌ ...»[١]. كما أنا وجدنا لسيبويه نصّاً فرّق فيه بين المعنيين ، وهما إرادة جعل الأول الثاني ، وإرادة تشبيهه به ، وهو قوله « .. تقول : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كُنتَ تُريد أن تجعلهُ شديداً ، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسد أبوه ، إذا كنتَ تشبهه به »[٢] . وعلى ذلك فالفرق بين مذهب الخليل وسيبويه -هنا- فرق في الدّرجة ، أيْ إنّ أحدهما - وهو سيبويه - تشدد في الحرص على طرد القاعدة ، فأداه التشدد إلى التغاضي عن الفروق الدلالية بين الصورة المخالفة للصناعة ظاهرياً والموافقة لها ، أيْ إنّه ارتضى تقديم الصناعة على المعنى ، والآخر -وهو الخليل - تسامح فقبل المخالفة الظاهرية للصناعة ميلاً إلى جانب المعنى . وإلى ذلك ألمح ابنُ أبي الرَّبيع وهو يعرب : (له صوتٌ صوتَ الحمار) ، قال : « ... ولا يكون عند سيبويه حالاً ، وإن كان على تقدير : مثل صوت الحمار ، لقبح اللفظ ، لأنّ الحال لا تكون معرفةً . وأجازه الخليل . ولكلٍّ وجهٌ »[٣] .

وفي ضوء ما قدمنا ، فإنّ طرد المنهج يستلزم رفض القول بزيادة

---

(١) الكتاب : ٣٦٣/١ - ٣٦٤ ، وانظر : ٣٣٥/١-٣٣٧ ، وشرح السيرافي : ١٠٨/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٨/٢ - ٢٩ .

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٤٠/١ .

(أل) في (الجماء الغفير) : إذ إنّ سيبويه جعله بمنزلة المصدر – كما مرّ –، وحجّة الرّفض بينها السيرافي ، حيث قال : « ... ومن النحويين مَن قال إن الألف واللام فيها[١] وفي (الأوبر) في قول الشاعر :

* ولقدْ نهيتُك عن بناتِ الأوبرِ *

زائدة . وهذا غلطٌ : لأنهما لو كانتا لا تأثير لدخولهما وكانتا في نيّة الطرح ، لكان الاسم الذي يدخلان عليه باقياً على لفظه من التنوين ومنع الصرف ، فيقال : القوم فيها الجماءُ الغفير – كما تُنوِّنُ لو لم تكن فيه ألف ولام – ، ولجاز أن تقول : ولقد نهيتك عن بنات الأوْبَرَ : لأنَّ (أوبر) بغير ألفٍ ولام لا ينصرف ... »[٢] .

وقد جاء ت الحال مُعرَّفة بـ (أل) والمراد بالتعريف استغراق خصائص الجنس ادعاءً[٣] كما في أنت الرجل ، في قواءة لقوله تعالى : ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟ ۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٧﴾ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾[٤]

---

(١) يعني في : الجماء الغفير .

(٢) شرح السيرافي:٢/١٦٠، وانظر:تفسير أرجوزة أبي نواس ، لابن جني: ٢٠٩ – ٢١٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٣٥ – ٢٣٦ ، والبسيط : ١/٥١٦ – ٥١٧ ، ٥١٨ – ٥١٩ ، حيث رفض ابن أبي الربيع أيضاً القول بزيادة (أل).

(٣) انظر : مغني اللبيب : ٧٣ .

(٤) المنافقون : ٧ ، ٨ ، وانظر في سبب نزول الآيات : معاني القرآن للفراء: ٣/١٥٩ – ١٦٠ ، والكشاف : ٤/٥٤١ – ٥٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/١٢٠ – ١٢٢ .

قال أبو حيان : « قرأ الجمهور : (ليُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ) ، فالأعزُّ فاعل ، والأذلَّ مفعول ، وهو من كلام ابن سلول ، ويعني بالأعزّ نفسه وأصحابه وبالأذل المؤمنين . والحسن وابن أبي عبلة والسَّبْتيُّ -في اختياره-: (لنُخْرِجَنَّ) - بالنون - ونصب الأعز والأذل ، فالأعز مفعول ، والأذل حال . وقرأ الحسن - فيما ذكر أبو عمرو الداني - : (لَنخْرُجنَّ) بنون الجماعة مفتوحةً وضمِّ الراء ونصب الأعزَّ على الاختصاص ، كما قال : نحنُ العرب أقرى النَّاس للضّيف ، ونصب الأذل على الحال ، وحكى هذه القراءة أبو حاتم . وحكى الكسائي والفراء[1] أنّ قوماً قرأوا : (لَيَخْرُجَنَّ) - بالياء مفتوحةً وضمِّ الرَّاء - فالفاعل الأعزُّ ، ونصب الأذل علي الحال . وقُرِيء مبنياً للمفعول وبالياء ، الأعزُّ مرفوع به ، والأذل نصباً على الحال . ومجيء الحال بصورة المعرفة متأول عند البصريين ، فما كان منها بأل فعلى زيادتها ، لا أنّها معرفة »[2]. ونعرض ما جاء عن بقيّة المعربين حول نصب (الأذلّ) على غير قراءة الجمهور لنرى الأوجه البعيدة - معنًى - التي صاروا إليها تخلصاً من القول بالحالية . قال النحاس : « وحكى الكسائي والفراء ... وأكثر النحويين لا يجيز أن تكون الحال بالألف واللام ، غير أنّ يونس أجاز : مررتُ به المسكينَ ، وحكى سيبويه : ادخلوا الأولَ فالأولَ ، وهي أشياءُ شاذة[3] لا يجوز أن يحمل القرآن عليها ، إلاّ أنّ عليّ بن سليمان قال : يجوز أن يكون (ليُخْرَجَنَّ) تعملُ عملَ لتكونَنَّ ، فيكون خبره معرفة . والأعزُّ والعزيز واحد ، أيْ : القوي الأمين المنيع »[4] . وقال الزمخشري : « ... ومعناه : خروج الأذل ، أوْ إخراج الأذل ،

---

(١) القراءة التي حكاها الفراء بالياء ، جاء ت الراء فيها مفتوحة : (لَيُخْرَجَنَّ) : معاني القرآن : ٣/١٦٠ .

(٢) البحر : ٨/٢٧٤ .

(٣) انظر : البيان : ٢/٤٤١ ، حيث وسم نصب (الأذل) على الحال بالشذوذ.

(٤) إعراب القرآن : ٤/٤٣٥ - ٤٣٦ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن : ٢/٧٣٦- ٧٣٧ .

أو مثل الأذل »[١] . وقال أبو البقاء : « قوله تعالى : (ليُخرِجَنَّ) : يُقرأ على تسمية الفاعل والتشديد ، و (الأعز) فاعل ، و (الأذلَّ) مفعول . ويُقرأ على ترك التسمية ، والأذلُّ على هذا حال ، والألف واللام زائدة ، أوْ يكوّن مفعول حالٍ محذوفة : أي مشبهاً الأذل »[٢] .

ثانياً - تعريف الحال تعريف استغراق بواسطة الإضافة :

سبقَ بيان أنَّ التعريف بالإضافة يكون للاستغراق[٣] كما يكون التعريف بأل كذلك . ونُبيِّنُ هنا أنَّ تلك هي وظيفة الإضافة في قولهم : طلبته جهدَك وطاقتَك . ونجد في النصوص التالية ما يشير إلى الغاية من التعريف الإضافي فيما سبق وفي غيره من صور التعبير . قال ابن السراج : « ... وكذلك : طلبتهُ جهدكَ وطاقتكَ ، كأنّك قُلت : طلبته تجتهد جهدك وتطيق طاقتك ، أي : تستفرغهما في ذلك »[٤] . وفسر الراغب قولهم : حُماداك أن يفعل كذا ، بما يشير إلى ذلك المعنى أيضاً ، قال : « وحماداك أن تفعل كذا ، أيْ : غايتك المحمودة »[٥] . ونقل ابن منظور مثل ذلك في تفسير هذه الكلمة مضافة إلى ضمير المتكلم والمخاطب وإلى الاسم الظاهر المقرون بأل الجنسية ، قال : « وقولهم : حَمَادِ لفلان ، أي : حمداً له وشكراً ، وإنما بني على الكسر لأنه

---

(١) الكشاف : ٥٤٣/٤ .

(٢) التبيان : ١٢٢٤/٢ ، وانظر : الفريد : ٤٧٤/٤ ، وروح المعاني :١١٥/٢٨، والتحرير والتنوير : ٢٤٩/٢٨ - ٢٥٠ .

(٣) انظر : وظيفة التوضيح : فصل النعت ، وانظر أيضاً : معاني القرآن للأخفش : ٤٧٣/٢ ، والمحتسب : ٨٧/٢ ، ١١٦ ، ٢٠٢/١ ، ٢١٣ ، والكشاف: ٢٩٣/٤ ، وروح المعاني : ١٥٦/٢٥ ، والتحرير والتنوير : ٢٥٩/٣ .

(٤) الأصول في النحو : ١٦٥/١ ، وابن السراج مع تقريره المعنى على ذلك الوجه ، يجعل تلك المصادر نائبة مناب أفعالها المحذوفة ، وتلك الأفعال هي الحال عنده وعند غيره كما سيتضح في قسم الخصائص .

(٥) المفردات : ١٣١ .

معدول عن المصدر . وحُمادَاك أن تفعل كذا وكذا ، أي : غايتك وقصاراك ، وقال اللحياني : حُمادَاك أن تفعل ذلك وحَمْدُك ، أي : مبلغ جهدك ، وقيل : معناه قصاراك . وحماداك أن تنجو منه رأساً برأس ، أي : قَصْرُكَ وغايتك . وحماداي أن أفعل ذاك ، أي : غايتي وقُصاراي ، عن ابن الأعرابي . الأصمعي : حنانك أن تفعل ذلك ، ومثله حُماداك . وقالت أُمُّ سَلَمة : حُمادَايَاتُ النساء غضُّ الطَرف ، وقصرُ الوهادة ، معناه غايةُ ما يُحمدُ منهنَّ هذا ... »[1] .

وممَّا جاء في أسلوب القرآن الكريم على غرار (طلبته جهدك) والمصدر مُضافٌ إلى مضاف إلى ضمير صاحب الحال ، والإضافة يُراد بها الاستغراق : (جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) فقد وردت منصوبة بالفعل (أَقْسَمُوا) في عدة مواضع[2] ، منها قوله تعالى :

(وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ
جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ
فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾ [3]

وقبل بيان تخريج المعربين لموضع الاستشهاد في الاية ، نشير إشارة سريعة إلى أنّ من النحاة فريقاً لم يرتضِ وقوع المصادر – نكرتها ومعرفتها – أحوالاً ، على الاطلاق ، وجعلوا ما جاء من المصادر كذلك نائبة منابَ أفعال محذوفة هي الحال على الحقيقة – عندهم – . ويضم هذا الفريق : ابن السراج[4] والزجاجي[5] ، وأبا علي الفارسي[6] ، وابن أبي الربيع ، الذي نجد

---

(١) اللسان : ١٥٧/٣ .
(٢) انظر : الأنعام : ١٠٩ ، والنحل : ٣٨ ، والنور : ٥٣ ، وفاطر : ٤٢ .
(٣) المائدة : ٥٣ .
(٤) انظر : الأصول في النحو : ١٦٣/١ – ١٦٥ .
(٥) انظر : الجمل في النحو : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢٣/٢ .
(٦) انظر: المسائل المنثورة : ١٣– ١٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٦/١ – ٦٧٧.

تلخيص مذهب هذا الفريق عنده ، حيث ذكر في باب المصدر أنّه يوجد على ثلاثة أقسام : « أحدها : أن يكون نائباً مناب أنْ والفعل ، وما جَرى مجرى (أن) . الثاني : أن يكون نائباً مناب الفعل . الثالث : ألاّ يكون نائباً مناب غيره »[١] . ثُمّ بين أنّ المصدر ينوب مناب الفعل بحيث لا يظهر الفعل معه في سبعة مواضع ، منها : « المصدر الذي وُضِعَ موضع الحال . وهو يكون على ثلاثة أوجه : نكرة ، ومعرفة بالألف واللام ، ومعرفة بالإضافة . فمثال النكرة قوله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[٢] ، ومنه : كلمته مشافهةً ، ورأيته عياناً ... ومثال المعرَّف بالألف واللام : أرسلها العراك ، المعنى : تعترك العراك . ومثال المعرَّف بالإضافة : طلبته جهدي ... »[٣] .

ونأتي إلى بيان تخريج المعربين – من غير الفريق المُبيِّن مذهبُهُ – لـ (جَهْدَ أيْمَانِهِمْ)ونحوه من المصادر المعرفة الواقعة أحوالاً ، فنجد أنهم ذهبوا[٤] حيال هذه الصور مذهب الفريق السابق ، حيث جعلوا المصدر واقعاً موقع فعل محذوف هو الحال في الحقيقة ، أي أنّ المصدر نائب مناب الفعل المحذوف ، كما أن : ضرباً زيداً ، نائب مناب : اضرب زيداً . هذا فيما يتعلق بجميع ما ورد معرفةً من ذلك ، أمّا فيما يخصّ (جهد أيمانهم) ، فقد خرجوها على وجهٍ آخر أيضاً وهو المفعول المطلق .

قال الزمخشري : « جَهْدَ يمينه : مستعار من جَهْدَ نفسه : إذا بلغ أقصى وُسْعَها ، وذلك إذا بالغ في اليمين ، وبلغ غاية شدتها ووكادتها . وعن ابن عباس –رضي الله عنهما – : من قال : بالله ، جهد يمينه . وأصل : أقسم جَهْدَ اليمين : أقسم يجهدُ اليمين جَهْداً ، فحذف الفعل وقدم المصدر فوضع

---

(١) الملخص : ٣٠٧/١ .

(٢) يوسف : ٤٧ .

(٣) الملخص : ٣٤٣/١ ، وانظر : ٣٢١، ٣٨٧ ، والبسيط : ٥١٧/١ ، ٥١٨ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري :٢٣٥/١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وأسرار العربية : ١٩٣ – ١٩٤ .

موضعه مضافاً إلى المفعول ، كقوله : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[١] . وحكم هذا المنصوب حكم الحال ، كأنه قال : جاهدين أيمانهم »[٢]. وقال السمين : « (جَهْدَ أيْمَانِهِم) : في انتصابه وجهان ، أظهرهما : أنه مصدر مؤكد ناصبه (أقسموا) ، فهو من معناه . والمعنى : أقسموا إقسامَ اجتهادٍ في اليمين . والثاني: أجازه أبو البقاء[٣] وغيره : أنّه منصوبٌ على الحال ، كقولهم : إفْعَلْ ذلك جهدَك ، أيْ : مجتهداً . ولا يُبالىٰ بتعريفه لفظاً : فإنه مؤوّلٌ بنكرة على ما ذكرته لك – وللنحويين في هذه المسألة أبحاث – ، والمعنى هنا : وأقسموا باللّه مجتهدين في أيمانهم »[٤] .

ثالثاً : وقوع الحال مصدراً مُؤَوَّلاً.

من (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل . ذُكِرَ عن سيبويه أنه يمنع وقوع المصدر المؤول – على الإطلاق – حالاً . وهو قد نصّ على منع وقوع المؤول من (أن) والفعل ، أمّا المؤول من (ما) والفعل فلا يبدو أنه يمنعُ وقوعه حالاً : وذلك أنّا وجدناه يجعل « المضاف للمصدر المؤول حالاً في قولهم[٥] : مررتُ برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون ، وفي قولهم: البُرُّ أرخصَ ما يكون قفيزان، والحربُ أوَّلَ ما تكون فُتَيَّةً »[٦]، كما أن السيرافي أجاز وقوعه كذلك ، قال ابن هشام : « وقال السيرافي : إذا قيل : قاموا ما خلا زيداً ، وما عدا زيداً ، فـ (ما) مصدرية ، وهي وصلتها

---

(١) محمّد : ٤ .

(٢) الكشاف : ٣/٢٥٠ ، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد :٢/٥٠٠ ، ٢١٠، والفتوحات : ٣/٢٣٤ .

(٣) انظر : التبيان : ١/٤٤٥ ، ٥٣٠ .

(٤) الدر المصون : ٤/٣٠٥ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن : ١/٢٣٠ ، والمحرر الوجيز : ٥/١٣٣ ، وروح المعاني : ٦/١٦٠ ، ١٨/١٩٩، والتحرير والتنوير : ١٨/٢٧٧ .

(٥) انظر : الكتاب : ١/٤٠٠ – ٤٠٢ .

(٦) دراسات لزسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة : القسم الثالث : ٣/١٢٤ .

حـال ، وفيـه معنى الاستثناء . قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأوّلها بالنكرة ، أ هـ . والتأويل : خالين عن زيد ، ومتجاوزين زيداً ، وأمّا قول ابن خروف والشلوبين إنّ (ما) وصلتها نصبٌ على الاستثناء ، فغلط ؛ لأنّ معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما ، والمنصوب على معنى لا يليقُ ذلك المعنى بغيره »[١] . وعلة منع سيبويه وقوع المؤول من (أن) والفعل حالاً هو تخليص (أنْ) دلالة الفعل بعدها للاستقبال ، قال : « ... تقول : أنت الرجل أن[٢] تُنَازِلَ ، أو أنْ تُخاصِمَ ، كأنك قلت : نزالاً وخصومة ، وأنت تريد المصدر الذي في قوله : فَعَلَ ذاك مخافةَ ذاك . ألا ترى أنّك تقولُ : سَكَتُّ عنه أن اجترَّ مودّته . ولا تقع (أن) وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه ؛ لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد . فمن ثمّ أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب لمه[٢] ... »[٣] . وبالنظر إلى العلة التي كانت سبب رفض سيبويه وقوع (أنْ) والفعل حالاً ، يمكن موافقته في رفض وقوعه حالاً ، إذا كانت الحال مقارنة ، أما إنْ كانت مقدرة فوقوعه كذلك مُنتفٍ مانعه . وتأملْ دلالة قولهم : أنت الرجلُ أن تُنازل ، يُؤيدْ ما نقول : إذ المعنى : أنت الرجل إذا نازلت ، أي : أنت الكامل في حالة المنازلة ، وذلك أن المقول له ذلك ، لم يكن وقت القول في حال منازلة ، ولكن لمّا كان ذلك قد عُرِفَ عنه واشتهر أمره ، صار المعنى : أنت الكامل من بين الرجال مُنازِلاً ومُخاصِماً . أي : متى ما وقع ذلك كنت كذلك . ولا يستقيم المعنى مع جعل ذلك المصدر مفعولاً لأجله : لأنه يؤول إلى : أنت الكامل لأنّك تُنَازِلُ وتخاصم ، والمنازلون والمخاصمون كُثُرٌ ، فهل يكون مجرد المنازلة والمخاصمة مُصحِّحاً لوصف فاعلهما بكونه الكامل . وقد وجدنا معنى ما توقفنا عنده من المصادر المؤولة – سواءً من (أن) والفعل ، أو (ما) والفعل –

والفعل

---

(١) مغني اللبيب : ٩٠٨ .

(٢) انظر في مسألة وجوب تعلق لام المفعول لأجله بالظاهر . المحتسب : ٢٧٤/١ – ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ٣٩٠/١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٢٥/٢ .

الواقعة أحوالاً في القرآن الكريم ، يؤول إلى ما آل إليه المعنى في مثال سيبويه ، أيْ : لا يكون كذا في حال من الأحوال إلاّ حال كذا ، أيْ أنّ تلك الأحوال مقدرة لا مقارنة .

وقد نُقِلَ عن ابن جني إجازته وقوع المصدر المؤول من (أن) والفعل حالاً ، قال السيوطي : « ومذهب سيبويه أنّ أنْ والفعل ، وإنْ قُدرتْ بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً : لأن العرب أجرتها مُجرى المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأنّ (أنْ) للاستقبال ، والمستقبل لا يكون حالاً . وأجازه ابن جني وخرج عليه قوله :

وقالوا لها لا تنكحيه فإنّه لأوّلِ نَصْلٍ أنْ يُلاقي مَجْمعا »(١) .

وقد وقع المصدر المؤول كذلك وقوعاً كثيراً في القرآن الكريم ، وجاء في مواضع لا يحتمل غير الحالية وفي أخرى يحتمل إلى جانبها غيرها غير أنّ معنى الحاليّة فيه أرجح ، فرجّحَ بعض المعربين – فيما يحتمل الحالية وغيرها – الوجوه الأخرى : فراراً من الحاليّة . وأعرب بعضهم ما لا يحتمل غير الحاليّة إلاّ بتعسف حالاً ، وانفصل عن المنع بأنْ أوّل المصدر بمشتق ، ومن هؤلاء

---

(١) الهمع : ١٧/٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٣٤٣/٢ ، وأورد أبو حيان البيت في البحر : ٣٢٥/٥ – وبيت ساعدة بن جؤية :

وتاللّهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واجدٍ بأوجَدَ مِنّي أنْ يُهانَ صغيرها

مُستشهداً بهما على عدّ ابن جني للمصدر المؤول فيهما ظرفاً ، لا حالاً ، ونقل ذلك عنه السمين.انظر: الدر: ٥٢٢/٦ ، ومغني اللبيب :٨٨٩-٨٩٠ . ويبدو أن الصحيح ما ذكره السيوطي وأبو حيان في الارتشاف ، وذلك لأنّا رأينا ، أنّ ابن جني نصّ على منع وقوع المصدر المؤول من أن والفعل ظرفا ، انظر: المحتسب : ٥٤/٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٣/١-٢٥٤ .

القرافي ، فقد ذهب إلى ذلك – في باب الاستثناء من الأحوال – بعد أن أعرب المصدر المؤول حالاً في قوله تعالى :

﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾(١)

قال : « ... فإنْ قلت : الحال نكرة منصوبة ، فأين ذلك هاهنا؟ قلت : (أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر بمعنى اسم الفاعل النكرة فيصير معنى الكلام : ولكن لا تواعدوهن سراً إلا قائلين قولاً معروفاً . وكذلك إذا حملنا السر على الوطء نفسه يصير معنى الكلام : لا تواعدوهن نكاحاً في حالة من الحالات إلا قائلين قولاً معروفاً . فهو على التقديرين استثناء من الحالات »(٢) . وسار على ذلك النهج في كل موضع(٣) أعرب فيه المصدر المؤول الواقع بعد (إلا) حالاً : إذ إنّه ممن يشترطون الاشتقاق في الحال فلا يجيزون وقوعها مصدراً ، وإلى ذلك أشار وهو يُعرب ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾(٤) ، قال : «قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً ﴾(٥) إلى قوله تعالى : (إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا)(٥) .

تقديره : اكتبوا المال في كل حالة من الحالات إلّا في حالة كونه تجارة حاضرة فلا تُؤمرون بالكتابة حينئذٍ . فهذه الحالة مستثناة من الأحوال التي لم يُنطقْ

---

(١) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٦٣٠ – ٦٣١ ، وانظر : روح المعاني : ١٥١/٢ ، والتحرير والتنوير : جـ٢ : ك٢ : ٤٥٣ ، حيث أعربه مفعولاً مطلقاً .

(٣) انظر : الاستغناء : ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ .

(٤) البقرة : ٢٨٢ .

(٥) البقرة : ٢٨٢ .

بهـا . و (أنْ تكون) في مـوضع نصب على الحـال . وهل يكون منصـوباً بالاستثناء أيضاً ويكون من باب اجتماع عاملين أمْ لا ؟ تقدم التنبيه عليه في باب إعراب المستثنى[١] . و (أنْ) مع الفعل الذي بعدها الذي هو (تكون) في تأويل المصدر ، والمصدر في تأويل اسم الفاعل المنصوب على الحال تقديره : إلاّ كائناً تجارة حاضرة . ويتعين ذلك تحقيقاً للحال وكونها مشتقة ، والمصدر لا يقع حالاً إلا مؤولاً »[٢] .

وذهب إلى ذلك التأويل الزمخشري؛ فراراً من القول بوقوع المعرفة حالاً – إذ هو يجيز وقوع المصدر حالاً بدون تأويل – ولذلك جوّز في ذلك المصدر أن يكون ظرفاً وجعله أوّلاً ، قال – معرباً (إلاّ أن يصدَّقوا) من قوله تعالى :

(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟)[٣]

: « فإن قلت : بم تعلق (أنْ يصدَّقوا) ، وما محله ؟ قلت : تعلق بعليه ، أو بمسلَّمة ، كأنه قيل : وتجب عليه الدية أو يسلمها ، إلاّ حين يتصدقون عليه . ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ، كقولهم : اجلس ما دام زيدٌ جالساً . ويجوز أن يكون حالاً من (أهله) بمعنى إلا متصدقين »[٤] . ولم يرتضِ أبو حيان الوجهين ، ولذا فإنه جعل الاستثناء منقطعاً تخلُّصاً من

---

(١) انظر : ص ١٤٤ – ١٥٠ .

(٢) الاستغناء : ٦٣٣ –٦٣٤ ، وانظر : التبيان : ٢٣١/١ حيث أعرب أبوالبقاء –أيضاً– المصدر حالاً . وجعل مكي والآلوسي الاستثناء منقطعاً ، انظر: مشكل إعراب القرآن ١٤٥/١ ، وروح المعاني : ٦١/٣ ، ومال إلى ذلك السمين . انظر : الدر المصون : ٦٧٢/٢ .

(٣) النساء : ٩٢ .

(٤) الكشاف : ٥٥٠/١١ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٣/١ .

إشكالهما ، قال : « وهذا الاستثناء قيل منقطع وقيل متصل ، قال الزمخشري ... انتهى كلامه ، وكلا التخريجين خطأ ، أمّا جعل (أنْ) وما بعدها ظرفاً فلا يجوز،نصَّ النحويون على ذلك وأنه مما انفردت به (ما) المصدرية ، ومنعوا أن تقول أجيئك أنْ يصيحَ الدِّيك ، يريد وقت صياح الديك ، وأمَّا أنْ ينسبك منها مصدر فيكون في موضع الحال فَنَصُّوا أيضاً على أنَّ ذلك لا يجوز ، قال سيبويه[١] في قول العرب (أنتَ الرجلُ أنْ تنازل ، أو أن تخاصم) ، في معنى أنت الرجل نزالاً وخصومة : إن انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجله : لأن المستقبل لا يكون حالاً . فعلى هذا الذي قررناه يكون كونه استثناءً منقطعاً هو الصواب »[٢] . وذهاب أبي حيان وغيره إلى جعل الاستثناء في الآية –منقطعاً– تخلصاً من إشكال الحالية – لا يستقيم : لأن حدَّ الاستثناء المنقطع « أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً،[بإلاَّ] أو بغير، نقيض ما حكمت به أوّلاً ، فيتحقق على هذا التقدير أن المنقطع نقيض المتصل ، وأن المتصل يجري مجرى المركب ، ونفيُ ذلك المركب بأي جزء يه كان ، هو المنقطع »[٣] . وعليه فإنَّ مراعاة المعنى تقتضي إعراب هذا المصدر حالاً وليس التعريف مانعاً : إذ المعرف اسم جنس ، فلا يراد به العهد وهو الذي يتعارض مع الحالية ، وذلك ما مال إليه أبو البقاء ، وأوجبه القرافي ، قال الأول : « (إلا أن يصدقوا) : قيل هو استثناء منقطع . وقيل : هو متصل . والمعنى : فعليه دية في كل حال، إلا في حال التصدق عليه بها »(٤) . وقال القرافي : « ... قوله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) . تقديره : يجب عليكم تسليم الدية إلى أهله في كل حالة إلا في حالة التصدق ، فلا يجب الدفع إليهم،وقد

---

(١) انظر : الكتاب : ١/٣٩٠ ، وشرح السيرافي : ٢/١٢٥ .

(٢) البحر المحيط : ٣/٣٢٣ – ٣٢٤ ، وانظر : الدر المصون : ٤/٧١–٧٢ .

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٣٨٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١/٣٨٠ ، وانظر : ١/٣٤١ ، وروح المعاني: ٥/١١٢ ، و : ٤/٢٤٢ .

وهبوا . و (أن يصدّقوا) (أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في تأويل اسم الفاعل المنصوب على المصدر والاستثناء معاً ، تقديره : يجب الدَّفع إلى أهل الميت في كل حالة من الأحوال إلا متصدقين »[1] .

التوكيد :

اختلف النحاة حول أقسام الحال المؤكدة . فمنهم من جعلها قسماً واحداً : مؤكدة لمضمون الجملة الإسمية . ومنهم من جعلها قسمين : مؤكدة لعاملها ،ولمضمون الجملة . ومنهم من جعلها ثلاثة أقسام : مؤكدة لصاحبها -تأكيد عموم - ولعاملها ، ولمضمون الجملة .

وما ذهب إليه الفريق الأخير أقربُ إلى الصِّحة : وذلك أن استقراء أسلوب القرآن الكريم ، أظهر أنّها تجيء على الأقسام الثلاثة التي ذكروها ، كما أظهر أنّ هناك قسماً رابعاً ، وهو المؤكدة لحال أخرى ، وأن المؤكدة لصاحبها قد تكون لتأكيد العموم وقد تكون لغيره ، وأن المؤكدة للجملة قسمان . ويأتي بيان ذلك من خلال الشواهد .

وعلى رأس الفريق الذاهب إلى عَدِّ الحال المؤكدة قسماً واحداً ، سيبويه . وتابعه المبرِّد وابن السراج وابن بابشاذ والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والإسفراييني .

وإنّما عدَدْتُ سيبويه من هذا الفريق مع أنّه تناول بالدراسة الألفاظ الدالة على العموم واقعةً حالاً ، لأنّه لم يَرَ أنّ المراد بإيقاع تلك الألفاظ أحوالاً توكيد العموم في صاحبها ، بل رأى أنّها مستعملة على أصل وضعها اللغوي .

---

(١) الاستغناء : ٦٣٧ ، وانظر : ٦٣٥ - ٦٣٦ ، وانظر : روح المعاني : ١٥٢/٢ ، حيث أعرب الآلوسي المصدر المؤول من (ما) والفعل حالاً ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ..﴾ .

ويتبين مذهبه ذاك من نصوصه ومن شرح السيرافي لها . قال : « هذا باب ما جُعِلَ من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه . وذلك قولك : مررت به وحدَه ومررت بهم وحدَهم ، ومررت برجل وحده . ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتُهم وأربعتُهم وكذلك إلى العشرة . وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب (ثلاثتهم) فكأنه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوز هؤلاء . كما أنه إذا قال : وحده ، فإنما يريد : مررت به فقط لم أجاوزه . وأمّا بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول : إن كان جراً فجراً ، وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أنّ الذين يُجْرُونَهُ فكأنّهم يريدون أن يعُمُّوا ، كقولك : مررت بهم كلِّهم ، أيْ : لم أَدَعْ منهم أحداً . وزعم الخليل رحمه الله ، حيث مَثَّلَ نصبَ وحده وخمستهم ، أنه كقولك : أفردتهم إفراداً . فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام ، ومثل خمستهم قول الشماخ :

أتتني سُلَيْمٌ قَضَّها بقضِيضِها تُمسِّحُ حَوْلِي بالبقيع سِبَالَهـا

كأنّه قال : انقضاضهم ، أي : انقضاضاً . ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم ، كأنه يقول : مررت بهم انقضاضاً ،فهذا تمثيل وإنْ لم يُتكلَّمُ به كما كان إفراداً تمثيلاً . وإنّما ذكرنا الإفراد في وحده ، والانقضاض في قضَّهم ، لأنّه إذا قال : قَضَّهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ، لأنّه كأنّه يقول : انقض آخرهم على أوّلهم . وكذلك وحدَه إنما هو من معنى التفرد ، فكذلك أيضاً يكون خمستهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد ، فإن أردت أنّك لم تدع منهم أحداً جررت كما كان ذلك في قَضّهم . وبعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلّهم يُجريه على الوجوه »[1] . وبيّن السيرافي أن (قضهم) « مأخوذ من القض وهو الكسر،وقد يُستعملُ الكسرُ في معنى الوقوع على الشيء بسرعة ، كما يقال : عقاب كاسر . وكأنّ معنى قضهم : انقضّ بعضهم على بعضٍ وتجمّعوا »[2]. فتفرقة سيبويه بين دلالة تلك الألفاظ منصوبةً على الحال وبين

---

(١) الكتاب : ١/٣٧٣-٣٧٥ .

(٢) شرح السيرافي : ٢/١١٣ .

دلالتها مُتبعة لما قبلها تُشير إلى أنه لا يرى مجيء الحال مؤكدة لصاحبها ، ويُؤكد ذلك ما ذهب إليه حول دلالة جميع وعامَّة وجماعة حيث جعل لها مُتبعةً لما قبلها معنًى مغايراً لمعناها مُوقعة حالاً ، قال – بعد الباب الذي تحدَّث فيه عن (الجماء الغفير) مبيّناً أنّ معناها كمعنى مررت بهم قاطبة ومررت بهم طُرَّاً ، وأنّ معنى هؤلاء كمعنى مررت بهم جميعاً ، عدا أنّ تلك مصادر ، وهي قاطبة وطُرَّاً ، أو منزلة منزلتها وهي (الجماء الغفير) ، وجميع وعامة أسماء مُتصرفة ، أي لا تلزم النصب على الحالية- « هذا باب ما ينتصب أنّه حال يقع فيه الأمر وهو اسم . وذلك قولك : مررت بهم جميعاً ، وعامَّة وجماعة ، كأنك قلت : مررت بهم قياماً . وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول[1] لأن الجميع وعامة اسمان متصرفان ، تقول : كيف عامتكم ؟ وهؤلاء قومٌ جميع ... وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده ، وأنّ خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك : جميعاً وعامة ، وكذلك : طُراً وقاطبة بمنزلة وحده ... وأمّا كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكُنَّ أبداً إلاّ صفة[2] ...»[3]. فتمثيل سيبويه لقوله مررت بهم جميعاً بـ : مررت بهم قياماً يدل على ما ذكرناه ، كما أنّ شرح السيرافي لمراده ذاك في جميعاً وطراً وقاطبة يؤكد ما ذهبنا إليه ،

---

(١) يعني بالباب الأول باب (الجماء الغفير) وذلك أنها منزلةمنزلة المصدر. ويقصد من جعلها بمنزلة قاطبة وطراً ، أنها تلزم النصب على الحالية ، – وقد رأينا أنها وقعت خبراً في بيت الأعشى الذي أورده السيرافي : ١١٤/٢ – كما أن طراً وقاطبة كذلك . وجميع وعامة وجماعة وإن كانت عند سيبويه بمعنى قاطبة ونحوها ، تفارقها في كونها أسماء متصرفة ، أي لا تلزم الحالية .

(٢) يقصد بالصفة هنا التوكيد ، وهو يُسميه كذلك كثيراً ، وقد بين السيرافي مسوغ تلك التسمية : شرح السيرافي : ١٦١/٣ .

(٣) الكتاب : ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ، وانظر : ١١٦/٢ ، والأصول في النحو : ٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١١٧١/٣ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري : ١٣٧ .

قال : « إعلم أنّك إذا قلت مررتُ بهم جميعاً ، فله وجهان ، أحدهما : أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون ، كما قال الله عزّ وجلّ ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾(١) . والآخر : أن تريد مررت بهم فجمعتهم بمروري وإنْ كانوا متفرقين في مواضع . فإنْ أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره . وإنْ أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعل آخر ، كأنه قال : جمعتهم جمعاً في مروري . وإن صيرناه حالاً فعلى نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾(٢) وقولهم : قم قائماً ... وعامة وجماعة بمنزلة جميع . ولا يجوز أن تقول : مررت بهم الجميع والعامة والجماعة ، ولا مررت بهم جميعهم وجماعتهم ، ... وإنما جاز : مررت بهم خمستهم لأنّه على مذهب الخليل وسيبويه يجعل خمستهم بمنزلة المصدر ، كقولهم طاقته وجهده ، والجماء الغفير بمنزلة العراك ، وطُراً وقاطبة – حين لم يكونا موصوفين – بمنزلة الجمع لأن القطب في الأصل هو ضم الشيء ، تقول : قطبت الشيء أي : ضممته وجمعته . والطُرُّ مأخوذ من أطرار الطريق وهي جوانبه . وصار طُرّاً وقاطبة في معنى جمعاً ، وصار نصبها كنصب مررت بهم جمعاً ورأيته مكافحةً ... »(٣) .

كما أنّا لم نعدّه من القائلين بمجيء الحال مُؤكدة لعاملها ، مع ما جاء عنه من تقدير نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، بـ : أتقوم قائماً : لأنه نصَّ على أن اسم الفاعل – في ذلك السياق– بدل من الفعل مُنزَّلٌ منزلة المصدر في أداء تلك الوظيفة . وقد سبق بيان أن (قائماً) في ذلك المثال ليست حالاً مؤكِّدة . وبذلك نصل إلى أن الحال المؤكدة عنده هي المؤكدة لمضمون الجملة . وقد فصل الحديث عنها بكلام طويل نقتطف منه هنا قوله : « ... وذلك قولك : هو

---

(١) القمر : ٤٤ .

(٢) النساء : ٧٩ .

(٣) شرح السيرافي : ٢/١١٤ – ١١٥ ، وانظر : الأصول في النحو : ١/١٦٣ ، ١٦٥-١٦٦ .

زيدٌ معروفاً ، فصار المعروف حالاً . وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كانا يجهله أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : أثبته ، أو الزمه معروفاً . فصار المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت : هذا زيدٌ منطلقاً . والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد ، حين قلت : معروفاً . ولا يجوز أن نذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف : لأنه يعرِّف ويؤكِّد ، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز : لأن الانطلاق لا يوضح أنّه زيد ولا يؤكده . ومعنى قوله معروفاً : لا شكَ ، وليس ذا في منطلق . وكذلك : هو الحق بيناً ومعلوماً ، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق ... »[١] . وسيأتي بيان أن مذهبه بالنسبة لشروط تلك الجملة والعامل في الحال ، مغاير – من بعض الوجوه – لمذهب النحاة بعده . وسار المبرد على نهجه ناصاً على انحصار التأكيد بالحال على تأكيد مضمون الجملة الإسمية . ويبدو موقفه ذاك من عدَّة أشياء : من تخصيصه باباً للحديث عن تلك الوظيفة للحال ، ومن صياغته لعنوان ذلك الباب ، ومن تقديره فعلاً ناصباً من لفظ ما يفيد الحالية مؤكدة لصاحبها أوْ لعاملها ، ليصير ذلك المنصوب مفعولاً مطلقاً مؤكداً لعامله ، كما أنه جعل دلالة نحو : مررت بالقوم خمستهم وقضهم بقضيضهم ، حالة كونها حالاً مغايرة لدلالتها حالة إتباعها لما قبلها توكيداً[٢]، وهو ما ذهب إليه سيبويه كما رأينا . ويتضح ذلك من نصوصه التالية ، قال : « هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها . وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل . تقول : زيدٌ أبوك حقاً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وأنا عبدالله أمراً واضحاً . وذاك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها »[٣] . وقال عند حديثه عن : (فَعَلَ ذلك جَهْدَهُ ، وأرسلها العراك) : « واعلمْ أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال ، ولكنها موافقة

---

(١) الكتاب : ٢/٧٨ – ٧٩ .

(٢) انظر : المقتضب : ٣/٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٣) المقتضب : ٤/٣١٠ .

وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعها معه في المعنى[١] . وكذلك جاء ني القوم قاطبة وطراً . إنما معناه جاء ني القوم جميعاً ، ولكن وقع (طُرّاً) في معنى المصدر كما تقول : جاء ني القوم جميعاً . إذا أخذته من قولك جُمِعُوا جمعاً . وقد يكون الجمع اسماً للجماعة ، قال الله عز وجل : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾[٢] . فأما قولك : طراً ، فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإنْ لم يقع إلاّ حالاً . ويقال : طررت القوم[٣] ، أي : مررت بهم جميعاً . وقال النحويون سوى يونس : إنّه في موضع المصدر الذي يكون حالاً »[٤] . ورفضه لمجيء الحال مؤكدة لعاملها يتضح من قوله – في باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال : « وذلك قولك : جاء زيدٌ مشياً . إنما معناه : ماشياً : لأن تقديره : جاء زيدٌ يمشي مشياً ... كما أنّ الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه ، وذلك قولك : قم قائماً ، إنما المعنى : قم قياماً »[٥] . وممن سار على نهج سيبويه بالإضافة إلى المبرّد

---

(١) للنحاة في نحو: أتيت زيداً مشياً وركضاً وعدواً-على ما ذكر السيرافي-، مذهبان : الأول مذهب سيبوية وهو أن المصدر حال ، ووافقه الزجاج والسيرافي ، انظر : الكتاب : ١/٣٧٠ ، وشرح السيرافي : ٢/١١١-١١٢ . الثاني : مذهب ابن السراج – ونسبه السيرافي للمبرد – فهو يرى أنّه منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : أتانا يمشي مشياً ، أي أن المصدر مفعول مطلق للفعل المقدر ، واحتج عليه السيرافي بعدم جواز : أتانا زيدٌ المشي ، على تقدير: يمشي المشي، حيث أن الفعل يتعدّى إلى المصدر المحض الذي ليس فيه معنى الحال ، معرفاً ومنكراً ، انظر : المقتضب : ٣/٢٣٤ ، ٢٣٧ – ٢٣٨ ، وشرح السيرافي : ٢/١١٢ ، وشرح التسهيل : ٢/٣٢٨ .

(٢) القمر: ٤٥ .

(٣) ذكر السيرافي أن ذلك حكي عن المازني ، انظر: شرح السيرافي:٢/١١٥ .

(٤) المقتضب : ٣/٢٣٨ .

(٥) المقتضب :٤/٣١٢ ، وانظر : ٣/٢٣٤ ، ٢٢٩ ، ٢٦٩ – ٢٧٠ ، وشرح السيرافي : ٢/٩٧ .

ابن بابشاذ[١] ، والزمخشري[٢] ، ناصاً على كونها كذلك وتابعه ابن يعيش ، وابن بركات المهلبي[٣] ، وابن معطٍ[٤] ، والمحلي[٥] ، والإسفراييني[٦] . ومال ابن الحاجب إلى قصر التوكيد بالحال على توكيد مضمون الجملة الإسمية ويوضح أن ذاك مذهبه فيها تمثيله ، قال : « ويجوز حذف العامل ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً . ويجب في المؤكدة ، مثل : زيدٌ أبوك عطوفاً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وهو الحق بيناً ...»[٧] . وإنَّما قلت (مَالَ) مع نصه هنا على أن شرط المؤكد بها أن يكون جملة اسمية ، لأنه أجاز ما ذهب إليه الفارسي من مجيئها مؤكدة لعاملها[٨] ولأنه قال في شرحه على الوافية : « ... وفسَّرها أنَّها التي تأتي لتقرير مضمون الخبر في الجملة الاسمية ، كقولك : زيد أبوك عطوفاً ... وهذا التفسير للمؤكدة أولى لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقق المؤكد وهو الأبوَّةُ ، ولبيان وجوب حذف العامل فيها فيصح الانقسام . ومن فَسَّرَ المؤكدة بأنها التي عُلمتْ بدليل غير الحال، فيدخل (دعوتُ اللّه سميعاً)[٩]، و﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[١٠] و ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[١١] ، ونحو ذلك لا يكون فيه

---

(١) انظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢/٣١٠ ، ٣١١ – ٣١٢.

(٢) انظر : شرح المفصل : ٢/٦٤ – ٦٥ ، والأمالي الشجرية : ٢/٢٨٥ .

(٣) انظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٢٦ .

(٤) انظر : الفصول الخمسون : ١٨٧ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١/٥٦٥ .

(٥) انظر : مفتاح الإعراب : ٦٧ .

(٦) انظر : لباب الإعراب : ٣٣١ .

(٧) انظر : الكافية في النحو : ١٠٦ ، والإيضاح في شرح المفصل :١/٣٤٢-٣٤٤ .

(٨) انظر : الأمالي النحويّة : ١/١٢٥، وسيأتي نصُّه .

(٩) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٠٩ – ١١٢.

(١٠) آل عمران : ١٨ .

(١١) النمل : ١٠ .

شيء مما ذكرناه : فإن التقسيم فيما لا يختلف فيه الحكم ضائع »[١] .

وعلى رأس الفريق الذاهب إلى عدِّ الحال المؤكدة قسمين:مؤكّدة لعاملها ولمضمون الجملة ، السيرافي ، يوضح منهجه ذاك تخريجه لـ (جَميعاً) في مررت بهم جميعاً ، حيث جعلها إما حالاً مبينة ، وإمّا مفعولاً مطلقاً ، وإمّا حالاً مؤكدة لعاملها[٢] . كما أنّه نصّ على مجيئها مؤكدة لمضمون الجملة[٣] . وأبو علي الفارسي يمكن أنْ يُعدَّ من هذا الفريق ، حيث نصّ على مجيء الحال مؤكدة لمضمون الجملة بقوله : « وإذا قلت : هو زيدٌ منطلقاً ، فهو محال : وذلك أن الحال هي زيادة في الخبر ، فلما كان هو زيدٌ على كل حال ، لم يكن في (منطلق) زيادة في الخبر ولا خبر . وإذا كان هذا هكذا وجب ألاّ يجوز الحال هاهنا، فإنْ أكدته جاز ، فقلت : هو زيدٌ حقاً ؛ لأنّ الحق تأكيد لزيد ، فأكدّته . قال اللّه عز وجل : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[٤] فجعله لـ(مصدِّقٌ) تأكيداً »[٥] . وقد نسب إليه ابنُ الحاجب إعراب (غيرَ بَعيدٍ) حالاً مؤكدةً لعاملها ، وذلك حيث قال : « ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[٦] : يجوز أن يكون حالاً مؤكدة ، كقول الفارسي . ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، أو ظرفاً ، أي : قُرِّبَتْ في زمن غير بعيد »[٧] . وممن ذهب إلى أن الحال المؤكدة قسمان أيضاً . السهيلي ، قال : « وأما قوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٨] ، فقد حكوا أنّها حال مؤكدة ، ومعنى الحال

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية : ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٢) سبق نقل نصه على ذلك ، انظر : شرح السيرافي على سيبويه : ١١٤/٢ – ١١٥ ، وانظر : ٩٧/٢ ، والأصول في النحو : ١٥٩/١ ، ١٦٣ .

(٣) انظر شرح السيرافي : ١٩٥/٢ .

(٤) الأحقاف : ١٢ .

(٥) المسائل المنثورة : ٣٢ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٨٢/١ .

(٦) ق : ٣١ .

(٧) الأمالي النحويّة : ١٢٥/١ .

(٨) البقرة : ٩١ .

المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل : لأن التوكيد هو المؤكِّد في المعنى ، وذلك نحو : قم قائماً ، ومشيت ماشياً ، وأنا زيدٌ معروفاً . هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة . وأما (وهو الحق مصدقاً) فليست بحال مؤكدة[١] : لأنه قال (مصدقاً لما معهم) ، وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق ، إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له ، بل الحق في نفسه حق وإنْ لم يكن مصدقاً لغيره »[٢] . ومن هذا الفريق ابن مالك [٣]وابن أبي الربيع[٤] ، وابن القواس[٥] – شارحاً ألفية ابن معطٍ – وهو بذلك يخالف مذهب صاحب الألفية . ومن هؤلاء أيضاً أبو حيان[٦] .

---

(١) الصحيح أنّ (مصدقاً) حال مؤكدة ، وذلك أن فيها استدلالاً على مضمون الخبر : حيث تصديقه للكتب التي معهم وهي حق ، فيه دليل على كونه حقاً . هذا مع التسليم بما ذهب إليه السهيلي من أنه ليس من شرط الحق أن يكون مصدقاً ولا مكذباً . وفي نصه السابق بيان لوهم أبي حيان والسيوطي فيما نسباه إليه .

(٢) نتائج الفكر : ٣٩٧ ، وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٨/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٣٥٥/٢ – ٣٥٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٥/٢ – ٧٥٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٧٥/٢–٢٧٧ ، والمساعد على التسهيل : ٢/ ٤٠ – ٤٣ .

(٤) انظر : البسيط : ٥٢٢/١ ، ٥٢٤ ، والملخص : ٣٩١/١ – ٣٩٢ ، وقد وهم هو أيضاً حيث جعل (أحمرا) في : * وعالينَ قِنْواناً من البُسْرِ أحمرا * حالاً مؤكدة لعاملها ، والصحيح أنها – إن جُعلت مُؤكدة – مُؤكدة لصاحبها وهو (البسر) .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معطي : ٥٦٦/١ – ٥٦٧ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب : ٣٦٢/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ٩٩ ، وتقريب المقرب : ١٥٩ .

وعلى رأس الفريق الذاهب إلى عدِّها ثلاثة أقسام ابن جنيّ ، قال -عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾[١] - : « و (جميع) هذا يُراد به العموم ، أيْ : يحشرهم قاطبة وطراً ، ولا يكون حالاً كقوله سبحانه : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ﴾[٢] . ويدل عليه أيضاً قوله : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾[٣] ... »[٤] . ونصّ على مجيئها مؤكدة لعاملها ولمضمون الجملة بقوله : « ... ومِنْ ذلك[٥] أيضاً الحال المؤكدة ، كقوله :

* كفى بالنَّأي مِنْ أسماءَ كافٍ *

لأنه إذا كفى فهو كافٍ لا محالة . ومنه قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً[٦]، هذه أيضاً حال مؤكدة : ألا ترى أنّ تقديره : فزاد الثمن صاعداً، ومعلوم أنّه إذا زاد الثمن لم يكن إلاّ صاعداً . غير أنّ للحال هنا مَزِيَّةً عليها في قوله : * كفى بالنَّأي من أسماءَ كافٍ * .

لأنّ صاعداً نابَ في اللفظ عن الفعل الذي هو (زادَ) ، و (كافٍ) ليس بنائبٍ في اللفظ عن شيء : ألا ترى أنّ الفعل الناصبَ له ملفوظٌ به معه . ومِنْ الحال المؤكدّة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[٧] ، وقول ابن دارة :

* انا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي *

---

(١) الأنعام : ٢٢ .

(٢) الزلزلة : ٦ .

(٣) الكهف : ٤٧ .

(٤) المحتسب : ٥٤/٢ - ٥٥ ، وانظر : الخاطريات : ٩٩ .

(٥) الإشارة راجعة إلى ما مثّل به للتطوع المشامّ للتوكيد ، انظر : ٢٦٧/٢ ، وجاء ذلك في باب (التطوّع بما لا يلزم) ، انظر : ٢٣٤/٢ .

(٦) عامل الحال هنا محذوفٌ وجوباً ، وعامل المؤكد -على الصحيح- لا يجوز حذفه ، وقدره ابن مالك والرضي بـ (ذهب الثمن صاعداً) ، انظر : شرح الكافية : ٤٧/٢ ، ٣٧٤ ، شرح الكافية الشافية : ٧٦٥/٢ .

(٧) التوبة : ٢٥ .

وهو بابٌ مُنقادٌ »[١] . ومن هذا الفريق الرضيّ ، فهو – وإنْ كان تعريفه للحال المؤكدة يُفيدُ أنّه يقصرها على المؤكدة لمضمون الجملة – قد نصّ في مواضع أُخرَ على مجيئها مؤكدّة لصاحبها وعاملها أيضاً . وقد تحدث عن المؤكدة لصاحبها في باب التوكيد ، لا الحال ، قال : « ... وأما (جميع) فهو بمعنى أجمعين . ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه : إمّا مقطوعاً عن الإضافة حالاً ، كقوله تعالى : (عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا)[٢] ، أي : بهم أجمعين ، وليس بمعنى مُجتمعين في حال المجيء ، ... بل معناه أنّه لا يتخلف منهم أحدٌ ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين من حيث المعنى سواء ، وإمّا مُضافاً غير تأكيد تالياً للعوامل ، نحو : مررتُ بجميع القوم ، ورأيتُ جميعهم ، وإمّا مُضافاً تأكيداً ، وهو أقلّ الثلاثة ، نحو : جاء ني القوم جميعُهم »[٣] . ونصّ على مجيئها مؤكّدةً لعاملها ولمضمون الجملة حيثُ قال – وهو يتحدث عن مواضع وجوب حذف عامل الحال – : « ... قوله : (ويجبُ في المؤكدة) أي : يجب حذف العامل في المؤكدة . هذا على مذهب من قال إنَّ المؤكدّة لا تجيءُ إلاّ بعد الجملة الإسميّة ، والظاهر أنّها تجيءُ بعد الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[٥] وقولهم : تعال جائياً ، وقم قائماً ،

---

(١) الخصائص : ٢٦٨/٢ ، وانظر : شرح المفصل : ٥٠/٦ –٥١ ، حيث (كافٍ) عند الزمخشري ووافقه ابن يعيش مفعول مطلق ، أي إنّه من المصادر التي جاء ت على وزن (فاعل)، وكان حقّ (كافٍ)–حالاً أومفعولاً مطلقاً– أنْ يكون (كافياً) وإنما أسكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاث بلفظٍ واحد كالمقصور ، ذكره ابن يعيش .

(٢) يوسف : ٨٣ .

(٣) شرح الكافية : ٣٦١/٢ .

(٤) هود : ٨٥ .

(٥) التوبة : ٢٥ .

قال تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ ﴾[١]-على قراءة النصب في الأربعة-وقال تعالى: ﴿ كالتي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً ﴾[٢]، وَتَخَالُفُ العامل والحال إذن، أكثرُ من توافقهما. وللأوّل[٣] أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلّها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه[٤] في نحو: أقاعداً وقد سار الركب »[٥]. وممن ذهب إلى أنّ الحال المؤكدة ثلاثة أقسام أيضاً ابن هشام والسيوطي بناءً على عدّ ابن هشام لها كذلك. قال ابن هشام: « ... مؤكدة وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها، نحو: ﴿ ولّى مدبراً ﴾[٦]. ومؤكدة لصاحبها، نحو: جاء القوم طُراً ونحو: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[٧]. ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً. وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثّلَ ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو »[٨]. وقال السيوطي: « وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين: مُبينة ... ومُؤكدة: وهي التي يُستفاد معناها بدونها. وإثباتها مذهب الجمهور. وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها[٩] وقالوا: لا تكون الحال إلاّ مُبينة: إذ لا يخلو

---

(١) الأعراف: ٥٤. (٢) النحل: ٩٢.

(٣) يعني مَنْ يرى أنّ المؤكدة لا تجيء إلاّ بعد الجملة الإسمية.

(٤) سبق بيان وَهْمِ الرضيّ في نسبته ذلك المذهب لسيبويه.

(٥) شرح الكافية: ٢/٤٩، وانظر: ٢/١٠ - ١١.

(٦) الزمر: ٧٣. (٧) يونس: ٩٩.

(٨) مغني اللبيب: ٦٠٦، وانظر: شرح شذور الذهب: ٣١٦-٣٢٠، وأوضح المسالك: ٢/٣٤٢-٣٤٦، ٣٥٩، والتصريح على التوضيح: ١/٣٩٣، وشرح التسهيل: ٢/٣٥٦، حيث جعل ابن مالك (جميعاً) مؤكدة للعامل، كما ذكر ابن هشام.

(٩) ذكر ذلك أبو حيّان ونقله عنه السيوطي، انظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٧، ٣٦٢، وسيأتي بيان وهمهما في ذلك، وانظر: معاني القرآن للفراء: ١/٤٣٦، ونتائج الفكر: ٣٩٧، والمقتضب: ٤/٢١٠.

من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع : مُؤكدة لمضمون الجملة ... مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها . فالأكثر أن تُخالفه لفظاً وقد توافقه ... قال ابن هشام في المغني : ومؤكدة لصاحبها ، وأهملها النحويون ... وفسرها في (شرح شذور الذهب)[١] ، بأنّها التي يُستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها »[٢] . وانفرد ابن عصفور بجعل الحال المؤكدة هي المؤكدة لعاملها فقط . قال : « ومثال المؤكدة : قام زيدٌ قائماً . ألا ترى أن المعنى : قام زيدٌ في حالة أنه قائم . ومعلوم من قولك قام زيدٌ ، بأنّه قائم ، إلاّ أنّك أتيت بقائم توكيداً . ومن ذلك قول الله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولاً) ... »[٣] . هذا وللفراء نص يفيد ذهابه إلى مجيء الحال مؤكدة لصاحبها ، وبذلك يكون هو أسبق من ابن جني في إثبات ذلك القسم . كما أنّ الزجاج قد نص على مجيئها مُؤكدة لعاملها ، وذلك يعني أنه سبق السيرافي في إثبات الحال المؤكدة لعاملها . قال الفراء : « وقوله : ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾[٤] : يقول : جميعاً ... وهي مذهب قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً : ألا ترى أنّ الألف واللام قد رفضت في قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً ، كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم : إذْ كانت في ذلك المعنى ... »[٥]. وقال الزجاج : « (وأرسلناك للناس رسولاً) : معنى الرسول هنا مؤكد لقوله (أرسلناك) : لأن (أرسلناك للناس) تدل على أنّه رسول »[٦] . وقال في موضع آخر : « وقوله : (﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾)[٧] :

---

(١) انظر : ٣١٨ .

(٢) الهمع : ٤/٣٩ – ٤١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٣٢٦ ، وانظر : ١/٣٢٧ – ٣٢٨ ، والمقرب : ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، وتقريب المقرّب : ١٥٩ .

(٤) التوبة : ٣٦ .

(٥) معاني القرآن : ١/٤٣٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٨٠ .

(٧) النمل : ١٩ .

وضاحكاً منصوب ،حالٌ مؤكدّة : لأن تبسم بمعنى ضحك »[١] .

شواهد الحال المؤكدة :

بُيِّنَ في فصل النعت أنّ وظيفة المؤكِّد هي تحقيق معنًى قد فهم من المؤكَّد دون زيادة . كما بُـيِّنَ أنّه قسمان : الأول ما يجاء به لرفع احتمال المجاز ، أي احتمال عدم إرادة العموم ، أو احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له في الأصل . والثاني : ما يُجاء به للتثبيت والتقرير ، وذلك يتمّ إمّا بالنص على جزء مدلول المنعوت ، وإما بالنص على كل مدلول المنعوت .

وأرى -والله أعلم- أنّه إنما ساغ وقوع الحال مؤكدة لوجه الشبه المبيَّن بينها والمفعول المطلق[٢] حيث تتشابه والمفعول المطلق المبين لنوع عامله ، فلمّا أشبهت بعض أقسام الباب أعطيت حكماً من أحكام الباب عموماً وهو التوكيد بها . وقد أشار الشلوبين[٣] إلى ذلك وهو يعلل لوقوع الحال لازمة ، مؤكدة ، فبين أن مسوغ وقوعها كذلك أنها منتصبة على التشبيه بالمفعول به ، وجنس ما انتصب على المفعول ضربان : مُؤكد وهو المفعول المطلق وغير مؤكد ، فَجُعِلَ المشبه به كذلك ، أي مؤكد وهو الحال وغير مؤكَّد وهو بقية ما انتصب على التشبيه بالمفعول .

ولكون التأكيد بالحال على ثلاثة أقسام ، نُفرد شواهد كل قسم من تلك الأقسام بمبحث مستقل ، بادئين بشواهد الحال المؤكدة لصاحبها ، ومنتهين بشواهد المؤكدة لمضمون الجملة .

شواهد المؤكدة لصاحبها :

وهي قسمان : ما جيءَ به لرفع احتمال المجاز ، بتوكيد العموم الذي يدلُ عليه صاحبها ، أو بالنصّ على أحد المعاني التي يدل عليها . وما جيء به للتثبيت والتقرير بالنصّ على كل مدلول صاحبها .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤/١١٢ .

(٢) بُيِّنَ ذلك في مُقدمة الحديث عن وظائف الحال .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٧٢٩ - ٧٣٠ .

القسم الأول : ما جيء به لرفع احتمال المجاز :

والمؤكدة للعموم في صاحبها من حيثُ الإفراد وضدَّيه قسمان : مفردة وجار ومجرور .

أولاً - المؤكدة للعموم وهي مفردة :

والمفردة من حيث نوع الألفاظ قسمان أيضاً : ألفاظ مخصوصة مُفيدة لمعنى العموم ، وهي جميع وعامة وقاطبة وطُرّاً وكافّة . وألفاظ ليست كذلك ، نحو كامل ، والاستشهاد للمفردة يقتضي مُقدمة لبيان بعض الأحكام الخاصّة باستخدام تلك الألفاظ - في إفادة هذا المعنى - وما شُبِّهتْ به من الألفاظ الدالة على العموم ، مثل : أجمع وكل .

والألفاظ الدالة على العموم والإحاطة لها في الاستخدام أربعة أوجه :

الوجه الأول : ما لا يستخدم إلا تابعاً توكيداً -بمعناه الاصطلاحي- إلاّ فيما ندر ، حيث وقع حالاً مؤكدة . وهو (أجمع) : إذ هو الأصل في إفادة العموم ، بدليل أنّه لا يستخدم إلاّ تابعاً توكيداً - إلاّ فيما ندر كما ذكرنا - وبدليل إتباعه لـ (كل) عند إرادة تشديد التوكيد ، وتحقيق ذلك لا يتم إن بُدِيء بالأصل : لأن التشديد يقتضي تَصَعُّدَ المعنى[1] . وذلك على مذهب من رأى أن معنى (كل) و (أجمع) واحد[2] ، وهو الصحيح .

---

(١) انظر : الكليات : ٥/٢٢٦ .

(٢) ممن ذهب إلى ذلك ابن عصفور ، انظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٢٧٢ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني : ٢/٨٣ ، وجوّز ابن مالك ذلك كما جوّز أن تكون مفيدة اتحاد الوقت ، انظر : شرح التسهيل : ٣/٣٠١ ، ومن القائلين بدلالتها على اتحاد الوقت الفراء ، والمبرد ، انظر : اللسان : ١١/٥٩١، وشرح الأشموني : ٢/٨٣ .

وقد نصّ سيبويه على لزوم (أجمع) للموقع المذكور وهو يُبين الفرق بينه وبين النفس والعين ، وذلك الفرق هو مقتضى وجوب تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل قبل إيقاع النفس أو العين تأكيداً للضمير المتصل ، قال : « واعلمْ أنّه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه : وذلك أنّه قبيح أن تقول : فعلت نفسك ، إلاّ أنْ تقول : فعلت أنت نفسك . وإنْ قلت : فعلتم أجمعون ، حسن : لأنّ هذا يُعَمُّ به . وإذا قلت : نفسك ، فإنما تريد أن تؤكد الفاعل ، ولمّا كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتُحمل على ما يُجَرُّ ويُنْصَبُ ويُرْفَعُ شبهوها بما يشرك المضمر ، وذلك قولك : نزلتُ بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي ، ونحو ذلك . وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة »[١] .

وقد رُوي عن الفراء وثعلب أنهما حكيا نصب (أجمع) على الحال المؤكدة ، وإنما جاز فيها ذلك حملاً لها على ما شُبه بها وهي (جميع) وأخواتها ، إذ أنّه وُجد أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر عالى حكم صاحبه : تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما[٢] . ذكر ابن منظور : « وأجمع : من الألفاظ الدالة على الإحاطة ، وليست بصفة ، ولكنه يُلم به ما قبله من الأسماء ، ويجرى على إعرابه ، فلذلك قال النحويون صفة[٣] . والدليل على أنه ليس بصفةٍ قولهم : أجمعون ، فلو كان صفة ، لم يسلم جمعه ولكان مُكسَّراً . والأنثى جمعاء ، وكلاهما معرفة[٤]

---

(١) الكتاب : ٢/٣٧٩ ، وانظر : ٣٨١ ، ١/٣٧٧ ، والنكت : ١/٦٦٨ ، والصحاح : ٣/١٢٠٠ .

(٢) الخصائص :١/٣٠٨ ، وانظر في صورٍ من ذلك : ١/٣٠٩-٣١٠ ، ١٨٣-١٨٤ .

(٣) المقصود تسمية سيبويه له بذلك ، واقعاً توكيداً كما في نصه أعلاه . وانظر : الكتاب : ٢/٣٥١ ، ٣٨١ .

(٤) ذكر الأشموني أن في تعريف (أجمع) وأخواته قولان : « أحدهما أنه بنية الإضافة ، ونُسِبَ لسيبويه ، والآخر بالعلمية ، عُلِّقَ على معنى الإحاطة » : شرح الأشموني : ٢/٨٣ .

لا يُنكَّرُ عند سيبويه . وأمّا ثعلب فحكى فيهما التنكير والتعريف جميعاً ، تقول : أعجبني القصر أجمعُ ، وأجمعَ ، الرفع على التوكيد والنصبُ علىَ الحال ... قال أبو عليّ : باب أجمع وجمعاء وأكتع وكتعاء ، وما يتبع ذلك من بقيته ، إنّما هو اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات ، وجميعها يجيءُ على هذا الوضع نكرات ... فأمّا أجمع وجمعاء ، فاسمان معرفتان ليْسَا بصفتين ، فإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلمة المؤكد بها »[1] . وقال ابن مالك : « ... وقال الأخفش في المسائل : وزعموا أنّ منَ العرب مَنْ يجعل (أجمع) و (أكتع) وجنسه نكرة ، فيقول[2] : أَجْمَعَيْنِ وجمعاوان وكتعاوَيْن ، قال : وقال الشاعر :

* لو كان ذا المرْبدُ خُبْزاً أجمعا *

فجعل أجمع من صفة النكرة. هذا نص الأخفش في المسائل ... وحكى الفرّاء : أعجبني القصر أجمعَ ، والدار جمعاءَ ، بالنصب على الحال ولم يُجزْ في أجمعينَ وجُمَعَ إلاّ التوكيد . وأجاز ابن درستويه حالية أجمعين ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، لأنّه قد صحَّ بضبط الثقات من قول النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- : (إنّما جُعل الإمام ليؤتمَّ به ، فإذا صلّى قائماً فصلُّوا قياماً ، وإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً أجمعين) . وممن صحح النصب في أجمعين المذكور في الحديث المذكور القاضي عِيَاض -رحمه الله- ، وقال : إنه منصوب على الحال . ويُروى : (فَصَلُّوا جلوساً أجمعون) ، على أنّه توكيد للواو مِنْ (فَصَلّوا) . وجعل بعضهم أجمعين توكيداً لضمير مُقدر منصوب ، كأنه قال :

---

(١) اللسان : ٦٠/٨ .

(٢) جاء قبل نص الأخفش قول ابن مالك : (وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا ، تثنية أجمع وجمعاء ...) وعلى ذلك فالأمثلة الثلاثة المذكورة، مُثناةً ، تشير إلى ذهاب الأخفش إلى القول بجواز تثنية هذه الألفاظ .

أعنيكم أجمعين ، وهذا القول شبيه بقول سيبويه [١] – رحمه الله – في باب : ما انتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما هكذا قال سيبويه [٢]» وسبق ابنَ درستويه إلى إجازة نصب (أجمعين) وجُمَعَ على الحال ابنُ كيسان ، طارداً إجازة الفراء ذلك في مفردهما ومثناهما [٣]، قال أبو حيان : « فأما نصب أجمعين وجُمَعَ على الحال فمنع ذلك الفراء وأجازه ابن كيسان واختاره ابن مالك [٤] » .

وحكم بعض النحاة ومعربي القرآن بحكم لاستخدام (أجمع) وأخواته يردُّه السماع ، فقد ذكر ابن هشام – وهو يتحدث عن الأشياء التي تحتاج إلى ما يربطها بما تعود إليه ، وقد عدَّ منها من ألفاظ التوكيد ما أسماه بـ(ألفاظ التوكيد الأول) – أنّ سبق (كل) لـ (أجمع) واجبٌ ، قال مُعلِّلاً تسميتهُ تلك : « واحترزتُ بذكر (الأول) عن (أجمع)وأخواته ، فإنها إنما تؤكَّد بعد (كل) ، نحو فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ[٥][٦] وذهب ابن عقيل والسمين إلى أن الأكثر في (أجمع) أن يؤكد به بعد (كل) قال ابن عقيل – شارحاً قول ابن مالك : « ويتبع كلَّه أجمعُ ، وكلَّها جمعاءُ ، وكلَّهم أجمعون ، وكُلَّهُنَّ جُمَعُ ، وقد يغنين عن (كُلٍّ) [٧]» – : « ... ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن كلاً جعل انفرادهُنَّ عنها استغناءً [٨]»وقال السمين : معرباً (أجمعين) في قوله تعالى (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ[٩]) : « (أجمعين) : تأكيد . واعلم أن الأكثر في (أجمع) وأخواته

---

(١) الكتاب : ٢/٦٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٢٩٣ ، ٢٩٥ ، وانظر المساعد على التسهيل : ٢/٣٩١.

(٣) انظر : ابن كيسان النحوي : ١٩١ – ١٩٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢/٦١٢ .

(٥) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

(٦) مغني اللبيب : ٦٦٣ ، وانظر : ٦٦٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٣/٢٩١ .

(٨) المساعد على التسهيل : ٢/٣٩٠ .

(٩) الأعراف : ١٨

المستعملة في التأكيد أن يُؤتى بها بعد كل نحو (فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[١] ، وفي غير الأكثر قد تجيء بدون (كل) كهذه الآية الكريمة ، فإن (أجمعين) تأكيد لـ (منكم) ، ونظيرها فيما ذكرت لك أيضاً قوله تعالى: (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)[٢] .... [٣]" .

وماحكموا به مخالف لاستخدام القرآن الكريم : حيث وردت (أجمع) في ستة وعشرين موضعاً ، ولم تقع بعد (كل) إلاّ في موضعين منها[٤] .

الوجه الثاني : ما يفيد العموم بوضعه .

ويُستخدم تابعاً وغير تابع . وذلك هو (كل)، والأصل في إيقاعه تابعاً أن يكون توكيداً [٥] – بالمعنى الاصطلاحي – وقد يقع نعتاً كما في (أنت الرجل كل الرجل) وهو يفيد التأكيد[٦] أيضاً على ماسبق بيانه . وربَّما وقع حالا ، والمراد به في ذلك الموقع التأكيد أيضاً . وقد روي نصب (كل) على الحال ، كما أنه قرئ بنصبها عليه ، على ما أوجبه ابن مالك .

قال ابن الشجري – وهو يستدل لصحة دخول الألف واللام على (كل) و(بعض) بناءً على أنهما يضافان إلى النكرة كما يضافان إلى المعرفة – : « ... فإذا قدرت إضافة كل وبعض إلى المعارف كانا معرفتين ، وإذا قدرت إضافتهما إلى

---

(١) الحجر : ٣٠ .

(٢) الحجر : ٤٣

(٣) الدر المصون : ٢٧٥/٥ ، وانظر : شرح ألفية ابن موطي : ٧٥٨/١ ، ٧٥٩ – ٧٦٠ ، وكلام ابن معطي في أحد أبياته يحتمل أنه يذهب إلى أن (أجمع) وأخواته لايستعمل إلا تابعاً لـ (كل) ، وانظر : أيضاً : المساعد على التسهيل :٣٨٩/٢-٣٩٠ ، وشرح الأشموني : ٨١/٢ .

(٤) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ١٧٧ ، وشرح التسهيل :٢٩٤/٣ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٧/١ ، ١١٤/٢-١١٧ ، وشرح السيراني : ١١٥/٢

(٦) انظر : شرح الكافية : ٢٩٢/٢

النكرات كانا نكرتين ، فَهُمَافي هذا بمنزلة نِصفٍ [١] ، تقول : نصف دينار ونصف الدينار ، وكل رجل وكل الرجال ، وبعض رغيف وبعض الرغيف . قال أبو علي : ومما يدل على صحة دخول الألف واللام عليهما ، أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً فينصبونه على الحال ، ويجرونه مجرى : مررت بهم جميعاً ، وإذا جاز نصبه على الحال ، فيما حكاه عن العرب ، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه[٢] » . وقال ابن مالك مخرجاً قراءة ابن السَّمَيْفَع وعيسى بن عمران[٣]،بنصب (كل) في قوله تعالى ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾[٤] « وأجاز الفراء[٥] والزمخشري[٦] في قراءة من قرأ : (إِنَّا كُلًّا فِيهَا) بالنصب ، على توكيد اسم (إنَّ)،وذلك عندي غير جائز لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرح بإضافته إلى ضميرالمؤكد وهوالنفس والعين وكل وجميع وعامة ،وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته . وقد أجمعنا على أن المنوي الإضافة لايستعمل صريح الإضافة، وأجمعنا على أن غير (كل) من الصريح الإضافة ، لايستعمل منوي الإضافة ، فتجويز ذلك في (كل) يستلزم عدم النظير في الضربين لأن غير (كل) إما ملازم لصريح الإضافة ، وإما ملازم لمنويها ، فإفراد (كل) بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير ، والمفضي إلى ذلك هو ماذهب إليه الفراء والزمخشري فوجب اجتنابه . والقول

---

(١) استشهد لجواز دخول (آل) على (نصف) بقوله تعالى – النساء : ١١ – : (فَلَهَا النِّصْفُ) .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٣٤/١-٢٣٥

(٣) انظر البحر : ٤٦٩/٧ ، واختيار أبي حيان جعل (كلاً) بدلاً .

(٤) غافر : ٤٨

(٥) انظرمعاني القرآن: ١٠/٣

(٦) انظر : الكشاف : ١٧١/٤

المرضي عندي أنَّ (كُلّاً) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) وفيها هو العامل ، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه [١] ، كما قدمت في قراءة (والسموات مطويات بيمينه)، وفي قول النابغة الذبياني :

رهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقبي أدراعهم ... فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حُذَار

ومثله قول بعض الطائيين :

دَعَا فأجَبْنا وهو بادي ذلّةٍ ... لديكم فكانَ النصرُ غيرَ بعيد»[٢] .

وانما ندر نصب (كل) على الحال ، لأنها محمولة على (أجمع)، ونصب (أجمع) على الحال نادر

قال سيبويه : « وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها »[٣] وقال أيضاً : « ...ولكنهم يقولون : مررت بكم أجمعين ، لأن

---

(١) هذا هو مذهب الأخفش الذي وافقه فيه الفراء ، وهو جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي بشرط توسط الحال بين صاحبها وعاملها المتأخر ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٢٥/٢ ، وممَّنْ جوز ذلك أيضاً ابن جني : الخاطريات : ٦٧ ، وانظر حول هذه المسألة : الكتاب : ١٢٤/٢ ، والمقتضب : ٣٠٠/٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٥/١ ، والبسيط : ٥٢٦/١ ، ٥٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٥٦٢/١ ، وشرح الكافية : ٢٤/٢-٢٥ ، والهمع : ٣٢/٤-٣٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٢/٣-٢٩٣ ، وانظر : ٣٤٦/٢ ، حيث حكم على تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي بقوله : « والصحيح جوازه محكوماً بضعفه » ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٣١/٢ -٣٣ وشرح الأشموني ٨٠/٢١ وجعل ابن عصفور نصب الاسم في الشواهد أعلاه - على إضمار أعني ، وانظر : شرح الجمل : ٣٣٦/١ .

(٣) الكتاب : ٣٨٠/٢ ، وانظر : ١١٦/١

أجمعين لايكون إلا وصفاً . ويقولون : مررت بهم كلِّهم لأن أحد وجهيها مثل أجمعين [١] » . والمراد بكون أحد وجهيها مثل (أجمعين) إتفاقهما في الدلالة على العموم ، قال السيرافي : « وأما : فعلتم أجمعون ، فَحَسَنٌ لأنه يُعم به وهو موضوع للتوكيد والعموم ولايستعمل في مواضع الأسماء ولايقع فيها لبس ، وقد استعمل (كلهم) في موضعها لاشتراكهما في العموم ، وعلى أنَّ (كلهم) ليس بمتمكن في مواضع الأسماء لأنَّ المستحسن فيه أن يكون مبتدأ ، أو يُعمَّ به ماقبله فمجراه مجرى أجمعين في هذا الوجه [٢] » .

الوجه الثالث : ما لا يفيد العموم بوضعه[١].

وجاءت دلالته عليه من جهة الاستخدام ، ولم يتسخدم إلا حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها ، إلا في ماندر . وذلك هو قاطبة ، وطراً ، وكافَّة ، ولا خلاف -فيما أعلم- حول لزوم الأوَّلَيْنِ هذا الموقع واختلف في لزوم كافة له.

قال سيبويه مبيناً وجوب لزوم (قاطبة) و(طراً) للحالية : « ... فصار طُرّاً وقاطبة بمنزلة سبحانَ اللَّهِ في بابه لأنه لا يتصرف كما أن طراً وقاطبة لايتصرفان وهما في موضع المصدر ولايكونان معرفة ، ولو كانا صفة لجريا على الاسم ، أو بُنيا على الابتداء ، فلم يوجد ذا في الصفة . وقد رأينا المصادر قد صُنع ذا بها لأنها لا تصرف، فَشُبِّه هذا بها [٤] »وشرح السيرافي هذا النصَّ بقوله : « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ومررت بهم طُراً ، فعلى مذهب الخليل وسيبويه جميعاً ، هما في موضع مصدرين وإن كانا اسمين ، وذلك أن (قاطبة) وإن كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة ، و(طُراً) وإن

---

(١) السابق : ٣٨١/٢

(٢) شرح السيرافي : ١٥٧/٣ ، وانظر المقتضب : ٣٨٠/٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٨٩٩/٢ ، واللسان : ٥٩١/١١ .

(٣) سبق بيان ماتدل عليه قاطبة وطراً في أصل وضعها ، وانظر : شرح السيرافي : ١١٤/٢ ، واللسان : ٣٠٥/٩ .

(٤) الكتاب : ٣٧٦/١

كان لفظها لفظ : صُفْراً وشُهْباً وما أشبه ذلك ، فإنه لايجوز حملها إلا على المصدر ، وذلك أنا رأينا المصادر قد تخرج عن التمكن ، فلذلك حمل سيبويه قاطبة وطراً على المصدر وصار بمنزلة مصدراستعمل في موضع الحال ولم تتجاوز ذلك الموضع كما لم يتجاوز ماذكرناه من المصادر في موضعه ...[١]

ونأتي إلى (كافة) فنقول : إنما جعلنا حكمها حكم قاطبة وطراً – مرجحين بذلك رأي من ألزمها النصب على الحالية – لأنا وجدناها تتفق مع (قاطبة) في الصيغة وفي كون معناها مع التاء يختلف عنه بدونها ، أي أن لحوق التاء بهما أضاف إلى معناهما اللغوي معنًى آخر.جاء في اللسان عن أبي إسحاق : « ... ومعنى (كافّة) في اشتقاق اللغة : مايَكُفُّ الشيء في آخره من ذلك كُفَّة القميص ، وهي حاشيته ، وكل مستطيل فحرفه كُفَّة ، وكل مستدير كِفَّة ، نحو كِفَّة الميزان . قال وسميت كُفَّة الثوب لأنهاتمنعه أن ينتشر . وأصل الكف : المنع ، ومن هذا قيل لطرف اليد كف ، لأنها يُكَفُّ بها عن سائر البدن ... ومن هذا قيل : رجل مكفوف ، أي : قد كُفَّ بصره من ان ينظر [٢] » . وجاء في الدر المصون : « واعلم أن أصل (كافة) اسم فاعل من كفَّ يكُفُّ ، أي : منع ، ومنه كفُّ الإنسان لأنها تمنع مايقتضيه وكفة الميزان ، لجمعها الموزون ... وقيل (كافة) مصدر كالعاقبة والعافية [٣]» ذلك هو معنى المادة ومعنى الصيغة مجردة من التاء ، وبعد لحوق التاء أصبحت الكلمة تدل على « الجميع من الناس . يقال : لقيتهم كافةً ، أي : كلَّهم . وأما قول ابن رواحة الانصاري رضي الله عنه :

فَسِرْنا إليهمْ كَافَةً في رحالهم جميعاً علينا البيضُ لا نتخشَّعُ

---

(١) شرح السيرافي :٢/١١٤ ، وانظر النكت : ١/٤٠١ ، والمقتضب : ٣/٢٣٨ ، والمسائل المنثورة : ١٧ .

(٢) ٩/٣٠٥ ، وانظر : الصحاح : ٤/١٤٢٢-١٤٢٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١/٢٧٩ وإعراب القرآن للنحاس : ١/٣٠٠ ، والكشاف : ١/٢٥٣ .

(٣) ٢/٣٦١-٣٦٢ ، وانظر : البحر : ٢/١٠٩

فإنما خففه ضرورة[١].

وهذا النقل لمعنى (كافة) الذي أحدثه لزوم التاء أوجب لها أن تلزم صورة واحدة ، حيث صارت في معنى (جميعاً) ، قال الفراء : « والكافة[٢] لا تكون مذكرة ولا مجموعة على عدد الرجال فتقول : كافين أو كافات للنسوة ،ولكنها (كافة) بالهاء والتوحيد في كل جهة : لأنها وإنْ كانت على لفظ (فاعلة) فإنها في مذهب مصدر ، مثل الخاصة والعاقبة والعافية ولذلك لم تدخل العرب فيها الألف واللام لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر . وهي في مذهب قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً : ألا ترى أن الألف واللام قد رُفضتْ في قولك: قاموا معاً وقاموا جميعاً ، كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم إذ كانت في ذلك المعنى ...[٣] » فهذه الدلالة الزائدة على دلالة المادة آتية من جهة التاء : إذ ما نميل إليه أن هذه الكلمة هي في الأصل اسم فاعل ، فلما أريد نقلها إلى معنى (جميعاً) لحقتها التاء ، لأجل أن توازن ماكان كذلك من المصادر : ليسوغ إلزامها موقعاً واحداً حملاً على (سبحان الله) ونحوه من المصادر في لزومها موقعاً واحداً لا تفارقه . وعلى ذلك لايصح عدُّ التاء فيها للتأنيث ، وهو ماذهب إليه أبو حيان ووافقه فيه غيره ، راداً على الزمخشري عده التاء فيها للتأنيث ، قال عند إعراب قوله تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ)[٤] -:

« وانتصاب (كافة) على الحال من الفاعل في (ادخلوا) . والمعنى : ادخلوا في

---

(١) الصحاح : ١٤٢٢/٤ ، وانظر : مجاز القرآن : ٧٢/١ ، واللسان : ٣٠٦/٩ ، والبحر : ١٢٢/٢ ، والدر المصون : ٣٥٩/٢ ، ٣٦١

(٢) الصحيح أن (كافة) لايدخلها (ال) ، جاء في هامش الصحاح - ١٤٢٢/٤ ، تعليقاً على إدخال الجوهري (آل) عليها -: « قوله : والكافة ، جاء في القاموس : ولايقال : جاءت الكافة : لأنه لايدخلها (آل) ووهم الجوهري »

(٣) معاني القرآن : ٤٣٦/١

(٤) البقرة : ٢٠٨

السلم جميعاً . وهي حال تؤكد معنى العموم فتفيد معنى (كل) ، فإذا قلت : قام الناس كافة ، فالمعنى قاموا كلّهم . وأجاز الزمخشري وغيره أن يكون حالاً من (السِّلم) ... قال الزمخشري [١] : ويجوز أن تكون (كافة) حالاً من السلم ، لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ، قال الشاعر :

السِّلمُ تأخذُ منها ما رضيتَ به والحربُ تكفيك من أنفاسها جُرَعُ

... وكافة : من الكف ، كأنهم كُفُّوا أن يخرج منهم أحد باجتماعهم.إنتهى كلام الزمخشري . وتعليله جواز ان يكون (كافة) حالاً من السلم بقوله : لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ، ليس بشيء : لأن التاء في (كافة) وإن كان أصلها للتأنيث ، ليست فيها إذا كانت حالاً للتأنيث ، بل صار هذا نقلاً محضاً إلى معنى جميع وكل ، كما صار قاطبة وعامة إذا كان حالاً نقلاً محضاً إلى معنى كل وجميع . فإذا قلت : قام الناس كافة ، أو قاطبة أو عامة ، فلا يدل شيء من هذه الألفاظ على التأنيث كما لايدل عليه كل وجميع [٢] » . وقال الآلوسي – معرباً الكلمة في الآية نفسها – : « وكافة في الأصل صفة من كف بمعنى منع ، واستعمل بمعنى الجملة بعلاقة أنها مانعة للأجزاء عن التفرق . والتاء فيه للتأنيث أو للنقل من الوصفية إلى الأسمية ، كعامة وخاصة وقاطبة أو للمبالغة . واختار الطيبي الأول مدعياً أن القول بالأخيرين خروج عن الأصل من غير ضرورة . والشمول المستفاد منه شمول الكل للأجزاء ، لا الكلي لجزيئاته ، ولا الأعم منهما [٣] » .

وفي ضوء ماذهب إليه الخليل وسيبويه والسيرافي بشأن قاطبة وطراً ، وماذهب إليه أبو حيان بشأن وظيفة التاء في (كافة) ، يمكن حسم الخلاف حول

---

(١) أنظر : الكشاف : ١/٢٥٢-٢٥٣

(٢) البحر : ٢/١٢٠-١٢١

(٣) روح المعاني : ٢/٩٧

وجوب أن تلزم (كافة) النصب على الحال أو عدم وجوبه ، بالقول : إن لزومها ذلك الموقع واجب ، ولايكفي للقول بتصرفها مجيئها غير منصوبة على الحال فيما ندر في نصوص فصيحة . وهو مذهب جماعة من العلماء، منهم ابن برهان [١] والإسفراييني [٢] والرضي [٣] والسمين [٤] وابن هشام ، وأضاف ابن هشام إلى ذلك اختصاصها بمن يعقل . قال – راداً على الزمخشري إخراجه (كافة) عما يجب لها،في إعرابه لها ، واستعماله – : « من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول ، نحو ضربت زيداً ضاحكاً ، ونحو :وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً[٥] . وتجويز الزمخشري الوجهين في ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً[٦] ، وَهَمٌ : لأن كافة مختص بمن يعقل . وَوَهَمُهُ في قوله تعالى (وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ)[٧]إذ قدَّرَ (كافة) نعتاً لمصدر محذوف – اي : إرسالة كافة – أشد [٨] : لأنه أضاف إلى استعماله فيما لايعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية . ووهمه في خطبة المفصل ، إذ قال : (محيط بكافة الأبواب [٩]) أشد وأشد : لإخراجه إيَّاه عن

---

(١) انظر : شرح اللمع : ١٣٨/١

(٢) انظر : لباب الإعراب : ٣٣١

(٣) انظر : شرح الكافية : ٢١٥/١

(٤) انظر : الدر المصون : ٣٦١/٢-٣٦٢ ، ٤٥/٦

(٥) التوبة : ٣٦

(٦) البقرة : ٢٠٨

(٧) سبأ : ٢٨

(٨) انظر : الكشاف : ٥٨٣/٣ ، مجاز القرآن : ١٤٩/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤ ، والبيان : ٢٨٠/٢-٢٨١ ، وابن كيسان النحوي ، محمد البنا : ١٦١-١٦٢ .

(٩) انظر : شرح المفصل : ١٧/١ ، وقال ابن يعيش معلقاً على استخدامه لها على ذلك النحو : « وقوله (بكافة الأبواب) شاذ من وجهين : أحدهما أن

النصب البتة »[١] وخالف تلك الجماعة جماعة أخرى ، منهم الآلوسي والطاهر بن عاشور . قال الآلوسي : « ولايختص بمن يعقل ، ولابكونه حالاً ، ولا نكرة ، خلافاً لابن هشام ، وليس له في ذلك ثبت [٢] » . وقال الطاهر : « وأكثر مايستعمل في الكلام أنه حال مما قبله ... وقال ابن هشام [٣] : ...،ولكنَّ الزجاج [٤] والزمخشري جَوَّزا جعل (كافَّة) حالاً من السِّلم ، والسِّلم مؤنث . وفي الحواشي الهندية على المغني للدماميني ، أنه وقع (كافة) اسماً لغير العاقل وغير حال ، بل مضافاً ، في كتاب عمر بن الخطاب لآل كاكلة : (قد جعلت لآل كَاكِلة على كافَّةِ بيت مالِ المسلمين لكل عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبْريزاً في كل عام) . واعلم أنَّ تحجير مالم يستعمله العرب إذا سوَّغته القواعد تضييق في اللغة ، وإنَّما يكون اتِّباع العرب على استعمالهم أدخلَ في الفصاحة ، لا موجباً للوقوف عنده دون تعدِّيه ، فإذا ورد في القرآن فقد نهض [٥] » .

الوجه الرابع : ما كان يدل في أصل وضعه على الاجتماع .

ثم صار يستخدم لإفادة العموم . وعلى ذلك يكون له استخدامان ، يستخدم على أصل وضعه وهو في تلك الحال اسم مُتصرِّف . ويستخدم مراداً به العموم ، فالأكثر فيه حينئذٍ أن يقع حالاً مؤكدة وقد يقع توكيداً .

= كافة لا تستعمل إلا حالاً ، وهنا قد حفضها بالباء ، على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري ، وقد عيب عليهما ذلك ، والذين استعملوه لجأوا إلى القياس ، والاستعمال ماذكرناه . والوجه الثاني : أنه استعمله في غير الأناس ،والكافة : الجماعة من الناس لغةً » .

(١) مغني اللبيب : ٧٣٢-٧٣٣

(٢) روح المعاني : ٩٧/٢

(٣) انظر نصه السابق

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٩/٢

(٥) التحرير والتنوير : ٢٧٨/٢-٢٧٩

جاء في اللسان « والجمع : اسم لجماعة الناس . والجمع : مصدر قولك : جمعت الشيء . والجمع : المجتمعون ، وجمعه جموع . والجماعة والجميع والمجمع والمجمعة كالجمع ... وقوم جميع : مجتمعون ... وفي حديث أُحُد : وإن رجلاً من المشركين جميع اللأمة ، أي مجتمع السلاح . والجميع : ضد المتفرق ، قال :

فقدْتُكِ من نفسٍ شَعاعٍ ، فإنَّني نهيْتُك عن هذا وأنتِ جميعُ

... والجميع : الحي المجتمع ، قال لبيد

عَرِيَتْ وكان بها الجميع فأبكروا منْها فَغُودِرَ نُؤْيُها وثُمامُها

... ورجل جميع : مجتمع الخلق . وفي حديث الحسن رضي الله عنه : أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه ، وهو يومئذٍ جميع ، أي مجتمع الخلق قوي لم يهرم ولم يضعف ، والضمير راجع إلى أنس ... ورجل جميع الرأي ومجتمعه : شديده ليس بمنتشره [١] » . قال سيبويه مشيراً إلى هذا الوجه – : « فأما جميع فيجرى مجرى رجل ونحوه في هذا الموضع قال الله عز وجل : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٢] ، وقال : أتيته والقوم جميع ، – وسمعته من العرب – أي مجتمعون [٣] » . فكما يشير قوله : (فيجري مجرى رجل ونحوه في هذا الموضع) إلى أن الأصل فيه أن يكون متصرفاً ، لأنه يدل على الاجتماع، يشير إلى أنَّ له وجهاً آخر وهو إفادة العموم ، وهو لايستخدم بهذا المعنى – عند سيبويه – إلاَّ واقعاً توكيداً بمعناه – الاصطلاحي – ويشير إلى ذلك نصان له ، قال في أحدهما : « وأما جميعهم ، فقد يكون على وجهين :

---

(١) ٥٣/٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وانظر : الصحاح : ١١٩٨/٣-١٢٠٠

(٢) يس : ٣٢ ، وانظر في إعراب (جميع) في الآية : روح المعاني : ٦/٢٣ ، والفتوحات : ٥١٢/٣ ، والكشاف : ١٤/٤ .

(٣) الكتاب : ١١٥/٢-١١٦ ، وانظر : ٣٧٦/١

يوصف به المضمر والمظهر كما يوصف بكلهم ، ويجري في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ، يُبتدأ به ويبنى على غيره : لأنه لأنه يكون نكرة تدخله الألف واللام ، ... والذي ذكرت لك قول الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه [١] » . قال ابن مالك – في باب التوكيد – : « وأغفل أكثر النحويين (جميعاً) ونبَّه سيبويه على أنها بمنزلة (كل) معنًى واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب تُرقِّصُ ابنها :

فِداكَ حيُّ خولان

جميعهم وهمدان

وكل آل قحطان

والأكرمون عدنان »[٢] .

والنَصُّ الآخر هو الذي فسر فيه : مررت بهم جميعاً بـ : مررت بهم قياماً [٣] ، حيث جعل معنى جميع حالاً مغايراً لمعناها توكيداً ، وذلك يعني أن معنى : مررت بهم جميعهم : مررت بهم كلهم ، ومعنى : مررت بهم جميعاً : مررت بهم مجتمعين . هذا هو مذهب سيبويه في الوجه الثاني من وجهي استخدام جميع ، وهو أنه إذا أريد بها العموم فلا يستخدم إلا تابعاً توكيداً . وقد وافقه فيما ذهب إليه الأخفش وابن السراج [٤] والسيرافي [٥] ، حيث جعلوا (جميع) ، وهي تحتمل العموم ، مفعولاً مطلقاً . وخالفه الفراء حيث

---

(١) السابق : ١١٦/٢ ، وانظر : ١١/٢

(٢) شرح الكافية الشافية : ١١٧١/٣ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٩١/٣ ، والمساعد على التسهيل : ٣٨٦/٢

(٣) سبق نقل نصه بهذا الخصوص ، انظر : الكتاب : ٣٧٦/١، ٣٧٧

(٤) انظر : الأصول في النحو : ١٥٩/١ ، ١٦٣ .

(٥) انظر : شرح السيرافي : ١١٤/٢ – ١١٥ .

جـوَّز فيـه ، مراداً بـه العمـوم أن يكـون حالاً وجعل (كافة) محمولة عليه ، قال : « ... ألا ترى أنّ الألف واللام قد رُفِضَتْ في قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم : إذا كانت في ذلك المعني . قلتَ : فإنّ العـرب قـد تدخـل الألـف واللام في الجمـيع ، فينبـغي لها أن تدخل في (كافـة) ومـا أشبـهها ، قلت : لأن الجميع على مذهبين ، أحـدهما مـصـدر ، والآخـر اسم ، فـهـو الذي شُبِّه عليك . فـإذا أردت الجمـيع الذي في مـعنى الاسـم جـمـعتـه وأدخلـت فـيـه الألف واللام : مـثل قـوله (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ)[١] ، وقوله (سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ [٢]) وأمـا الذي في مـعنى معاً وكافة ، فقولك للرجلين : قاما جميعاً ، وللقوم : قاموا جميعاً ، وللنسوة : قمن جميعاً ، فهذا في معنى كل وأجمعين ، فلا تُدْخِلْهُ ألفاً ولاماً كما لم تدخل في أجمعين [٣] » . وقد استدل ابن جني لكون الأقوى في جميع بهذا المعنى أن تكون حالاً لا مفعولاً مطلقاً ، بتأنيثها في بيت لامرىء القيس ، قال : « أجاز أبو الحسن الأخفش في قولنا : جاء الزيدان جميعاً ، وجهين : أحدهما المصدر والآخر الحال . والذي يقوي كونه حالاً تأنيثه في قول امرىء القيس :

فَلَوْ أنَّها نفسٌ تموتُ جميعةٌ [٤] ولكنَّها نفسٌ تساقطُ أنْفُسا

فإن قلت : فأحمله على (السَّويَّة) ، والنَّقيعة) ، و(الرَّزيَّة) ، فذلك وجه ، إلا أن تأنيث الصـفـة هنا أوجـه من تأنيث المصـدر ... [٥] »والصـحـيح من

---

(١) الشعراء : ٥٦ .

(٢) القمر : ٤٥

(٣) معاني القرآن : ٤٣٦/١

(٤) ذهب ابن منظور إلى أن التاء هنا ، للمبالغة لا للتأنيث ، انظر : اللسان : ٥٤/٨

(٥) الخاطريّات : ٩٩ .

المذهبين مذهب الفراء بدليل النقل : إذ وقعت (جميع) مُراداً بها العموم ، في سبعة وأربعين موضعاً في القرآن الكريم – حالاً ، ولم تستخدم مَضافة إلى ضمير ما تعود إليه من ألفاظ العموم ، التي جيء بجميع لتأكيد معنى العموم فيها ، في أيٍّ من تلك المواضع . كما نقوي ماذهبنا إليه بالإشارة إلى ماسبق نقله عن ابن مالك والرضي ، حيث ذكر ابن مالك [١] أن سيبويه لم يذكر لاستخدام (جميع) توكيداً ، شاهداً ، وقد ظفر هو بشاهد واحد ، وذكر الرضى [٢] أن (جميع) يستعمل على ثلاثة أوجه : مقطوعاً عن الإضافة حالاً ، بمعنى (أجمعين) ، ومضافاً غير تأكيد، تالياً العوامل ، ومضافاً تأكيداً ، وهو أقل الثلاثة .

المواضع

كما أن أصحاب المعاجم نصوا على وقوعها حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها ، قال الجوهري : « وجميع يُؤكَّدُ به ، يقال : جاءوا جميعاً ، أي كلهم [٣] » .

وقبل إيراد شواهد مجيء (جميع) حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها ، نورد شاهداً لمجيئها وهي بمعنى مجتمع ، حالاً ، وقد وقعت كذلك في قوله تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا)[٤] .

قال أبو عبيدة : (فانْفِرُوا ثُباتٍ) : واحدتها ثُبة ، ومعناها : جماعات في تفرقة .

وقال زهير :

وقدْ أغدو على ثُبةٍ كِرامٍ ... نشاوىٰ واجدينَ لما نشاءُ

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ١١٧١/٣

(٢) انظر : شرح الكافية : ٣٦١/٢

(٣) الصحاح : ١٢٠٠/٣ ، وانظر اللسان : ٦٠/٨

(٤) النساء : ٧١

وتصديق ذلك : (أو انفروا جميعاً) ، وقد تجمع ثُبة : ثُبين ...»[١]. وقال الآلوسي : « وهي الجماعة من الرجال فوق العشرة ، وقيل فوق الاثنين وقد تطلق على غير الرجال ومنه قول عمرو بن كلثوم :

فأمَّا يومَ خشيتنا عليهم فتُصبحُ خيلُنا عُصَبًا ثباتا

والجمع هنا في موضع الحال ،أي انفروا جماعات جماعة بعد جماعة ، (أوِ انْفِرُوا جَمِيعاً) أي مُجتمعين جماعة واحدة [٢] » . وقد شبهت (أجمع) بـ (جميع) في إفادة معنى الاجتماع حملاً على تشبيه الثانية بالأولى في إفادة العموم . قال ابن مالك : « وقد يستعمل جمعاء بمعنى مجتمعة فلا يقصد بها توكيد ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (كما تُناخُ الابل من بهيمة جمعاء) أي مجتمعة الخلق . وأجاز أبو علي الشلوبين استعمال (أجمع) بهذا المعنى فتأول به قول الراجز :

أرْمي عليها وهي فرْعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذْرُعٍ وإصْبعُ »[٣]

وذهب السمين – معللاً إتباع (جميع) بمعنى مجتمع مرة بالمفرد وأخرى بالجمع إلى أنه قد يكون « في الأصل : فعيل من الجمع ، وكأنه اسم جمع ، فلذلك يتبع تارة بالمفرد ، قال تعالى (نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ)[٤] ، وتارة بالجمع ، قال تعالى : (جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[٥] ...»[٦] وننبه هنا إلى

---

(١) مجاز القرآن : ١٣٢/١ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٧٤/٢-٧٥ .

(٢) روح المعاني : ٧٩/٥ ، والتحرير والتنوير : ١١٨/٥

(٣) شرح التسهيل : ٢٩٥/٣

(٤) القمر : ٤٤

(٥) يسن : ٣٢

(٦) الدر المصون : ٢١٦/٢ ، وانظر :٢٤٢/١ ، ٢٩٨ ، والتحرير : ٤٤١/١

أن عبارته في بعض مواضع إعرابه لجميع ، قد توهم أن (جميع) – غير مضافة إلى ضمير ما تعود إليه يصح أن تعرب توكيداً بمعناه الاصطلاحي.

قال معرباً (جميعاً) – في قوله تعالى : ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾ ﴾[1] –

: « و (جميعاً) : حال ، أو تأكيد عند من جعلها كـ (كل) ، وهو الصحيح »[2] ونُسِبَ القول بذلك إلي الهرويِّ أيضا – ، قال ابن هشام – وهو يتحدث عن الأشياء التي تحتاج إلى رابط : « الحادي عشر : ألفاظ التوكيد الأوَلُ ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به ، نحو : جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ، ومن ثم كان مردوداً قول الهروي – في الذخائر – : (تقول : جاء القوم جميعاً ، على الحال ، وجميعٌ ، على التوكيد) . وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى (هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميعاً) : إن (جميعاً) توكيد لـ (ما) ، ولو كان كذا لقيل : جميعهُ ، ثم التوكيد بجميع قليل »[3] وقد وقعت (جميع) حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها في سبعة وأربعين موضعاً [4] كما ذكرنا – ، والمؤكد بها جاء ضمير جمع ، واسماً مبهماً : موصولاً أو شرطياً ، واسم جنس واسماً مفرداً ، مقرونين بأل الجنسية .

---

(١) النساء : ١٧٢

(٢) الدر المصون : ٤/١٧٠ ، وانظر : ٦/٢٣٤ ، وذهب إلى ذلك الآلوسي ، وانظر روح المعاني : ٦/١١٨ .

(٣) مُغني اللبيب : ٦٦٢ .

(٤) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ١٧٦-١٧٧

ومن الأول ما في قوله تعالى :

(قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾) (١) .

و (جميعا) حال من فاعل (اهبطوا(٢)) . وفائدة التوكيد بها الإشارة إلى مجامعة إبليس الرجيم لآدم عليه السلام وحواء وذريتهما في المستقر : إذ أشير في آية سابقة –

فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)(٣)

إلى كون الأرض هي غاية الهبوط ومستقرهما وذريتهما إلى البعث ، وإلى حصول التعادي وديمومته بين ذريتهما – (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) – . ونتيجة تلك المجامعة محاولة الإضلال المستمرَّة : ولذا ذُيِّلتْ الآية موضع الشاهد بقوله (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى)... (٤).

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ هُوَ

الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾(٥) .

فـ (جميعاً) حال من (ما)(٦) مؤكدة للعموم فيها (٧) : وذلك أنه لايمكن أن

(١) البقرة : ٣٨

(٢) انظر : الفريد : ١/٢٧٧

(٣) البقرة : ٣٦

(٤) انظر في تفسير هاتين الآيتين : إعراب القرآن للنحاس : ١/٢١٥-٢١٦ والكشاف : ١/١٢٨-١٢٩ ، والتفسير الكبير : ٣/٧-٣٠ ، والفتوحات ، ١/٤٤-٤٥ ، وروح المعاني : ١/٢٣٦-٢٤٠

(٥) البقرة : ٢٩

(٦) انظر : الكشاف : ١/١٢٣ .

(٧) انظر : الدُّر : ١/٢٤٢

يتطرق شك إلى ذهن أحد في أن خَلْقَ السموات والأرض إنما هو فعله تعالى لم يشركه فيه أحد : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[١] ، لكن الشك قد يتطرق إلى موجودات الأرض فيُظنُّ أن موجد بعضها الإنسان ، فاحتاج نفي هذا الاحتمال إلى التوكيد . وجوز ابن أبي الربيع [٢] أن تكون حالاً من الضمير في (لكم) ، وضعفه الآلوسي من جهة المعني ، قال : « و (جميعاً) : حال مؤكدة من كلمة (ما) ... وجعله حالاً من ضمير (لكم) يضعفه السياق : لأنه لتعداد النعم دون المنعم عليه ، مع أن مقام الامتنان يناسبه المبالغة في كثرة النعم . ولاعتبار المبالغة لم يجعلوه حالاً من الأرض أيضاً [٣] » .

ومن الثالث ، ما في قوله تعالى :

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[٤]

فـ (جميعا) حال [٥] من (الناس) مؤكدة لمعنى العموم فيها : إذ هو اسم جمع وعرف بأل ليشمل كل أفراد مسماه [٦] . وفائدة التوكيد هنا بينها الزمخشري بقوله : « فإن قلت : كيف شُبِّه الواحد بالجميع وجعل حكمة كحكمهم ؟ قلت : لأن كل إنسان يدلي بما يدلي به الآخر من الكرامة على الله وثبوت الحرمة ، فإذا قُتِلَ فقد أهين ماكَرُمَ على الله وهتكت حرمته ، وعلى العكس ، فلا فرق إذاً بين الواحد والجميع في ذلك . فإن قلت : فما الفائدة في ذكر ذلك ؟ قلت : تعظيم قتل النفس وإحيائها في القلوب ليشمئز الناس عن الجسارة عليها ،

---

(١) لقمان : ٢٥

(٢) تفسير القرآن الكريم : ٢٣١/١ ، انظر الفريد : ٢٦٢/١ ، حيث جوز المنتجب أن تكون حالاً من الضمير في الظرف ، وهو ضعيف معنى أيضاً .

(٣) روح المعاني : ٢١٥/١

(٤) المائدة : ٣٢

(٥) روح المعاني : ١١٨/٦ ، وجوز فيها أيضاً أن تكون توكيداً ، وهو غير جائز.

(٦) التحرير والتنوير : ٣٢٥/١ ، ٣٠٠/٢

ويترغبوا في المحاماة على حرمتها : لأن المتعرض لقتل النفس إذا تصوَّر قتلها بصورة قتل الناس جميعاً ، عَظُمَ ذلك عليه فتثبَّطه ، وكذلك الذي أراد إحياءها ...[١] » ومن الرابع ما في قوله تعالى :

﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾[٢]

فـ (جميعاً) حال ، والمختار أن يكون صاحبها : (العزة)[٣] . فتكون مؤكدة لما فيها من العموم المستفاد من اقترانها بأل المفيدة للاستغراق [٤].والمقام مقام توكيد : ذلك « أن القوم لما أوردوا أنواع الشبهات التي حكاها الله تعالى عنهم فيما تقدم من هذه السورة – وأجاب الله عنها بالأجوبة التي فسرناها وقررناها ، عدلوا إلى طريق آخر وهو أنهم هدَّدوه وخوَّفوه وزعموا : أنَّا أصحاب التبع والمال ، فنسعى في قهرك وفي إبطال أمرك ، والله سبحانه أجاب عن هذا الطريق بقوله (وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) ... ولمَّا ثبتَ أن العزة والقهر والغلبة ، ليست إلَّا له ، فقد حصل الأمن وزال الخوف »[٥] .

ومما جاءت الحال فيه مؤكدة لصاحبها وهي من غير الألفاظ الدالة على العموم ، مافي قوله تعالى :

---

(١) الكشاف : ٦٢٧/١

(٢) يونس : ٦٥ .

(٣) ذلك ماذهب إليه السمين : الدر المصون : ٢٣٤/٦ ، وانظر الفتوحات : ٣٦١/٢ ، وقد جعلها المنتجب حالاً من متعلق الجار والمجرور (لله) : الفريد : ٥٧٥/٢ ، ومن المعربين من نصَّ على كونها حالاً بدون بيان صاحبها ، انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٦١/٢ . العربية

(٤) الفتوحات : ٤٨٧/٣

(٥) التفسير الكبير : ١٣٥/١٧-١٣٦ ، وانظر الكشاف : ٣٥٧/٢ ، والبحر : ١٧٦/٥

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ (١)

فـ (كاملة) حال من (أوزار) المضافة إلى ضمير المكذبين ، مؤكدة لما دلت عليه من العموم (٢) . وفائدة التوكيد مزيد التنبيه إلى أن وعد الله عباده بتكفير بعض ذنوبهم أو محوها ، شرطه الإيمان بمعجزة محمد صلى الله عليه وسلم الكبرى وهي القرآن . إذ لا تكفير ولا محو والذنب أعظم الذنوب وهو الشرك . قال الآلوسي : « (كاملة) : لم ينقص منها شيء ، ولم يكفر بنحو نكبة تصيبهم في الدنيا ، أو طاعة مقبولة فيها ، كما تكفر بذلك أوزار المؤمنين . وقال الإمام : معنى ذلك أنه لا يخفف من عذابهم شيء ، بل يوصل إليهم بكليّته . وفيه دليل على أنه تعالى قد يسقط بعض العقاب عن المؤمنين : إذ لو كان هذا المعنى حاصلاً للكل لم يكن لتخصيص هؤلاء الكفار به فائدة. وحمل الأوزار مجاز عن العقاب عليها »(٣) .

ثانياً : المؤكدة للعموم في صاحبها وهي جار ومجرور :

وقد جاءت تلك الحال واقعة بعد اسم مبهم عام بوضعه ، موصولاً أو شرطياً ، وهو (ما) و (من) ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾(٤)) . وهذه الأسماء -كما يشير قولنا : (بوضعه) - هي الأصل في إفادة العموم ، وما صحَّ أنْ يفيده (الذي) وأخواته إلا حملاً عليها لأوجه شبه بينهما . وذلك لأن أصل وضع (الذي) أن يكون وُصْلةً لوصف المعارف بالجمل ، وذلك يقتضي كون الصلة معلومة (٥) ، فإذا كانت صلته كذلك ، كان

---

(١) النحل : ٢٤ ، ٢٥

(٢) سبق بيان أن المضاف إلى معرفة من صيغ العموم ، انظر : قواعد الأصول ومعاقد الفصول ، صفي الدين البغدادي الحنبلي : ٥٥ ، والكليات : ١٨٨/٣

(٣) روح المعاني : ١٢٣/١٤ ، وانظر : الكشاف : ٦٠١/٢

(٤) سبأ : ٣٩

(٥) انظر : شرح التسهيل : ١٨٧/١

دالاً على مخصوص وقد سبق نقل نصٍّ لجمع من النحاة المفسرين الأوائل وغيرهم على أن الموصولات الخاصة – الذي وأخواته – محمولة على (ما) و(مَنْ) في إفادة العموم حيث أفادته [١] . وللقرطبي نصٌّ يردُّ فيه زعم من زعم أنه ليس للعموم صيغ مخصوصة موضوعة له . قال – عند تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [٢] – : « قال ابن عباس : آية لا يسألني الناس عنها ! لا أدري أعرفوها فلم يسألوا عنها ، أو جهلوا فلا يسألون عنها ، فقيل : وماهي ؟ قال : (إنكم وماتعبدون ...) لما أنزلت شق على كفار قريش وقالوا : شتم آلهتنا ، وأتوا ابن الزِّبعرى وأخبروه فقال : لو حضرته لرددت عليه . قالوا : وما كنت تقول ؟ قال : كنت أقول له : هذا المسيح تعبده النصارى ، واليهود تعبد عزيزاً ، أفهُما من حصب جهنم ؟ فعجبت قريش من مقالته ، ورأوا أنَّ محمد قد خُصِمَ : فأنزل الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [٣] ... هذه الآية أصل في القول بالعموم وانَّ له صيغاً مخصوصة خلافاً لمن قال : ليست له صيغة موضوعة للدلالة عليه ، وهو باطل بما دلت عليه هذه الآية وغيرها : فهذا عبدالله بن الزِّبعرىٰ قد فهِمَ (ما) في جاهليته جميع من عُبِدَ ، ووافقه على ذلك قريش وهم العرب العظماء واللُّسنُ البلغاء ولولم تكن للعموم لما صحَّ

---

(١) جاء ذلك في مقدمة الحديث عن وظيفة التوضيح في فصل النعت ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٩٣/٢ ، والمقتضب : ١٤١/٢-١٤٢ ، والمسائل البغداديات : ٢٤٩ . ٢٥٠-٢٥١ ، شرح التسهيل : ١٩١/١-١٩٢ ، وانظر في حديث النحاة وغيرهم عن (ما) و(من) : الكتاب : ٢٢٨/٤ ، ٢٣٣ ، ٦٩/٣-٧٣ ، وشرح المفصل : ١٠/٤ . ١٣ ، ٤٣٤ ، وأوضح المسالك : ١٤٧/١-١٥٠ ، مغني اللبيب : ٦١١-٦١٢ ، ٦٠٨ .

(٢) الانبياء : ٩٨

(٣) الانبياء : ١٠١

أن يستثنى [١] منها ، وقد وُجِدَ ذلك ، فهي للعموم وهذا واضح» [٢] . هذا وفيما يختص بالخلاف حول كون (ما) موضوعة لما لا يعلم مختصة به ، أو كونها له ولمن يعلم ، فإني أميل إلى رأي الذاهبين إلى أنها وضعت عامة للعالم وغيره ، وهم جماعة منهم السهيلي والقرطبي – على ما يشير إليه نصه السابق – ، والرضى [٣] والسكاكي [٤] وغيرهم ممن ذكرهم السيوطي حيث قال : « زعم قوم منهم ابن دُرُسْتُوَيْه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف ، وقوعها على آحاد من يعقل مطلقاً . وقال السهيلي : لايقع على أولى العلم إلا بقرينة [٥] » . وما نص عليه السهيلي مغاير لما نسبه إليه السيوطي ، قال « وأما (ما) الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى (الذي) وليس كذلك ، وإن كانت توافق (الذي) في أكثر أحكامها فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام . أما المعنى فإن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام ، حتى إنها تقع على كل شيء وتقع على ماليس بشيء : ألا ترى أنكَ تقول : إن الله عالم بما كان وبما لم يكن . ومالم يكن معدوم ، والمعدوم ليس بشيء ، فلفرط إبهامها لم يجزِ الإخبار عنها حتى توصل بما يوضّحها ، وكل ما وصلت به يجوز ان يكون صلة (الذي) ، فهي توافق (الذي) في هذا الحكم ، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوته : لأن صلتها تغنيها عن النعت ، وأيضاً فلو نُعتت بنعت زائد على الصلة

---

(١) قال القرطبي عند تفسير الآية : « فمعنى الكلام الاستثناء ، ولهذا قال بعض أهل العلم : (إنَّ) ههنا بمعنى (إلَّا) وليس في القرآن غيره » : الجامع : ٣٤٥/١١

(٢) الجامع : ٣٤٣/١١ ، وانظر : حديث (ما) لمحمد بن عبدالرحمن المفدى : ٢٥ ، وانظر في تفسير الاية إعراب القرآن للنحاس : ٨١/٣ ، الكشاف : ١٣٦/٣ ، والمحرر الوجيز : ١٦٧/١١ والتفسير الكبير : ٢٢٣/٢٢-٢٢٤ ، البحر : ٣٤٢/٦ ، وروح المعاني : ٩٣/١٧-٩٦، والتحرير والتنوير : ١٥٢/١٧-١٥٥

(٣) إنظر : شرح الكافية : ٢٩٣/٢

(٤) انظر : مفتاح العلوم : ٣١٠ ، ٣١١

(٥) همع الموامع : ٣١٥/١

لارتفع إبهامها ، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها . وتفارق الذي أيضاً في امتناعها من التثنية والجمع ، وذلك أيضاً لفرط إبهامها . فقد وضح لك ما بينها وبين (الذي) من الفرق في المعنى والحكم . فإذا ثبت ماقدمناه فلايجوز ان توجد إلا موصولة : لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ، ولايجوز ان توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع : لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً ، ولذلك كان في لفظها ألف آخره ، لما في الألف من المد والاتساع في هواء الفم ، مشاكلةً لاتساع معناها في الأجناس . فإذا أوقعوها على نوع بعينه ، وخصوا مايعقل وقصروها عليه ، أبدلوا الألف نوناً ساكنة ، فذهب امتداد الصوت ، وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى ، فقالوا : من عندك ، تخصيصاً بما يعقل ...[1] » .

والأسلوب الأصل في إفادة هذه الأسماء العموم هو أسلوب الشرط ، قال ابن هشام : « وأما قوله تعالى (إنه من يتقي ويصبر)[2] في قراءة قنبل فقيل : (من) موصولة ، وتسكين (يصبر) إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وصل بنية الوقف . وإما على العطف على المعنى ، لأن (من) الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها [3] » . وعلى ذلك فإن شرط وقوع هذه الحال بعد هذه الاسماء هو عد (ما) و(من) موصولة أو شرطية ، ولأجل ذلك نص بعض المعربين على وجوب أن تكون (ما) موصولة ، حيث اقتضى المقام والسياق الواقعة فيه العموم . ونجتزي ، لذلك بما قالوه عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[4] .

---

(١) نتائج الفكر : ١٨٠-١٨١ ، وانظر : ١٩٥-١٩٢ ، والبرهان : ٤/٣٩٨-٤٠٢

(٢) يوسف : ٩٠

(٣) أوضح المسالك : ١/٨٠ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٢/١٠٣

(٤) البقرة : ٤

قال أبو البقاء : « (ما) هنا بمعنى (الذي) ، ولايجوز أن تكون نكرة موصوفة أي : بشيءٍ أُنزلَ إليك : لأنه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلا أن يكون بجميع ما أنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، و(ما) للعموم وبذلك يتحقق الإيمان [١] » واختار السمين [٢] الوجه الأول واصفاً الوجه الثاني بالضعف ، والحقيقة أنه ليس ضعيفاً ، بل غير جائز . وإنما يصح أن يوصف بالضعف تخريج (ما) على ذلك الوجه في قوله تعالى (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ [٣]) . قال أبو حيان « وأبْعَدَ من [٤] جعل (ما) نكرة موصوفة ، وقدَّرَ : ومن شيء رزقناهموه : لضعف المعنى بعدم عموم المرزوق الذي يُنفقُ منه ، فلا يكون فيه ذلك التمدُّح الذي يحصل بجعل (ما) موصولة لعمومها [٥] » .

هذا فيما يتعلق بدلالة هذين الأسمين واستخدامهما مفيدين العموم . أما فيما يتعلق بالجار والمجرور الواقع بعدهما ، فإنَّ له في تصوري وظيفتين : تخصيص العموم أو توكيده ومحدد وظيفته نوع الاسم المجرور . فإذا كان جنساً من أجناس ما تقع عليه (ما) أو نوعاً من الجنس الذي تدل عليه (من) ، كانت وظيفته التخصيص . وإذا كان هو عينُ ما تدلان عليه ، كانت وظيفته تأكيد العموم . والأمثلة التالية توضح ما نعنيه :

مَنْ تُكرمْ أكرمْ	أكرمُ مَنْ تكرمُ
من تكرمْ من الرجال أكرمْ	أكرمُ من تكرمُ من الرجال
من تكرمْ من الرجال والنساء أكرمْ	أكرمُ من تكرمُ من الرجال والنساء

---

(١) التبيان : ١٩/١

(٢) انظر : الدر المصون : ٩٨،١ ، وروح المعاني : ١٢١/١

(٣) البقرة : ٣

(٤) الذي جوز فيها ذلك هنا أبو البقاء : التبيان : ١٨/١

(٥) البحر : ٤١/١ .

من تكرمْ من الناس (أوْ :من أحد)

أُكرمْ،أكرمُ من تكرمُ من الناس (أو من أحد)

فالجار والمجرور في المثال الثاني : (من الرجال) خصَّصَ العموم في المثال الأول ، والجار والمجرور في المثال الثالث : (من الرجال والنساء) أكَّدَ العموم في المثال الأول ، لأن (مَنْ) تصدق على جنس من يصح أن يخاطب . وينطبق ذلك على أمثلة (ما) التالية :

ما تفعلْ أفعلْ	أفعلُ ما تفعلْ
ماتفعلْ من خير أفعلْ	أفعلُ ما تفعلُ من خير
ما تفعلْ من خير أوْ شرٍّ فعلْ	أفعلُ ما تفعلُ من خير أو شر
ما تفعلْ من شيء افعلْ	أفعلْ ما تفعلُ من شيء

ونأتي إلى قضية موقع الجار والمجرور من الإعراب فنقول : بما أن الجار والمجرور في المثال الثاني من المجموعتين ، خصص العموم بجنس من الأجناس واقعاً بعد (ما) ، أو بنوع من أنواع الجنس – واقعاً بعد (مَنْ)–، فوظيفته إذاً هي وظيفة النعت في : عندي خاتم من حديد ، وفي : جاءني رجل صالح . وقد أثبتنا أن الحال تؤدي تلك الوظيفة واقعة بعد مايراد به العموم ، وكان من شواهدنا لذلك : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) و(وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ) ، و(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ) ، أو واقعة بعد اسم عام ، وكان شاهدنا لذلك : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَنْ دِينِهِ) . وإذا ثبت أن الجار والمجرور المخصِّص – فيما سبق – حالاً، كان الجار والمجرور المؤكِّد للعموم – في المثالين الثالث والرابع من المجموعتين – حالاً أيضاً ، أي إنه لا اختلاف بينهما في الباب النحوي بل الاختلاف في الوظيفة فقط ، حيث الحال – الجار والمجرور – وظيفتها التخصيص في بعض تلك المواقع ، وتوكيد العموم في المواقع الأخرى . هذا ما أذهب إليه ، وهو مذهب ابن هشام ، حيث قال –

مُبيّناً معاني (مِنْ) -: « الثالث : بيان الجنس ، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما) ، وهما بها أولى لفرط إبهامهما ، نحو (مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا [١]) ، (مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ) [٢] (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ [٣]) وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرها : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ [٤]) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائدة ، ونحو (فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ [٥]) وأنكر مجيء (من) لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هي في (مِنْ ذَهَبٍ) و (مِنْ سُنْدُسٍ) للتبعيض ، وفي (من الأوثان) للابتداء ، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها ، وهذا تكلف ...[٦] » . أما غير ابن هشام من المعربين ، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّه تمييز وآخرون إلى أنه نعت ، وبعضهم تردد موقفه فأعربوه مرة نعتاً وأخرى حالاً ، كما أن منهم من لم يسمّ الباب النحوي لهذا الجار والمجرور ، مكتفين بالقول إنه جيء به للتبيين أو لرفع الإبهام . ونعرض بعضاً من نصوصهم لنتمكن من مزيد الاحتجاج لما ارتضيناه . قال السمين - معرباً (من آية) في قوله تعالى : (مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ [٧]) - :« قوله

---

(١) فاطر : ٢

(٢) البقرة : ١٠٦

(٣) الأعراف : ١٣٢

(٤) الكهف : ٣١

(٥) الحج : ٣٠

(٦) مغني اللبيب : ٤٢٠-٤٢١ ، وانظر الدر المصون : ٢/٥٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٧٨

(٧) البقرة : ١٠٦

مِّن شَيْءٍ[١] – : « قوله (من شيء) في محل نصب على الحال من عائد الموصول المقدر . والمعني : ماغنمتموه كائناً من شيء ، أي قليلاً ، أو كثيراً »[٢] وكما اضطرب موقف السمين اضطرب موقف الآلوسي حيال الجار والمجرور الذي نحن بصدده ، قال : « و (من آية) : في موضع النصب على التمييز ، والمميز (ما) ، أي : أي شيء ننسخ من آية . واحتمال زيادة (من) وجعل آية حالاً ليس بشيء ، كاحتمال كون (ما) مصدرية شرطية ، و(آية)مفعولاً به ، أيْ : أيَّ نَسْخٍ ننسخْ آية ، بل هذاالاحتمال أدهى وأمُر – كما لايخفى– ... [٣] » وقال – مبينا موقع الجار والمجرور في قوله تعالى (وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ)[٤] –: « (ما) شرطية جازمة لتنفقوا ، منتصبة به على المفعولية . و(من) تبعيضية متعلقة بمحذوف وقع صفة لاسم الشرط مبينة ومخصصة له [٥] » . وقال عند إعراب آية الأنفال – « (ما) موصولة والعائد محذوف ، وكان حقها أن تكون مفصولة ، وجعلها شرطية خلاف الظاهر وكذا جعلها مصدرية . .. (من شيء) : بيان للموصول محله النصب على أنه حال من عائده [٦] المحذوف ، قُصِدَ به الاعتناء بشأن الغنيمة وانْ لا يَشُذَّ عنها شيء ، أي : ما غنمتموه كائناً مما يقع عليه اسم الشيء حتى الخيط والمخيط ، خلا أن سلب المقتول لقالته إذا نفله الإمام ... [٧] »ويضعف القول بأن الجار والمجرور هنا نعتاً إجماعهم على أن اسماء الشرط لا تنعت ، وذهاب جماعة – وهوالحق – إلى عدم جواز نعت الاسماء الموصولة العامة[٨] . وأوجب الفرّاء في الجار

---

(١) الأنفال : ٤١

(٢) الدر : ٦٠٦/٥ ، انظر : الفريد : ٤٢١/٢

(٣) روح المعاني : ٣٥٢/١ ، انظر : البحر : ٣٤٢/١-٣٤٣

(٤) البقرة : ٢٧٢

(٥) روح المعاني : ٤٥/٣

(٦) ذهب المعربون إلى جعل صاحب الحال العائد المحذوف ، فراراً من القول بمجيء الحال من اسم (إن)

(٧) روح المعاني : ٢/١٠ ، وانظر : التبيان : ٦٢٣/٢

(٨) معاني القرآن للفراء : ٤٢٧/١-٤٢٨ ، نتائج الفكر : ١٨٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٠٦/١ ، ٢١٧ ، شرح الكافية : ٣١٤/٢-٣١٥ ، ارتشاف الضرب : ٥٩٥/٢-٥٩٦ ، والبحر : ٢٢٦/٦ ، الهمع : ١٧٧/٥

والمجرور في تلك المواقع ان يكون تمييزاً ، واحتج لذلك ، ونناقش حججه بعد إيراد نصه . قال : « وقوله : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ [١] ، فقال : من دابة ، لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب (الذي) فإنها غير مؤقتة ، وإذا أُبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء ، والجزاء تدخل (مِنْ) فيماجاء من اسم بعده من النكره . فيقال : من ضربهُ من رجل فاضربوه . ولاتسقط (مِنْ) في هذا الموضع . وهو كثير من كتاب الله عز وجل ، قال تبارك وتعالى (ما أصابك من حسنة فمن الله)[٢] وقال (ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن)[٣] ، وقال (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ)[٤] . ولم يقل في شيء منه بطرح (من) كراهية أن تشبه أن تكون حالاً لمن وما ، فجعلوه بمِنْ ليدل على أنه تفسير لما ومَنْ لأنهما غير مؤقتين فكان دخول (مِنْ) فيما بعدهما تفسيراً لمعناها ، وكان دخول (مِنْ) أدل على مالم يوقت مِنْ (مَنْ وما) ، فلذلك لم تلقيا . ومثله قول الشاعر :

حاز لك اللهُ ما آتاكَ من حَسَنٍ وحيثما يَقْضِ أمراً صالحاً تَكُنِ

وقال آخر :

عمراً حَيِيتَ ومَنْ يشناك من أحد يلقَ الهوانَ ويلقَ الذلَّ والغِيَرا

فدلَّ مجيء أحدها هنا على أنه لم يُرَدْ أن يكون ماجاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها ، ودلَّ على أنه مُترْجِمٌ عن معنى (مَنْ وما) ومما يدل أيضاً قول الله – عز وجل – (وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ [٥]) ، لأن الشيء لا يكون حالاً ، ولكنه اسم مترجم ، وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول : لِلهِ درُّهُ من رجل ، ثم يلقون (من) فيقولون : لِلهِ دَرُّهُ رجلاً »

---

(١) النحل : ٤٩

(٢) النساء : ١٢٤

(٣) النساء : ١٢٤

(٤) النحل : ٤٨

(٥) سبأ : ٣٩

فالرجل مترجم لما قبله وليس بحال [١] ، وإنّما الحال التي تنتقل ، مثل القيام القعود ، ولم ترد لله دره في حال رجوليته ، فقط ، ولو أردت ذلك لم تمدحه كل المدح : لأنك إذا قلت : لله درك قائماً ، فإنما تمدحه في القيام وحدهِ . فإن قلت : فكيف جاز سقوط (من) في هذا الموضع ؟ قلت : من قبل أن الذي قبله مؤقت ، فلم أَبَلْ أن يخرج بطرح (من) كالحال ، وكان في الجزاء غير مؤقت ، فكرهوا أن تُفسَّرَ حال عن اسم غير مؤقت فألزموها (مِنْ) . فإن قلت : قد قالت العرب : ما أتاني من أحد وما أتاني أحد ، فاستجازوا إلقاء (من) . قلت : جاز ذلك إذ لم يكن قبل أحد و ما أتى مثله شيء يكون الأحدُ له حالاً : فلذلك قالوا : ماجاءني من رجل ، وماجاءني رجل [٢] » .

ونأتي إلى مناقشة حجج القرّاء فنقول :

١ – رفضه لحالية الجار والمجرور في السياقات الواردة في نصّه ، مرجعه قصر وظيفة الحال على بيان الهيئة ، أما وقد أُثْبِتَ مجيئها – مثلها مثل النعت – للتخصيص والتعميم ، فقد زالت حجة الرفض .

٢ – قوله : « ولا تسقط (من) في هذا الموضع ... كراهية أن تشبه أن تكون حالاً لـ (ما) و (من) : لأنهما غير مؤقتتين ، فكان دخول (من) فيما بعدهما تفسيراً لمعناها ، وكان دخول (من) أدل على مالم يوقت من (من وما) ، فلذلك لم تلقيا » ، يدل على أن الحالية ملحوظة محتملة ، وإنما جيء بمن – على رأيه – لشيئين : رفع احتمال الحالية وتأكيد العموم ، وفي رأيي أنه إنما جيء بهما لتأكيد العموم – وإن كانت الحال مُخصَّصة – : وذلك لأنَّ الجار والمجرور في قوله : مَنْ ضربهُ مِنْ رجلٍ فاضْرِبُوه ، ونحوه ، وإن كانت وظيفته التخصيص بالنصّ على أحد أنواع الجنس الذي

---

(١) هذا مذهب سيبويه أيضاً في هذه المنصوبات ، وانظر : الكتاب : ١٧٤/٢-١٧٥ وأمالي ، ابن الشجري : ٢٨٦/٢ .

(٢) معاني القرآن : ١٠٣/٢-١٠٤ ، وانظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٩٢/٢.

تصدق عليه (مَنْ) ، يفيد التعميم في النوع المنصوص عليه ، حيث إن الحكم يصدق على كل رجل ، وإذا كانت (مَنْ) عامة ، فيجب أن يكون المؤكد لعمومها كذلك : لأنه لا يؤكد العموم إلا بعموم [١] . وعلىٰ ذلك تكون زيادة (مِنْ) هنا لازمة . وسيأتي مزيد استدلال على كون (من) في تلك السياقات زائدة .

٢ - استدل على كون الجار والمجرور تمييزاً بقول العرب : لله دره من رجل ، مرة ، و: لله دره رجلاً ، مرة ، وهذا الاستدلال يدخله الاحتمال ، وذلك أنا وجدنا من النحاة من ذهب إلى أن (رجلاً) محتمل للحالية أيضاً ، وأداهم إلى ذلك وقوع المشتقات في تلك المواقع ، ولرفع احتمال الحالية - إن لم تُرَدْ - يتعين جر الاسم : بمن ، هذا ماذهبوا إليه ، قال السيرافي : « ... وإنما أُدخلتْ (من) في هذاالباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال إذا قلت : حسبك به فارساً وحسبك به مُعيناً ، وتنصبه على الحال كما تقول : أحسبني زيد فارساً وكفاني معيناً ، أي : في هذه الحال ، فأدخلوا (مِنْ) لتعلم أنه تزاد [٢] للدلالة على الجنس المستحق به المدح دون الحال . وكذلك: يجوز دخول (مِنْ) في كل ماكان من المقادير يكون المنصوب فيه هو الأول كقولك : لي مثله رجلاً ، ولي ملؤه عسلاً : لأنه يجوز أن يقع فيه مايُذهبُ به مذهب الحال ، كقولك : لي مثل زيد أخاً وصديقاً، فيكون دخول (من) لتحقيق باب التفسير [٣] » . وقال الصيمريُّ : « ويجوز أن تدخل (من) على المميَّز إذا خُشيَ التباسه بالحال ، كقولك :

---

(١) الدر المصون : ٥٤١/٣

(٢) القول بزيادتها في هذه المواضع مذهب سيبويه ، انظر : الكتاب : ٢٢٥/٤ ، ١٧٤/٢-١٧٥ ومِمَّنْ رفض القول بزيادتها ابن أبي الربيع : وذلك لأن شروط زيادتها كما في لله دره مِنْ عالم لم تستوفَ ، انظر :الملخص في ضبط قوانين العربية : ٤١٧/١

(٣) شرح السيرافي : ٢٦/٣-٢٧ ، وانظر : مغني اللبيب : ٧٣٢

لِلهِ دَرُّهُ فارساً ، فهو يحتمل التمييز ويحتمل الحال : فتقديره إن أردت الحال : لله دره في حال فروسيته ، وتقديره في التمييز : لله دره من الفرسان ، فتدخل (من) عليه ، ليزول اللبس ، فتقول : لله دره من فارس ، وما رأيتُ مثله من رجل ، وما أشجعه من فارس »[١]. هذا ونصُّ الفراء السابق يشير إلى أن الحالية يحتملها تركيب : لله دره كذا ، ومن كذا ، ومانعها – عنده – في الشاهد الذي أتى به أمران : جمود الاسم : إذ يؤدي إلى لزوم الحال وعدم انتقالها . وقصر المدح على صفة من صفات الممدوح . وكِلا الأمرين غير مانعي الحالية على الصحيح ، وعلى الأخص في المثال المذكور ، وذلك أن النحاة نصُّوا على جواز إيقاع كلمة (رجل) نعتاً[٢] ، إذا قصدوا بيان كمال الرجولية ، وإذا صح وقوعها نعتاً ، صح وقوعها حالاً من باب أولى ، وليس في قولهم لله دره رجلاً ، قصر للمدح على صفة من الصفات – وإن كان ذلك جائزاً أيضاً – كما أنه ليس في قولنا مررت برجلٍ رجلٍ ، ومررت بزيد الرجل . ومررت برجل كلِّ رجل ، ذلك . ودلالة المثال مع إدخال (من) تختلف عنها بدون (من) ، حيث أرى أن وظيفة (مِنْ) قصر المدح على الممدوح – المتعجَّب من كمال رجوليته – من دون بقية جنس الرجال ، أي أن كلمة (رجل) في الموضعين حال . وقد يرد هنا سؤال : ألا يكون في لزوم زيادة (مِنْ) في تراكيب (مَنْ وما) دليل على إرادة تحقيق باب التمييز كما قال السيرافي ؟ والجواب بالنفي ، وإنما لزمت زيادتها لمقصد آخر ، وهو النص على إرادة استغراق الأجناس التي جاءت

---

(١) التبصرة والتذكرة : ٣١٨/١ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥٠/١ ، والكشاف : ٤٨٥/٢ ، ٦٩٥ ، والكافية :١٠٨ ، وشرح الكافية : ٣٨/٢ ، شرح الوافية نظم الكافية : ٢٢٥ ، ٢٢٧ وشرح التسهيل : ٣٢٨/٢ ، ٣٤٤ ، ولباب الإعراب : ٣٣٨ ، وارتشاف الضرب : ٣٤٣/٢-٣٤٤ ، ومغني اللبيب : ٦٠٣-٧٣٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٧٢٦/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣١٤/٣ ، والأصول : ٢١/٢-٢٢ ، وشرح الكافية : ٢٩٢/٢

(مِنْ) جارة لها ، هذا وعلى أنَّ إسقاطها في بعض المواضع يؤدي إلى التباس باب المفعول به بباب الحال . وتأملْ تلك الشواهد وغيرها يثبتُ صحة ماذهبتُ إليه،هذا ويَضْعُفْ كون الجار والمجرور في تلك السياقات تمييزاً ، من جهة أن حكم الإبهام في (ما ومن) ليس كحكمة في (عشرون) ونحوها من المقادير والنسب المبهمة ، وذلك أن هذين الاسمين موضوعان ليُعَمَّ بهما جنس من الأجناس أو جميعها ، ولذلك فإنهما كثيراً ما يستخدمان على عمومهما دون تخصيص ، كما في قوله تعالى : (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)[١] ، وقوله (مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا)[٢].

ونأتي إلى مزيد الاستدلال لكون (من) زائدة بعد (ما ومن) من أقوال النحاة ، قال المبرد : « ومن التمييز : ويحه رجلاً ، ولله دره فارساً وحسبك به شجاعاً ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه ، حسن أن تدخل (مِنْ) توكيداً لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل ، ولله دره من فارس وحسبك به من شجاع . ولايجوز : عشرون من درهم ، ولا : هو أفرههم من عبد : لأنه لم يذكره في الأول . وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)[٣] على هذا ، كما تقول : مَنْ جاءني من طويل أعطيته ، ومن جاءني من قصير منعته ، لأنك قدمت ذكره بقولك (مَنْ) [٤] » . وقال ابن هشام وهو يتحدث عن شروط زيادة (مِنْ) : « أحدها : تَقدُّمُ نفي أو نهي أو استفهام بهل ... وزاد الفارسي الشرط ، كقوله:

وَمَهْمَا تكُنْ عند امْرِيءٍ مِنْ خليقةٍ

وإنْ خالها تَخْفَى على الناس تُعْلَم [٥] »

وجعلها هو عند إعراب (مهما) في البيت زائدة ، حيث (مهما) كما قال : « إمَّا خبر تكن ، وخليقة اسمها ، ومِنْ زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبي علي ، وإمَّا مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ...[٦]» . وعدها كذلك أيضاً ابن السَّيد ، وجعل (خليقة) اسم تكن [٧] . والذي أذهب إليه :

---

(١) البقرة : ٢٨٤ . (٢) الإسراء : ١٥ . (٣) النحل : ٥٣

(٤) المقتضب : ٣٥/٣ ، وانظر : ٦٧/٣ ، ١٤٩/٢

(٥) مغني اللبيب : ٤٢٥-٤٢٦

(٦) السابق : ٤٣٥-٤٣٦ ، وانظر الكشاف :١٤٥/٢-٤٢٦

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٨٩ .

(مهما) مبتدأ و(تكن) تامة وفاعلها ضمير مستتر يعود على (مهما) و(مِنْ خليقة) حال ، على زيادة (من) ، والخبر جملة (تعلم) . وبالإضافة إلى ماذهب إليه أبو علي ، نص ابن مالك على جواز زيادة (مِنْ) في الحال بقلة ، مستنداً إلى قراءة جاءت الحال فيها كذلك ، قال وهو يتحدث عن مواضع زيادة (مِنْ) : « وأشرت بقولي [١] : وربما دخلت على حال ، إلى قراءة [٢] زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد : (مَاكَانَ يَنْبَغِي لَنَا أن نَّتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ [٣]) ...[٤] » كما أنه وغيره نصوا [٥] مستندين إلى السماع على أن الحال قد تُجَرُّ بباء زائدة حملاً على الخبر .

وبعدما قدمنا نصل إلى أن طرد القاعدة وتوحيد النهج يقتضيان جعل الجار والمجرور – موضع البحث – حالاً كما هو في (يرفع الله الذين آمنوا منكم) : وذلك لأنَّا لو سلمنا أن الجار والمجرور في (ماننسخ من آية) ونحوها تمييز ، فما القول في (وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)[٦] ونحوها ، وجمهور النحاة على ان التمييز لايكون مؤكَّداً [٧] .

ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ [٨]

---

(١) انظر قوله : شرح التسهيل : ٣/١٣٠

(٢) انظر : المحتسب : ٢/١١٩ – ١٢٠ ، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه : ١٠٤

(٣) الفرقان : ١٨

(٤) شرح التسهيل : ٣/١٣٩–١٤٠ ، انظر : البحر : ٣٤٢–٣٤٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٢/٣٢١–٣٢٢ ، والمساعد على التسهيل : ٢/٧

(٦) آل عمران : ٩٢

(٧) انظر : مغني اللبيب : ٦٠٤ والهمع : /٧٣

(٨) النساء : ١٢٣ ، ١٢٤

فـ (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ) ، (من) فيه زائدة لتوكيد العموم ، و(ذكر) مجرور لفظاً منصوب محلاً على الحال هو وما عطف عليه . وهذا الجار والمجرور ليست وظيفته رفع الإبهام كما ذهب إليه بعضهم بدليل أنه لم يؤتَ به بعد : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) . وفائدة التوكيد هنا بينها الطاهر بن عاشور بقوله : « ووجه قوله (من ذكرٍ أو أنثى) قصد التعميم والرد على من يحرم المرأة حظوظاً كثيرةً من الخير من أهل الجاهلية أو من أهل الكتاب . وفي الحديث : (وَلْيَشْهَدْنَ الخيرَ ودعوةَ المسلمين) . و (مِنْ) لبيان الإبهام الذي في (مَنْ) الشرطية في قوله (وَمَن يَّعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ) [1] » . ووهمه في عبارته الأخيرة هو متابع فيه للزمخشري ومن جاء بعده من المفسرين ، إذ الزمخشري كما سبق أن أشرنا لم ينصَّ على الباب النحوي الذي ينضوي تحته الجار والمجرور في تلك المواضع ، بل كان يكتفي بالقول بأنَّ وظيفته رفع الإبهام . وهذا نصُّهُ عند تفسير الآية : « فإن قلت : ما الفرق بين (مِنْ) الأولى والثانية ؟ قلت : الأولى للتبعيض ، أراد : ومن يعمل بعض الصالحات ، لأن كُلًّا لا يتمكن من عمل كل الصالحات ، لاختلاف الأحوال ... والثانية لتبيين الإبهام في : (من يعمل) [2] ».وقال عند تفسير : (وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)[3] : « و(من) في (من شيء) لتبيين (ماتنفقوا) ، أي : من أي شيء كان طيباً تحبونه ، أو خبيثاً تكرهونه [4] » .

ثالثاً : الرافعة لاحتمال المجاز بالنص على أحد المعاني التي يدل عليها صاحبها :

ومن شواهد مجيء الحال المؤكدة ناصَّةً على أحد المعاني التي يدل عليها صاحبها وهي جار ومجرور مافي قول تعالى :

---

(١) التحرير والتنوير : ٣/٢١٠.
(٢) الكشاف : ١/٥٦٨ ، وانظر : ٢/٦٠٩ ، والدر المصون : ٤/٩٧ ، وروح المعاني : ٥/١٥٣
(٣) آل عمران : ٩٢ .
(٤) الكشاف : ١/٣٨٥

(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ) [١] .

فقوله (بغير الحق) في موضع نصب حال من (البغي) مُقرِّرة لما دلت عليه . هذا إنْ جعلنا (البغي) لايكون إلا بغير الحق [٢] ، أي إن اعتبرنا معناه : الظلم والاستطالة على الناس [٣] . أمَّا إذا نظرنا إلى (البغي) باعتبار وضعه وهو انه يكون في المحمود كما يكون في المذموم ، فإنَّ الحال هنا (بغير الحق) تكون مقرِّرة لصاحبها بالنصّ على أحد معنييه . قال الراغب « بغى : البغي طلب تجاوز الاقتصاد فيما يُتحرَّىٰ ، تجاوزه أوْ لم يتجاوزه ، فتارةً يعتبر في القدر الذي هوالكمية ، وتارةً يعتبر في الوصف الذي هو الكيفية ، يقال : بغيتَ الشيءَ إذا طلبتَ أكثرَ ممَّا يجب ، وابتغيتَ كذلك ...والبغي على حزبين : أحدهما محمود وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والفرض إلى التطوع والثاني مذمو م وهو تجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبه .. ولأن البغي يكون محموداً ومذموماً ، قال تعالى (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) [٤]، فخص العقوبة ببغيه بغير الحق . وأبغيتك أعنتك على طلبه ... وبغت السماء تجاوزت في المطر حدَّ المحتاج إليه ... [٥] » .

القسم الثاني : ماجيء به للتقرير ، بالنص على مدلول صاحب الحال كاملاً،وقد جاءت الحال المؤكدة لذلك المعنى مفردة وجاراً ومجروراً وجملة .

ومن شواهد المفردة مافي قوله تعالى :

وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا [٦] وقوله تعالى :

---

(١) الأعراف : ٣٣

(٢) انظر : الدر المصون : ٣٠٧/٥

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/٢-١٢٤ ، والكشاف : ١٠١/٢ ، وروح المعاني : ١١٢/٨ ، والتحرير والتنوير : ١٠٠/٨-١٠١

(٤) الشورى : ٤٢

(٥) المفردات : ٥٥ ، ٥٦ ، وانظر : قرة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر : ١٩١-١٩٣ ، وقاموس القرآن : ٧٥

(٦) يونس : ١٥

﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾ (١)

فـ (بَيِّنَات) في الموضعين حال من (آياتنا)(٢) مؤكدة ، ووظيفة التوكيد بها تقرير المعنى المستفاد من الآية (٣) ومن إضافتها إلى ضمير العزة . وفائدة « تقييد الآيات بهذا الوصف . تفظيع إنكارهم إيَّاها ؛ إذ ليس فيها ما يعذر به منكروها »(٤) . وجعل الزمخشري الوجه فيها أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة ،ولم يذكر غيره ، قال : « والوجه أن تكون حالاً مؤكدة كقوله تعالى (وهو الحق مصدقاً)(٥)، لأن آيات الله لا تكون إلا واضحة وحججاً»(٦) وتابعه الآلوسي حيث قال : « والوجه – كما في الكشاف – أن تكون (بينات) حالاً مؤكدة لمضمون الجملة ، وإن لم يكن عقدها من اسمين ؛ لأنَّ المعنى عليه » (٧)ومذهب إليه الزمخشري هنا من عدَّ الحال مُؤكدة لمضمون الجملة يتسق مع مذهبه في أن الحال لا تكون مؤكدة إلاَّ لمضمون الجملة الاسمية (٨) . وأكبر الظن أن ماسوغ له ذلك الوجه فيها، وقوع (ايات) مضافة إلى ضمير العزة مسبوقة بـ (تُتْلَى) في خمسة من مجموع المواضع التي وردت فيها كذلك ، وعددها سبعة . وإنما جعلتُ الحال هنا مؤكدة لصاحبها ؛ للارتباط بينَ دلالة كُلٍّ من الآية

---

(١) مريم : ٧٣ ، وانظر : آية الحج : ٧٢ ، سبأ : ٤٣ ، الجاثية : ٢٥ ، الأحقاف : ٧

(٢) الفريد : ٥٤١/٢

(٣) سبق بيان معنى الآية وأنها لاتكون إلا بيِّنة ، انظر : مبحث التوكيد ، فصل النعت ، وانظرايضاً : الفروق في اللغة : ٦٢ ، والمفردات : ٣٣

(٤) التحرير والتنوير : ٣٣٥/١٧

(٥) البقرة : ٩١

(٦) الكشاف : ٣٦/٣

(٧) روح المعاني : ١٢٤/١٦

(٨) انظر : المفصل : ٨١ .

والبينة ، إذ الآية لا تكون إلا بينة سواءً كانت آية متلوة أو غير متلوة ، وسواء كان عاملها مسنداً إليه تعالى ، أو ليس كذلك ، كما في قوله تعالى ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[1]، حيث (بينات) نعت مؤكد على مابُيِّنَ في فصل النعت . وعليه فالأحرى عدُّ (بينات) في هذا الباب حالاً مؤكدة لصاحبها طرداً للقاعدة .

ومن شواهد مجيء الحال لذلك الغرض وهي جملة اسمية مافي قوله تعالى :

﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾﴾[2]

فجملة (لا انفصام لها) الأليق بها أن تكون في محل نصبٍ حالاً من (الوثقى) وتحاشى العربون هذا الوجه ؛ تحاشياً للخلاف حول مسألة العامل في النعت ، أهو العامل في المنعوت أم العامل تبعية النعت للمنعوت ؟ وأميلُ في المسألة إلى اختيار المبرد وابن السراج وابن كيسان وابن الانباري – وينسب إلى سيبويه – وهو أن العامل فيه هو العامل في المنعوت [3] . وعلة اختياري لكون صاحب الحال (الوثقى) توضَّحُ بعد عرض ماذهب إليه المعربون حول صاحب هذه الحال . قال أبو البقاء : « (لا انفصام لها) في موضع نصب على الحال

---

(١) آل عمران : ٩٧

(٢) البقرة : ٢٥٦

(٣) انظر : المقتضب : ٣١٥/٤ ، وأسرار العربية : ٢١٤-٢١٥ ، نتائج الفكر : ٢٠٧ . ٢٣١ ، شرح جمل الزجاجي : ٢١٤/١ ، ٢١٥ ، ارتشاف الضرب : ٥٩٢/٢ ، ابن كيسان النحوي : ١٢٨-١٢٩ ، وانظر فيمن جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها : الجمل في النحو ٣٦٣-٣٦٤ ، الخصائص ٢٠/٢ ، ٦٠/٣-٦١ ، والمحتسب : ٢١١/١ – ٢١٢ ، ٢٧٦/٢، والتبيان : ١٢٠/١، ٦٧٩/٢، وشرح التسهيل : ٣٥٤/٢-٣٥٥، وشرح الكافية : ٢٣/٢، ومغني اللبيب : ٨٦٥-٨٦٦ .

من العروة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (الوُثْقى) »[١] . وقال أبو حيّان : « (لَا انْفِصَامَ لَهَا) : لا انكسار ولا انقطاع . قال الفرّاء : الانفصام والانقصام هما لُغتان ، وبالفاء أفصحُ . فرَّق بعضُهم[٢] بينهما فقال :الفَصْمُ انكسارٌ بغير بينونة ، والقَصْمُ انكسارٌ ببينونة . وهذه الجملة في موضع نصبٍ على الحال من العروة ، وقيل مِنَ الضمير المستكنّ في (الوثقى) . ويجوز أنْ يكونَ خبراً مُستأنفاً من اللّه عن العروة . و (لها) في موضع الخبر فتتعلّقُ بمحذوفٍ ، أيْ : كائنٌ لها »[٣] . وجوّز فيها تلك الأوجه أيضاً السمينُ[٤] والآلوسيّ[٥] ، غير أنّهما بدآ بالاستئناف . وجعلها ابن[٦] الأنباريّ حالاً منهما معاً ، وهو أقرب معنىً ممّا ذهب الباقون إليه . « والعروة : موضعُ شدِّ الأيْدي . وأصلُ المادّة يدلُّ على التعلُّق ، ومنه : عروتُه : ألممتُ به مُتعلّقاً واعتراه الهمُّ : تعلّقَ به . والوثقى : فُعْلى للتفضيل ، تأنيث الأوثق ، كفُضْلى تأنيث الأفضل وجمعها على وُثَقٍ ،نحو كُبرى وكُبَر »[٧] . ومعنى اسْتَمسكَ :«تمسّكَ ، فالسينُ والتاءُ للتأكيد ،كقوله(فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ)[٨]وقوله فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ[٩]وقول النابغة :(فاستنكحوا أُمَّ جابرٍ) : إذْ لا معنى لطلب التَّمسُّك بالعروة الوثقى بعدالإيمان، بل الإيمان التمسُّكُ نفسه»[١٠]. وإنما

---

(١) التبيان : ٢٠٦/١ ، وانظر : الفريد : ٤٩٧/١ .

(٢) انظر : الفروق في اللغة : ١٤٢ – ١٤٣ .

(٣) البحر : ٢٨٣/٢ .

(٤) انظر : الدُّر المصون : ٥٤٨/٢ .

(٥) انظر : روح المعاني : ١٤/٣ .

(٦) انظر : البيان : ١٦٨/١ .

(٧) الدُّر المصون : ٥٤٩/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٩/١ ، والمفردات : ٣٣٢ .

(٨) الزخرف : ٤٣ .

(٩) آل عمران : ١٩٥ .

(١٠) التحرير والتنوير : ٢٩/٣ .

كان الأليق بهذه الجملة أنْ تكون حالاً من الوثقى لأنَّ فيها تقريراً لمعناها الذي استُفيد من تضافر أمورٍ ثلاثة : مادّة الكلمة وصيغتها واقترانها بأل الجنسيّة . و على ذلك فليس في الجملة معنىً زائد على معنى (الوثقى). ويُؤيّدُ ما ذهبتُ إليه عدمُ التذييل بتلك الجملة في الموضع الآخر الذي وردتْ فيه (العُروة) منعوتةً بالوثقى ، في القرآن الكريم وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٢٢﴾ ﴾ (١)

وعدم النعت بـ (الوثقى) اكتفاءً بـ (لا انفصام لها) في قول الكميت :

فَهُمُ الآخذونَ مِنْ ثِقَةِ الأمْـ ـرِ بتقْواهُمُ وعُرًى لا انفصامِ (٢)

أمّا جعلُ الجملة حالاً من (العُروة) فيؤدّي إلى جعل (الوثقى) كاللّغو . وأمّا القول بالاستئناف فيُضعِفُهُ أنَّ المستأنفَ لم يُفِدْ فائدة جديدة ، هذا من ناحية ، ومنْ ناحية أخرى فلا مجال لتقدير سؤالٍ بدليل الاقتصار على الوثقى في الآية السّابقة .

شواهد الحال المؤكّدة لعاملها :

لم يُبيِّنِ النّحاة أنَّ توكيد الحال لعاملها يكون على أوجه شأنها شأن المؤكّدة لصاحبها ، وهو ما اتضح من استقراء أسلوب القرآن الكريم . حيث جيء فيه بالحال رافعةً لاحتمال المجاز في لفظ عاملها أوْ في السِّياق ، أوْ ناصّةً على أحد المعاني التي يدلّ عليها العامل ، أوْ للتثبيت والتقرير بالنّصّ على كل مدلول اللفظ المؤكّد ، حيث اقتضى المقام ذلك .

---

(١) لقمان : ٢٢ .

(٢)

القسم الأول : ما جيء به لرفع احتمال المجاز .

أولاً : الرافعة لاحتمال المجاز الناشيء من السِّياق :

وقد جيء بها لأداء تلك الوظيفة وهي مفردة في قوله تعالى (وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ)[١] .

فقوله (غير منقوص) حال من (نصيبهم) مؤكدة لمعنى التوفيه على الصحيح . قال الراغب : « الوافي : الذي بلغ التمام . يقال درهم وافٍ ، وكيل وافٍ ، وأوفيت الكيل والوزن ، قال تعالى (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إذا كِلْتُمْ) [٢] . وَفَىٰ بعهده يفي وفاءً ، وأوفى إذا تمَّمَ العهد ولم ينقض حفظه . . . وتوفية الشيء بذله وافياً ، واستيفاؤه تناوله وافيا ... »[٣] .

وقد حاول الزمخشري جعل الحال في الآية مبينة ، لا مؤكدة بناء على مذهبه في أنَّ الحال المؤكدة لا تكون مؤكدة الا لمضمون الجملة الاسمية . قال : « فإن قلتَ : كيف نصب (غَيْرَ مَنْقُوصٍ) حالاً عن النصيب الموفى ؟ قلتُ : يجوز أن يُوفىٰ وهو ناقص ، ويُوفىٰ وهو كامل . ألا تراك تقول : وفَّيْتُه شطر حقه ، وثلث حقه ، وحقه كاملاً وناقصاً » [٤] .

وردَّ ذلك أبو حيان حيث قال :« وهذه مغلطة : إذا قال : وفيته شطر حقه ، فالتوفيه وقعت في الشطر ، وكذا ثلث حقه ، والمعنى أعطيته الشطر أو الثلث

---

(١) هود : ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) الإسراء : ٣٥ .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٥٢٨ – ٥٢٩ ، وانظر قرة العيون النواظر ، لابن الجوزي : ٨٤ ، وتحفة الأريب ، لأبي حيان : ٢٩٢ ، وقاموس القرآن ، للدامغاني : ٤٩١ – ٤٩٣ ، واللسان : ١٥ / ٣٩٨ – ٤٠١ ، والمجموع الغيث في غريبي القرآن والحديث : ٣ / ٤٣٨ – ٤٣٩ .

(٤) الكشاف : ٢ / ٤٣١ – ٤٣٢ .

كاملاً لم أنقص منه شيئاً ، وأما قوله :وحقه كاملاً وناقصاً ،أمَّا (كاملاً) فصحيح ، وهى حال مؤكدة : لأنَّ التوفيه تقتضي الإكمال ، وأمَّا : وناقصاً ، فلا يقال : لمنافاته التوفيه » [١] .

ومال السمين الى مذهب الزمخشري في دلالة (وَفَّى) ، قال : « قوله (غير منقوص) حال من (نصيبهم) ، وفى ذلك احتمالات : أحدهما : أن تكون حالاً مؤكدة : لأن لفظ التوفيه يشعر بعدم النقص ، فقد استفيد معناها من عاملها ، وهو شأن المؤكدة . والثاني : أن تكون حالاً مُبيِّنة .

. . وفي منع الشيخ أن يقال :(وفيته حقه ناقصاً)نظر : إذ هو شائع في تركيبات الناس المعتبر قولهم ،لأن المراد بالتوفيه مطلق التأدية » [٢] . وذهب الآلوسي الى جعل الحال مُؤكِّدة رافعة لاحتمال المجاز ، إلاَّ أنِّي اختلف معه في مصدر ذلك الاحتمال ـ والله أعلم ـ، قال : « (وغير منقوص) : حال مؤكدة من النصيب ، كقوله تعالى (ثم وليتم مدبرين) [٣] . وفائدته دفع توهم التجوز ، والى هذا ذهب العلّامة الطيبي وقال : إنَّه الحق . . . فالسؤال عن وجه انتصاب هذه الحال قائم بعد . والأوْجَهُ أن يقال : استعملت التوفيه بمعنى الإعطاء ، كما استعمل التوفي بمعنى الأخذ ، ومن قال أعطيت فلانا حقه ، كان جديراً أن يؤكده بقوله (غير منقوص) انتهى . . . »[٤] .

ومصدر احتمال التجوز كما أراه ـ والله أعلم ـ مجيء (عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ) فى الاية السابقة وذلك قد يوهم استعمال (وفَّى) بمعنى (أُعطى) في هذا السياق ، ولرفع ذلك الوهم جيء بالحال ناصَّة على أنَّه استعمل على أصل وضعه غير مضمن معنى (أعطى)،واحتمال آخر منشؤه تصريح الآية بتفضله

---

(١) البحر : ٥/٢٦٦

(٢) الدر المصون : ٦ / ٣٩٥ – ٣٩٦ .

(٣) التوبة : ٢٥

(٤) روح المعاني : ١٢ / ١٤٨ ، وانظر : الفتوحات الإلهية : ٢ /٤٢٥ – ٤٢٦
وانظر : الانتصاف بهامش الكشاف : ٢ / ٤٣١ – ٤٣٢ ، هامش : (٢) .

سبحانه على عباده المؤمنين حيث جاء (عطاء غير مجذوذ) ، فَرُفِعَ ذلك الاحتمال بقوله (غير منقوص) .

وما ذهب اليه الزمخشري وأيده السمين حول دلالة التوفيه يرده استعمال (وفّى) غير متلو بما يفيد الكمال وعدم النقص ، إذ هو دال على ذلك بوضعه ومن ذلك قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾(١)

قال الآلوسي « وإنما توفون أجوركم » : أي تعطون أجزية أعمالكم وافية تامة . . . وفي لفظ التوفيه إشارة الى أنَّ بعض أجورهم من خير أو شر تصل اليهم قبل ذلك اليوم ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي . . . (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) . وقيل : النكتة في ذلك أنه قد يقع الجزاء ببعض الأعمال في الدنيا ، ولعل من ينكر عذاب القبر تتعينعنده هذه النكتة »(٢). ونجد الزمخشري عند تفسيره لهذه الاية يَرُدُّ ما سبق نقله عنه ، قال : « قرأ اليزيدي : (ذَائِقَةُ الْمَوْتَ) على الأصل . . فإنْ قلت : كيف اتصل به قوله (إنما توفون أجوركم) ؟ قلت : اتصاله به على أنّ كلكم تموتون ولابد لكم من الموت ، ولا توفون أجوركم على طاعتكم عقيب موتكم وإنما توفونها يوم قيامكم من القبور . فإن قلت : فهذا يوهم نفي ما يروي أن القبر روضة من رياض الجنة ، وحفرة من حفر النار . قلت : كلمة التوفيه تزيل هذا الوهم : لأن المعنى أن توفيه الأجور وتكميلها يكون ذلك اليوم ، وما يكون قبل ذلك فبعض الأجور »(٣) .

ثانياً – الرافعة لاحتمال المجاز بالنص على أحد المعاني التي يدل عليها العامل :

وقد جاءت الحال المؤكّدة لعاملها ناصّةً على أحد المعاني التي يدل

---

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٢) روح المعاني : ٤ / ١٤٦ .

(٣) الكشاف : ١ / ٤٤٩ ، وانظر : الفتوحات : ١ / ٣٤٣ .

عليها . فمن ذلك الفعل (ولّى ، وتولّى) فإنه يستعمل على أربعة أوجه [١] : انصرف،أبى،أعرض،انهزم.وعلى الرغم من أنَّ السِّياق يُحدِّدُالمعنى المرادفإنه قد يقتضي المقام أن يُؤكِّدَ المعنى المراد المدلول عليه من السِّياق ، فيؤتى بالحال ناصة عليه ، فتكون مؤكدة .

وقد جيء بالحال لتلك الوظيفة وهى جملة في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [٢]

وأيضاً في قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [٣]

فقد اختُلِفَ في وظيفة جملة (وهم معرضون) في الآيتين . فمن المفسرين من عدها مؤكدة بناء على أن التولى والاعراض بمعنًى ، ومنهم من عدها مبيِّنةً بناءً على اختلاف معنييها عندهم ، إذ جعلوا التولى بالبدن ، والإعراض بالقلب ، أو اختلاف متعلقي الفعلين ، ومنهم من جعلها معترضة وهم الذاهبون إلى أن المتولين غير المعرضين . قال السمين : « وأنتم معرضون » : في محل نصب على الحال من فاعل (توليتم) . وفيها قولان : أحدهما أنها حال مؤكدة لأن التولي والإعراض مترادفان . وقيل : مُبيِّنة ؛ فإن التولى بالبدن ، والإعراض بالقلب ، قاله أبو البقاء [٤] ، وقال بعده : (وقيل : توليتم يعني

---

(١) انظر : قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، للدامغاني : ٤٩٨ - ٤٤٩ ، والمفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني : ٥٣٤ .

(٢) البقرة : ٨٣ .

(٣) آل عمران : ٢٣ .

(٤) انظر : التبيان : ٨٥/١ .

آباءهم ، وأنتم معرضون ، يعني أنفسهم ، كما قال : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [١] أي : آباءهم . انتهى . وهذا يؤدي الى أن جملة (وأنتم معرضون) لا تكون حالاً لأن فاعل التولى في الحقيقة ليس صاحب الحال . وكذلك تكون مبينة إذا اختلف متعلق التولي والإعراض كما قال بعضهم : ثم توليتم عن أخذ ميثاقكم وأنتم معرضون عن هذا النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل : التولي والإعراض مأخوذان من سلوك الطريق ، وذلك أنه إذا سلك طريقاً ورجع عوده على بدئه سمي ذلك توليا . وإن سلك في عرض الطريق سمي إعراضاً [٢] » . والأحسن من ذلك والله اعلم - أن يقال :

أولاً : إن الجملة حال وهي مؤكدة : لأن سياق الايتين يفيد أنَّ المقصود بتوليهم في الموضعين إعراضهم . وذلك يقتضي أن يكون المتولون هم المعرضون لا غيرهم وهذا أبلغ في ذمّهم ، ولذا جيء بالحال جملة ، وجيء بالجملة اسمية ، للإشارة إلى كون هذه الخصلة دينهم وعادتهم التي لا تنفك عنهم . ويؤيد هذا مجيء هذه الجملة (وهم معرضون) بعد (تولى) ، في مقام لا يحتمل إلا أن يكون المقصود بها هو المسند إليه التولي [٣] ، وذلك في قوله تعالى :

﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [٤]

ثانياً : ليس (تولى) و(أعرض) بمعنى : إذ الأول أعم : فهو قد يدل

---

(١) البقرة : ٤٩ .

(٢) الدر المصون : ١ / ٤٧٢ ، انظر : ٣ / ٩٥ ، التفسير الكبير : ٧ / ٢٣٦ ، ١٨٢/٣ ، وروح المعاني : ١ / ٣١٠ ، ٣ / ١١١ ، والتحرير والتنوير : جـ١ ، ك١ : ٥٨٤ ، جـ٣ : ٢١٠ .

(٣) انظر سبب نزول الآية : الكشاف : ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، روح المعاني : ١٠/ ١٤٤ .

(٤) التوبة : ٧٥ ، ٧٦ .

على الإعراض وغيره . وليس التولي بالبدن فقط والإعراض بالقلب ، بل هو قد يكون بالبدن بمعنى الانصراف ، كما في قوله تعالى:

﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا ﴾[1] .

وقد يكون بالقلب بمعنى الإعراض كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾ ﴾[2]

وكما في قوله تعالى :

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ ﴾[3] .

وقد جاءت الحال جملة (وهم معرضون) مؤكدة بالنص على المراد من (تولى) وهو الإعراض في آيات البقرة ، وآل عمران والتوبة ، فيما سبق . وجاءت مؤكدة بالنص على المعنى المراد منه ، وهو الإنصراف بالبدن في (تولّوْا وأعينهم)وفي قوله تعالى:(وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا [4]مدبرين)[5]. فـ (مدبرين) حال مؤكدة لعاملها [6] .

---

(١) التوبة : ٩٢ .
(٢) آل عمران : ٢٠ .
(٣) النساء : ٨٠ .
(٤) جاء في الكشاف : ٣/١٢٢ : وقُرِيء (تولوا) بمعنى (تتولوا) ، ويقويها قوله (فتولوا عنه مدبرين) .
(٥) الأنبياء : ٥٧ .
(٦) التحرير والتنوير : ١٩ / ٩٧ .

القسم الثاني : ما جيء به للتقرير والتثبيت بالنص على كل مدلول عاملها :

وجيء بالحال المؤكدة للتثبيت والتقرير ناصة على لازم اللفظ المؤكَّدة له وهي جملة في قوله تعالى : (وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)[١] .

فجملة (وهم لا يظلمون) في محل نصب حال من(كل نفس) ، وهي حال مؤكدة . لعاملها : إذ التوفيه أن يعطى الإنسان ما يستحقه لا ينقص منه ولا يُزاد فيه،وذاك هو المراد بعدم الظلم في الآية . وقد ذكر ابن الجوزي أن من معاني الظلم النقص ، قال : « والظلم في القرآن على ستة أوجه : . . . والثالث : النقص ، ومنه في النساء : (وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) [٢] ، وفي الكهف : (وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا)[٣] ، وفي الأنبياء : (فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا) [٤] »[٥] ، قال السَّمين : « قوله (وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ) : جملة حالية من (كل نفس) ، وجُمِعَ اعتباراً بالمعنى ، وأعاد الضمير عليها أولاً مفرداً في (كسبت) اعتباراً باللفظ وقُدِّمَ اعتبار اللفظ لأنَّه الأصل ، ولأن اعتبار المعنى وقع رأس فاصلة فكان تأخيره أحسن . قال أبو البقاء [٦] : ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (يرجعون) على القراءة بالياء ، ويجوز أن يكون حالاً منه أيضاً على القراءة بالتاء ، على أنه خروج من الخطاب الى الغيبة كقوله تعالى (حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم)[٧]. ولا ضرورة تدعو إلى ما ذكر [٨] » . والسمين محق

---

(١) البقرة : ٢٨١ .
(٢) من الآية ٤٩ .
(٣) من الآية ٣٣ .
(٤) من الآية ٤٧ .
(٥) منتخب قرة العيون النواظر : ١٧٣ – ١٧٤ ، وانظر : معجم غريب القرآن ، لمحمد فؤاد عبد الباقي : ١٢٧ ، وتحفة الأريب : ١٧٨ .
(٦) انظر : التبيان : ١ / ٢٢٦ .
(٧) يونس : ٢٢ .
(٨) الدر المصون : ٢ / ٦٥٠ ، وانظر ص ٢٧٢ من الجزء نفسه : روح المعاني : ٣ / ٥٤ ، التحرير والتنوير : جـ٣ : ٩٧.

فيما قال : إذ جَعْلُها حالاً مما ذكر أبو البقاء يؤدى الى تفكيك النظم ، إذ المقام مقام تحذير وتخويف من ذلك اليوم ولذا أوثر بيانه بواسطة النعت على الإضافة ، حيث لم يقل يوم القيامة ونحوه ، وذلك اقتضى طمأنة النفوس المؤمنة العاملة لمرضاته تعالى، فأكد المعنى الذي دل عليه (توفى) بتلك الجملة . وذلك هو سرُّ الانتقال من الخطاب إلى الغيبة في قراءة الياء كما ذهب ابن جني حيث قال : « ومن ذلك قراءة الحسن : (وَاتَّقُوا يَوْماً يُرْجَعُونَ فِيهِ) بياء مضمومه . قال أبو الفتح : فيه أنه ترك الخطاب الى لفظ الغيبة . . . غير أنه تُصوِّرَ فيه معنىً مطروقاً هنا فحمل الكلام عليه . وذلك أنه كأنه قال:واتقوا يوماً يرجع فيه البشر إلى الله ، فأضمر على ذلك فقال : يُرْجَعُونَ فيه الى الله.وقد شاع واتسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى ، وترك الظاهر إليه .. وكأنه ـ والله أعلم ـ إنما عدل فيه عن الخطاب إلى الغيبة فقال : يرجعون بالياء ، رفقاً من الله سبحانه وتعالى بصالحي عباده المطيعين لأمره . وذلك أن العود إلى الله للحساب أعظم ما يُخَوَّفُهُ ويتوعدُ به العباد . فإذا قرىء (تُرْجَعُونَ فيه إلى الله) فقد خوطبوا بأمر عظيم يكاد يستهلك ذكره المطيعين العابدين فكأنه تعالى انحرف عنهم بذكر الرجعة فقال (يُرْجَعُونَ فيه الى الله) . ومعلوم أن كُلاً واردٌ هناك على أهول أمر وأشنع خطر ، فقال : يُرجعون فيه ، فصار كأنه قال : يجازون أو يعاقبون ، أو يطالبون بجزائهم فيه . فيصير محصوله من بعد : فاتقوا أنتم يا مطيعون يوماً يُعذَّبُ فيه العاصون . ومن قرأ بالتاء فإنه فضل تحذير للمؤمنين نظراً لهم واهتماماً بما يعقب السلامة بحذرهم . . .[1] » .

---

(١) المحتسب : ١ / ١٤٥ ، انظر : البحر المحيط : ٢ / ٣٤١ .

شواهد الحال المؤكدة لمضمون الجملة

أصَّلَ سيبويه شروط الجملة التي تأتي الحال مؤكدة لمضمونها - أوْ لمضمون خبرها - [١] وبيَّنَ مقامات هذه الحال والعامل فيها ولم يبقَ لمن جاء بعده إلاَّ ترديد ما أصَّلَهُ باستثناء قِلَّة أضافوا اليسير،ونعرض هنا ما جاء عن سيبويه وما أضافه أو خالف فيه غيره .

قال : « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة . والأسماء المبهمة : هذا وهذان وهذه . . . وهو وهي وهما . . وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنيّ على الأسماء غير المبهمة .

فأمَّا المبنيُّ على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدالله منطلقاً . . . وهذا عبدالله معروفاً . . . والمعنى أنَّكَ تريد أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبدالله : لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : أنظر إليه منطلقاً . . . وأما هو فعلامة مضمر،وهو مبتدأ،وحال ما بعده كحاله بعد هذا . وذلك قولك : هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً . وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : اثبته [٢] ، أو الزمه معروفا . فصار المعروف حالاً ، كما كان المنطلق حالاً حين قلت : هذا زيد منطلقاً . والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت : معروفاً . ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يُعرَّف ويؤكد ، فلو ذُكِرَ هنا الانطلاق كان غير جائز : لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده . ومعنى قوله معروفاً : لا شَكَّ ، وليس ذا في (منطلق) . وكذلك هو الحق بيناً ومعلوماً ، لأن ذا مما

---

(١) من النحاة من يسمى هذه الحال المؤكدة لمضمون الخبر ، انظر : شرح الكافيه : للرضي : ١ / ٢١٥ .

(٢) ذكر المحقق أنها جاءت في نسخة (ط) : (انتبه) ، وقد تكون صحيحة : إذ جاء في المتن قبلها : والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ، وكذلك جاءت في نسخة شرح السيرافي : ٢ / ١٩٥ .

يوضح ويؤكد به الحق . . . وقد يكون (هذا) وصواحبه بمنزلة (هو) يعرف به ، تقول : هذا عبدالله فاعْرِفْه : إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردتَ أن تعرِّفَ شيئاً بحضرتك . وقد تقول : هو عبدالله ، وأنا عبدالله ، فاخراً أو مُؤعِداً ، أي : اعرفني بما كنت تعرف وبما بلغك عني : ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبدالله كريماً جواداً ، وهو عبدالله شجاعاً بطلا . وتقول : إني عبدالله : مصغراً نفسه لربه ، ثم تُفسِّر حال العبيد فتقول : آكلاً كما تأكل العبيد . . . وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ، ولا تريد أن تعرِّفه بأنه زيد أو عمرو . وكذلك إذا لم تُوْعِدْ ولم تفخر ، أو تصغِّر نفسك : لأنك في هذه الاحوال تُعرِّفُ ما ترى أنه قد جُهِلَ ، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخراً،أو تهديداً ، أو وعيداً ، فصار هذا كتعريفك إيَّاه باسمه .

وإنَّما ذكر الخليل رحمهُ الله هذا ، لتعرفَ ما يُحالُ منه وما يحسن ، فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخَلْفِ إذا عرفوا الإعراب . وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبدالله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً ، كان محالاً : لأنه إنَّما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية : لأنَّ (هو) و (أنا) : علامتان للمضمر ، وإنما يُضْمِرُ إذا عَلِمَ أنَّكَ قد عرفتَ من يعني . إلا أنَّ رجلاً لو كان خلف حائط أوْ في موضع تجهله فيه ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً .

وأمّا ما ينتصب لأنه خبرٌ مبنيٌّ على اسم غير مبهم فقولك : أخوك عبدالله

معروفاً . هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الإسم الذي بعد هو وأخواتها [١] » . وقال في موضع آخر [٢] : « ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر ، قول العرب : هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك ، وهو رجلُ صدقٍ معروفاً ذاك ، وهو رجل صدق بيّناً ذاك ، كأنه قال : هذا رجل صدق معروفاً صلاحه،فصار حالاً وقع فيه أمر ، لأنك إذا قلت : هو رجل صدق ، فقد أخبرت بأمر واقع ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال . ولو رفعت كان جائزاً على أن تجعله صفة ، كأنك قلت : هو رجل معروف صلاحه ومثل ذلك : مررت برجل حسنةٍ أمهُ كريماً أبوها ، زعم الخليل أنه أخبر عن الحُسْن أنه وجب لها في هذه الحال . وهو كقولك : مررت برجل ذاهبةٍ فرسُهُ مكسوراً سرجُها ، والأول كقولك : هو رجلُ صدقٍ معروفاً صدقه . وإن شئت قلت : معروف ذلك ، ومعلوم ذلك ، على قولك : ذاك معروف وذاك معلوم . سمعته من الخليل [٣] » ونخرج من هذين النصين بأمور :

الأول : أن صاحب الحال هو الخبر ، ويؤخذ ذلك من قوله « هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة . . . وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على الأسماء غير المبهمة » . وقد وافقه على ذلك الأخفش حيث ذكر أن (مُصَدِّقاً) في قوله تعالى (وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا) [٤] ، انتصب لأنه خبر معرفة[٥] . وابن جنى حيث قال : « . . . ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال ، ومن ذلك قوله سبحانه (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) ، فـ (مصدقاً) حال من الحق والناصب له غير الرافع للحق ، وعليه البيت :

---

(١) الكتاب : ٢/٧٧-٨١، وانظر شرح السيرافي : ٢/١٩٤-١٩٦.

(٢) في باب : « ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته » : الكتاب : ٢/٨٨ .

(٣) الكتاب :٢/٩٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٢/٤٠ ، والأصول في النحو : ١/١٥٢ .

(٤) البقرة : ٩١ .

(٥) انظر معاني القرآن : ١/٣٢٣ .

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي وهل بدارةَ يا للنَّاس من عارِ...»[١]

ومكي بن أبي طالب حيث قال « قوله : (مُصَدِّقاً) : حال من الحق مؤكدة ، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام . . . » [٢] .

ويبدو أن ذلك مذهب الرضيّ [٣] أيضاً : إذ هو من مجوزي أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ، وممن يرى أن العامل في هذه الحال معنى الكلام .

أمَّا جمهور النحاة والمفسرين المعربين فيبدو أنهم خالفوا في ذلك ، يشير إلى تلك المخالفة قول أبي البقاء ـ معرباً (مُصدقاً) أيضاً ـ : « مصدقاً حال مؤكدة ، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل ، إذ المعنى : وهو ثابت مصدقاً ، وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم ، وعند آخرين صاحب الحال ضمير دلَّ عليه الكلام،و (الحق) مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمُّل اسم الفاعل له عندهم » [٤] .

هذا وقد لاحظت أنَّ المعربين كثيراً ما يتحاشون ذكر صاحب هذه الحال : فراراً من الأشكال .

الأمر الثاني : أن حكم أسماء الإشارة ـ إذا وقعت مبتدأً،حكم الضمائر وغيرها من الأسماء غير المبهمة ، في مجيء الحال بعدها مؤكدة لمضمون الجملة إذا كانت ناصَّةً على ما عُلِمَ من نسبة الإسناد ضمناً ، يؤخذ ذلك من قوله « فأمَّا المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدالله منطلقاً ، . . . وهذا عبدالله معروفاً » . وعرض مواقف النحاة بعده من هذه المسألة يأتي عند عرض موقفهم من مسألة العامل في هذه الحال .

---

(١) الخصائص : ٣ / ٦٠ ، وانظر : ٢ / ٢٦٨ ، والمحتسب : ٢ / ٢٧٦ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٠٥

(٣) انظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠٤ ، ٢١٥ .

(٤) التبيان : ١ / ٩٣ ، وانظر : الدر المصون : ١ / ٥١٦ ، الفتوحات : ١ / ٧٩ ، شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٣٨٧ – ٣٨٨ .

الأمر الثالث : أن العامل ـ عنده ـ قد يكون مذكوراً ، وذلك عندما يكون المبتدأ اسم إشارة ، وهو مفاد النص أعلاه ، إذ هو قد بيَّنَ أن الناطق بنحو : هذا زيد منطلقاً ، مقصده تنبيه المخاطب الى الحال التي عليها زيد في ذلك الموقف ، وعلى ذلك فإن مقصد الناطق بنحو : هذا عبدالله معروفاً ، تنبيه المخاطب إلى ما عُرِف عن المتحدث عنه واستقر له .

أمّا إنْ لم يكن المبتدأ اسم اشارة ، فإن قوله « وقد تقول : هو عبدالله ، وأنا عبدالله ، فاخراً أو موعداً ، أي : اعرفني بما كنت تعرف وبما بلغك عنّي ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبدالله كريماً جواداً ، . . . » ، يفيد أن العامل في الحال معنى الجملة المؤكدة وممَّا يُستدلُّ به على ذلك أيضاً ، أنه نصَّ عند حديثه عن المصدر المؤكد ـ بقسميه ـ على أن ناصبه فعل مقدر ، على حين لم ينصَّ على ذلك هنا ، ويبدو أن النحاة وعلى رأسهم السيرافي صاروا إلى تعميم مذهبه هناك على ما نحن بصدده قال : « واعلم أن نصبَ هذا الباب المؤكَّدَ به ـ العام منه وما وُكِّدَ به نفسه ـ يُنصبُ على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لِمَ) ، كأنه قال : أُحُقُّ حقاً . . . [1] » .

وخلاصة هذا الأمر أنه ليس الفرق بين الحال المؤكدة لمضمون الجملة والمؤكدة لصاحبها في كون عامل الأولى محذوفاً وجوباً ـ كما ذهب إليه جمهور النحاة بعده ـ بل في كون نسبة الإسناد معلومة أو مجهولة، وفيما يدل عليه لفظ الحال : فإنْ كانت النسبة معلومة ولفظ الحال ناصٌّ على ما عُرِفَ واستقرَّ ـ حقيقة أو ادعاءً ـ فالحال مؤكدة لمضمون الجملة ، وإن فُقِدَ هذان الشرطان أو أحدهما فهي مبنيّة أو مؤكدة لصاحبها . فجملتا : هذا زيد منطلقاً ، وهذا زيد معروفاً ، متفقتان في كون الخبر معلوماً للمخاطب ، ومختلفتان في وظيفة الحال ؛ إذ هي في الأولى مؤسسة وفي الثانية مؤكدة ، وهذا الاختلاف مصدره دلالة لفظ

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٨٣ .

الحال . وقد أكَّدَ سيبويه على كون نسبة الإسناد معلومة ، في الجملة الأولى ونحوها في باب آخر ، حيث قال : « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ . فأما الرفع فقولك هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا ، وهما بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : هذا منطلق . . . وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً . جعلت (الرجل) مبنياً على (هذا) ، وجعلت الخبر حالاً قد صار فيها ، فصار كقولك هذا عبدالله منطلقاً . وإنّما يريد في هذا الموضع أن يُذَكِّرَ المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد ، وإنما أشار فقال : هذا منطلق.فكأنَّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده ، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف » [١] . وقد وصف الزجاج الحال في مثل هذا التركيب بقوله : « ومثل هذه الحال من لطيف النحو وغوامضه : إذ لا يجوز إلا حيث يُعْرَفُ الخبر . ففي قولك : هذا زيد قائماً ، لا يقال إلا لمن يعرفه فيفيده قيامه . ولو لم يكن كذلك لزم ألا يكون زيداً عند عدم القيام ، وليس بصحيح » [٢] .

أما مذهب النحاة بعده من هذين الأمرين ، فجمهورهم ـ كما هو معلوم ـ على وجوب كون الجزئين معرفتين جامدين جموداً محضاً ، وعلى وجوب حذف العامل . ونصَّ ابن مالك يوضح ذلك شاملاً مختصراً ، قال : « ويؤكد بها في بيان يقين ، أو فخر ، أو تعظيم . . . خبر جملة جزآها معرفتان جامدان جموداً محضاً . وعاملها (أَحُقُّ) ، أو نحوه مضمراً بعدهما ، لا الخبر مؤولاً بمسمًّى ، خلافاً للزجاج ، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف » [٣] .

---

(١) السابق : ٢ / ٨٦ – ٨٧ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢ / ١٩٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٦٣ – ٦٤ ، وانظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٢ / ٢٩٤ ، والتحرير والتنوير : ١٨ /٧١ – ٧٢ .

(٣) التسهيل : ١١٢ ، وانظر : المقتضب : ٤ / ٣١٠ – ٣١١ ، شرح المفصل : ٢ / ٦٥ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١ / ٥٦٦ – ٥٦٨ ، ٥٧١ ، والكافية : ١٠٦ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٢٣ ، والايضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٤٢ – ٣٤٤ ، مفتاح الإعراب : ٦٧ وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٢ – ٣٦٣ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٤٤ – ٣٤٦ ، شرح شذور الذهب : ٣١٨ – ٣٢٠ ، والجامع الصغير في النحو : ١٢٠ / ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٧٦ – ٢٧٧ ، وهمع الهوامع : ٤ / ٣٩ – ٤٠ .

وما يترتب على هذين الشرطين أنه لا يمكن عدُّ الحال مؤكدة لمضمون الجملة إنْ كان المبتدأ اسم إشارة أو كان الخبر مما يمكن تأويله بالمشتق . فقد ذكر الأشموني وغيره أن ابن مالك عدّ الحال مؤكدة لعاملها في نحو: زيد أبوك عطوفاً ، و : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً)، وذلك لتأوّل الأب بالعاطف وتأوّل الحق بالبيّن[١] . قال الأشموني – شارحاً بيت الألفية :

وإنْ تُؤَكِّد جملة فمضمرُ عامِلُها ولفظُها يُؤخَّـرُ :

« تنبيه : قد يؤخذ من كلامه ما أُخِذَ من الشروط : تعريف جزأي الجملة ، من تسميتها مؤكدة ، لأنه لا يؤكد إلاّ ما قد عُرِفَ . وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة : لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقاً أوْ في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها[٢] ، لا للجملة . ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بيّناً ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنىً دون لفظ : لأن الأب[٣] والحق صالحان للعمل ...»[٤] . وذكر نحواً من ذلك الأزهري[٥] والصبان[٦] . وصنيع ابن عقيل في شرحه على التسهيل يُشير إلى ذلك المذهب وإلى موافقته له فيما يتعلق بالمثال الثاني ، أما المثال الأول فقد عدَّ الحال فيه مؤكدة لمضمون الجملة ، قال – شارحاً قول ابن مالك : « يُؤكِّدُ بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يُشبهه »[٧]– : « نحو : (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُّدْبِرِينَ)[٨] ... ونحو : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) . ومن مُثُلِ سيبويه : هو رجلٌ صدقٍ معلوما ذلك ، أي : معلوماً صلاحه ، كذا قدره سيبويه . ورجل صدق ، بمعنى صالح ، فأجري مجرى هو صالح معلومٌ صلاحه »[٩] .

---

(١) انظر : الصبان على الأشموني : ٢/١٩٢– ١٩٣ .

(٢) ردّ عليه ذلك الصبان : ٢/١٩٢ .

(٣) ذكر الصبان أنه لم يجعل (الأخ) كالأب ، لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب : ٢/١٩٣ .

(٤) شرح الأشموني : ١/٤٣٠–٤٣١ .

(٥) انظر : التصريح : ١/٣٨٧ – ٣٨٨ .

(٦) انظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٢/١٩٢–١٩٣.

(٧) التسهيل :

(٨) التوبة : ٢٥ .

(٩) المساعد : ٢/٤٠ وانظر ص : ٤٢ .

على أنَّ من النحاة من يُفهمُ من فحوى كلامه وتمثيله أنه يُجيزُ ما أجازه سيبويه وهو أن يكون المبتدأ ـ في الجملة المؤكَّدة ـ اسم إشارة ، ويكون هو العامل في الحال . ومن هؤلاء عبدالقاهر عند شرحه لكلام أُبيِّ عليٍّ على (جارة) في قول الشاعر : * يا جارتا ما أَنْتِ جارة *

قال : « قال الشيخ أبو علي : . . . يجوز أن يكون موضع (جارة) الموقوف عليه آخرها نصباً بأنه تمييز . . . ويجوز أنْ يكون موضعها نصباً على الحال ، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل ، لأن معنى (ما أنت جارة) : نَبُلْتِ جارةً ، فتنصب (جارة)كما أنتصب (آية) ، في قوله تعالى : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيةً)[١] . قال الشيخ الإمام عبدالقاهر : . . . شُبِّه هذا بآية . . وذاك أنَّ العامل في الآية ما في الكلام من معنى الفعل ، لأن قوله : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ) بمنزلة قولك : تنبَّهوا ، فكما تقول : تنبهوا لها آية ، فتكون (آية) حالاً من تنبهوا ، كذلك يكون حكم (هذه ناقة الله لكم آية) . وعلى هذا قالوا : هذا زيد معروفاً ، كأنه قيل : انتبه له معروفاً »[٢] . كما تُفْهَمُ تلك الإجازة من تمثيل ابن الشجري حيث قال : « ومن الحال قولهم : هو زيد معروفاً ، وفي التنزيل (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) ، فهذه حال مؤكدة : لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً ، ومثله (وَهَذا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً)[٣] ، لأن الاستقامة تلزم صراط الله ، ولأن قولك هو زيد قد دلَّ على أنه معروف عندك فجئت بقولك معروفاً مؤكداً به »[٤] ومن تمثيل ابن بركات المهلبي ، قال : « والمؤكدة : له عليَّ ألفٌ

---

(١) الأعراف : ٧٣ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٧٢٤ – ٧٢٧ .

(٣) الأنعام : ١٣٦

(٤) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٨٥ .

عُرْفاً ، وكقوله تعالى (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) و (هَذا بَعْلِي شَيْخاً) [١] » [٢] .
والإسفراييني والرضى وسيأتي نصهما المشير الى ذلك .

هذه مواقف النحاة فيما يتعلق بالعامل إذا كان المبتدأ اسم اشارة ، أما فيما يتعلق به اذا كان المبتدأ جامداً جموداً محضاً فالذي يبدو أن أول من نصَّ على وجوب تقدير العامل بأحقُّ ونحوه السيرافي ، قال : « فإذا قال : هو زيد معروفاً فكأنه قال لا شك فيه ، وكأنه قال : أحق ذلك . والعامل فيه (أَحَقُّ) وما أشبهه وليس في (هو) ولافي (زيد) معنى فعل يعمل في معروفاً ، ولكن الجملة دلت على أحق وأعرف ونحو ذلك . . . » [٣] .

وقال أيضاً : « وإنَّما جاز : أخوك عبدالله معروفا ، لأنه توكيد للخبر ، والعامل فيه أحق ذلك وما أشبهه . وتوكيد الجملة بأحق ونظائره كتوكيدها باليمين ، إذا قلت : أخوك عبدالله ، وأنا عبدالله – والله – وإنما هي جملة يؤكد بها جملة . وكان أبو إسحاق الزجاج يقول في قوله (أنا ابنُ دارةَ معروفاً به نَسَبي) يجعل الخبر نائباً عن مسمى ويجعل فيه ذِكْراً من الأول ، ويجعل العامل في (معروفا) هو خبر الاسم الموضوع موضع الاسم . والقول عندي هو الأول - والله أعلم » [٤] .

هذا وللزجاج نصٌّ يفيد أ العامل عنده معنى التنبيه ، وهو ما نسبه النحاة لابن خروف قال - عند اعراب قوله تعالى : (وهو الحق مصدقاً لما معهم) - : « نصب (مصدِّقاً) على الحال،وهذه حال مؤكدة ، زعم سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن قولك : هو زيد قائماً ، خطأ . . . فأما قولك : هو زيد معروفا ، وهو الحق مصدقاً ففي الحال فائدة ، كأنك قلت : انتبه له معروفاً ، وكأنه بمنزله قولك : هو زيد حقاً . . . [٥] » .

---

(١) هود : ٧٢ .
(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٢٦ ، هذا وعَدُّ (عُرْفاً) في المثال حالاً مخالف لما عليه النحاة ، إذ هو في الحقيقة مصدر مؤكد لنفسه .
(٣) شرح السيرافي : ٢ / ١٩٥ .
(٤) السابق : ٢ / ١٩٦ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٤ .

فريقًا

على أن من النحاة فريقًا لم يرتضِ ما ذهب اليه السيرافي ، وقد نصوا على أن العامل معنى الكلام ويبدو أن أول من ذهب الى ذلك بعد سيبويه أبو عليّ الفارسي ، كما جاء في نصه السابق نقله ، إذ هو قد جعل الناصب لـ (جارة) على الحال معنى الكلام ونجتزئ منه بقوله : « . . ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال ، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل ، لأن معنى (ما أنت جارة) : نبلت جارة . . . [١] » . وكما في نصه التالي ، قال : « إذا قلت : هذا زيد حقاً ، وهذا زيد الحق ، نصبت (الحق) بالمعنى ، لأنك إذا قلت : هذا زيد ، فكأنك قلت : أحق ذلك . فلما كان هذا المعنى ، جاز النصب [٢] » . ويبدو أن ابن الشجري متابع له حيث قال : « . . والعامل في (معروفا) ومصدقاً) وما اشبهه معنى الجملة ، ولهذا لا يجيز النحويون : معروفاً هو زيد[٣] ».وارتضى ذلك المذهب جماعة ، منهم ابن بركات المهلبي ، قال ـ وهو يتحدث عن عوامل الحال ـ : « الخامس : معنى الجملة ، نحو : هو زيد معروفاً ، أي : تحققه واعرفه ، ومثل قوله :

* أنا ابن دارة معروفاً *

فالعامل في الحال ما في الكلام من معنى الافتخار [٤] » وأبو البقاء يوضح ذلك قوله وهو يشرح أحد أبيات لا مية الشنْفَرَى ، وهو :

هُمُ الأهلُ لا مستودعُ السرِّ ذائعٌ لديهم ولا الجاني بما جَرَّ يُخْذَلُ

حيث قال : « هم الأهل : مبتدأ وخبر.. فإن قيل : فما موضع الجملة التي هي : لا مستودع ... قيل : موضعها حال . فإن قيل : (هم) لا يعمل في الحال ،

---

(١) المقتصد : ٢ / ٧٢٥ .

(٢) المسائل المنثورة : ١٧ .

(٣) الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٨٥ .

(٤) نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٣٠ – ٢٣١ .

العامل معنى الجملة ، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ، أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ويرحم مرحوماً وحق ذلك مصدقاً . وذلك لأن الجملة وإنْ كان جزأها جامدين جموداً محضاً فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزئيها إلىٰ الآخر معنًى من معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى : أنا زيد : أنا كائن زيداً . فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على أحدهما لضعفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها [١] » .

وممّن ارتضىٰ هذا المذهب أيضاً ابن ابي الربيع ، فقد قال : « وتكون الحال مؤكدة وذلك يكون على وجهين : أحدهما : التوكيد العام ، نحو قوله :

* أنا ابن دارةَ معروفاً بها نسبي *

والعامل في الحال معنى الكلام ، التقدير : اعرفني في هذه الحال.ويجرى هذا في الأخبار كلها . الثاني : التوكيد الخاص ، نحو قولك : أنا عنترة شجاعاً ، أي : اعرفني كما بلغك عني [٢] » .

الأمر الرابع : أن خبر المبتدأ في الجملة المؤكّدة بالحال قد يكون نكرة وذلك ما يشير اليه قوله : « هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك . . . [٣] » .

على أني لم أعثر ـ فيما رجعت اليه ـ على إشارة تبيّنُ موقف النحاة من ذلك الأمر إلّا عند ابن عقيل حيث قال : « وفي البسيط : وقد يجوز

---

(١) شرح الكافية : ٢ / ٥١ – ٥٢ ، وفي النص دليل على أنه من القائلين بجواز أن يكون المبتدأ في الجملة المذكورة اسم إشارة ، إذ هو عَد (آية) حالاً مؤكدة لمضمون الجملة ،وسيأتي نص آخر يفيد ذلك ، كما أنه نص على أن الزجاجي من مجوزي أن يعمل في الحال ، عموماً معنى الكلام : شرح الكافية : ٢ / ٢٦ .

(٢) الملخص فى ضبط قوانين العربية : ١/٣٩١ ـ ٣٩٢ .

(٣) الكتاب : ٢/٩٢ .

أن يكون الخبر نكرة [١] » .

الأمر الخامس : أن هذه الحال قد تكون جملة إسمية . ويستفاد ذلك من قوله « هو رجل صدق معلوماً ذاك . . . وإن شئت قلت : معروف ذلك ، ومعلوم ذلك ، على قولك : ذاك معروف ، وذاك معلوم ، سمعته من الخليل [٢]» . وذهب الى ذلك جماعة واشترطوا لتلك الجملة ألّا تُرْبَطَ بالواو.ويؤخذ من شاهد أورده السيوطي أن الجملة قد تكون فعلية أيضاً . قال الإسفراييني : « وتقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ، لا تحادها بما قبلها ، نحو : هو الحق لا شك فيه ، ونحو قوله تعالى: (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)[٣] ، على أحد الوجوه [٤] » . وقال السيوطي ـ متحدثاً عن رابط جملة الحال بصاحبها : « ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط ، وهو ضمير صاحبها ، أو الواو . ويتعين الضمير في المؤكدة ، كقوله : * خالي ابنُ كبشةَ قد علمتَ مكانه *

وقولك : هو زيد لا شك فيه . فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير » [٥] .

وممن ذهب الى وقوع الحال المؤكدة جملة أيضاً السكّاكيّ [٦] ، وابن مالك [٧] ، وابن عقيل ، [٨] ، وابن هشام [٩] ، والأشموني [١٠] .

وما أذهبُ إليه بشأن الربط بالواو هو أنه يمتنع الربط بها إنْ كانت

---

(١) المساعد على التسهيل : ٢/٤٢ .
(٢) الكتاب : ٢/٩٢ .
(٣) البقرة : ٢ ، ومن هنا تعلم إجازته لمجيء المبتدأ في الجملة المؤكدة اسم إشارة .
(٤) لباب الإعراب : ٣٣١ .
(٥) الهمع : ٤/٤٥ ـ ٤٦ .
(٦) أنظر : مفتاح العلوم : ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .
(٧) انظر التسهيل : ١١٤ .
(٨) أنظر : المساعد على التسهيل : ٢/٤٤ .
(٩) أنظر : روح المعاني : ٨/٤٨ .
(١٠) أنظر شرح الأشموني : ١/٤٣٢ .

الجملة المؤكِّدة مُقرِّرة [١] ، أمَّا إنْ كانت للاستدلال على مضمون ما سبق فيجوز فيها الامران : الإتيان بالواو وتركه . وذهب الآلوسي الى أن المؤكدة - عموماً - يجوز اقترانها بالواو ، قال « والحال المؤكِّدة تقترن بالواو لا سيما اذا كانت الجملة اسمية [٢] » . وللمجيء بالواو هنا نظير في كلامهم ، من ذلك عطف المصدر على جملة بالواو مع كون المراد بالعطف التوكيد ، قال الرضي - وهو يتحدث عن المواضع التي يكون فيها حذف عامل المصدر قياسياً - : « ومما يُشْبِهُ أنْ يكون قياساً كلُّ مصدر عطف على جملة بالواو،والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه ، كما يقول المجيب للطالب : نَعَمْ ونِعْمَةُ عين . أي : أفعلُ وأُنْعِمُ عينك إنعاما ، أيْ أُقِرُّها . فحذف الزوائد وأضافَ الى المفعول . . . وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضاً كما تقدم . ويقول الرادُّ : لا أفعلُ ذلك ولا كيداً ولا همّاً . . . ويقول الرادُّ على الناهي : لأفعلَنَّ ذلك ورغماً [٣] » .

السادس : أن الخبر في الجملة المؤكَّدة بالحال يأتي جاراً ومجروراً فيُؤتى بالحال مُقرِّرَةً لمعنى متعلقه ، أوْلَهُ وللاختصاص الذي يفيده تقديمه على المسند إليه (المبتدأ) . ويستدل على ذلك بما يأتي ، قال سيبويه : « ومثل قولك : فيها عبدالله قائماً : هو لك خالصاً وهو لك خالص . كأنَّ قولك : هو لك ، بمنزلة أُهبه لك ، ثم قلتَ : خالصاً . ومن قال : فيهاعبدالله قائم ، قال : هو لك خالص ، فيصير (خالص) مبنياً على (هو) كما كان (قائم) مبنياً على (عبدالله) ، و (فيها) لغو إلّا أنَّك ذكرت (فيها) لتبيِّنَ أين القيام وكذلك (لك) إنما أردتَ أن تبيِّن لمن الخالص . . . وبعض العرب يقول : هو لك الجماءُ الغفيرُ

---

(١) سيأتي نصُّ الرضي الذي يبين أن هذه الحال قسمان : الأول: يُقرِّر معنى الجملة . والثاني : يُستدلُّ به على ذلك المضمون .

(٢) روح المعاني : ١١٣/١٧ .

(٣) شرح الكافية : ١٢٦/١ .

، يرفع كما يرفع (الخالص) . والنصب أكثر ، لأن (الجماء الغفير) بمنزلة المصدر ، فكأنه قال : هو لك خلوصاً ،، فهذا تمثيل ولا يتكلم به . ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف قوله :

إنَّ لكم أصلَ البلاد وعرضها فالخيرُ فيكم ثابتاً مبذولاً [١] » .

وقال المبرد : « تقول : هذا لك كافياً ، فتنصب لما في الكلام من معنى الفعل : لأن معنى (لك) تملكه . فإنْ أردتَ أن تلغي (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) خبر الإبتداء وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية [٢] » . موطن الاستدلال من هذين النَصَّين اختلاف وظيفة الحال ـ ومرجعه دلالة لفظ الحال ـ في : هو لك خالصاً ، عنها في : هذا لك كافياً ، إذ هي في الأوَّل مقررة لمضمون الخبر ، والدليل على ذلك استواء معنى الرفع والنصب ، إذ معنى : هو خالص لك : هو لك . وذلك ما يشير اليه صنيع سيبويه حيث فسَّرَ : هو لك الجماء الغفير بـ (خُلوصاً) . وهي في المثال الثاني مُؤسِّسة ، فقد أفادت وجوب اكتفاء المخاطب بما صار ملكاً له وإذا تأملنا قول الشاعر : * فالخير فيكم ثابتاً مبذولاً *

نجد أن الحال (ثابتاً) [٣] لم تفد غير تقرير المعنى المستفاد من قوله (الخير فيكم) : إذ معناه أن هذا الجنس مستقر وثابت للمدوحين .

ولعدِّ الحال في هذه المواطن مؤكدة لما استفيد من هيئة التركيب ، نظير في المصادر المؤكِّدة . يشير الى ذلك قول الرضي التالي : « ومنها ما وقع

---

(١) الكتاب : ٢/٩١ ـ ٩٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢١٦ ـ ٢١٧ ، والأصول في النحو : ٢/٢١ .

(٢) المقتضب : ٢/٩١ ـ ٩٢ ، وانظر : ٣ / ٢٧٤ .

(٣) قال الأعلم : « فنصب ثابتاً على الحال من الخبر » : النكت : ١/٤٨٨ وقال ابو عليّ في التعليقة ١/٢٦٧ : « الحال التي هي : ثابتاً مبذولاً من (لكم) والتقدير : إن لكم أصل البلاد ثابتاً مبذولاً » .

مؤكداً مضمون جملة لا محتمل لها غيره، مثل : له عليَّ ألفٌ درهم اعترافاً . ويسمى توكيداً لنفسه . . . ومنه قوله :

إنّي لآمنحُكِ الصُّدُودَ وإنّني ـ قَسَماً ـ إليكِ مع الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

لأن (قسماً) بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب (إنَّ) واللام . فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يوكد جملة تدل على المصدر نصاً [١] » .

وبعد تحرير القول في هذه المسألة نبين الإضافة المهمة للنحاة بعد سيبويه ـ فيما يتعلق بها ـ .

وهي بيانهم أن التوكيد بهذه الحال كما يكون لتقرير مضمون الجملة السابقة ، يكون للاستدلال على ذلك المضمون .

قال الرضيُّ : « ... تجيء إمَّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإمَّا للإستدلال على مضمونه . ومضمون الخبر إمَّا فخر ، كقوله :

أنا ابن دارة مشهوراً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عارِ

وكقولك : أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو شجاعاً ، إذ لا يقول مثله إلَّا مَنِ اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود ، وعمرو بالشجاعة . فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة . وإمَّا تعظيم لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملاً، أو تصاغُر لنفسك نحو: أنا عبدالله أكلاً كما يأكل العبيد[٢]،

---

(١) شرح الكافيه : ١ / ١٢٣ .

(٢) أوضح ابن الحاجب أن قوله (أنا عبدالله أكلا) الخ لا يستقيم أن يكون (أكلاً) حالاً مؤكـــدة إن قصد بعبدالله العلمية : « لأن (أكلاً) ليس فيه تقرير في أنَّه (عبدالله) ولا في أن اســـمه غير (عبدالله) ، إلَّا أنْ يكون اشتهر بأنه يأكل كما يأكل العبد ، وهـو لم يرد هذا المعنى ، وإنما أراد معنى العبودية من حيث الإضافـــة . . . » : أنظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/٣٤٢ ، ٣٤٤ .

أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوماً ، أو تهديد ، نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء ، أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفاً ، و (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً) ، وهو زيد معروفاً ، (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) . فقولك : آكلاً ، ومرحوماً ، ومصدقاً ، للاستدلال على مضمون الخبر وقوله (مشهوراً بها نسبي) ، وقولك : كاملاً ، وسفاك الدماء ، وآية ، ومعروفاً ، ومصدّقاً ، لتقرير مضمون الجملة وتأكيده . وقولك (عطوفاً) لكليهما . وإنّما سمّيَ الكلُّ حالاً مؤكدة وان لم يكن القسم الاول ، اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكداً - إذ ليس في كونه حقاً معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقاً ، وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين - : لأن مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة فإنّ التصديق لازم حقيقة القرآن [1] فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية لازمة في الأغلب للمسكنة [2] » . وقال ابن الربيع : « وأما الحال المؤكدة فتكون على وجهين :

احدهما : أن يكون مقتضاها مفهوماً من الكلام الأوّل .

الثاني : ألاّ يكون مُقتضاها مفهوماً من الكلام المتقدم .

فمثال الأول : أنا عنترة شجاعاً ، وما أشبهَ ذلك . ومثال الثاني ما

---

(١) رفض السهيلي هذا التفسير - وهو محق - إذ قال : « ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له ، بل الحق في نفسه حق وإن لم يكن مصدقاً لغيره . . . » : نتائج الفكر : ٣٩٧ . ولذا فإن الصحيح أن يقال : فإنّ التصديق للكتب المنزلة (لما معهم) مما يستدلّ به على كونه حقاً : إذ كانت حقاً ، وهو مصدّقٌ ذلك الحق ، فهو على هذا حق ، أي أن تصديقه ذلك من أدلة كونه حقاً . وبيّن أبو حيان كيفية الإستدلال بمصدقاً على كون القرآن حقاً بقوله : (مصدقاً) : حال مؤكدة . . . وفيه إشارة إلى كونه وحياً : لأنه عليه السلام لم يكن قارئاً كاتباً وأتى ببيان ما في كتب الله ، ولا يكون ذلك إلّا مِنَ الله تعالى » : البحر : ٣١٣/٧ .

(٢) شرح الكافيه : ٢١٥/١ .

أنشده سيبويه : * أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي *

فلا يلزم من كونه ابن دارة أن يكون معروفاً بها : قد يكون الانسان من قبيلة ولا يكون معروفاً بها نسبه ولا يدريه كل أحد . فإن قلت : فبأيّ وجهٍ يقال إنها مؤكدة ؟ فنقول : لما قال أنا ابنُ دارةَ ، أراد ان يخبر بنسبه ، فقوله (معروفاً بها نسبي) يؤكد ذلك . فهو من هذا الوجه مؤكد ، ومن وجه آخر مبيِّن . . . . ونظير ما قلته من ان الحال الموكدة تكون على وجهين قولهم : له عليَّ ألفٌ درهم عُرْفا ، وقولهم : له عليَّ ألف درهم حقاً . فعرفاً مصدر مؤكدٌ لقوله له عليَّ ألف درهم وهو مفهوم من مقتضى الجملة . و (حقا) مصدر مؤكد لقوله له عليَّ ألف درهم ، وإن لم يكن مفهوماً من مقتضى الكلام الأول ، وقيل فيه مؤكد : لأنك حين قلت : له عليَّ ألفٌ درهم ، قصدت إثبات هذا الخبر وقولك : حقاً ، إثبات الخبر ، فهو من هذه الجهة مؤكِّد وهو من جهة أخرى مُبيِّنٌ أنَّ إخبارك كان على وجه التحقيق ولم يكن على جهة الظن . وجعل سيبويه قول العرب : له عليَّ ألفٌ درهم حقاً ، مؤكداً ، وله عليَّ ألفٌ درهم عرفاً ، مؤكداً أيضا ، وجعلهما بابين لما ذكرته [1]» .

وعندي وجه ثالث : وهو رفع الاحتمال .

أي أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة شأنها شأن المؤكدة لغيرها ـ صاحبها أو عاملها ـ تكون للتقرير ، أو الاستدلال أو رفع الاحتمال . والاحتمال قد يكون منشأهُ دلالة اللفظ ، أو التركيب ، أو العادة والعرف .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [2]

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/٥٢١ ـ ٥٢٢ ، ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ، وانظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٣٤١ ـ ٣٤٣ ، ٣٩١ ـ ٣٩٢ .

(٢) البقرة : ٣٩ .

فالجملة الاسمية (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) في محل نصب حال [١] من (أَصْحَابُ النَّارِ) . وهي حال مؤكدة لمضمون جملة (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) ، برفعها احتمال ألاّ يراد بالصحبة كمالها . إذِ الصُّحْبَةُ « أدناها الاقتران بالشيء في زمنٍ ما ، وأعلاها المخالطة والملازمة [٢] » . قال ابو حيان : « الصحبة : الاقتران . . . وهي لمطلق الاقتران في زمانٍ ما [٣] » . وقال عنها عند تفسير الآية : « والصحبة معناها الاقتران بالشيء ، والغالب في العرف أن تطلق على الملازمة ، وإن كان أصلها في اللغة أن تُطلق على مطلق الاقتران . والمراد هنا الملازمة الدائمة ولذلك أكّده بقوله : (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [٤]» . وقال ابن عطيّة : « والصحبة الاقتران بالشيء في حالةٍ ما في زمنٍ ما . فإن كانت الملازمة والخلطة فهو كمال الصحبة.وهكذا هي صحبة أهل النار لها . وبهذا القول ينفكّ الخلاف في تسمية الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ : لأن مراتبهم متباينة ، أقلُّها الاقتران في الإسلام والزمن ، وأكثرها الخلطة والملازمة [٥]» . أمّا الخلود فهو « المكث في الحياة أو المُلك أو المكان مدة طويلة لا انتهاء لها . وهل يطلق على المدة الطويلة التي لها انتهاء بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز ، قولان . وقال زهير :

فلو كان حَمْدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم تمتْ ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بِمُخْلِدِ[٦]».

---

(١) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٢١٧/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٨٩/١ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٦/١ ، التبيان : ٥٦/١ ، والبحر : ١٧١/١ ، والدر المصون : ٣٠٦/١ ، وروح المعاني : ٢٤١/١ .

(٢) تلك عبارة محققي المحرر الوجيز : أنظر : ٢٦٦/١ هاش (١) .

(٣) البحر : ١٦٠/١ .

(٤) السابق : ١٧١/١ .

(٥) المحرر الوجيز : ٢٦٦/١ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٣٠/١ .

(٦) البحر : ١١٠/١ .

وقال القرطبي : « الخلود : البقاء ، ومنه جنة الخلد . وقد يستعمل مجازاً فيما يطول . ومنه قولهم في الدعاء : خَلَّدَ اللَّهُ ملكه ، أي طوّله . قال زهير :

أَلَا لا أرى على الحوادث باقياً ولاخالداً إلّا الجبالَ الرواسيا

وأما الذي في الآية فهو أبديٌّ حقيقة [١] » .

وقد جوّز بعض المعربين في الجملة غيرَ ما قدّمْتُ ، قال أبو حيان : « ويحتمل أن تكون هذه الجملة حالية كماجاء ت في مكان آخر : (أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)[٢] ، فيكون إذ ذاك لها موضع من الإعراب نصب . ويحتمل أن تكون جملة مفسرة لما انبهم في قوله (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) ، ففسر وبيّن أن هذه الصحبة لا يراد بها مطلق الاقتران ، بل الخلود ، فلا يكون لها إذ ذاك موضع من الاعراب . ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً عن المبتدأ الذي هو (أولئك) ، فيكون قد أخبر عنه بخبرين ، أحدهما مفرد ، والآخر جملة ، وذلك على مذهب من يرى ذلك [٣] فتكون في موضع رفع [٤]» . وقال الآلوسي ـ معرباً : (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ)ـ : « وهذه الجملة خبر عن (الذين) . ويحتمل أن يكون اسم الاشارة بدلاً منه أو عطف بيان ، والأصحابُ خبره . والجملة الاسمية بَعْدُ في حيّز النصب على الحالية . . وجوّزَ كونها حالاً من النار [٥] لاشتمالها على ضميرها ، والعامل معنى الإضافة أو

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢٤١/١ ، وانظر التفسير الكبير : ١٤٢/٢ ـ ١٤٣ ، وروح المعاني : ١٤١/١ .

(٢) الأحقاف : ١٤ .

(٣) مذاهب النحاة تجاه تعدد الخبر ثلاثة : الأول أجاز تعدده مطلقاً ، والثاني منعه مطلقاً وهو مذهب ابن عصفور والثالث منع تعدده مختلفاً بالأفراد والجملة وهو اختيار أبي على ، والصحيح هو الأول أنظر : مغني اللبيب : ٥٦٢ .

(٤) البحر : ١٧١/١ ، وانظر التحرير والتنوير : ٤٤٦/١ ، حيث أوجب فيها صاحبةُ أن تكون مفسّرة .

(٥) ذكر هذا الوجه ابو البقاء وضعّفه السمين : انظر : التبيان : ٥٦/١ والدر المصون : ٣٠٦/١ .

اللام المقدرة . أو في حَيِّز الرفع على أنها خبر آخر لأولئك ، قال ابوحيان . . . [١] » .

وأرى بعد تأمل جميع هذه الأوجه أن ما قدمته هو الوجه ـ والله اعلم ـ ويلاحظ على الجملة المؤكَّدة (أولئك أصحاب النار) أن المبتدأ فيها اسم إشارة ، وهو كما رأينا جائز عند سيبويه وجمع من النحاة .

وقد جيء بالحال لتلك الوظيفة ، والمبتدأ في الجملة المؤكَّد مضمونها اسم موصول والخبر جار ومجرور في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ ﴾[٢] .

فـ (خالدين) حال من الضمير في الخبر [٣]. وهي حال مؤكدة رافعة لاحتمال تصوُّرِ إمكانية خروجهم من النار ، وذلك أن الظرفية (في نَارِ جَهَنَّمَ) وإن أفادت استقرارهم فيها واشتمالها عليهم ، إلَّا أنها في أصل وضعها لا تفيد التأبيد . ويرى الطاهر بن عاشور أنّ ذلك الاحتمال منشؤه زعم اليهود أن النار لا تمسهم إلَّا أياماً معدودة ، قال : « وتأكيد الخبر بـ (إنّ) للرد على أهل الكتاب الذين يزعمون أنَّهم لا تمسُّهم النار إلَّا أياماً معدودة ، فإنَّ الظرفية التي اقتضتها (في) تفيد أنهم غير خارجين منها وتأكد ذلك بقوله (خالدين فيها) ، وأما المشركون فقد انكروا الجزاء رأساً [٤]» .

وقد جيء بالحال لرفع الاحتمال الذي منشؤه ما اعتاده الناس في الدنيا ـ وهي جملة اسمية ، والمبتدأ في الجملة المؤكدة نكرة والخبر جار

---

(١) روح المعاني : ٢٤١ .
(٢) البينة : ٦ .
(٣) انظر : اعراب القرآن ، للنحاس : ٤٧٢/٥ ، والتبيان : ١٢٩٨/٢ ، والفتوحات : ٥٧١/٤ .
(٤) التحرير والتنوير : ٤٨٣/٣٠ .

تعالى

ومجرور - في قوله تعالى :

(وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾)[١] .

فمع أن قوله (لَهُمْ جَنَّاتٍ) إخبار عن حصول المِلْك ، ومع أن في تقديم الخبر إفادة اختصاصهـــم بتلك الجنات ، إلا أنَّه جيء بالجملة الحالية [٢] (وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) ، لأن المخاطبين تعوَّدوا انقطاع اللذات في الدنيا ، ومجرد تطرُّق الوهم إلىٰ الخاطر باحتمال انقطاع ما وُعِدُوا به ينغِّصُ استبشارهم بما بُشِّروا به ، ولذا رُفِعَ احتمال تطرق هذا الوهم عقب الفراغ من تعداد ما أُعِدَّ لهم في هـذه الجنات « لأن النعمة كلما كانت أعظم كان خوف انقطاعها أعظم وقعاً في القلب ، وذلك يقتضي أن لا ينفك أهل الثواب البتةَ من الغمِّ والحسرة [٣] » .

المخاطبين

قال أبو حيان : « ولما ذكر تعالى مسكن المؤمنين ومطعمهم ومنكحهم وكانت هذه الملاذ لا تبلغ درجة الكمال مع توقع خوف الزوال ولذلك قيل :

أشدُّ الغمِّ عندي في سرورٍ ... تيقَّنَ عنه صاحبه ارتحالا

أعقب ذلك بما يزيل تنغيص التنعُّم بذكر الخلود في دار النعيم فقال تعالى (وهم فيها خالدون)[٤] » .

---

(١) البقرة : ٢٥ .

(٢) انظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢٠٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٤/١ ، والدر المصون : ٢٢٠/١ .

(٣) التفسير الكبير : ١٤٣/٢ ، وانظر : ١٣٨ .

(٤) البحر : ١١٨/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٠٥/١ ، والتحرير : ٣٥٧/١ .

والتحرير

شواهد المؤكدة لما في مضمون من الإنكار ونحوه :

كما تأتي الحال قرينة للإنكار والتوبيخ ونحوهما، تأتي مؤكدة لتلك المعاني المستفادة من مضمون الجملة السابقة عليها .

والظاهر أن الغالب على الجملة السابقة للحال أن تكون فعلية ، أما الحال فقد جاءت جملة اسمية وفعلية إلا أن الفعلية أكثر وروداً .

وتلك الوظيفة لم ينصَّ عليها المقعدون - فيما أُعلم - وإنّما أشار اليها المفسرون المعربون .

وقد جاء ت الحال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ، وهي جملة فعلية في قوله تعالى :

﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ (١)

فالجملة الفعلية (ما سبقكم بها من أحد) المختار فيها أن تكون في محل نصب حال من الضمير في(تأتون) ، أو من (الفاحشة) . وعدَّها كذلك أبو البقاء (٢) ، وأبو حيان (٣) . وهي عند الزمخشري (٤) وأبي السعود (٥) ، والآلوسي (٦) مستأنفة . وجوز السمين فيها الوجهين (٧).

---

(١) الأعراف : ٨٠ ، ٨١ .

(٢) انظر التبيان : ٥٨١/١ .

(٣) انظر البحر : ٣٣٣/٤ .

(٤) انظر الكشاف : ١٢٥/٢ ، ٤٥١/٣ .

(٥) انظر الفتوحات الإلهية : ١٦١/٢ .

(٦) انظر روح المعاني : ١٦٩/٨ ، ١٥٣/٢٠ .

(٧) انظر الدر المصون : ٣٧٠ - ٣٧١ .

قال أبو حيان : « والاستفهام هو على جهة الإنكار والتوبيخ والتوقيف على هذا الفعل القبيح . . ولمّا كان هذا الفعل معهوداً قبحه ومركوزاً في العقول فحشه ، أتى معرفاً بالألف واللام ، أو تكون (أل) فيه للجنس على سبيل المبالغة ، كأنه لشدة قبحه جُعِلَ جميع الفواحش . . . [١]» .

وتلك الجملة مؤكدة لما في جملة (أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ) من الإنكار والتوبيخ ، لأن فيها استدلالاً لما انكره ـ عليه السلام ـ عليهم ، إذ « مباشرة القبيح قبيحة واختراعه أقبح [٢]» . وسبب جعلها مؤكدة للإنكار ، لا قرينة له ، كون قبح تلك الفاحشة معهوداً و مركوزاً في العقول ـ كما قال ابو حيان ـ وأمرٌ آخر بينه الآلوسي بقوله : « لا يتوهم أن سبب إنكار الفاحشة كونها مخترعة ولولاهُ لماأُنكرتْ : إذ لا مجال له بعد كونها فاحشة . ووجه كون هذه الجملة مؤكدة للنكير أنها مؤذنة باختراع السوء ، ولا شك أن اختراعه أسوأ : إذ لا مجال للاعتذار عنه كمااعتذروا عن عبادة الأصنام ـ مثلاً ـ بقولهم : إناً وجدنا آباءنا [٣]» .

وجاءت تلك الجملة إسمية في قوله تعالى :

﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ [٤]

فجملة (وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) « جملة حالية من فاعل (تأتون) مفيدة لتأكيد الانكار : فإنَّ تعاطي القبيح من العالم بقبحه أقبح و أشنع . و (تبصرون) : من بصر القلب أي تفعلونها،والحال أنَّكُمْ تعلمون علماً يقيناً كونها كذلك . ويجوز أن يكون من بصر العين ، أي : وأنتم ترون وتشاهدون كونها فاحشة ، على تنزيل ذلك لظهوره منزلة المحسوس . وقيل : مفعول (تبصرون) من المحسوسات حقيقة ، أي : وأنتم تبصرون آثار العصاة قبلكم ، أو وأنتم ينظر بعضكم بعضاً لا يستتر ولا يتحاشى من إظهار ذلك لعدم اكتراثكم به . ووجه إفادة الجملة على الاحتمالين تأكيد الانكار أيضاً ظاهرٌ [٥]» .

---

(١) البحر : ٣٣٣/٤ .
(٢) الفتوحات الإلهية : ١٦١/٢ ، نقلاً عن ابي السعود .
(٣) روح المعاني : ١٦٩/٨ ، وانظر : ١٥٣/٢٠ وانظر : التحرير والتنوير ٢٤١/١٩ .
(٤) النمل : ٥٤ .
(٥) روح المعاني : ١٩ / ١٢٦ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١٢٥/٤ ، والكشاف : ٣٧٤/٣ ، والبحر : ٨٦/٧ ، والفتوحات : ٣٢٠/٣ .

شواهد الحال المؤكدة لحال سابقة عليها :

جاءت الحال في أسلوب القرآن الكريم مؤكدة لغير صاحبها أو عاملها أو مضمون الجملة ، بل لحالٍ أخرى . والغرض من التوكيد بها رفع الاحتمال أو تثبيت المعنى وتقريره .

وهذا القسم لم يتطرق للحديث عنه أحد من النحاة - بحسب علمي - بل نجد منهم من يمنع تعدد الحال لواحد ، وقد حُرِّرَ القول في هذه المسألة في مبحث المبالغة . وقد جاءت لحال المؤكَّدة لحال أخرى مفردة وجملة .

فمن الأول ما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ۝٣٠ حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾[1]

فـ (حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ) ، حالان من الواو في (اجْتَنِبُوا) [2]. والثانية مؤكدة للأولى ، كما ذهب اليه الجلالان [3]. وقد جعل الآلوسي الحالين مؤكدتين ولكن لم يُبيِّن المؤكَّد[4]. وإنما أُكِّدَ (حنفاء) بقوله (غير مشركين به شيئاً) ، لأن الحَنَفَ لفظ مشترك بين معانٍ وقد مرَّتْ دلالته بمراحل وأصل إطلاقه في اللغة على الميْل . قال الزجاج : « معنى الحنيفية في اللغة الميل [5]» . وقال النحاس : « الحَنَفُ في اللغة : إقبال صدر القدم على الأخرى من خِلْقَة لا تزول ، فمعنى الحنيف عند العرب : المائل الى الإسلام على الحقيقة [6]» . وبيَّنَ أبو عبيدة بعض مراحل تطور دلالة هذا اللفظ بقوله : « الحنيف في الجاهلية من كان على دين ابراهيم ، ثم سمِّي مَن اختتن وحجَّ البيت حنيفاً ، لمَّا تناسخت السنون ، وبقي

---

(١) الحج : ٣٠ ، ٣١ .
(٢) انظر اعراب القرآن ، للنحاس : ٩٦/٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٩٢ ، والتبيان : ٩٤١/٢ وجوز ابن عطية (غير مشركين) أن تكون صفة لحنفاء ، انظر : المحرر الوجيز : ١٩٨/١١ .
(٣) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ١٦٥/٣ ، وانظر الفتوحات : ١٦٦/٣ .
(٤) انظر روح المعاني : ١٤٩/١٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢١٣/١ .
(٦) إعراب القرآن :٣٨٥/١، وانظر : الكشاف :١٩٤/١، ٥٦٩ ، والتفسيرالكبير : ٣٣/٢٣ .

من يعبد الأوثان من العرب قالوا : نحن حنفاء على دين إبراهيم ، ولم يتمسّكوا منه إلّا بحج البيت والختان . والحنيف اليوم : المسلم . قال ذو الرُّمَّة :

إذا خالفَ الظلُّ العشيَّ رأيته حنيفاً ومِنْ قرْن الضُّحى يتنصَّرُ

يعني الحرباء »[١] وجاء في اللسان « حنف : الحنف في القدمين : إقبال كل واحدة منهما على الأخرى بإبهامها . . . أبو عمرو : الحنيف : المائل من خير إلى شرّ ، أو من شر الى خير : قال ثعلب : ومنه أُخِذَ الحنف ، والله أعلم . . . أبو زيد : الحنيف المستقيم : وأنشد :

تَعلَّمْ أنّ سيهديكُمْ إلينا طريقٌ لا يجور بكم حنيفُ

وقال ابن عرفة : في قوله عز وجل : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً *[٢] : قد قيل : إن الحنف الاستقامة ، وإنما قيل للمائل الرجل أحنف ، تفاؤلاً بالإستقامة . . . الجوهري : الحنيف : المسلم ، وقد سمّي المستقيم بذلك كما سمّي الغراب أعور . وقال أبو عبيدة في قوله عز وجل : (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) قال : من كان على دين إبراهيم ، فهو حنيف عند العرب ، وكان عبدة الأوثان في الجاهلية يقولون نحن حنفاء على دين إبراهيم ، فلما جاء الإسلام سمُّوا المسلم حنيفاً . وقال الأخفش [٣] : الحنيف المسلم ، وكان في الجاهلية يقال لمن اختتن وحجّ البيت حنيف ، لأن العرب لم تتمسك في الجاهلية بشيء من دين إبراهيم غير الختان وحجّ البيت ، فكل من اختتن وحجّ قيل له حنيف ، فلما جاء الإسلام تمادت الحنيفية ، فالحنيف المسلم . . . الزجاجي : الحنيف في الجاهلية من كان يحج البيت ويغتسل من الجنابة ويختتن ، فلما جاء الإسلام كان الحنيف المسلم ، وقيل له حنيف لعدوله عن الشرك . . . وحَسَبٌ حنيف : أي حديث إسلاميٌّ لا قديم له . . . [٤] » . فمرور دلالة هذا اللفظ بهذه المراحل تعيِّنُ ـ عند استخدامه بمعنى المسلم الموحِّد ـ سبقه أو اتباعه بما يحدِّدُ المقصود به تحديداً

---

(١) مجاز القرآن :١/٥٨ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ١/١٣٩ – ١٤٠ .

(٢) البقرة : ١٣٥ .

(٣) لم يتحدث عن اللفظة في معاني القرآن .

(٤) اللسان : ٩/٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، مع شيء يسير من تقديم بعض الأقوال على بعض ، وانظر : المفردات في غريب القرآن : ١٣٣ ـ ١٣٤ ، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث : ١/٥١٢ ـ ٥١٣ ، وتفسير غريب القرآن ٦٦ .

دقيقاً يرفع شائبة كل احتمال : إذ القضية التي أريد جعله علماً عليها تتصل بالعقيدة وسلامتها [١] . ومراجعة المواضع التي جيء فيها بهذا اللفظ ـ في القرآن الكريم ، وعددها اثنا عشر موضعاً [٢] تبيِّنُ أنه لم يستخدم منفرداً قطُّ ، أيّاً كان موقعه الإعرابي .

ومما جاءت الحال مؤكدة لحال أخرى وهي جملة قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [٣]

فـ (بَغْتَةً) مصدر واقع موقع الحال ، وصاحبها الضمير المنصوب في (أخذناهم) ومعنى بغتة : « فجأة . . . وبغته ـ كمنعه ـ فجأه ، أي هجم عليه من غير شعور [٤] » . قال السمين : « والبغت والبغتة مفاجأة الشيء بسرعة من غير اعتداد له ولا جعل بالٍ منه حتى لو استشعر الإنسان به ثم جاءه بسرعة لا يقال فيه بغتة . ولذلك قال الشاعر :

إذا بغَتتْ أشياءُ قد كان قبلها قديماً فلا تعتدَّها بَغَتَاتِ [٥] »

والشعور : « علم الشيء علم حسٍّ ، من الشِّعار. ومشاعر الإنسان

---

(١) قال الطاهر بن عاشور عن حنيف :« وهو لقب للذي يؤمن بالله وحده دون شريك » : التحرير والتنوير : ٣٠ / ٤٨١ .

(٢) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٢٢٠ .

(٣) الأعراف : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) روح المعاني : ١٣٢/٧ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤١/٢ : المفردات : ٥٥ ، وتفسير غريب القرآن لابن الملقِّن : ١٢٩ .

(٥) الدر المصون : ٥٩٥/٤ ، وانظر : الجامع : ٤٢٦/٦ ، ٢٥٢/٧ .

حواسه [١] » . وقوله تعالى (وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ) « أبلغ في الذمّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون : فإنّ البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وُصِفُوا بنهاية الذهاب عن الفهم [٢] » . وفي وضوء ما تبيَّنَ من دلالة اللفظين تكون جملة (وهم لا يشعرون) مؤكدة لقوله (بَغْتَةً) إذ هي مقررة لمعناها ، قال السمين : « وقوله (وهم لا يشعرون) حال أيضاً ، وهي في قوة المؤكدة : لأن (بغتة) تفيد إفادتها ، سواء أعربنا (بغتة) حالاً أم مصدرا [٣] » .

واقتضى تقرير المعنى وتثبيته مقام التهديد والتنبيه ، فإذا علم المعرضون عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعن قبول ما جاءهم به سنةَ الله في الأمم الماضية ـ وهم على حال تشابه حالها من الإعراض والغفلة والاغترار وبطر النعمة ـ تنبهوا لتجنب ما يمكن أن يحلَّ بهم وهم لا يستطيعون له دفعاً .

---

(١) الكشاف : ٥٩/١، وانظر أيضاً : ٦٤ ـ ٦٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١٥٨/٤ ، وانظر : تفسير ابن ابي الربيع : ٩٥/١ ـ ٩٦ ، ١١٢ .

(٣) الدر المصون : ٣٩٠/٥ .

القسم الثاني

الخصائص

الانتقال
الاشتقاق
التعريف والتنكير

الانتقـــال :

رأينا مشاركة الحال للنعت في أداء بعضِ وظائفِه ، وهي التخصيص والتعميم وبيان الجنس ، وغير ذلك . كما رأيناها تشارك بعضاً آخر من الأبواب النحوية في أداء بعض وظائفها . وبناءً على ذلك فإن الحديث عن الانتقال باعتباره خصيصة من خصائص الحال ، ينبغي أن يُقَيَّد بأن يُقال : إنَّ الانتقال أو ما في حكمه شرط في الحال المؤسَّسة التي جيء بها لبيان الهيئة ، أي هو شرط باعتبار الوظيفة الأساسية للباب .

هذا هو مذهب كثير من متقدمي النحاة [١] ، ويدل عليه ذهابهم إلى أن الفيصل في جعل الاسم تابعاً لما قبله نعتاً ، أو نصبه على الحال هو الدلالة ، أي دلالته على سمة ثابتة عُرِفَ بها المحدَّثُ عنه ، أوْ على سمة ليست كذلك ، أي مرتبطة بوقت وقوع الحدث . وسبق في فصل النعت [٢] نقل بعض من تلك النصوص ، ونستأنس ببعضٍ آخر هنا . قال المبرد :

« اعلم أنك إذا قلت : جاء ني عبد الله ، وقصدتُ إلى زيد ، فخفت أن يعرف السامع اثنين أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد ، قلت : الطويل ، أو العاقل ، أو الراكب أو ماأشبه ذلك من الصفات ، لتفصل بين من تعني وبين من خفت أن يلتبس به . كأنك قلت : جاء ني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك ، جاء ني زيد بن عمرو ، وزيد النازل موضع كذا . فإن لم تُرِدْ

---

(١) هناك جماعة أخرى لم ترَ أن هذا الأمر من وسائل التفرقة بين البابين ، وعليه فلا فرق عندهم بين نعت النكرة والحال منها ، أنظر : شرح السيرافي : ٢/٢١٤ ، والتبصرة والتذكرة : ١/٢٩٨ ، والبسيط في شرح جُمل الزجاجي : ١/٥١٠ - ٥١١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١/٥٦٣ - ٥٦٤ .

(٢) أنظر في تجويز الخليل وعيسى بن عمر مجيء الحال من النكرة : الكتاب : ٢/١١٢- ١١٤ ، وأنظر تفرقة غيرهما بين المعنى على النعت وعلى الحال : المقتصب : ٤/٣٠٠ ، ٣/٣٩٧ ، ١٨٥ ، ٢٦١-٢٦٢ ، نتائج الفكر : ٣٩٦ ، ٢٣٤ ، وانظر أبوالحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٥ ، وشرح المفصل : ٣/٤٧ .

هذا وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه ، قلت : جاء ني زيد راكباً ، أو : ماشياً ، فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتاً لـه ، لانه معرفة . وذلك أنك لم تُرد : جاء ني زيـد المعروف بالركوب ، والمشـي ، فيكـون تحلية بما قد عُرف ، وانما أردت [أنَّ] مجيئه وقع فى هذه الحال . وكذلك : رأيت عبدالله جالساً ، ومـررت بعبدالله ضـاحكاً ، خبَّرت أن رؤيتك إياه ومـرورك به وقـعا فى هذه الحال منه » (١) .

وصـار نحاه المراحل التالية إلى النص على كون الانتقـال شرطاً في الحال المؤسِّسـة ، قال ابن عصفور « ويشترط فيها أن تكون منتقلة ، أي غير لازمة ، أو في حكمها ، نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة فإنّها تشبه بعد (خَلَقَ) غير اللازم ، إذ كان من الجائز أن يخلقـها الله تعالى على خلاف ذلك» (٢) . وقال أبو حيان « وأما الانتقال فالحال على قسمين : مُبيِّنة ومؤكِّدة . فالمبينة لابد أن تكون منتقلة ، نحو : جاء زيد راكبًا ، أو مشبهة بالمنتقلة ، نحو : خُلِقَ زيد أشهل ، وخلق الله الزرافة ... وقـولـه:

فجاءتْ به سَبْطَ العظام كأنَّما ... ...

وحمل بعضـهم هذا على التأكيد ؛ لأنه فى حكم المعلوم بعد (خلق) وبعد (جاء) بمعنى ولدته . وشرط المنتقلة عند هؤلاء أن تكون ممكنـة وأن تكون مشـتقـة . وقال آخرون : لا يشترط فيها ذلك ، لأنه لا يلزم آن يقيد الفعل تقييداً ، بل يفيد وضعاً في الاسم بخلاف المنتقلة ، فإنها تفيد تخصيصاً في الفعل كالظرف ولهذا قدرت بـ(في) بخلاف هذا فتقول : مررت بزيد أكحلَ ولقيته أسودَ ، تريد : لقيته بهذا الوصف وعلى هذه الحال . . . » (٣) .

---

(١) المتقضب : ٤/ ١٦٦ ، وانظر : ٤/ ٣٠٠ .

(٢) المقـرب : ١٦٩ ، وأنـظر : اصـلاح الخلل : ١٠٦١٠٨-١١١، وشـرح الكافـيـة :٢/٧٠١٠١١

(٣) ارتشاف الضرب : ٢/٣٣٦-٣٣٧ .

ورأىٰ بعضٌ آخر أن في كثرة النصوص التي جاء ت فيها الحال غير منتقلة ، إخلالاً بمصداقية هذا الشرط ، وحلّاً لذلك صاروا إلى النصّ على أن الانتقال في الحال غالب لا لازم ، وذلك ما يشير إليه بيت الألفية التالي وشرح ابن عقيل له :

وكونه مُنْتَقِلاً مُشْتَقّا يَغْلِبُ لكنْ ليس مُسْتَحَقّا

الأكثر في الحال أن تكون : منتقلة مشتقة . ومعنى الانتقال ألّا تكون ملازمة للمتصف بها ، نحو : جاء زيد راكباً ، فراكباً وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً . وقد تجيء الحال غير منتقلة ، أي وصفاً لازماً ، نحو : دعوتُ اللَّهَ سميعاً [١] ، خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله :

فجاءتْ به سَبْطَ العظام كأنَّما عمامته بين الرجال لواءُ »[٢]

وذهب ابن مالك إلى ذلك أيضاً في مصنَّفٍ آخر مُورِداً شواهد أخرى ، قال : « واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان . . . ومن ورودها دالة على غير معنًى منتقل قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً) [٣]. و(خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) [٤] و (يَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً)[٥] و (طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)[٦] ... »[٧]. ولو كانت النصوص التي جاءت الحال فيها على ذلك النحو مقتصرة على ما أثبتوه من وقوعها ملازمة ناصّةٍ على إحدى الكيفيات التي يحتملها العامل ، لَسَلِمَ لهم ما نصُّوا عليه ، لكن ذهاب المعربين الى القول بنصب الاسم على الحال في غير ذلك من المواضع وهي كثيرة جداً ، يصطدم

---

(١) أنظر في تخريج (سمعياً) : اصلاح الخلل : ١٠٩- ١١١.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/٢٤٤ .
(٣) الأنعام : ١١٤ .
(٤) النساء : ٢٨ .
(٥) مريم : ٣٣ .
(٦) الزمر : ٧٣ .
(٧) شرح التسهيل : ٢/٣٢٢ - ٣٢٣ ، وانظر : الهمع : ٤/٨ - ٩ .

مع القول بأنَّ الانتقال غالب في الحال .

وحلُّ الاشكال يكمن في أحد أمرين : ملاحظة وجه الشبه بين الحال والنعت في كون كلٍّ منهما وصفاً لما يعود عليه ، وهو ما يسوغ وقوع الحال في بعض المواضع ملازمة - مع ملاحظة كونها ناصَّة على إحدى الكيفيات المحتملة لالتباس الحدث بصاحبها كما في : وُلِدَ زيدأشهلَ ، وبقية شواهد ابن مالك -، وفي ذهاب الكوفيين إلى القول بالقطع في مواضع بعينها ، حيث يفرقون بوساطته بين ما جاء مبيناً هيئة مصاحبة للحدث منتقلة فيجعلونه حالاً ، وبين ما جاء منصوباً وهو سمة ملازمة للذات ، قابل للاتباع لما قبله من المعرفة ، أو ما جاء منصوباً وهو دال على إحدى كيفيات التباس الحدث مع لزومه - كما في : ولد زيد أشهل -. والأمر الثاني يتطلب وقفة لبيان مذهب الكوفيين . قال أبو بكر بن شقير : - مبيِّناً وجوه نصب الاسم - « فالنصب أحدٌ وخمسون وجهاً : نَصْبٌ من مفعول به ، ونصب من مصدر ، ونصب من قطع ، ونصب من حال ... »[١] .

وبيَّنَ وجوه النصب من قطع ومن الحال بقوله :« والنصب من قطع مثل قولك : هذا الرجل واقفاً[٢] ، وها أنا ذا عالماً . قال اللّهُ جلَّ ذكره :(وَهَذا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً)[٣] . ومثله (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً)[٤]على القطع . ومثله (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً)[٥] على القطع . وكذلك (وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً)[٦] ، وكذلك (وهو الحق مصدقاً)[٧] . معناه : وله الدين الواجب وهو الحق المصدق . وكذلك (تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً)[٨] معناه : تساقط عليك الرُّطبُ الجَنِيُّ ،

---

(١) الجمل في النحو - المنسوب للخليل - : ٣٤ .
(٢) انظر الكتاب : ٢/٨٣ - ٨٨ . وانظر المراد بمصطلح التقريب عند الكوفيين : معاني القرآن للفراء ١/١٢-١٣ ، والهمع : ٢/٧١ ، وابن كيسان حياته وآثاره : ٦٧
(٣) الأنعام : ١٢٦ .
(٤) الأنعام : ٥٢ .
(٤) هود : ٧٢ .
(٦) النحل : ٥٢ .
(٧) البقرة : ٩١ ، وانظر : الكتاب : ٢/٨٧ - ٨٨ .
(٨) مريم : ٢٥ .

فلمّا أُسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام . وقال جرير :

هذا ابنُ عـمـيٍّ في دِمَشْقَ خليـفـةً لو شئتُ سـاقَكُمُ إليَّ قَطِينا

نصب (خليفـةً) على القطع من المعرفة ، من الالف واللام . ولو رفع [١] على معنى: هذا ابن عمي ، هذا خليفة ،لجاز . وعلى هذا المعنى يقرأ من يقرأ : (وإنَّ هَـــذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ)[٢] . فإن جعل (هذا) اسماً ، و (ابن عمي) صفته و (خليفة) خبره ، جاز الرفع . ومثل هذا قول الراجز:

مَـنْ يَـكُ ذا بَتٍّ فهذا بتيّ مُقَيَّظٌ ، مُصَيَّـفٌ ، مُشتّيٌ

رفع كله على معنى : هذا بتي ، هذا مقيظ ، هذا مصيف ، هذا مشتى ... والنصب من الحال قولهم : أنت جالساً أحسن منك قائماً ، أي : في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه . قال الشاعر :

لعَمْرُكَ إنّي وارداً بعْدَ سَبْعةٍ لأعشى وإنّي صادِراً لبصيرُ

أي : في حال ورودي أعشى ، وحال صَدَري بصير . وإنّما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه ، تقول : قدمت راكباً ، وانطلقت ماشياً ... والحال في المعرفة والنكرة بحالة واحدة ، تقول : قام عليٌّ صاحب لي راجلاً . ومنه قول اللـه عـزَّ وجـلّ (قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً) [٣] نصب على الحال »[٤] . ونخرج من تمثيل أبي بكر بأن المنصوب على القطع – عندهم – يصح إعرابه خبراً ثانياً [٥] للمبتدأ ، أو نعتاً له بإدخال (أل) كما في (وَاصِبًا) و (مُصَدِّقاً) .

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري : ٣/٩ ـ ١٠ .

(٢) المؤمنون ٥٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٢١٠.

(٣) مريم : ٢٩ .

(٤) الجمل النحو : ٣٨ ـ ٤١ .

(٥) وذلك عند من يجوِّز تعدُّد الخبر ، وليس ابن شقير منهم ، بدليل تقديره مبتدأت محذوفة لكلٍّ من (مقيظ ، مصيف ، مشتي) ، وهو متابع في ذلك للفراء ، انظر : معاني القرآن : ١/١١ .

وقال أبو علي الفارسي « والقطع عندهم – فيما أُخبرْتُهُ عن ابي بكر ، أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام ، فإذا قُطِعَ منه الألف واللام نُصِبَ، ولولا قطعك اللام لكان جائزاً أن تُجريه على ما قبله » [١]. وقال ابن السِّيد : «وانتصاب (سميع) في قوله : دعوت الله سميعاً ، على أنه حال من الله تعالى، ليس برأي متفق عليه. ولكنه يجوز أن يكون نصباً على المدح والتعظيم . ويجوز أن يكون نصباً على القطع – على رأي الكوفيين . ومعنى القطع عندهم ، أنه أراد : دعوت الله السميع ، على الصفة فلما قطع الألف واللام من الصفة نصبها . ونحوها قول امرىء القيس :

* وعالين قِنْواناً مِنَ البُسْرِ أحمرَا *

قالوا : أراد : من البسر الأحمر ، ثم قطع الألف واللام فنصب».[٢] ومصداق ما ذكره أبو عليّ وابن السِّيد نجده في نصوص الفرّاء التالية كما نجد فيها صوراً أخرى للقطع . قال – عند تفسير قوله تعالى :

(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمَاً بِالْقِسْطِ) [٣] – :

« وقوله (.. قَائِماً بِالْقِسْطِ) منصوب على القطع : لأنه نكرة نُعِتَ به معرفة . وهو في قراءة عبدالله (الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ) رفعٌ لأنه معرفة نعتٌ لمعرفة» [٤]. وقال أيضاً : « وقوله : (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [٥] مخفوض في الإعراب : تجعله صفه من صفات الله تبارك وتعالى. ولو نصبته على المدح [٦]،كان صواباً ، وهو معرفة . ولو نويت : الفاطرَ ، الخالقَ ، نصبته

---

(١) المسائل البغداديات : ٤٢١ .

(٢) إصلاح الخلل : ١١٠ ـ ١١١ ، وانظر : البسيط : ١/٥٢٢ ـ ٥٢٤ .

(٣) آل عمران : ١٨.

(٤) معاني القرآن : ١/٢٠٠ .

(٥) الأنعام : ١٤ ، وصح نعت المعرفة بـ (فاطر السموات) لأن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي فتكون إضافته محضة .

(٥) انظر فصل النصب بالمدح : الجمل لابن شقير : ٦١ ـ ٦٢ .

على القطع : إذ لم يكن فيه ألف ولام»،[١] ويظهر من قوله (ولو نويت : الفاطر الخالق) أنَّ من شروط القطع عن النعت للأعلام ، أن يكون المقطوع مما يصحُّ اقترانه بأل،ومن نصوصه حول نصب الاسم على القطع عن الخبر ،-قوله - عند إعراب (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) [٢] - : « وأمَّا قوله تعالى : (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) . فإنَّه رفع من وجهين ونصب من وجهين : إذا اردت بـ (الكتاب) أن يكون نعتاً لـ (ذلك) كان الهدى في موضع رفع لأنه خبر لـ (ذلك) : كأنك قلت : ذلك هدى لا شكَّ فيه . وإنْ جعلتَ (لا ريب فيه) خبره رفعت أيضاً (هدى)،تجعله تابعاً لموضع (لَا رَيْبَ فِيهِ) كما قال الله عز وجل : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [٣] كأنه قال : وهذا كتاب وهذا مبارك ، وهذا من صفته كذا وكذا . وفيه وجه ثالث من الرفع : إن شئت رفعته على الاستئناف لتمام ما قبله ، كما قرأت القُرَّاء (الٓمٓ * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ * هُدًى ورحمةٌ لِلْمُحْسِنِينَ)[٤] بالرفع والنصب . وكقوله في حرف عبدالله : (أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [٥] وهي في قراءتنا : (شَيْخاً) . فأمَّا النصب في أحد الوجهين ، فأن تجعل (الكتاب) خبراً لـ (ذلك) فتنصب (هدى) على القطع : لأن (هدى) نكرة اتصلت بمعرفة قد تمَّ خبرها فنصبتها : لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة . وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء التي في (فيه) كأنَّك قلت : لا شك فيه هادياً »[٦] . وقد

---

(١) معاني القرآن : ٣٢٨/١ ، وانظر : ١٤/٢ ـ ١٥ ، حيث بين أن اسم الفاعل المضاف الى ما فيه (أل) أو إلى الضمير ، يكون معرفة بذلك ويكون نكرة لأنه يحسن دخول (أل) عليه . وانظر :٤٠٩/٢ ، حيث ذهب إلى أن الصفة المشبهة قد تعامل تلك المعاملة أيضاً ، حيث شبهوا لفظها بالمعرفة لما أضيفت إلى الألف واللام . وانظر في مسوغ نعت لفظ الجلالة بتلك الأسماء من جهة نوع الإضافة : الكشاف : ١٤٨/٤-١٤٩ ، ومعاني الفراء : ٥/٣ ، وانظر في شواهد أخرى لهذه الصورة : معاني الفراء :٣٤٨/١-٣٤٩.

(٢) البقرة : ٢ .

(٣) الأنعام : ٩٢ ، ١٥٥ ، وانظر في اعراب (مبارك) : التبيان : ٥١٩/١ ، والدر المصون : ٣٠٨/٤ ، ٣٠٩ ، ٣٨/٥ . . .

(٤) لقمان : ١ ـ ٣ .

(٥) هود : ٧٢ ، وانظر : مختصر في شواذ القرآن : ٦٠ .

(٦) معاني القرآن:١١/١ ـ ١٢ ، وانظر : ٣٥٨/١ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥/٢ ، ٦/٣ ، والمحتسب : ٢٣٢/١ ، والبحر : ٢٣١/٤ ، والدر المصون : ١٨٣/٥ ، والكشاف ١٥٧/٤ .

يكون الاسم المنصوب على القطع عنده نكرة نعتاً لنكرة ، وهو في هذه الصورة يجعل القطع عن ضمير النكرة ، وشاهد ذلك من كلامه قوله : « (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) [١] خفض تجعلها نعتاً لـ (قوم) ولو نصبت على القطع من أسمائهم [٢] في (يحبهم ويحبونه) كان وجهاً . . . » [٣] فجملة (يحبهم) وما عطف عليها في محل جر نعت أول لـ (قوم) و(أذلة) نعت ثانٍ . وصنيعه إذ جعلها مقطوعة من الضمير في الفعلين يشير إلى أنه لا يرى صحة القطع من نعت النكرة ، وذلك ليس مذهبه في الحال ، حيث يرى أنها يصح أن تأتي من النكرة . ومما يدعم كون ذلك مذهبه في القطع ، قوله – عند تفسير (وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً) [٤] – : « تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في (فصّلناه) . وقد تنصبهما على الفعل . ولو خفضته على الاتباع للكتاب ، كان صواباً ، كما قال تعالى (وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [٥] فجعله رفعاً بإتباعه للكتاب » [٦] ويبيّن أن مذهبه في الحال جواز مجيئها من النكرة وإنْ لم تتخصص ، قوله عند تفسير :

(فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ) [٧] :

« ويجوز : مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ [٨] على الحال. والحال تنصب من معرفة الاسماء ونكرتها ، كما تقول : هل مِنْ رجلٍ يُضْرَبُ مُجَرَّداً ؟ فهذا حال وليس بنعت » [٩] .

---

(١) المائدة : ٥٤ .
(٢) يعني بأسمائهم ضمير قوم في الفعلين .
(٣) معاني القرآن : ٣١٣/١ .
(٤) الاعراف : ٥٢ .
(٥) الأنعام : ٩٢ .
(٦) معاني القرآن : ٣٨٠/١ ، وانظر : ٢٠٧/١ ، ٢٤٧ ، ٢٠٦/٢ .
(٧) الحج : ٥ .
(٨) قرأها بالنصب ابن أبي عبلة ، انظر : البحر : ٦ / ٣٥٢ .
(٩) معاني القرآن : ٢١٥/٢ ـ ٢١٦ ، وانظر : ٣٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٨٧/٣ .

وعلى ذلك فإنَّ القطع عند الكوفيين يفارق القطع عند غيرهم من النحاة في أنه يشمل إلى جانب مخالفة الاسم لما قبله ، وهو نعت أو خبر ، في الحركة ، مخالفته له من جهة تركيبه – وهو نعتُ معرفةٍ – حيث تحذف منه (أل) . أمّا القطع عند غيرهم فلا يكون للخبر غير المنسوخ ، بل يكون في خبر نواسخ الابتداء،كما لا يذهبون إلى القول بحذف (أل) بل هو مخالفة الاسم لماقبله في الحركة الإعرابية وهو تابع نعتاً أو بدلاً . وقد تكون تلك المخالفة واجبة تستدعيها الصناعة،[١] حيث يتعذر الإتباع ، إمّا لاختلاف عمل العوامل أو معناها،وإمّا لعدم استيفاء التوابع عِدَةَ المتبوعات كما في النعت وبدل التفصيل. وقد تكون تلك المخالفة جائزة ، حيث لا مقتضٍ من جهة الصناعة للقطع ، بل المقتضي لها هو المعنى حيث يستدعي التركيز على صفة بعينها – سواءً كانت الصفات متعددة أو كانت صفةً واحدة مفردة – فيُصارُ إلى مخالفة حركتها لحركة متبوعها تحقيقاً لذلك المقتضي الدلالي ، وينشأ عن ذلك تولّدُ جملة جديدة إما اسمية،فيكون الاسم المقطوع خبرها ، أوْ فعلية فيكون الاسم المقطوع مفعولاً به . وبذلك يتضافر في تحقيق ذلك الغرض الدلالي شيئان ، حيث إن النحاة صرحوا بأن الكلامين أفخر من الكلام الواحد .[٢]

ولا أجدني متهيئةً بعد للحكم فيما قال فيه الكوفيون بالقطع وجعله غيرُهم أحوالاً ، وذلك لسيطرة مذهب غيرهم على فكري لطول المعايشة – التي تولد

---

(١) انظر في مواضع جواز القطع ووجوبه وشروط ذلك : الكتاب : ٢/٦٢ ـ ٧٤ ، ١٥٠ ـ ١٥٣ ، ١/٤٣٤ وشرح السيرافي : ٢/١٨٨ ـ ١٩٢ ، والتبصرة : ١/١٧٤ ، ١٨١ ـ ١٨٣ شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٨ ، واصلاح الخلل : ٨٠ ـ ٨٦ ، ونتائج الفكر : ٢٣٧ ، والمقرب : ٢٤٥ وشرح جمل الزجاجي ، وشرح التسهيل : ٣/٦١٣ ـ ٣١٩ وشرح الكافية : ٢/٤١٤ ـ ٤١٧ والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، محمد صلاح الدين مصطفى بكر : ٢٤٠ ـ ٢٤٦ . ، وانظر في القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء : الكشاف : ١/٢٢٠ ، ٢/٤٩ ، والمحرر الوجيز : ٢/٨٢ ، ١/١٨٧ ، والبحر : ١/٨٢ ، والدر المصون : ١/٤٥ ـ ٤٦ ، ١٦٥ ـ ١٦٦ ، ٣/٧٩ ـ ٨٠ ، ٦/١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٢) انظر المحتسب : ١/١٧٩ ـ ١٨٠ ، ٢٠٨ . ٣٠٣ ، ونتائج الفكر : ٢٣٧ ، والدر المصون : ٢/٢٥٠ .

الإلف –ولحداثة عهدي بمذهبهم . هذا وقد أتمكن من ذلك في دراسة أخرى بإذن الله .

وعليه نختم البحث في هذه المسألة بإعادة القول بأن وجود أوجهٍ شبهٍ بين شيئين يستدعي حتماً تسرُّبَ بعضٍ من خصائص أحدهما إلى الآخر - أي خصائص الأصل الى الفرع – وتلك سنة كونية تخضع لها جميع الكائنات واللغة إحداها ، فيسري ذلك بين وحداتها ومفردات تلك الوحدات . والحال تشبه النعت في كون كليهما وصفاً لصاحبه ولذلك كان لها شيء من خصائصه ، فصح أن تقع ملازمة ، والفيصل بينهما هو أن الحال مطلوبة للعامل لبيان كيفية التباسه بصاحبها . وما جيء به لذلك الغرض عددناه حالاً ، وإنْ كانت الهيئة المبيِّنة مُلازِمَة : إذ يكفي أنه يحقق وظيفة الباب الأساسيَّة بتعيين كيفية من الكيفيات المحتملة . وذلك يستدعى تعديل مقولة : الغالب في الحال أن تكون منتقلة الى : الانتقال والثبوت كثيران في الحال .

الاشـــــتقاق :

اشتراط الاشتقاق أو صحة التأويل به في الحال هو مذهب جمهور متأخري النحاه [١] . أمَّا جمهور المتقدمين فقد أجازوا وقوعها جامدة ، ومستندهم في ذلك السماع والقياس . فقد نقل سيبويه عن العرب نصبهم الأسماء الجامدة على الحال ، حيث قال : « وتقول : مررت برجل أسدٍ شدَّةً وجُرأةً ، إنَّما تريد : مثل الأسد . وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنمَّا قاله النحويون ، شُبِّه بقولهم : مررت بزيدٍ أسداً شدة . وقد يكون خبراً [٢] ما لا يكون صفة » [٣] . وقال – مُعلِّقاً على جر الاسم الجامد في قولهم : مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها –: « وهذا قبيح أُجرىَ على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً : فالحال قولك : هذه جبَّتك خَزّاً . والمبني على المبتدأ نحو قولك : جبُتك خَزٌّ . ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل ، ولكنَّهم جعلوه يلي ما ينصبُ ويرفعُ ويجرُّ ، فأجْرِه كما أجروه . فإنما فعلوا به ما يُفعلُ بالأسماء ، والحال مفعول فيها ، والمبنى على المبتدأ بمنزلة

---

(١) انظر : شرح عيون الإعراب : ١٥٣، ١٥٤ ، شرح ملحة الإعراب : ١٣٤ ، ١٣٧ ، اصلاح الخلل : ١٠٧ ـ ١٠٨ ، والأمالي الشجرية : ١٦٨/١ ، ٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥ ، ونظم الفرائد : ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والفصول الخمسون : ١٨٦، ١٨٧ ، الغرة المخفية : ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، والمقرب : ١٦١، ١٦٨، وشرح جمل الزجاجي : ٣٣٢/١٠ ، ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ، والتسهيل : ١٠٨ ، ولباب الإعراب : ٣٢٥ ـ ٣٣٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٥٥٥/١ ، ٨٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٣٣٤/٢ ـ ٣٣٦ ، والنكت الحسان : ٩٩ ، وشرح شذور الذهب : ٣١٦ ، وأوضح المسالك : ٢٩٣/٢ ـ ٢٩٤ ، والمساعد على التسهيل : ٨/٢ ـ ١٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢٤٤/٢ ـ ٢٤٦ ، والهمع : ٤/ ٧ ، ٩ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٦٩/١ ـ ٣٧٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٤١٢/١ ـ ٤١٤ .

(٢) سمَّى سيبويه في مواضع كثيرة الحال خبراً .

(٣) الكتاب : ٤٣٤/١ ، وانظر : ٢٣/٢ ، ١١٧ ـ ١١٨ ، والسيرافي : ١٤٨/٢ ـ ١٤٩ ، وشرح الكافية : ٢٨٤/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٢٤١/٢ ـ ٢٤٢ .

ما ارتفع بالفعل ، والجار بتلك المنزلة ، يجري في الإسم مجرى الرافع والناصب » [١] .

وقال في موضع آخر :« هذا باب ما يُختارُ فيه الرفعُ والنصبُ ، لقبحه أن يكون صفة . وذلك قولك : مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم [٢] . وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم . فحملوه على المعرفة [٣] وتركوا النكرة : لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة [٤]، وإنَّما هو اسم كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسُنُ أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً اذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة [٥] » . فقد خرَّج سيبويه صنيع العرب إذ نصبتْ تلك الاسماء الجامدة على الحال ، على وجه من القياس حسن ، وهو أن الحال في الحقيقة نوع من الخبر بمعنى أنها زيادة فيه ، والخبر كمايأتي جامداً يأتي مشتقاً وهم « قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله [٦] ». كما أنه ذكر وجهاً آخر من القياس وهو أن « الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ولا تكون نعوتاً حتى تكون تحلية » [٧] . وحذا المبرد حذو سيبويه في إجازته مجيء الحال جامدةً ، قال : « فأمَّا قولهم : هذا خاتمٌ حديداً ، على الحال ، فتأويله أنك نبهت له في هذه الحال . فإنْ قلت : الحال بابها الانتقال ، نحو : مررت بزيد قائماً ، قيل : الحال

---

(١) الكتاب : ١١٨/٢ .
(٢) أورد المثال ابو على الفارسي ، ناصباً (قفيزاً) وهو بذلك مخالف لسيبويه والسيرافي الذي ذكر أنَّ الاختيار ـ هنا ـ رفع (قفيز) على الابتداء ، وإيقاع الجملة حالاً ، وضنيع أبي علي ذاك يشير الى تجويزه مجيء الحال من النكرة ، انظر : المسائل المنثورة : ٣٧ ، وشرح السيرافي : ١٢٨/٢ .
(٣) يعني أنهم جعلوه حالاً من الضمير المجرور .
(٤) يعني بالصفة هنا الاسم المشتق .
(٥) الكتاب : ١/ ٣٩٦ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢ / ١٢٨ ، معاني القرآن للأخفش ٦٩٣/٢ ، والمقتضب : ٢٥٨/٣ .
(٦) الكتاب : ١٨٢/١ ، وانظر : ٣٩٧/١ .
(٧) المقتضب : ٢٧٢/٣ ، وانظر : النكت : ٤١٧/١ .

على ضربين : فأحدهما التنقل ،والاخر : الحال اللازمة . وإنَّما هي مفعول ، فاللزوم يقع لما في اسمها ، لا لما عُمِلَ فيها . ولكن لا أرى المعنى يصح إلاّ بما اشتُقَّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائماً : لأن المعنى : أنبهك له في حال قيام . وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازم ، فليس للحال هاهنا موضع بيِّنٌ ، ولا أرى نصبه إلاّ على التبيين [١] : لأن التبيين إنَّما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه ، وقد قال سيبويه ما حكيتُ لك : ولو قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، لصلحت الحال ، لقولك : (صالحاً) ، إلّا أن يكون عُلِمَ أنَّك مررت بزيد وهو بالغ ، فتقول : مررت بزيد رجلاً ، أي : في حالة بلوغه . فقد دللتك بهذا على معنى الحال [٢] » .

واستضعاف المبرد لإيقاع (حديداً) حالاً،خاصٌّ بالسياق المذكور ، بدليل إجازته : مررت بزيد رجلاً ، وإنَّما استضعف الحالية في مثال سيبويه ، لاجتماع أمرين : وجود اسم الإشارة مع جمود الحال المفيد للملازمة ، وذلك يؤدِّي إلى أن تكون وظيفة الحال المفردة بيان الجنس ، وهي وظيفة التمييز . وتخريجه عندي ، على جعل المراد من الحال التحقير ، ونحوه كما أريد بها ذلك في قوله تعالى -حاكياً قول إبليس الرجيم - : (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً) [٣].

وممن ذهبَ مذهب سيبويه حول جواز وقوع الحال جامدة ، ابن السراج ، قال - مردداً كلام سيبويه -: « وقد يكون حالاً مالا يكون صفة : لأن الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبرَ المبتدأ الذي يجوز فيه أن يكون صفة ويجوز أن يكون اسماً . والصفة ما كانت تفرق بين اسمين ، والحال ليست تفرق بين اسمين ، وقد يجوز أن يكون من اسمٍ لاشريك له في لفظه [٤] ، ولكنها تُفرق بين صاحب الفعل فاعلاً كان أوْ مفعولاً ، وبين نفسه في وقتهنَّ،فَمِمَّا استعملوه حالاً ولم

---

(١) يعني بالتبيين : التمييز .
(٢) المقتضب : ٣/٢٦٠ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ .
(٣) الإسراء : ٦١ .
(٤) ذلك جائز في النعت - كما هو معلوم - وهو كثير في صفات الباري عزَّ وجلَّ وغيرها .

يجز أن يكون صفة ، قولهم : مررت بزيدٍ أسداً شِدَّةً . قال سيبويه . . . »[١] . كما نقل ابن الشجري عن أبي علي الفارسي إجازته ذلك قياساً مطرداً ، قال : – وهو يعلل لإعراب (داراً) حالاً وذلك في قول أبي الصلت الثقفي : -

اشْرَبْ هنيئاً عليك التاجُ مُرْتفِقاً في رأسِ غُمْدانَ داراً منك مِحْلالا [٢]

– : « وأمَّا قوله (داراً) فحال من (رأس غُمدان)، وأجاز أبو عليٍّ أن يكون حالاً من (غُمْدانَ) ، قال : لأن الحال قد جاء ت من المضاف إليه . . . فإنْ قيل : إنَّ (داراً) اسم غير وصف ، فكيف انتصب على الحال ، ومن شرائط الحال الاشتقاق لأنها صفة معنوية ، ومن شرط الصفة أن تكون مشتقة . فالجواب : أنهم قد استعملوا أسماء ليست بأوصاف أحوالاً ، . . . قال أبو عليٍّ : وهذا من طريق القياس بيِّنٌ أيضاً : لأن الحال إنَّما هي زيادة في الخبر ، فكما أن الخبر يكون تارة اسماً وتارة وصفاً ، فكذلك الزيادة عليه »[٣] . وذهب ابن جني إلى أبعد من الإجازة ، إذ هو يرى أن القياس يقتضي أن يكون الأصل في الحال الجمود ، لا الاشتقاق : إذ شَبَهُها بالخبر أقوى من شبهها بالنعت ، بالدليل الذي ذكره ، قال : « مما يؤكد كون الحال غير محتاجة إلى أن تكون مشتقة من الفعل – كما يظنُّ قومٌ – أنها ضرب من الخبر . يدلك على ذلك امتناع العرب من استعمال الحال من الاسم المرفوع بالابتداء بعد (لولا) نحو قولك : لولا زيد حاضراً ، لفعلتُ كذا . قال أبو الحسن : إنَّ العرب لا تستعمل هذا هنا ، كذا قال : من قبل أن الاسم المرفوع بعد (لولا) قد اجْتُمِعَ على حذف خبره ، وكما أن الخبر هنا غير مستعمل فكذلك الحال هنا يجب أن تكون مرفوضةً متجنَّبة غيرَ مستعملة : قال : لأنها ضرب من الخبر . وإذا كان الأمر على ما ذكرناه عن أبي الحسن عن العرب ، جاز ، بل حَسُنَ ، بل كاد يجب أن تكون الحال غير مشتقة من الفعل . وذلك أنَّ أعدل حالي الاسم

---

(١) الأصول في النحو : ٢ / ٣١ ، وانظر : الكتاب : ٤٣٤/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٥٩/١ وما بعدها .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٢٥٦/١ ـ ٢٥٧ ، وانظر : ٣/ ٩٨ ، ٦ .

اذا كان خبراً أن يكون غير مشتق من الفعل ، نحو : زيد جارنا ، وعمرو غلامك : من قبل أن أصل التركيب في الجملة أن تكون من جزأين لا غير . ألا ترى إلى الجملة من الفعل والفاعل لا تكون في أصلها الا مِن جزأين ، ليس غير ، نحو : قام زيد وجلس جعفر. وكذلك يجب في الجملة الاخرى التي هي رسيلتها ، من المبتدأ والخبر أن يكون أعدل أحوالها بناءها من جزأين مفردين . وإذا جعلت الخبر مشتقاً ضُمِّنَ المضمر أو رفع الظاهر ، نحو : زيد قائم ، أوْ زيد قائم أخوه ، فدعا ذاك الى أن يكون تركيبها من ثلاثة أجزاء ، وليس هذا عقد تركيب الجمل . فإذا ثبت ذلك في خبر المبتدأ ، وكانت الحال ضرباً من الخبر بالدلالة التي قدَّمنا ، علمتَ منه وبه سقوط قول من زعم أن الحال لابدَّ أن تكون مشتقة ، فثبت بذلك صحة قول سيبويه [1] في قول أمية ابن أبي الصلت :

اشْرَبْ هنيئاً عليكَ التاجُ مُرْتَفِقاً في رأسِ غُمْدانَ داراً منك مِحْلالا

في أنَّ (داراً) حال من (رأس غمدان) . وكذلك قوله : هذا صاعك حديداً . فإنْ قيل : الحال معرَّضةٌ في أن تكون صفة للنكرة ، نحو قولك : مررت برجل جالس ، فإذا عرَّفتَ قلت : مررت بالرجل جالساً ، والصفة بابها أن تكون مشتقة . قيل : الحال بالخبر أشبهُ منها بالصفة من حيث ذكرنا ، ألا ترى أنك قد تصف الاسم بعد (لولا) فتقول : لولا زيد الظريفُ ، لكان كذا ، ولو قوي شبه الحال بالصفة لاستعملت بعد (لولا) كما تستعمل الصفة بعدها ، لا بل لما حذفت كما يحذف الخبر ، فدل ذلك على إيغالها في شبه الخبر ، لا في شبه الصفة . . . ولهذا عبَّر سيبويه عن الحال بالخبر كما عبَّر عن الصلة به . وقال الله سبحانه :(هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً)[2] ، (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً)[3] ونحو قولهم : دونك مطيتي ناقةً ، وأمطيتك فرسي مُهْرةً ، ومررت بزيد رجلاً ، وقال :

---

(١) البيت ليس من شواهد سيبويه ، ولعله قصد أبا علي الفارسي ، حيث رأينا في نص ابن الشجري السابق رد أبي عليّ على من استشكل وقوع (داراً) حالاً ، وذهب هو إلى أنه إنَّما جاز وقوعها كذلك لتأولها بالمشتق ، انظر : امالي ابن الشجري : ١/٢٥٧ ، ٣/٦ ـ ٧ .

(١) الأعراف : ٧٣ ، هود : ٦٤ .

(٢) هود : ٧٢ .

دَعِي لوْمِي ومَعْتَبتي أُماما على خُلُقٍ نشأتُ بِهِ غُلاماً [١]» .

وممن رأى أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال ، من المتأخرين : الزمخشري والسهيلي وابن الحاجب . قال الزمخشري : « وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً ، في قولهم : قُم قائماً . . . والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب ، تقول [٢] هذا بُسراً أطيب منه رطباً ، وجاء البر قفيزين وصاعين ، وكلمته فاهُ إلى فيَّ، وبايعته يداً بيد ، وبعت الشاء شاة ودرهماً ، وبينت له حسابه بابا باباً » [٣] . وقال السهيلي : « الاشتقاق لا يلزم في الحال ، إنَّما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة ؛ لأن الحال مشتقة من التحوُّل ؛ فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل ، فلا تبالِ أكانت مشتقة أم غير مشتقة ؛ فقد جاء في الحديث : (يتمثل لي المَلَكُ رجلاً) [٤] فـ (رجلاً) حال ؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التَّمثُّل ، وليست لازمة للملك إلاّ في وقت وقوع الفعل منه ، وهو التمثل . فهي اذا حال لأنه قد تحوَّلَ اليها . ومثله (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [٥]. ومثله قولك : مررت بهذا العود شجراً ثم مررت به رماداً . فهذه كلها أحوال وإنْ كانت جامدة ؛ لأنها صفات يتحوَّلُ الفاعل إليها وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية ، بل منها نفسية ومعنوية وعدمية ، وهي صفة النفي ، وإضافية وفعلية ، ولا يكون من جميعها حالاً الا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خُلُوُّهُ عنها . . . [٦] » .

وقال ابن الحاجب : « وكل مادلَّ على هيئة صح أن يقع حالاً . . . » [٧]

وشرح الرضي نصَّه بقوله : « هذا ردٌّ على النحاة ، فإنَّ جمهورهم شرطوا الاشتقاق في الحال ، وإنْ كان جامداً تكلفوا ردَّهُ بالتأويل الى المشتق .

---

(١) الخاطريات : ٨٢ ـ ٨٣ ، وانظر : مغنى اللبيب : ٥٦٣ ـ ٥٦٤ ، حيث ذكر حكاية أبي الحسن ذاك وأيَّده .
(٢) انظر تلك الأمثلة : الكتاب : ١/٣٩١ ـ ٤٠٠ .
(٣) شرح المفصل : ٢/٥٩ ، ٦٠ ، ونظر الايضاح في شرح المفصل : ١/٣٣٥ .
(٤) صحيح البخاري (كتاب بدء الوحي) : ١/٣ .
(٥) غافر : ٦٧ .
(٦) نتائج الفكر : ٤٠٢ ـ ٤٠٣ ، وانظر : ٣٩٦ .
(٧) الكافية في النحو : ١٠٤ ، وانظر : سفر السعادة :٢/٨٣٠ – ٨٣٢ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٤ .

قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة ، أوْ في معنى المشتقّ . فقالوا في نحو : هذا بُسراً أطيبُ منه رُطبا ، أيْ : كائناً بُسْراً وكائناً رطباً . و : (هذه ناقة الله لكم آية) ، أي : دالة . قال المصنف ـ وهو الحق ـ : لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة ، كما ذكره في حدّه ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلّف تأويله بالمشتق . وكذا ردّ عليهم اشتراط اشتقاق الصفة [٢] ، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق » [٣] .

وبعدُ، فإنَّ ما أذهب اليه بشأن هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن جنى مُبيِّنة صوراً أخرى من صور إعطاء الحال بعضاً من أحكام الخبر ، وفي تلك الصور مزيد استدلال على أن الحال أشبه بالخبر منها بالنعت ، وتلك الصور هي :

أ – أنَّ الحال قد تأتي سادة مسد الخبر ، إنْ أدّتْ مؤداه وزيادة ، وذلك بالشروط المعلومة [٤] .

ب – أنها قد تُسبقُ باسم جامد توطئةً لجعلها نعتاً ، كما يُسبقُ الخبر به توطئةً لجعله كذلك [٥] .

جـ – قد يؤتى بضمير الفصل بينها وبين صاحبها ، كما يؤتى به بين المبتدأ والخبر أوْ ماأصله كذلك . وقد جاء ذلك في قراءة لقوله تعالى (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي

---

(١) الكافية في النحو : ١٠٤ ، وانظر : سفر السعادة : ٢/ ٨٣٠ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٤

(٢) بُيِّنَ في فصل النعت : مبحث المبالغة ، ومبحث الاشتقاق من قسم الوظائف أن الاشتقاق شرط في النعت ولا يعدل عنه إلا في مقام إرادة المبالغة .

(٣) شرح الكافية : ١/ ٢٠٧ .

(٤) اشترط النحاة لذلك أن يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر ، وذلك لأن الخبر المحذوف ظرف زمان ، وهو لا يقع خبراً عن الذات ، وجاز سد الحال هنا مسد الخبر لأن بينها وبين الظرف الشبه الذي نعلم . وأوضحُ وأخصرُ شرح لهذه المسألة جاء عن البطليوسي ، انظر : اصلاح الخلل : ١١٢ ـ ١١٦ ، وانظر : ابن الشجري . ٣/ ١٦ ـ ١٧ .

(٥) يأتي بيان ذلك عند الحديث عن الحال الموطِّئة .

هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ [١]) . وقال ابن مالك - وهو يتحدث عن مواضع ضمير الفصل- : « وربما وقع بين حالٍ وصاحبها . . . وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم : (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ) [٢] .

وفي ظل تلك الوشائج القوية بين الحال والخبر ، إضافة إلى أوجه الشبه بينهما وبين كلٍّ [٣] من الظرف والمفعول به والتمييز ، يمكن الانتهاء إلى القول بأن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال ، بل يكفي فيها أن تكون مبينة لكيفية التباس الحدث بصاحبها ، ويكثر أن تكون مشتقة إنْ كانت الكيفية المبيَّنة هيئة منتقلة أو في حكم المنتقلة .

وعليه فلا حاجة - في رأيي - للاحتراز الذي حاول به بعض متأخري النحاة ضبط المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة : لأنه غير شامل - ولا يمكن وضع احتراز شامل - كما أن بعض صوره غير مستقيمة . ونورده لبيان صحة ما نقول ، قال ابن مالك : « واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان . ويُغني عن اشتقاقه : وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على مفاعلة أو سعر ، أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفريع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه تفضيل » [٤] وممَّنْ فصَّلَ هذا الإجمال ابن هشام ، حيث قال : « وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في

---

(١) هود : ٧٨ ، عُزِيتْ قراءة نصب (أطهر) إلى سعيد بن جبير والحسن ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي اسحاق ، انظر : المحتسب : ٣٢٥/١ ، والبحر : ٢٤٧/٥ . ولم يرتض ابن جني أن يكون (هُنَّ) فصلاً ، فوافق سيبويه . وذكر أبو حيان أن بعضهم أجاز ذلك وادَّعى السماع فيه عن العرب ، لكنه قليل . ولا أرى مع ذلك ما يمنعه من جهة القياس بناء على ما قدمنا ، انظر : المصادر السابقة ، والكتاب : ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ ، ومعاني الأخفش : ٥٨١/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، والمحتسب : ٦٩/٢ ، والتبيان : ٧٠٩/٢ ، ومغني اللبيب : ٦٤١ ، وهمع الهوامع : ٢٣٨/١ .

(٢) شرح التسهيل : ١٦٧/١ . ١٦٨ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ١٢١/١ ، هذا ولم يجوز الأخفش في معانيه - انظر : ٥٨١/٢ - ذلك ، وقال عن نصب (أطهر) : وهذا لا يكون .

(٣) الظرف والمفعول به لا يكونان إلّا اسمين ، وقد يأتي التمييز صفة ، لأنه يشبه الحال .

(٤) التسهيل : ١٠٨ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٨/٢ - ١٠ ، وارتشاف الضرب : ٣٣٤/٢ - ٣٣٦

ثلاث مسائل : إحداها : أن تدل على تشبيه ، نحو :كرَّ زيد أسداً ، وبدتِ الجارية قمراً ، وتثنَّت غصناً . أيْ : شجاعاً،ومضيئة،ومعتدلة . وقالوا : وقع المصطرعان عِدْلي عَيْر ، أيْ مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما. الثانية : أن تدل على مفاعلة ، نحو بعته يداً بيد ، أي : متقابضين وكلمته فاهُ إلى فِيَّ أيْ متشافهين . الثالثة : أن تدل على ترتيب ، : كـ: ادخلوا رجلاً رجلاً ، أي مترتبين [١]. وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، وهى : أن تكون موصوفة ، نحو (قُرْآناً عَرَبِيّاً) [٢] ، « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا »[٣] ، وتُسمَّى حالاً موطئة . أو دالة على سعر ، نحو بعته مُدّاً بكذا . أو عدد نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » [٤] . أوْ طور واقع فيه تفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أطيبُ منه رطباً . أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً . أو فرعاً نحو هذا حديدك خاتماً ، و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً) [٥] . أوْ أصلاً له ، نحو : هذا خاتمك حديداً ، و (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً) [٦] . تنبيه : أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير والمسائل الثلاثة الأوَل ، وإلى ذلك يشير قوله :

ويكْثُرُ الجُمودُ في سِعْرٍ وفي مُبْدِي تأوُّلٍ بلا تكلُّفِ

ويفهم منه أيضاً أنها تقع جامدة في مواضع أخر بقلَّة ، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير ، وقد بينتها كلها . وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق ، وهو تكلف . وإنَّما قلنا به في الثلاث الأول : لأن اللفظ فيها مراد به

---

(١) الأوفق أن تؤول بـ (متفرقين) : لأن الدلالة على الترتيب مستفادة من المثال الذي جاءت فيه الحال معرفة بأل ، وهو : ادْخلوا الأولَ فالأولَ .

(٢) يوسف : ٢ .

(٣) مريم : ١٧ .

(٤) الأعراف : ١٤٢ .

(٥) الأعراف : ٧٤ .

(٦) الإسراء : ٦١ .

غير معناه الحقيقي ، فالتأويل فيها واجب »[١].

ونأتي الي بيان ما هو غير مستقيم من صور الاحتراز بادئين بمالايحتاج توقفاً طويلاً وهى :

أ – قول ابن مالك : « أو تقدير مضاف قبله » ، وذلك أن تقدير مضاف في نحو : كرَّ زيد أسداً ، يفوِّت المعنى المراد وهو المبالغة التي من أجلها ساغ أن تقع أسماء الأجناس نعوتاً ، ومن أجل ذلك عَدَلَ عن تلك العبارة ابنُ هشام إلى قوله « أن تدل على تشبيه » ، غير أن ذهابه إلى تقدير مضاف في قولهم « وقع المصطرعان عِدْلي عَيْر » فيه نقضٌ لما أسَّسَهُ .

ب – مثل ابن هشام وتابعه الأشموني[٢] والسيوطي [٣] والأزهري [٤] للحال الداله على ترتيب بقولهم : ادخلوا رجلاً رجلاً . ولا دلالة في المثال على الترتيب – في رأيي – بل هو يدل على التفريق ، أي إن معناه : ادخلوا متفرقين . والمثال الذي يصحُّ أنْ يمثل به للحال الدالة على الترتيب هو قولهم : ادخلوا الأولَ فالأولَ [٥] : اذ ذلك المعنى مستفاد من كلمة (أول) مقرونة بأل العهدية ومن الفاء . وابن هشام ومتابعوه في ذلك متابعون لسيبويه حيث فسَّرَ مثال الحال المفيدة للتفريق بمثال المفيدة للترتيب ، يوضح ذلك قوله : « ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاةً شاةً ، وأنت تريد : بدرهم ، فيرى المخاطب أنك

---

(١) أوضح المسالك : ٢ / ٢٩٧ ـ ٣٠٠ ، وانظر : التصريح على التوضيح : ٣٦٩/١ ـ ٣٧٢ ، وشرح الأشموني : ٤١٣/١ ـ ٤١٤ ، والهمع : ٤/ ٩ ـ ١٤ .

(٢) أنظر شرح الأشموني : ٤١٣/١ .

(٣) أنظر : الهمع : ٤ / ١٢ .

(٤) أنظر : التصريح على التوضيح : ٣٧٠/١ .

(٥) ذهب الى أن الحال في المثال تدل على الترتيب الرضي واستشهد بالحديث: يذهبُ الصالحون أسلافاً : الأولَ فالأولَ ، غير أنه جعل الألف واللام زائدة ، شرح الكافية : ٢١/٢ ، كما أنه جعل الحال في نحو : دخلوا رجلاً فرجلاً دالة على الترتيب أيضاً ، السابق : ٣٤/٢ .

بعتها الأولَ فالأولَ على الولاءِ . . . ».[١] كما فسَّر مثال الحال المفيدة للترتيب بمثال المفيدة للتفريق ، حيث قال : « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الالف واللام . . . وهو قولك : دخلوا الأولَ فالأولَ ، جرى على قولك : واحداً فواحدا ، ودخلوا رجلاً رجلاً » [٢] . فمبنى المسألة:الأوَّلَ فالأوَّلَ عند سيبويه على زيادة الألف واللام ، حيث مثَّلَ له بالنكرة المفيد لفظها الترتيب ، وهو ما صرَّحَ به المبرد ، حيث قال : « هذا باب ما يكون حالاً : ادخلوا الأولَ فالأولَ ، وادخلوا رجلاً رجلا . تأويله : ادخلوا واحداً بعد واحد . فأمَّا (الأول) فإنّما انتصب على الحال وفيه الألف واللام،لأنه على غير معهود ، فجريا مجرى سائر الزوائد . ألا ترى أنك لو قلت : الأولُ فالأولُ أتَوْنا ، لم يجز : لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه ، ولو قلت : الرجال أتونا لكان جيداً » [٣] . وللسيرافي تصوُّر حول مسوِّغ إيقاع (الأول) – وهو في رأيه وصفٌ غيرُ مُسْتَحَقٍّ لصاحبه وقت ايقاع العبارة – حالاً في تلك العبارة ، قال : « حق الصفة أن تكون تحلية في الموصوف في حال الإخبار عنه كقولك : العاقل والأحمق والبصري واليمني والقائم والقاعد . لأن هذه أشياء حاصلة في المحلى بها . فإذا قيل : لِيَدْخُلْ العاقل فالعاقل . معروف في وقت الأمر . ولا يجوز أن تقول : ليدخل الأول ، إلَّا أن يكون اسماً لواحد قد استحقه . هذا القياس . وقد اتسعوا في مثل هذا فأمروا بالفعل الذي يستحق فاعله به صفة ما ، وأوقعوا تلك الصفة عليه قبل وقوعه منه ، فيقولون : ليدخل الأول ، ومعناه : ليدخل رجل من القوم إذا دخل صار الأول ، فسمَّوْهُ بالأول قبل استحقاقه ، على هذا المعنى . ومن أجل هذا جاز أن يجعل الأول فالأول حالاً ، لأنه ليس بصفة مستقرة كالعاقل ، وإنَّما يصير أوَّلاً في ترتيب الفعل ، إذا سَبَقَ ، فأشبه النكرات . وقال المبرد : إنَّما أدخلوا الألف واللام في قولهم : ادخلوا الأوَّلَ

---

(١) الكتاب : ١/٣٩٣ .

(٢) السابق : ١/٣٩٧ـ٣٩٨ .

(٣) المقتضب : ٣ / ٢٧١ ، وممن ذهب الى أن (أل) في المثال زائدة ، الرضي ، أنظر شرح الكافية : ١/٢٠٣ .

فالأوَّل ، كأنَّ القائل قال : أعرفكم إذا دخلتم . وإذا قالوا : دخلوا أوَّلاً فأوَّلا ، فليس يعرف إذا دخلوا على ذلك : فصار منكوراً » (١) .

وتصوُّري للمسألة على خلاف ماذهب إليه سيبويه والمبرد ، مَن جهة ، والسيرافي من جهة أخرى . وذلك لأنه لو كان المراد من المثال ـ ادخلوا الأوَّل فالأوَّل ـ ما ذكراه لكان في النكرة غُناءٌ ومندوحة عن مخالفة ما هو شرط في الحال وهو التنكير ، لكنْ لمَّا لم يكن أداء المعنى المراد ممكناً بغير تلك المخالفة ، اجترؤا عليها،وفاءً بحق المعنى . أمَّا ما ذهب إليه السيرافي ففيه محذوران : غموض المعنى ومخالفة أصول الصناعة . والذي أراه – مسترشدة بما نسبه السيرافي للمبرد – أن الترتيب مع التعريف معلوم للمتكلم والمخاطبين معاً . ومع عدمه – ادخلوا أوَّلاً فأوَّلا – معلوم للمخاطبين مجهول للمتكلم (٢) . وهذا أقرب مأخذاً مماذهب إليه السيرافي ، وهو المتبادر فور سماع العبارة .

وبهذا ينضاف إلى المسائل التي ذكروا أن الحال تأتي فيها جامدة مسألة جديدة ، هي : أن تدل على تفريق . وقد أشار إلى هذه المسألة السيرافي ، حيث قال : « . . وبينت له حسابه باباً باباً ، أي مصنفاً ومبوباً ، وتصدقت بماله درهما درهماً ، أي مُفرَّقاً هذا التفريق » (٣) . كما أضاف الرضيُّ الى صور الاحتراز – مسألة أخرى ، وهي أن يفيد التركيب التي تأتي فيه الحال جامدة التقسيط ، قال : « ومنها الحال في نحو : بعت الشاء شاة ودرهماً ، وضابطه أن تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من أجزاء مُجزَّأة قِسْطاً ، وتنصب ذلك القِسْط على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزء ، إمَّا مع واو العطف كقولنا :

---

(١) شرح السيرافي : ٢/١٢٨ ـ ١٢٩ ، وانظر : النكت : ١/٤١٧ ـ ٤١٨ ، ونصه ـ كما هي العادة ـ نص السيرافي مع تغيير طفيف .

(٢) عدَّ الشلوبين ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٧٢٧ ـ الترتيب في الأول فالأول معلوم للمخاطبين فقط .

(٣) شرح السيرافي : ٢/١٢٦ .

شاة ودرهماً ، أو بحرف الجر ، نحو : بعت البر قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله ، درهما عن كل أربعين . . . أو بغير ذلك نحو : وضعت عندكم الدنانير ، ديناراً لدى كل واحد »[١] .

جـ - بعض المسائل القائمة على تكرير لفظ الحال لا يصح المعنى فيها مع عدم التكرير - كأنْ تدل الحال على مفاعلة - وبعضها الآخر يصح فيه ذلك ، أي إن المعنى يظل مستقيماً مع عدم التكرار [٢] ، وإنْ كان غير المعنى في الحالة الأولى،ونتيجة ذلك جواز الحالة المقابلة ، مثال ذلك قول النحاة في نحو : بينت له حسابه باباً باباً ، أنَّ الحال إنَّما وقعت جامدة لدلالتها على التفصيل . وبالمقابل سيقال في نحو قولهم : بينت له حسابه باباً - وهو جائز كما سيظهر من كلام سيبويه - أنه صحَّ وقوع الحال جامدة لدلالتها على إجمال ، وبذلك تسقط المسألة من أساسها . قال سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : بعتُ داري ذراعاً ، وأنت تريد : بدرهم ، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاة شاة ، وأنت تريد : بدرهم ، فيرى المخاطب أنك بعتها الأولَ فالأولَ على الوِلاء . ولا يجوز أن تقول : بيَّنتُ له حسابه باباً ، فيرى المخاطب أنَّك إنَّما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسَّر . ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً ، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد . وكذلك هذا وماأشبهه »[٣] . ومما يمكن أنْ يُعدَّ شاهداً لهذه الصورة (جملة) في قوله تعالى :

(وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً)[٤] .

د - ذهاب ابن مالك وغيره إلى أنه يُغنى عن الاشتقاق في الحال وصفها - والمراد به ما اصطلح على تسميته بالحال الموطِّئة - ليس احترازاً منضبطاً من جهة ما مُثِّلوا له به،ومن جهة أنَّ ما يمكن عدَّه كذلك ليس ظاهرة

---

(١) شرح الكافية : ٢٣٣ .
(٢) انظر : امالى ابن الشجري ١٩/٣ .
(٣) الكتاب : ١ / ٣٩٣ .
(٤) الفرقان : ٣٢ .

خاصة بباب الحال ، بل يشترك معها فيها باب الخبر وباب البدل . أمّا عدم انضباطه من جهة التمثيل ، فلإن ذلك الحكم لا ينسحب على جميع الشواهد التي جعلوها من ذلك الباب ، وذلك أنهم استشهدوا له بـ (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)[١] و (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا)[٢] ، و (وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا)[٣] . ومن أمثلتها : جاء زيد رجلاً محسناً . ولا يستقيم عدّ الحال موطئة إلاّ في الآية الأخيرة والمثال . جاء في حاشية العليمي : « قال الصفاقسي في سورة الزُّمر: أنّ معنى التوطئة على هذا أن الحال صفة معنوية تَقدَّمَ لها موصوف تجري عليه تشبيهاً بالصفة اللفظية »[٤] . وقال الأزهري : « وتُسمَّى الحال الجامدة الموصوفة حالاً موطئة – بكسر الطاء – لأنها ذُكِرتْ توطئة للنعت بالمشتق أوْ شبهه . هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني »[٥] فقال : وإنّما ذكر بشراً توطئة لذكر سوياً ، انتهى . وقال ابن بابشاذ[٦] في : (وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا) ، لساناً : حال : لأنه لما نُعِتَ اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار (عربياً) هو الموطيء لكون اللسان حالاً . وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً لولا ما ذُكِرَ من الصفة . انتهى فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال ، لا الحال الموصوفة . والموطِئة لغة :المهيِّئة[٧] » .

ونشرح كيف أن المصطلح لا يدخل تحته كلُّ ما مثّلوا به لها،من ذلك أن (بشراً) في آية مريم ، صالحة للحالية بدون الوصف:إذ إنها تفيد بدونه ،

---

(١) مريم : ١٧

(٢) يوسف ، من الآية : ٢ .

(٣) الأحقاف : ١٢ .

(٤) هامش التصريح على التوضيح : ٣٧١/١ .

(٥) مغني اللبيب : ٦٠٥ .

(٦) شرح المقدمة المحسبة : ٣١١/٢ ، وانظر نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٢٦، ٢٣٣ .

(٧) شرح التصريح على التوضيح : ٣٧١/١ ، وانظر : شرح الكافية : ٢٠٧/١-٢٠٨ .

قياساً على : (يتمثل لي الملك رجلاً) [١] وإنَّما جيء بسويٍّ لمزيد فائدة وهي الاشارة إلى كمال عصمتها ، وذلك أن السَّويَّ « المُسَوىَّ ، أي التام الخَلْق . وإنَّما تمثَّل لها كذلك للتناسب بين كمال الحقيقة وكمال الصورة، وللإشارة الى كمال عصمتها اذ قالت :(إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا) [٢]،اذ لم يكن في صورته ما يُكْرهُ لأمثالها ، لأنها حسبت أنه بشر اختبأ لها ليراودها عن نفسها ، فبادرته بالتعوذ منه قبل أن يكلمها : مبادرةً بالانكار على توهمته من قصده الذي هو المتبادر من أمثاله في مثل تلك الحالة » [٣] . وملاحظةً لذلك الفرق بين الأمثلة التي مثَّلوا بها وأثبتناها عنهم ، لم يمثل السهيلي ، وهو يتحدث عن تلك الحال ، إلاَّ بما لا يُفيدُ من الجوامد،واقعاً حالاً منفرداً عن الوصف ، وذلك حيث قال : « وأما قولهم : جاء زيد رجلاً صالحاً ، فالصفة وطَّئت الاسم للحال ، ولولا (صالحاً) ما كان (رجلاً) حالا [٤] . وكذلك قوله تعالى (لِّسَانًا عَرَبِيّٗا) [٥] . فإنْ قيل : وما فائدة ذكر الاسم الجامد ، وهلا اكتفي بصالح وعربي ؟ قلنا : في ذكر الاسم موصوفاً بالصفة في هذا الموطن دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها وأنها مستقرة له ، وليس كقولك : جاء ني زيد صالحاً : لأن (صالحاً) ليس فيه غير لفظ الفعل ، والفعل غير دائم ، وفي قولك :رجلاً صالحاً ، لفظ (رجل) وهو دائم فلذلك ذكر » [٦]

وعلى ذلك فهذه الخاصيَّة في التركيب ليس لها علاقة بخصائص الحال – من جهة الاشتقاق وعدمه – : إذ يشترك معها فيها الخبر – كما ذكرنا وكما هو معلوم– ، وإنَّما يصار إليها معهما ؛ لأن الأصل فيهما عدم الثبوت، وهو ما بيَّنه السهيلي

---

(١) صحيح البخاري (كتاب بدء الوحي) :٣/١، وانظر : نتائج الفكر:٢. ٤-٤.٣.

(٢) مريم: ١٨ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦ / ٨٠ـ ٨١ ، وانظر : الكشاف : ٩/٣ ، والبحر : ١٨٠/٦ ، وروح المعاني : ٧٥/١٦ .

(٤) سبق نقل نصه الذي ذهب فيه الى أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال واستشهد لذلك بالحديث (يتمثل لي الملك رجلا) ، انظر : نتائج الفكر : ٤.٢ – ٤.٣ .

(٥) الأحقاف : ١٢ .

(٦) نتائج الفكر : ٣٩٦.

وغيره . قال الطاهر بن عاشور - مُبيّناً فائدة تكرير لفظ (إله) في قوله تعالى (وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) (١) - : « والإخبار عن (إلهكم) بإله ، تكرير ليجري عليه الوصف بواحد ، والمقصود : وإلهكم واحد ، لكنه وَسَّطَ لفظ (إله) بين المبتدأ والخبر لتقرير معنى الألوهية في المخبر عنه ، كما تقول : عالم المدينة عالم فائق وليجيء ما كان أصله خبراً مجيء ، النعت فيفيد أنه وصف ثابت للموصوف ، لأنه صار نعتاً ، إذ أصل النعت أن يكون وصفاً ثابتاً ، وأصل الخبر أن يكون وصفاً حادثاً . وهذا استعمال متبع في فصيح الكلام ، أن يعاد الاسم أو الفعل ليُبنى عليه وصف أو متعلّقٌ ، كقوله : (إِلَٰهًا وَاحِدًا) (٢) ، وقوله (وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا) (٣) . . . » (٤) . وملاحظة لتلك الخصيصة عدّ سيبويه وغيره من متقدمي النحاة إيقاع الاسم الجامد غير المفيد منفرداً ، هذا الموقع وغيره ، نوعاً من التوكيد . قال سيبويه : « ومنه أيضاً : مررت برجلين مسلم وكافر ، جمعت الاسم وفرّقتَ النعت . . . وكذلك : مررت برجلين : رجلٍ صالح ورجلٍ طالح ، إنْ شئت صيّرته تفسيراً لنعت ، وصار إعادتك الرجل توكيداً ، وإن شئت جعلته بدلاً » (٥) . وقال السيرافي « وقد يعيدون الاسم توكيداً ويقولون : مررت برجلين : رجل مسلم ورجل كافر . وتقدير الاعراب فيه واحد ، وإعادة الاسم فيه توكيد » (٦) . وقال الزجاج : « (لسانا عربيا) : منصوبان على الحال ، المعنى : مصدقا لما بين يديه عربياً ، وذكر (لساناً) توكيداً ، كما تقول : جاء ني زيد رجلاً صالحاً ، تريد : جاءني زيد صالحاً ، وتذكر رجلاً توكيداً » (٧) . كما أوجب ابن هشام في المشتق الواقع بعد جامد لا يستقلّ بفائدة الإخبار، النعت ،ولم يجوِّز فيه أن يكون خبراً، قال - في

---

(١) البقرة : ١٦٣ .
(٢) البقرة : ١٣٣ ، التوبة : ٣١ .
(٣) الفرقان : ٧٢ .
(٤) التحرير والتنوير : ٢/٧٤ - ٧٥ ، وانظر : ٢/٨٨ - ٨٩ .
(٥) الكتاب : ١/٤٣١ ، وانظر : ١/٣٦٣ ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي : ١/٢٢٤
(٦) شرح السيرافي : ٢/١٤٧ .
(٧) معاني القرآن واعرابه : ٤/٤٤١ ، وانظر معاني الاخفش : ٢/٦٩٣ ، ومعاني الفراء : ٣/٥١ .

بـاب الجـهات التي يدخـــل الاعتـــراض علـــى المعرب من جهتـها [١] ـ « الجهة التاسعة ألّا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك ، أمثلة . . . الثاني : نحو زيد كاتب شاعر ، فإنَّ الثاني خبر أوّ صفةٌ للخبر . ونحو : زيد رجل صالح ، فإن الثاني صفة لا غير : لأن الأوّل لا يكون خبراً على انفراده : لعدم الفائدة ومثلهما : زيد عالم يفعل الخير ، و : زيد رجل يفعل الخير » [٢] . وقال – في باب كيفية الاعراب [٣] – : « . . . وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته ، قيل : خبر موطيء ، ليُعلمَ أنَّ المقصود ما بعده ، كقوله تعالى : بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ [٤] وقوله :

كفى بجسمي نُحولاً أنّني رَجُلٌ لولا مُخاطبتي إيّاكِ لم تَرِني

ولهذا أعيدَ الضمير بعد (قوم) و (رجل) الى ما قبلهما لا إليهما . ومثله الحال الموطئة في نحو (إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا)[٥] » [٦] .

ولهذه الظاهرة ـ اثباتهم مالا فائدة فيه منفرداً : توصلاً إلى الثبوت ـ نظير مضاد وأعني به إلغاءهم ما فيه فائدة توصلاً إلى إفادة الثبوت أيضاً – وذلك هـــو إلغاؤهم [٧] (كان) في نحو قول الفرزدق –وهو من أبيات الكتاب [٨] : إلغاءهم

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا – كانوا – كرامِ

---

(١) انظر المغنى : ٦٨٤ .
(٢) السابق : ٧٨١ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٢/٨٨ ـ ٨٩ .
(٣) مغني اللبيب : ٨٧٢ .
(٤) النمل : ٥٥ .
(٥) يوسف : ٢ ، وتختلف مع ابن هشام في كون (قرآناً) حالاً موطئة ، وذلك لأنها تستقلُّ بفائدة وسيأتي بيان ذلك .
(٦) مغنى اللبيب : ٨٧٥ .
(٧) آثرت مصطلح الإلغاء على مصطلح الزيادة ـ وكلاهما ورد عن النحاة ـ لأن الأخير غير دقيق في وصف المسألة . وقد استخدم سيبويه الأول وسيأتي نصه وكذلك فعل السيرافي : ٣/١٤ والأعلم : النكت ١/٥٢٣ ، واستخدم المصطلحين المبرد : المقتضب : ٤/١١٦ ـ ١١٧ . وممن استخدم المصطلح الثاني ، ابن عصفور : المقرب : ١٠٠ ، وابن مالك وابن عقيل : شرح ابن عقيل : ١/٢٨٨ ـ ٢٩٢، وابن هشام : مُغني اللبيب : ٦٧٣ .
(٨) ٢/١٥٣ .

حيث ألغى الشاعر (كان) – متصلة باسمها –إرادةَ الإشارة إلى ثبوت هذا الوصف لجيرانه السابقين . ولو أعملها لتحول المعنى إلى أنَّ تلك كانت صفة لهم أيام مجاورته إيَّاهم ، وفي ذلك تنقُّصٌ للمدح . وإدراكاً لهذه الوظيفة للإلغاء هنا ، قبَّحَ الخليل الإلغاء إذا لم توجد قرينةٌ ما تعيِّنُ مَنْ أُريدَ اثباتُ وصفٍ من الأوصاف له ، قال سيبويه :« وقال الخليل : إنَّ مِنْ أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء (كان) وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق : . . . وقال : إنَّ من أفضلهم كان رجلاً ، يقبحُ : لأنك لو قلت : إنَّ من خيارهم رجلاً ، ثم سكت ، كان قبيحاً حتى تُعرِّفَهُ بشيء ، أوْ تقول : رجلاً من أمره كذا وكذا ».[1] ولا يُعترَضُ على هذا بأن يقال : إنَّ كان تأتي مفيدة الثبوت ، وذلك كثير في كلام العرب وفي كلامه تعالى ، ويتعين ذلك : فيها عند وقوعها في سياق الإخبار عن صفة من صفاته تعالى ، نحو قوله (﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾)[2] : إذ إن هذا المعنى فيها طارىء وخارج عن دلالتها الوضعية ، وإنما يستفاد من القرائن سواءاً كانت حالية أم مقالية .

وإفادة الثبوت قد تكون مقصودة لذاتها كما في بعض ما سبق ، من نحو إفادة ثبوت الصلاح لزيد ، في : زيد رجل صالح ، والجهل للمخاطبين في : ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ ، حيث الجوامد التي لا تستقل بالفائدة أخبار ، وقد تكون طريقاً لتقرير معانٍ أخر نتبينها من استقراء بعض الآيات الكريمة التي جاءت فيها مثل تلك التراكيب . منها قوله تعالى :

﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[3]

المراد بالأمة في الآية « الملة ، وأصلها : القوم الذين يجتمعون على دين واحد . ثم اتُّسعَ فيها فأطلقت على ما اجتمعوا عليه من الدين . قال تعالى ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ

---

(١) الكتاب : ١٥٣/٢ ، وانظر : المقتضب : ١١٦/٤ ـ ١١٧ ، حيث لم يرتض المبرد القول بالإلغاء ، قال : « وتأويل هذا سقوط (كان) على : وجيران لنا كرام ، في قول النحويين أجمعين . وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أن خبر (كان) ، (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » .

(٢) النساء : ١٦٥ .

(٣) الأنبياء : ٩٢ .

﴿ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [١] ، أي : دين وملة . قال الشهاب : وظاهر كلام الراغب [٢] أنه حقيقة في هذا المعنى أ.هـ . والعامة على رفع (أمتكم) خبراً لـ (إن) ، ونصب (أُمَّةً وَاحِدَةً) على الحال . . » .[٣] والإشارة « بقوله (هذهِ) إلى أمر مستحضر في الذهن بيّنه الخبر والحال ، ولذلك أُنّثَ اسم الإشارة أيْ : هذه الشريعة التي أوحينا إليك هي شريعتك . ومعنى هذا الإخبار أنك تلتزمها ولا تَنْقُصُ منها ولا تغير منها شيئاً . ولأجل هذا المراد جُعِلَ الخبر ما حقه أن يكون بياناً لاسم الإشارة : لأنه لم يُقْصد به بيان اسم الاشارة ، بل قُصِدَ به الإخبار عن اسم الإشارة لإفادة الاتحاد بين مدلولي اسم الإشارة وخبره فيفيد أنه هوهو لا يغير عن حاله . قال الزجاج [٤]: ومثل هذه الحال من لطيف النحو وغامضه : إذ لا تجوز إلّا حيث يعرف الخبر . ففي قولك : هذا زيد قائماً ، لا يقال إلّا لمن يعرفه ، فيفيده قيامه ، ولو لم يكن كذلك لزم أنْ لا يكون زيداً عند عدم القيام ، وليس بصحيح . وبهذا يعلم أن ليس المقصود من الاخبار عن اسم الإشارة حقيقته ، بل الخبر مستعمل مجازاً في معنى التحريض ، والملازمة ، وهو يشبه لازم الفائدة وإنْ لم يقع في أمثلتهم » [٥] .

فالمعنى الذي أريدت الإشارة اليه بواسطة هذا التركيب ليس مجرد الثبوت ، أي ثبوت الواحدية لأديان الرسل جميعاً – من جهة العقيدة وهي التوحيد [٦] – ، بل أُريدتِ الإشارة إلى أمرٍ آخر ، وهو : « أن هذه أمتكم في حال اجتماعها على الحق ، فإذا افترقت فليس من خالف الحق داخلاً فيها » [٧] ومنها أيضاً قوله تعالى :

---

(١) الزخرف : ٢٢ .
(٢) المفردات : ٢٣ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٥/٤ ، والكشاف ١٣٤/٣ .
(٣) الفتوحات الإلهية : ١٤٤/٣ .
(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٦٣/٣ ـ ٦٤ .
(٥) التحرير والتنوير : ٧١/١٨ ـ ٧٢ .
(٦) السابق : ١٦/ ١٤٠ ـ ١٤١ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٠٤/٣ ، وانظر : الكتاب : ١٤٧/٢ ـ ١٤٨ .

﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ
فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ
إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ
الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾﴾ (١)

فـ (لساناً) حال جامدة لافائدة فيها إن أفردتْ عن الوصف ـ موطِّئة ـ ، إذ المراد به اللغة . « وغلب إطلاق اللسان على اللغة ؛ لأن أشرف ما يستعمل فيه اللسان هو الكلام ، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ (٢) ، وقال : ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾ (٣) ». (٤) وهي حال من (كتاب) لتخصصه بالوصف ـ على مذهب من يشترط ذلك ـ ، ويصح أن تكون حالاً منه وإنْ لم يتخصص : لأنه وإنْ كان نكرة ، فإنَّ المراد به معيَّنٌ معلوم . وجوَّز الزمخشري وغيره أن يكون حالاً من مصدق وهو العامل فيه ، وأنْ يكون حالاً من (كتاب) لتخصصه بالصِّفة ، والعامل فيه اسم الإشارة ، وأن يكون مفعولاً لمصدق ، على حذف مضاف ، أي : مصدق ذا لسان عربي (٥)، وقراءة (مُصدِّقٌ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) (٦) ترجح الحاليه .

ولو قيل : وهذا كتاب مُصَدِّقٌ عربياً ، لكان معنى مستقيماً ، لكنه غير المعنى مع إثبات كلمة (لسان) ، إذ صار المعنى مع إثباتها أن تلاوته ينبغي أن تكون بهذا اللسان الذي نزل به ولا تصح بغيره . وذكر الطاهر بن عاشور فائدة أخرى ، قال : « وأُدْمِجَ لفظ (لساناً) للدلالة على أن المراد بعربيته عربية ألفاظه ، لا عربية أخلاقه وتعاليمه : لأنَّ أخلاق العرب يومئذٍ مختلطة من محاسن ومساوىء ، فلمَّا جاء الاسلام نفى عنها المساوي، ولذلك قال النبي ـ ﷺ ـ (إنَّما بُعِثْتُ لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاق) »(٧) .

---

(١) الأحقاف : ١١ ، ١٢ .
(٢) إبراهيم : ٤.
(٣) مريم : ٩٧ .
(٤) التحرير والتنوير : ٢٦ / ٢٥ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٢٥/٢ .
(٥) انظر الكشاف : ٣٠١/٤ ، ومعاني القرآن للفراء : ٥١/٣ ، ومعاني القرآن ، للأخفش : ٦٩٣/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٤١/٤ ، والفتوحات الإلهية : ١٢٧/٤ ، وضعَّف النحاسُ أن يكون حالاً من (كتاب) : انظر : إعراب القرآن :١٦٢/٤ .
(٦) انظر الكشاف : ٣٠١/٤ ، والفتوحات الإلهية : ١٢٧/٤ .
(٧) التحرير والتنوير : ٢٦ / ٢٥ .

وإلى ذلك المعنى اريدت الاشارة في (قرآناً عربياً) فـي قولـه تعالى:

(الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢)[١]

أي : أنزل ليتلى تعبداً بتلاوته ، وتلاوته لا تكون إلاّ بهذه اللغة . وعلى ذلك فإن للجامد هنا فائدتين ، أي إنه مستقل بفائدة ، وهو ليس كذلك في الآية السابقة قال النحاس : « نصب قرآن على الحال ، أي : مجموعاً ، ويجوز أن يكون توطئةً للحال كما تقول : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، و (عربياً) على الحال ومعنى أعرب:بيَّنَ ، ومنه : الثيِّب تعرب عن نفسها »[٢]. وقال الآلوسيُ :«ونصب (قرآنا)على أنه حال ، وهو بقطع النظر عمّا بعده وعن تأويله بالمشتق حال موطِّئة للحال التي هي (عربيا) ، وإن أوِّل بالمشتق ، أي : مقروءاً ، فحال غير موطئة . و (عربياً) : إمّا صفته على رأي مَنْ يُجوِّز وصف الصِّفة ، وإمّا حال من الضميرالمستتر فيه على رأي من يقول بتحمل المصدر الضمير إذا كان مؤوَّلاً باسم المفعول، مثلا. وقيل :(قرآناً)أبدل من الضمير وعربياً صفته »[٣].

وفي ضوء هذا التفريق نقول : لا يصح أن يُعَدَّ الجامد ـ الواقع حالاً ـ موطئاً إذا كان يستقل بفائدة ـ سواء أمكن تأويله بمشتق أمْ لم يمكن ـ وإنْ جيء بعده بمشتق . وهو الأمر الذي لم يوضِّحه النحاة »[٤] والمشتغلون بإعراب القرآن ، عند حديثهم عن هذا القسم من أقسام الحال ، بل جاء تمثيلهم له ضامّاً النوعين معاً ـ المفيد وغير المفيد ، ونستثني منهم السهيلي ، حيث ـ كما رأينا ـ لم يمثل للحال الموطِّئة إلّا بما كان غير مفيدٍ من الجوامد .

وبذلك نصل إلى ختام الحديث عن هذه الخصيصة في الحال،مكررين القول بأن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال ، بل يكفي فيها أن تكون مبينة لكيفية التباس الحدث بمن وقع منه أو به ، وذلك إنْ جيء بها للوظيفة الأساسية لها وهي بيان الهيئة .

---

(١) يوسف : ١ ، ٢ .
(٢) إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٩ .
(٣) روح المعاني : ١٢/١٧١ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٩/٢٤٦ ، البحر المحيط : ٥/٢٧٧ ، والدر المصون : ٦/٤٢٩ .
(٤) انظر : شرح التسهيل : ٢/٣٢٤ ، وشرح الكافية : ٢/٣٢ ، وارتشاف الضرب ٢/٣٣٤ ، وأوضح المسالك : ٢/٢٩٩ ، مغني اللبيب : ٦٠٥ ، والتصريح على التوضيح : ١/٣٧١ والأشباه والنظائر : ٢/٨١ ، والفتوحات : ٣/٥٥ .

التنكير والتعريف

انقسم النحاة بشأن جواز مجيء الحال معرفة إلى ثلاثة فرق . منع ذلك فريق منعاً مطلقاً ، حتى أداّهم ذلك الى أن حاولوا تخريج المسموع منه على وجوه من التأويل ليست مرضية : لأنها تقود إلى معنىً غيرِ المعنى الذي أرادَه الذين أوقعوا الحال على ذلك النحو من أصحاب اللغة . وهؤلاء هم البصريون ومتابعوهم . وأجاز ذلك فريق بشرط ، وهؤلاء هم الكوفيون . وذهب الفريق الثالث - على ما هو المشهور عنهم - إلى إجازته إجازة مطلقة . وصاحب هذا المذهب يونس من البصريين وتابعه البغداديون وقد سبق - في مبحث المبالغة - برهنة أن الحال لا تأتي مَعْرِفَةً إلاَّ في مقام ارادة المبالغة - حيث التعريف سواءً كان بأل أو الاضافة تعريف استغراق - إلاَّ فيما ندر ، نحو: ادْخُلوا الأولَ فالأولَ ، وكلَّمته فاهُ إلى فيَّ ، ورَجَعَ عَوْدَهُ على بدئه. (١) حيث لا يمكن أداء المعنى المراد إلاَّ بالتعريف(٢) . كما بيّنا أن الحال التى تقع كذلك لا تخلو من أن تكون مصدراً ، أو اسماً عومل معاملة المصدر لاتفاقهما في الدلالة على الجنس . أو اسم جنس أو علم جنس .

ونأتي الى تفصيل الحديث عن موقف كل فريق من هذه الخصيصة في الحال ، بادئين ببيان صور التأويل التى لجأ إليها البصريون ومتابعوهم . فبعض هؤلاء جعل المعارف الواقعة أحوالاً وهي مصادر ، مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة هي الحال عندهم وذلك لأنهم لا يُجيزون وقوع المصدر حالاً على الإطلاق . ويأتي على رأس هؤلاء ابن السراج وتابعه تلميذاه : الزجاجي وأبو عليّ الفارسي وغيرهم ممن ارتضى مذهبه هذا.قال مُبيّنا أن المصادر الواقعة حالاً هى مفاعيل مطلقة : « واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها ، وانتصابها بها انتصاب المصادر ، نحو قولك : أتاني زيد مشْيَاً ، فقولك : مشياً، قد أغنى عن ماشٍ ويمشي إلاّ أن التقدير: أتاني يمشي مشياً . . . »(٣) وينسحبُ مذهبه ذاك على المصادر المعرفة ايضاً ، وهو ما يوضحه قوله : « وقد

---

(١) خرج الخليل المثال الأخير على جعل (عَوْدَهُ) مفعولاً به لـ(رَجَعَ) .

(٢) للضرورة إلى تعريف الحال ، فيما لا يمكن أداء المعنى المراد إلاّ به ، نظير وهو تقديمهم حرف الجر على اسم الشرط ، وإنْ كان الشرطُ لا يعملُ فيه ما قبله ، لكنهم لمّا لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجر، استجازوا إعماله في الشرط ، انظر : الخصائص : ٣٥٢/١ .

(٣) الأصول في النحو : ١٦٣/١ - ١٦٤ ، وانظر : شرح التسهيل : ٧٢٣/٢ - ٣٢٨ ، حيث وهم ابن مالك فنسب مذهب ابن السراج إلى المبرد والأخفش .

جاء بعض هذه المصادر يُغني عن ذكر الحال بالألف واللام ، نحو : ارسلها العراك . والعراك لا يجوز أن يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال . وإنَّما انتصب عندي على تأويل : ارسلها تعترك العراك ، فـ (تعترك) حال ، والمصدر الذي عملت فيه الحال هو (العراك) ، ودلَّ على (تعترك) فأغنى عنه ، وكذلك : طلبته جهدك وطاقتك ، كأنّك قلت : طلبته تجتهد جهدك وتطيق طاقتك . . . »[1] .

وذكر أبو عليّ أنَّ من البصريين من يَعُدُّ وقوع المصادر النكرة أحوالاً،شاذاً قياساً ، ولذا فهم يقصرون استعماله كذلك على المسموع منه ، قال : « مسألة تقول : لقيته فُجاءةً وعدواً وركضاً وسيراً . قال شيخنا أبو علي : هذا مصدر وقع موقع فعل ودل ذلك الفعل على حال . قال : لأنه إذا قال : عَدْوَاً ، دلَّ على : أعدو ، ودل (أعدو) على عادٍ.واختلف أصحابنا في هذا على وجهين : فقال قوم : إنَّ هذا القسم لا يجوز أن يقاس عليه : وذلك أنه بعيد : لأن الحال لا تدل على المصدر وإنَّما تدل على الفعل :ألا ترى أنك توقع الفعل في موضع الحال ، والحال في موضع الفعل ، فيدلّ كل منهما على صاحبه . والحال لا تدل على المصدر ، فلمَّا لم تدلّ عليه ، كان هذا شاذاً ، وبسبيل أن يقال فيما قالوا ولا يقاس عليه . وَوَجْهُ من قال : إنه يقيس[2] ذلك أنه قال : الحال نكرة وهذا

---

(١) الأصول في النحو : ١/١٦٤ ـ ١٦٥ ، وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٨٢٧ ، والبسيط ١/٥١٧ ـ ٥١٨ ، حيث وهم ابن ابي الربيع بنسبة مذهب ابن السراج إلى سيبويه ، وزعم أنه لا خلاف بين النحويين المتقدمين حول ذلك التأويل .

(٢) سبق بيان كيف أن الحال والمفعول المطلق المبيِّنَ لنوع عامله يلتقيان بحيث يحتمل في الاسم المبين لنوع العامل أن يكون حالاً وأنْ يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك مسوغ ثانٍ لوقوع الحال مصدراً ، والمسوغ الثالث : أن الحال وصفٌ للمصدر الذي يدل عليه الفعل ، حيث (راكباً) في جاء زيد راكباً ، يدل على مجيء موصوف بركوب . والمسوغ الرابع : أن الحال تشبه المفعول لأجله في أنَّ في كل منهما تفسيراً لحيثية مبهمة من حيثيات الفعل ، وبما أن المفعول لأجله لا يقع إلا مصدراً ، صح فيما أشبهه أن يقع مصدراً ، وإذا صح ذلك في النعت وليس بينه وبين العامل تلك العلاقة ، فأنْ يُصحّ في الحال،وبينها وبين الفعل العلاقة التي تعلم ، من باب أوْلى.

المصدر نكرة ، والحال تدل على الفعل والمصدر أيضاً يدل على الفعل ، فقد دلَّ كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر ، ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع ، فلا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه» (١) . وقال مُبَيِّناً أن التنكير شرط في الحال : «اعلم أن الحال يشبه التمييز من وجهين : أحدهما : أنه نكرة كما أنَّ التمييز كذلك . لا تقول : جاء ني زيد الراكب ، و مررت بعمرو القائم . . . فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك وطاقتك ، ، ورجع عَوْدَهُ على بدئه ، وأرسلها العراك . وهذه معارف وهي أحوال ، فالقول : إنَّ هذه الأشياء ليست أحوالاً وإنَّما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، فالتقدير : طلبته تجتهد ، وأرسلها تعترك ، فدلَّ جهدك والعراك على تجتهد وتعترك ، فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه (٢)» .

ووافقه فيما ذهب إليه عبدالقاهر ، وحاول دفع ما يعترض تأويلَهُ ذاك : وهو أنَّ هذه المصادر لو جيء بها مع الفعل الذي يفترضون حذفه ، لما صح أن تقع معرفة ، قال : « . . فإن قلت : إنَّك تقول : جاءني زيد يسير سيراً ، ولا تقول : يسيرُ سيْرَهُ ، وكذا تقول : جئتني تُسرعُ إسراعاً ، ولا تقول : تُسرعُ إسراعك . فالجواب أن الأمر كما زعمت ، فالأصل أنْ تقول : طلبته تجتهد جهداً ، إلَّا أنَّهم لمَّا حذفوا الفعل الذي هو (تجتهد) أحبُّوا أن يكون في لفظ ما يدل على (تجتهد) الذي هو حال من المخاطب ذِكْرٌ يعود إليه، كما يكون ذلك في الحال ؛ إذ المصدر بدلالته على الفعل قد أشبه ما هو نائب منابه ، فلمَّا كان كذلك أضيفَ إلى ضمير المخاطب فقيل : جهدك ، وليس كذا اذا أظهرت الفعل فقلت : طلبته تجتهد جهداً : لأن المصدر لا يكون حينئذٍ كالنائب عن الحال . كيف والحال هو الفعل المذكور فلا يحتاج الى أن يتصل بالمصدر ذكرُ ذي الحال . وقريب من هذا ما تقدم من قوله:(كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) (٣) ؛ لأن الأصل : كَتَبَ الله كتاباً ، ثم لمَّا حُذِفَ الفعل أضيف المصدر (٤) إلى اسم الله الذي كان فاعل الفعل ،

---

(١) المسائل المنثورة : ١٣ ـ ١٤ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٩/١ ـ ٦٨٠ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٥/١ ـ ٦٧٧ ، وانظر : المسائل المنثورة : ١٥ ـ ١٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٤٨/١ ـ ٢٥٤ .

(٣) النساء : ٢٤ .

(٤) أنظر في ضابط حذف الفعل مع هذه المصادر وجوباً وجوازاً : شرح الكافية للرضي : ٣٠٥/١ ـ ٣٠٧ .

وهذا واضح » [١] .

وسبق أبا علي إلى اعتناق مذهب ابن السراج الزجاجيُّ ، يشير الى ذلك صنيعه حيث جعل المصدر في نحو كلمته مشافهة ، منصوباً بفعل واجب الإضمار ، قال : « باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره . . . ومنه قولهم : لقيته فُجاءة ، وقتلته صبراً ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدْواً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً » [٢]. وارتضى هذا المذهب غير هؤلاء جماعة منهم ابن بابشاذ [٣] ، وابن الشجري [٤] وابو البركات الأنباري [٥] وابن أبي الربيع [٦] ، وابن عصفور غير أنه قدَّر الناصب لتلك الأسماء أوصافاً حذفت فأقيمت معمولاتها مقامها . قال :« وأما الحال فإن كانت مبيِّنة اشترط فيها أن تكون نكرة أوْ في حكمها ، نحو قولهم : أرسلها العراك ، وطلبته جهدي وطاقتي ، وكلمته فادُ إلى فيَّ ورجع عوده على بدئه ، وجاء القوم قَضَّهم بقضيضهم ، وجاء زيد وحده ، ومررت بالقوم ثلاثتَهم وأربعتَهم الى العشرة . أي : معتركة العراك ، ومجتهداً جهدي ، ومُطيقاً طاقتي، وجاعلاً فاه إلى فيَّ ، وعائداً عوده على بدئه،ومنقضّين قضَّهم بقضيضهم ومنفرداً ثلاثتهم بالمرور : فحذفت النكرات وأقيم معمولها مقامها . وأمَّا :

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٧/١ ـ ٦٧٨ ، وانظر : دلائل الإعجاز : ٣٠٠ ـ ٣٠٢ .

(٢) الجمل في النحو : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢٣/٢ .

(٣) انظر : المقدمة المحسبة : ٣١٢/٢ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري : ٢٣٥/١ .

(٥) انظر : أسرار العربية : ١٩٣ ـ ١٩٤ .

(٦) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية ، ١/ ٣٤٣ ، ٣٢١ ، ٣٨٧ ، والبسيط : ٥١٧/١ ، ٥١٨ .

ادخلوا الأوَّلَ فالأولَ،وجاء القوم الجماءَ الغفيرَ ، فالألف واللام فيهما زائدتان » [١]

وما ذهبتْ إليه هذه الجماعة من البصريين لا يَطَّرِدُ مع المصادر،وَإنْ خرّجه عبدالقاهر على ما رأينا ، إلا إذا ادعينا أن (آل) في العراك نائبةٌ عن الضمير . كما أنه لا يطرد مع ما جاء معرفة من الأحوال وهو غير مصدر ولذلك وجدنا ابن الشجري يحاول أن يجد لكل نوع من تلك الأسماء وجهاً يخرِّجه عليه. وفَعَلَ الشيء نفسه ابن عصفور كما رأينا ، ، قال : « ولا اعتبار بما وقع من المعارف في موقع الأحوال ، كقولهم : طلبته جهدك ورجع عوده على بدءه ، وارسلها العراك : لان هذه مصادر عملتْ فيها أفعال من ألفاظها مقدرة ، وتلك الأفعال واقعة مواقع الأحوال ، والأفعال نكرات فلا يمتنع وقوع الفعل موقع الحال . . . فإن قيل : فقد قالوا : القوم فيها الجماء الغفير ، فنصبوا على الحال ، وفيه الألف واللام وليس بمصدر قيل : إن النحويين قدروا الألف واللام من هذا الاسم تقدير الزيادة [٢] ، كما قدروهما زائدين في قولهم : إنَّي لأمر بالرجل مثلك فيكرمني [٣] ، وكما جاءت زيادتها في مواضع كثيرة ، نحو . . . وإذا ساغ التأويل في قولهم : هم فيها الجماءَ الغفيرَ ، لم يكن لمن جعل الحال معرفة حُجَّة في ذلك .فإن قلت : فقد قالوا : كلمته فاهُ إلى فيَّ ، فنصبوا المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر فنُعْمِل فيه فعلاً من لفظه ،

---

(١) المقرَّب : ١٦٨ ، وشرح الجمل : ٢ / ٤٢٣ .

(٢) سبق في مبحث المبالغة نقل استدلال السيرافي لعدم صحة عدّ (أل) في المثال زائدة ، انظر : شرح السيرافي : ٢/١٦٠ ، كما أن ابن ابي الربيع رفض دعوى الزيادة في (الجماء) وفي (العراك) ، وانفصل عن القول . بجواز مجيء الحال معرفة ، إذ أن مذهبه حول وقوع الحال مصدراً ، مذهب ابن السراج ، انظر : البسيط : ١/٥١٦ ـ ٥١٦ ، ٣٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/١٢٩ .

(٣) سبق بيان أن القول بالزيادة قول الأخفش ، أ مّا الخليل فيرى أن صحة المسألة مبنية على نية (أل) في النعت:(مثلك)،وإن كان الموضع ليس موضعها ، انظر : الكتاب : ٢/١٣، وشرح السيرافي :٢/١٥٩-١٦٠ . ٢١٣، ومعاني القرآن للأخفش :١/١٦٤-١٦٦، وشرح الكافية : ٢/٣٠٠ .

ونحكم بأنَّ فعله واقع موقع الحال ، ولا هو من أسماء الفاعلين وغيرها ، مما يقدر بإضافته الانفصال . فالجواب أن (فاه) عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : [١] جاعلاً فاهُ إلى فيَّ . على أن هذه الكَلِمَ التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف ، لو كانت خالية من تأويل يُدخِلُها في حيِّز النكرات لما ساغ الاحتجاج بها : لأن ذلك عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر[٢]» . وذهب آخرون من هذا الفريق إلى تأويل ما جاء بأل من تلك الأحوال أو مضافاً ، بنكرة . وأوَّلُ من صار إلى ذلك سيبويه ، فهو مع ذهابه ـ عند حديثه عمَّا جاء معرفة من الأحوال ـ إلى أنه لا يقع معرفة من الأسماء موقع الحال إلَّا المصادر ، وذلك مقصور على المسموع منها ، فإن صنيعه يشير الى أن (أل) الداخلة على تلك المصادر زائدة . قال : « هذا باب ما جاء منه في الالف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك . قال لبيد :

فأرسلها العِراكَ ولم يذُدْها ولمْ يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنه قال : اغتراكاً [٣] » . والرأي نفسه يراه حول ما جاء منها مضافاً الى معرفة ، قال : « وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة . وذلك قولك : طلبته جهدك ، كأنه قال : اجتهاداً . وكذلك : طلبته طاقتك . وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام من هذا الباب » [٤] . وما صار اليه هنا متسق مع مذهبه الرافض لتعريف الحال وإن كان التعريف لفظياً ، حيث سبق أن نقلنا نصَّه الذي جوز فيه نصب المصدر التشبيهي على الحال نكرةً ، ورفض ذلك الوجه فيه معرفاً بأل الجنسية أو مضافاً الى مُعرَّفٍ بها ، وذلك في نحو : مررت به فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمار ، أو : صوتَ الحمار [٥] . وهو مع ذهابه

---

(١) انظر حول الخلاف حول إعراب المثال : الهمع : ٤/١٠ ـ ١٢ .
(٢) أمالي ابن الشجري : ١/٢٣٥ ـ ٢٣٧ ، وانظر : ٣/١٩ .
(٣) الكتاب : ١ / ٣٧٢ .
(٤) السابق: ١/٣٧٣ ، وانظر شرح السيرافي : ٢/١١٣ ، ١١٤ .
(٥) انظر : الكتاب : ١/٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ـ ٣٦٤ ، وشرح السيرافي : ٢/١٠٤ ـ ١٠٦ ، والنكت : ١/ ٣٨٨ ـ ٣٩٢ ، والملخص : ١/٣٤٠ .

حيال المسموع إلى أن التعريف في ما وقع منه مصدراً، لفظيٌّ – حيث أولها بالنكرة –، يرى أن وقوعها كذلك شاذ قياساً ، وما جاء من الأسماء غير المصادر سواء كانت جامدة أو مشتقة كذلك ، محمول عليها ، فيُقتصر فيه على المسموع ولا يُتجاوزُ به ذلك الموضع ، وذلك ما توضّحه نصوصه التالية : « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام ، شبهوه بما يُشبَّهُ من الأسماء بالمصادر ، نحو قولك : فادُ إلى فيَّ ، وليس بالفاعل ولا المفعول . فكما شبَّهوا هذا بقولك : عوده على بدئه ، وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، وشذَّ هذا كما شذَّت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة ، وكما شذَّتِ الأسماء التي وضعت موضع المصدر . وما يُشبَّهُ بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير . وهو قولك : دخلوا الأولَ فالأولَ ، جرى على قولك : واحداً فواحدا ، ودخلوا رجلاً رجلاً . . . ولا يجوز في غير الأول هذا ، كما لا يجوز أن تقول : مررت به واحده ، ولا بهما اثنيهما . . [1] » . وقال في موضع آخر : « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضَفْ . لو قلت : ضربته القائم ، تريد : قائماً ، كان قبيحاً ، ولو قلت : ضربتهم قائميهم ، تريد : قائمين ، كان قبيحاً ، فلمَّا كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب ، نحو خمستهم بمنزلة طاقته وجهده ووحده ، وجعلوا الجماء الغفير ، بمنزلة العراك ، وجعلوا قاطبةً وطُرّاً ، إذ لم يكونا اسمين ، بمنزلة الجميع وعامّة كقولك : كفاحاً ومكافحة وفجأة.فجعلت هذه كالمصادر المعروفة البيِّنة ، كما جعلوا عليك ورويدك كالفعل المتمكن ، وكما جعلوا سبحان الله ولبيك بمنزلة حمداً وسقياً . فهذا تفسير الخليل رحمه الله وقوله . . . » [2] . وقد أوَّلَ (العراك) ونحوها بتأويل سيبويه

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٢) الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، وانظر : ٢/ ٥ ، ٧٦ ، ١١٣ ـ ١١٤ ، وشرح السيرافي : ٢/ ١١٤ ـ ١١٥ ، ٢١٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٨٨ .

الأخفش فيما : نقله عنه ابن السراج [١] .

وذهب المبرد إلى تأويل تلك المصادر بمشتقات نكرة ، قال : « واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دلّ على موضعه ، وصلح للموافقة فنُصِبَ لأنه في موضع ما لا يكون إلّا نصباً . وذلك قولك : أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأنه في موضع مجتهداً ، وأرسلها معتركة : لأن المعنى أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى : أرسلها لِتعترك [٢]» . وذكر أبو حيان مزيداً من تخريجات النحاة لتلك المعارف الواقعة أحوالاً ، مع ملاحظة أنه نسب مذهب المبرد إلى ابن خروف ، قال :« . . . ومذهب الأخفش والمبرد أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة ، إنّما الأحوال هو العوامل الناصبة المضمرة ، فبعض هؤلاء قَدّرَ تلك العوامل أفعالاً ، وهو مذهب الفارسي ، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال . . وذهب ابن طاهر وابن خروف في جماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة،بل هي واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومعانيها ، وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه ، فيكون التقدير : معتركةً . وذهب ثعلب أن الجماء الغفير منتصب على المدح لاحال . وأجاز الجرمي نحو : مررت بإخوتك الجماءَ الغفيرَ ، وأجاز ابن الأنباري فيه الرفع ، نحو : مررت بإخوتك الجماءُ الغفيرُ ، بالرفع ، على تقدير : (هم)،وقال الكسائي : العرب تنصب الجماء الغفير في التمام وترفعه في النقصان ، قال :

---

(١) انظر الأصول في النحو : ٢ / ٣١٢ ، والجنى الدّاني : ٢١٩ ، ومُغني اللبيب : ٧٤ ، ٨٦ ، وابن الطراوة النحوي ، عياد الثبيتي : ٢٥٨ .

(٢) المقتضب : ٣/٢٣٧ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٨ ، حيث نسب أبو حيان مذهب ابن السراج إلى الأخفش والمبرد .

كُهُولُهُمْ وطفلُهم سواءٌ هُمُ الجماءُ في [اللؤم][1] الغفيرُ

وزعم ثعلب أن قولهم : أوردها العراك ، إنما انتصب العراك على أنه مفعول ثانٍ لأوردها ، وأما قولهم : أرسلها العراك فهو عند الكوفيين مضمن (أرسلها) معنى (أوردها)، فهو مفعول ثانٍ لأوردها . وزعم ابن الطروة أنّ انتصاب (العراك) ليس على الحال ، بل على الصفة لمصدر محذوف ، أي : الإرسال العراك ، وكذا قال في هذه الأبواب [2] . . .» [3] . وانتهج غيرُ مَنْ ذُكِرَتْ آراؤهم في نص أبي حيان،وغير متابعي ابن السراج ، إمَّا نهج سيبويه ، وإمّا نهج المبرِّد في التأويل[4] .وعَلَّقَ الدكتور عيَّاد الثبيتي على تلك المذاهب في التأويل وَعَدَّ ـ مُتابعاً لأبي حيان ـ أسلمها مذهبَ ابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وهو في الحقيقة مذهب المبرد ، وهما متابعان له فيه ، قال : « ومن تأمل هذه المذاهب يتبين أن ما ذهب إليه ابن الطراوة بعيد ، ففيه ادّعاءُ حذف الموصوف ، كما أنه لم يُعْهَدْ وجود صفة تُلتَزَمُ فيها (أل)،بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات على حسب الموصوف . هذا إضافة الى مافي تقديره : أرسلها الإرسال العراك من بُعْدٍ بين الصفة والموصوف ينبو عنه الطبع ، ويظهر لي أن ما ذهب إليه ابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، أسلم هذه المذاهب في هذه المسألة ، إذ ليس فيه تكلُّفُ إضمار كما أن المعنى ينصره . . . [5]» .

---

(١) وردت في النص (القوم) وما أثبتُّه منقول عن شرح السيرافي : ١١٤/٢.

(٢) لعله يريد بـ (هذه الأبواب) الأحوال التي جاءت معرفه بـ (أل) : ابن الطراوة النحوي : ٢٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٨ ، وانظر : إعراب الحديث النبوي ، لابي البقاء : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(٤) انظر شرح المفصل : ٢ / ٦٢ ، والكافية في النحو : ١٠٣ ـ ١٠٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٥ ـ ٢٢ ،وشرح التسهيل : ١ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، ٢٣٦/٢ ـ ٣٢٧ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٤٩/٢ ، والهمع : ٢٧٧/١ ـ ٢٧٨ ، ٤ ، ١٧ ـ ٢٠ ، والاتقان : ١ / ١٥١ ، وشرح شذور الذهب : ٣٢٣ ـ ٣٢٥ ، وشرح قطر الندى : ٣٣٠ ، وأوضح المسالك ٣٠٠/٢ – ٣٠٤ ، وشرح الأشموني : ٤١٤/١ ، وحاشية الصبان : ١٧٧/١ .

(٥) ابن الطراوة النحوي : ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

ومع أني أرفض التأويل في هذه المسألة من أساسه ، لأنه كما بُيِّن يُميلُ الكلام إلى غير الجهة التي أرادها المستخدم ، أرى أن تأويل سيبويه أسلمها ؛ إذ فيه انحراف واحد بالمعنى عن المراد ، وفي تأويل المبرد انحرافان .

ونأتي إلى بيان مذهب الفريق الثاني الذي أجاز تعريف الحال بشرط ، وهم الكوفيون ، حيث ذهبوا إلى أنه « إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة ، نحو : عبدالله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ ، التقدير : إذا أحسن أفضلُ منه إذا أساءَ . وأنت زيداً أشهرَ منك عمراً ، أيْ : إذا سميت . وسُمِعَ : لذو الرُّمَّةِ ذا الرُّمَّة أشهرُ منه غيلان.فإن لم يكن فيها معنى الشرط ، لم يجزْ أن تأتي معرفة في اللفظ ، نحو : جاء زيد الراكب . والأولون قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرَيْنِ بفعل التسمية » (١) .

أمَّا الفريق الثالث فالمشهور عنه – كما ذُكِرَ – إجازة تعريف الحال إجازة مطلقة وصاحب هذا المذهب يونس وتابعه فيه البغداديون . فقد نقل ذلك عنه سيبويه وردَّهُ عليه ، قال – في : باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه – : « وأمّا يونس فيقول : مررت به المسكينَ ، على قوله : مررت به مسكيناً وهذا لا يجوز ؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا ، لجاز : مررت بعبدالله الظريفَ ، تريد : ظريفاً . . . » (٢) .

وكذلك فعل السيرافي حيث قال : « وذَكَرَ عن يونس : مررت به المسكينَ ، على : مررت به مسكيناً ، وردَّ عليه . . . وقد ذكرنا من مذهب يونس وغيره قبل هذا أنه قد تُذْكَرُ الألف واللام ويراد طرحهما ، وربَّما أرادوا الألف واللام فيما ليستا

---

(١) همع الهوامع : ١٨/٤ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ١١/٢ ، وارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ .

(٢) الكتاب : ٧٦/٢ .

فيه ، وبيَّنا فساد ذلك . ويجوز نصب (المسكين) على أحسن من الحال ، كأنَّه قاله : لقيت المسكين [١] » . ونسب هذا الرأي للبغداديين أيضاً متأخرو النحاة، وذكروا أن المجيزين قاسوا الحال في ذلك على الخبر ، قال ابن عقيل :« وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيد الراكب [٢] » . وقد ردَّ مذهبهم ومذهب الكوفيين بقوله : « وكلا القولين ضعيف : أما أولهما : فللفرق بين الخبر والحال : إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النَّعتيَّة ، بخلاف الحال ، والسَّماع قليل مُؤوَّل . وأما ثانيهما : فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون المحسن والمسيء خبري (كان) مضمرة ، أي : إذا كان [٣] » .

وقد عثرت على ما يفيد تراجع يونس عن رأيه ذاك في مناظرة جرت بينه وبين سيبويه نُقِلتْ عن معجم الأدباء ، وهذا نصها : « حدث المازني ، قال : قال الأخفش : كنتُ عند يونس فقيل له : قد أقبلَ سيبويه ، فقال : أعوذ بالله منه .

قال : فجاء سيبويه فسأله فقال : كيف تقول : مررت به المسكينِ؟

فقال : جائز أن أجرَّهُ على البدل من الهاء . . .

فقال سيبويه : فمررت به المسكينَ ؟

فقال يونس : جائز

فقال له : على أيٍّ شيء تنصبه ؟

فقال يونس : على الحال

فقال سيبويه : أليس أنت أخبرتني أن الحال لا يكون بالألف واللام ؟

---

(١) شرح السيرافي : ١٩٣/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٠/٢ ، وانظر : حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢١٤ ، وشرح الأشموني : ٤١٤/١ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٧٤/١ .

(٣) المساعد على التسهيل : ١١/٢ .

فقال له : صدقت . ثم قال لسيبويه : فما قال صاحبك فيه -يعني الخليل-

فقال سيبويه : إنّه ينصبه على الترحُّم

فقال له : ما أُحْسَنَ هذا !

ورأيته مغموماً بقوله : نصبته على الحال » [١] .

فما جاء في هذه المناظرة يتعارض مع ما نُسِبَ ليونس فيما سبق ، « والحق أنني لم أجد ما يدفع هذا التعارض في موقف يونس ، ولكن قوله : إن الحال لا يكون بالألف واللام ، يوافق قول كثير من النحاة بالتزام التنكير في الحال . . . ويبدو في المناظرة أنه قد مال إليه وصدَّقَ سيبويه فيما حكاه عنه ، فلعلَّ في هذا ما يُرجِّحُ موقفه الذي حكته المناظرة ، وإن كان المشهور عنه خلاف هذا [٢] » . كما أن هناك نصين آخرين ، وردَ أولهما في الكتاب ، والثاني في شرح السيرافي ، يُقويان هذا الترجيح ، حيث نقل يونس عن أبي عمرو بن العلاء تقبيحه لنحو ما أجازهُ هو فيما سبق ، فلم يَرُدَّ يونسُ ذلك ، قال سيبويه : « واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة ، وذلك أنه لا يحسن أن تقول : هذا زيد الطويلَ ، ولا : هذا زيد أخاك : من قبل أنه مَنْ قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة ، فيقول : هذا رجل أخوك . ومثل ذلك في القبح : هذا زيد أسودَ الناس وهذا زيد سيِّدَ الناس [٣] . حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو » [٤] . وقال أبو سعيد وهو يشرح النص السابق : « ذَكَرَ الصفات المعارف أنها لا تكون أحوالاً للمعارف وهذا مُسلَّمٌ : إذ كنا لا نقول : جاء زيد الراكب ، على الحال . ولا أعلم أحداً يخالفه في ذلك » [٥] .

---

(١) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، محمد آدم الزاكي : ٦٢ - ٦٣ .

(٢) السابق : ٦٥ .

(٣) لا أرى القبح في : هذا زيدٌ أسودَ الناس ، وسيِّد الناس ، كالقبح فيما قبله: لأنَّ (أل) في (الناس) جنسيّة .

(٤) الكتاب : ١١٣/٢ .

(٥) شرح السيرافي : ٢١٥/٢ .

ووجدت من المعاصرين الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، يميل إلى المشهور من موقفي يونس ويؤيده تأييداً مطلقاً ، فهو بعد عرضه للموقفين عقّب بقوله :« تلك هي خلاصة الموقف . . غير أن يونس حينما قال بذلك كان يعتمد اعتماداً قوياً على السماع والقياس معاً . أمّا السماع فإنّه كثير ، حيث جاءت الحال معرفة بالألف واللام : كما أنها جاءت معرفة بالإضافة كذلك . . ذلك بعض ما ورد به السماع وهو كثير كما ترى . أمّا القياس فإنه قياس قوي أيضاً ، ألا ترى أن يونس قاس مجيء الحال معرفة على مجيء الخبر معرفة ، فكلٌ منهما يأتي معرفة كما يأتي نكرة ، غير أن مجيء الحال نكرة هوالغالب الكثير ، لكنَّ ذلك لا يمنع جواز مجيئها معرفة ، فهو لم يقل بالمساواة بينهما ، وإنّما يقول بالجواز فقط ، اعتماداً على الوارد من الشواهد ، واستناداً الى القياس المعقول : القياس على الخبر من جهة ، والقياس على المسموع من جهة أخرى . ويبدو أنَّ هذا القياس الذي ابتكره يونس قياس موفق إلى حدٍّ كبير ؛ إذ إنه يقف على أرض صلبة من الناحيتين معاً ، ناحية القياس وناحية السماع الكثير ، ولهذا رأينا البغداديين يوافقون يونس وينحازون إلى جانبه ضد البصريين والكوفيين على السواء [1]» . كما أنه تعقب بيت ألفية ابن مالك :

والحالُ إنْ عُرّفَ لفظاً فاعتقدْ تنكيرهُ معنىً كوحدكَ اجتهد

بقوله : « فأنت تراه يذهب مذهب جمهور البصريين في المنع البات وتأويل كلِّ ما ورد من الشواهد شعراً ونثراً . وما كان أغناه عن ذلك لو عدَّلَ القاعدة فجعلها تتسع لكل الشواهد ، فيقول مثلاً : الكثير الغالب مجيء الحال نكرة ، وقد جاءت معرفة قليلاً ، وكلاهما جائز . ألا ترى معي أن هذا المسلك أحكم وأقوم ، وأنَّهُ يعطي القاعدة النحوية قوة فوق قوتها ، كما أنه يحفظ على اللغة شواهدها من التأويل والتجريح ، كما أنَّهُ يحفظ على القراءة هيبتها وقداستها وصيانتها من التأويل دون مبرر لذلك.وإذا كُنَّا قد ألِفْنا ذلك من جمهور

---

(١) يونس البصري : حياته وآثاره ومذهبه : ١٨٤ ـ ١٨٥ .

البصريين ، فإنّا لم نألفه كثيراً عند ابن مالك ، وربما كانت هذه من الهِنات الهيّنات ، تلك التي يجب اغتفارها والإغضاء عنها نظراً لموقف ابن مالك المعتدل في كثير من القضايا النحوية ، وبخاصة عندما تتعلق بقراءة من القراءات المُحْكَمة [١]» .

وهذا التأييد المطلق لموقف يونس يلزمه التقييد ببيان الضوابط : إذ مجرد القول بأن الكثير الغالب في الحال أن تأتي نكرة،وتأتي معرفة قليلاً ، وإن كان فيه وصف لما ورد عن العرب ، إلاّ أن هذا الوصف لا يكفي : لأنه لا يقدم تفسيراً لتلك المخالفة لخصيصةٍ من خصائص الباب ، من ناحية ، ولا يضع الضوابط التي يصحُّ بمراعاتها متابعة طريقة العرب في ذلك القليل متى احتيج إلى ذلك . وتلك الضوابط استخرجناها من استقراء ما ورد من ذلك،ومِمَّا قاله سيبويه والخليل عنه . ولها جانبان : الأول يتصل بالمقام : فالحال لا تأتي معرفة إلّا في مقام إرادة المبالغة ، أوْ أن يتعذر أداء المعنى المراد بغير التعريف ، كما في نحو قولهم : ادخلوا الأولَ فالأولَ : وكما جاء في « حديث سلمه بن الاكوع : فبايعته أوّلَ النّاس »[٢] .

الجانب الثاني : يتصل بخصائص التركيب الذي تأتي فيه الحال كذلك . وقد أشار إلى بعض تلك الخصائص سيبويه – فيما سبق نقله عنه – حيث ذكر أن شرط صحة تعريف الكلمة الواقعة حالاً أن تكون مصدراً ، أو اسماً فيه معنى المصدر فيُحملُ عليه [٣] . ونضيفُ الى ذلك أسماءَ الأجناس ـ الذوات ـ حيث أجاز الخليل وقوع اسم الجنس المعرف بأل الجنسية حالاً [٤] . كما نضيف أن

---

(١) السابق : ١٩٠ .

(٢) إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري : ٢٤٩ ، واونظر : ٢٥٠ ، حيث جعل ابو البقاء في (أول الناس) ثلاثة أوجه : احدها أنها حال ، أي : بايعتُهُ متقدماً ، والثاني : أن يكون صفة لمصدر محذوف ، تقديره : مبايعة أول مبايعة الناس ، والثالث : أن يكون ظرفاً أي:قبل الناس .

(٣) انظر الكتاب : ١/٣٧٧ .

(٤) انظر : الكتاب : ١/٣٦٤ ، شرح السيرافي ٢/١٠٨ ،الملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٣٤٠ .

وسيلة التعريف ، سواء كانت (آل) أوِ الإضافة ، يجب أن تفيد الاستغراق حقيقةً أو ادِّعاءً ، أيَّ ألاَّ يراد بها العهد ـ وذلك فيما جاء على ذلك النحو مراداً به المبالغة ـ إذ وظيفة الحال الأساسية بيان هيئة مجهولة للمخاطبِ ، وتعريف العهد ينافي ذلك . ويتحقق هاتين الخصيتين يتضافر أمران في إفادة الاستغراق والشمول : طبيعة الكلمة (مبناها ، مادتها) ووسيلة التعريف .

ومع كل ذلك فلا بُدَّ من توفر القرائن التي يُؤمنُ بها اللَّبْس ، أي يرتفع بوساطتها احتمال كون الكلمة نعتاً ، وهو متحقق فيما جاء على ذلك النحو .

نتائج فصل الحال :

وخلاصة ما نخرج به من دراسة باب الحال مايلي :

أولاً - نتائج دراسة الوظائف :

- تُؤدي الحال وظائف أساسيَّة أُخَرَ بالإضافة إلى بيان هيئة صاحبها -تخصيص عاملها - : وذلك نتيجة لمشابهة الحال لعددٍ من الأبواب النحويَّة في بعض الأوجه ، هي : النعت والخبر ، والظرف ، والمفعول لأجله ، والمفعول المطلق . ومن الوظائف التي وجدنا أنَّها تُؤديها بحقّ أوجه الشبه تلك ، ما يلي :

أ - تخصيص صاحبها . وتؤدِّي الحالُ تلك الوظيفة وهي جار ومجرور ، وحرف الجرّ (مِنْ) البيانيَّة ، وصاحب الحال عامٌّ - مقروناً بأل الاستغراقيَّة ، أو اسماً موصولاً ، أوْ مُضافاً - . ولوحظ على التركيب الذي جاء ت الحال فيه مُؤدِّيةً تلك الوظيفة ، أنَّه مبنيٌ - في الغالب - على التقديم والتأخير .

ب - التعميم . ويكون على وجهين : أحدهما : يُقابلُ تخصيصها صاحبها . والآخر : يُقابلُ تخصيصها عاملها . والتعميم بالنسبة للصاحب قد يكون بالنظر إلى ذاته ، وقد يكون بالنظر إلى شيء يتعلَّق به ، كزمانه ومكانه . والحال المفيدة للتعميم في صاحبها - بالنظر إلى ذاته - تأتي جاراً ومجروراً ، وحرف الجرّ (مِنْ) البيانية ، والمجرور أعمُّ من لفظ صاحب الحال . وتفيد الحال التعميم في عاملها عندما تأتي ناصَّةً على كيفيَّات وقوع العامل المحتملة كُلِّها ، وهي مُتعددة بالعطف .

جـ - بيان زمن الحدث . وتأتي الحال المبيِّنة زمَنَ عاملها مُفرداً وجملة . والجملة قد تكون من صفة ذي الحال وقد تكون أجنبيَّةً عنه ، وذلك أنَّ جملة الحال على العموم ثلاثة أنماط : من صفة ذي الحال ومن سببيِّه ،

وأجنبيَّة عنه . ولوحظ على بعض التراكيب التي جاء ت الحال فيها مُبيِّنةً زمن وقوع الحدث ، عطفُ الحال فيها بالواو على ما يُفيد الظرفية ، وعكسه .

كما وُجِدَ – من خلال استقراء أسلوب القرآن الكريم – أنَّ الحال تُؤدي مجموعة أخرى من الوظائف ، منها : بيان وظيفة صاحبها ، وهي تتفق في ذلك مع النعت والخبر . ولوحظ أنَّ الحال المبيِّنة للوظيفة ، تفيد أيضاً بيان العِلَّة ، وقدَّمنا تفسيراً لتلك الظاهرة . وقد تأتي الحال مُفيدةً بيان العِلَّة ، مُفردةً وجملة ، كما تأتي مُبيِّنة الأثر النفسي لصاحبها ، بالإضافة إلى المدح والذَّم والتهديد والتَّحسُّر، والإنكار والتوبيخ ، وبيان جنس صاحبها[1] .

– تحدثنا عن المبالغة بحسبانها وظيفةً من وظائف الحال مُجملين الحديث عن الصور التي اتفقت فيها الحال والنعت ، وفصلنا الحديث عن الصور التي انفردت بها الحال ، في إفادة المبالغة ، ومنها : وقوعها مُعرفَّةً بأل ، أوْ بالإضافة ، وأثبتنا أنَّ تعريف ما جاء من الأحوال كذلك إنَّما هو تعريف استغراق ، لا تعريف عهد . كما أثبتنا أنَّ الحال لا تأتي معرفة إلاَّ في مقام المبالغة ، أوْ حينما يتعذَّرُ أداءُ المعنى المراد بغير التعريف . ووُجِدَ أنَّ الحال المعرَّفةَ – والمراد من تعريفها المبالغة – لا تكون – في الأغلب – إلاَّ مصدراً ، أوِ اسم جنس ، أوِ اسم تفضيل ، كما جاء ت عَلَمَ جنس . وفي ضوء تَبيُّنِ نوع التعريف ووظيفته فيما جاء من الأحوال كذلك ، رأينا ، أنَّه لا حاجة لما صار إليه النحاة تجاهها – حيث حرصوا جميعاً على تأويلها – : وذلك

---

(١) لم يسعفنا الوقت لتفصيل الحديث عن أداء الحال لتلك الوظيفة ، ووجدنا أنَّ الحال المبيِّنة جنس صاحبها تأتي جاراًّ ومجروراً ، ومن شواهدها ما في قوله تعالى (قال أنا خيرٌ منه خلقتني من نار وخلقته من طين) : الأعراف : ١٢ ، وانظر في إعراب الجار والمجرور في الاية حالاً: التبيان : ٥٥٨/١ ، ٤٧٩/١ ، ١١٠٧/٢ .

بعض الأحكام المتعلقة بنوع الجملة ، وبصاحب الحال ، حيث أثبتنا فيما يتعلق بالجملة الاسميَّة أنَّ صاحب الحال هو الخبر ، وأنَّه لا يُشترط كون جُزءيْ الجملة معرفتين ، جامدين جموداً محضاً ، أوْ أنْ يكون العامل محذوفاً وجوباً . كما كان من نتائج تلك الدراسة ، إثبات أنَّ الجملة المؤكَّدة تكون فعليَّةً كما تكون اسميَّة . وأنَّ الحال المؤكِّدة لمضمون تلك الجملة ، تكون جملة كما تكون مُفردة .

ثانياً - نتائج دراسة الخصائص :

- الانتقال ليس شرطاً في الحال المؤديَّة وظائف غير بيان الهيئة .

- الانتقال والثبوت في الحال المبيِّنة هيئة صاحبها ، كثيران ، والفيصل بين الحال المبيِّنة للهيئة ، ثابتةً ، وبين النعت : في كون أحدهما يُعيِّن إحدى الكيفيات المحتملة لالتباس الحدث بصاحبه – وإن كانت ثابتة – ، والآخر ليس كذلك . ومجيء الحال في تلك الحال كذلك ، أثر من اثار مشابهتها النعت.

- تبيَّن من النظر في نصوص سيبويه وغيره ، كالمبرِّد وابن السَّراج وأبي عليٍّ الفارسي وابن جني ، أنَّهم لا يرون الاشتقاق شرطاً في الحال – كما هو في النعت – ، وقد قاسوها في ذلك على الخبر : إذ هي ضَرْبٌ منه – ولذلك فهي أشبه به منها بالنعت – ، والخبر يأتي جامداً كما يأتي مُشتقَّاً ، فصحَّ ذلك الوجه في المشبَّه به وهو الحال ، وممَّا يسوِّغ ذلك أيضاً مُشابهة الحال للمفعول به والمفعول فيه والتمييز . وتابع أولئك فيما ذهبوا إليه السهيليُّ وابن الحاجب والرضي . وعليه فإنَّ ما نُصَّ عليه في بعض مُصنفات المتأخرين، وهو : أنَّ جمهور النحاة يشترطون الاشتقاق في الحال ، ليس صحيحا : بل الذين اشترطوا ذلك جمهور المتأخرين . وقد وجدنا السَّماع يُؤيِّدُ قياس سيبويه وموافقيه ، حيث وقعت الحال جامدة وقوعاً كثيراً في القرآن الكريم وفي غيره من الأساليب .

– لا تقع الحال معرفة إلاَّ في مقام إرادة المبالغة – والتعريف سواءً كان بأل أو الإضافة تعريف استغراق – ، إلاَّ فيما ندر ، حيث أداء المعنى المراد بغير التعريف غير ممكن . والحال الواقعة معرفة في مقام إرادة المبالغة ، لا تخلو من أنْ تكون مصدراً ، أو اسماً عومِلَ معاملة المصدر –لاتفاقه معه في الدلالة على استغراق الجنس – ، أو اسم جنس ، أو علم جنس . وعليه فإنّ تأويل الشواهد التي وقعت فيها الحال كذلك ، غير مرضيٍ .

– وقد تعرَّضنا – كما كان الحال في فصل النعت – لبعض المسائل التي اختلف حولها النحاة : لِنقولَ في الخلاف حولها القول الفصل ، استناداً إلى أسلوب القرآن الكريم . ومن تلك المسائل : مجيء الحال من المبتدأ ، واختلاف العامل في الحال وصاحبها وتعدُّد الحال لواحدٍ بدون عطف ، ووقوع المصدر المؤول من (أن) والفعل حالاً ، واستثناء شيئين بأداة واحدة .

– كما صِرنا إلى تصحيح مجموعة من الآراء التي تبيَّنَّا خطأ نسبتها، وتناقلها المصنفون ، اللاحق عن السّابق ،